

والنظام الدولي
المواجهة أم الحوار

المحرر
د. محمد السيد سعيد

. جمال عبد الجواد
. عماد جاد
عبد الفتاح الجبالى
عبد السلام

نهضة مصر ..
والنظام الدولى

المواجهة أم المناورة ؟

♦ مطبوعات ♦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير

نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير

ضيـاء رشـوان

المدير الفنى

السـيد عزمـى

الاخراج الفنى

حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية

حسـنى ابراهـيم

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ١٩٩٩



نهضة مصر ..
والنظام الدولى
المـواجهـة أم المنـاورة ؟

المحـرر
د. محمد السيد سعيد

د. جمال عبد الجواد
د. عماد جاد
عبد الفتاح الجبالى
محمد عبد السلام

الفهرس

الصفحة

◆ تقـــديـــم ◆

طرحت فكرة مشروع جديد للنهضة الوطنية المصرية فى لقاءات فكرية وعلمية عديدة ، كما طرحت مرارا فى الصحافة المصرية خلال عقد التسعينات.

وقد رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية المساهمة بفعالية فى تطوير المناقشات التى دارت بصورة عشوائية وإن مستمره حول هذه الفكرة. فخصص جانبا لا بأس به من صفحته يوم الأثنين من كل اسبوع بجريدة الأهرام لمعالجة هذه الفكرة. كما عقد لقاءات عديدة دارت حول هذا المفهوم خاصة خلال عام ١٩٩٦.

ويبدو أن هناك إنقساما في الرأى بين تيارين:

الأول يرى أن إطروحة "مشروع نهضوى مصرى" هى فكرة مثالية ، تنتمى إلى ما يسمى بالهندسة الإجتماعية، وتتجاهل تعقيدات التاريخ، والمصالح المتضاربة فى الحقل الاجتماعى. كما أن طرح هذه الفكرة يتناقض مع ما تشهده في حياتنا السياسية والاجتماعية من ركود وفوضى.

أما الثاني فيرى أن إطروحة " مشروع نهضوى مصرى" قد جاءت فى موعدها، وأنها ليست ضربا من الوهم أو الخيال ، وليست بالضرورة تعبيرا عن فكر جامد ولا تاريخى ، وإنما هى دعوة لتوفير ظروف معقولة لتحقيق الانطلاق الاقتصادى والاجتماعى. وحتى لو كانت هذه الفكرة بنتا لفكر اجتماعى طموح وبه شئ من المثالية ، فإنها لا تتناقض مع منهج المعرفة والممارسة العلمية بل هى محاولة لتوظيف هذا المنهج فى حياتنا. هذا فضلا عن أن بعض العناصر والاتجاهات الجديدة فى الحياة الاقتصادية والثقافية المصرية تؤذن بإمكانية نجاح بارز لهذا المشروع، لو تمت صياغته بصورة دقيقة وعلمية تحافظ فى نفس الوقت على مواريث الحركة الوطنية المصرية.

وقد بدا لنا – فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – إن إطروحة المشروع النهضوى المصرى تمثل إستجابة ثقافية جديدة يجب التعامل معها بإيجابية. إذ تواجه هذه الاطروحة ذلك التوق العارم إلى الماضى الذى يبدو واضحا فى التكوين النفسى والثقافى المصرى بصورة إيجابية ، ودون

التسليم بما يمليه هذا التوق من حبس للذات القومية فى تجاربها التاريخية، بما فى ذلك تجاربها التى بدت ناجحة لفترة من الزمن.

من هذا المنظور ، يمكن لإطروحة المشروع النهضوى أن تتشرب المعانى والدلالات الايجابية فى ظاهرة الحنين إلى الماضى، وأن تشرأب إلى المستقبل فى نفس الوقت. وبتعبير آخر، فإن هذه الاطروحة تصلح كمنصة إنطلاق دلالية تبدأ من طموحات الحركة الوطنية المصرية وتعمل العقل فى ميراثها المبدع : الناجح نسبيا والفاشل نسبيا أيضا ، لكى تصوغ إستراتيجية شاملة للإستجابة لمعطيات القرن الواحد والعشرين ولتضع موضع التطبيق آمال المصريين فى التقدم دون خسارة العناصر الايجابية والجوهرية فى الهوية القومية المصرية.

وكان واضحا لدينا أن الفكرة تستحق جهدا هائلا لتطويرها وإكسابها جدارة علمية وثقافية تكفل لها التبنى من قبل قطاع واسع من الرأى العام المستنير. وكان السؤال الأساسى هو كيف نستطيع تدعيم هذه الجدارة.

ولكى نوضح ما نعنيه بهذا السؤال، فإننا نعتقد أنه ليس من حق مركز ما للدراسات مهما بلغت موضوعيته ورصانته القيام بالصياغة المباشرة لوثيقة تحمل معنى وبرنامج النهوض القومى. فمن وجهة النظر الديمقراطية ، فإن المجتمع نفسه هو المعنى بهذه الصياغة ، وهو فقط صاحب الاختصاص فى قبول أو رفض أى إلتزام أو أى توجه استراتيجى فى مختلف المجالات وفى الداخل والخارج.

أما مسئولية الباحث والمثقف فهى تنحصر فى أولا : قراءة التداعيات المحتملة لأى من التوجهات الاستراتيجية بصورة كاملة وموضوعية بقدر الامكان، وذلك حتى تتضح أمام المجتمع وقواه الفكرية والسياسية طبيعة كل من هذه التوجهات وما قد تصادفها من صعوبات، وماهو متاح أمامها من فرص داخلية وخارجية، وماذا يعنيه هذا التوجه من إلتزامات. وهذا هو المعنى الدقيق للإناره والاستناره. وثانيا: توسيع مجال الاختيارات أو التوجهات المحتمل الأخذ بها من جانب المجتمع السياسى عند صياغة مشروع النهضة.

ذلك أن توسيع مجال الاختيار هو المعنى الدقيق للحرية من وجهة نظر العلوم الاجتماعية. وقد يتسع مجال الاختيار عندما يقوم الباحث بمسح كافة البدائل الممكنة ويقارن فيما بينها من حيث التكلفة والعائد، ومن حيث قيمتها

الاخلاقية والمبدئية. ويمكن لهذا الباحث أن يزود نفسه بشئ من الحكمة والخيال اللازمين للمزج بين بدائل مختلفة.

وهذا هو ما حاول المركز أن يقوم به من خلال تكليف باحثين بمسح البدائل المختلفة للتوجهات الاستراتيجية المرتبطة بمشروع للنهوض الوطني. فقد قررالمركز أن يخصص جانبا أساسيا من جهده لبحث الاطروحة النهضوية. وتمثلت البداية السليمة في تقديم خلفية عامة للبيئة الخارجية والداخلية لهذا المشروع، وما تشتمل عليه من فرص وقيود وما تتيحه من وثبات أمام المشروع النهضوى.

ويحتوى هذا الكتاب على عرض موجز لخمسة بحوث متعلقة بالبيئة الخارجية لمشروع النهضة.

- يقدم الفصل الأول بحثا للدكتور عماد جاد حول طبيعة النظام الدولى، وماذا تعنيه هذه الطبيعة بالنسبة للمشروع النهضوى الوطنى. ويبرز هذا البحث أولوية الإنقسام العالمى بين شمال صناعى رأسمالى متقدم وجنوب ما قبل صناعى- الى حد كبير - وشبه رأسمالى متخلف ، وسلبيات هذا النظام. ويناقش البحث أنماط الاستجابة للتحديات الماثلة في نظام القطب الواحد ويصنفها الى ثلاثة : الاستجابة المبادرة ، التكيف بفعل الضغط الخارجي، وإستراتيجية المقاومة. ويطرح الباحث على نفسه السؤال الجوهرى، وهو أيا من هذه الأنماط يناسب مشروع النهضة الوطنية في مصر. ثم يعرج الباحث إلى مناقشة التفضيلات التى أيدتها النخبة المثقفة في مصر، ويقدم بعض المؤشرات لنمط الاستجابة المرغوب مصريا.

- ويقدم الفصل الثانى بحثا للدكتور جمال عبد الجواد حول العلاقة بين مصر والنظام العربى أو بالأحرى كوكبة الدول العربية. وبعد إستعراض مكثف لتاريخ العلاقات العربية - العربية من خلال مفهوم النظام، يؤكد الباحث أن أحد الأخطاء التى ميزت المدخل المصرى فى التعامل مع الساحة العربية هو غموض فلسفة هذا التعامل، والتى قامت على الجمع بين مستويات هذا التعامل ومنطلقاته دون وضوح كاف لأهدافه. وبالتالى يناقش الباحث حجته الرئيسية والمتمثلة فى ضرورة تفكيك الجوانب والمستويات المختلفة للروابط بين الدول العربية ، حتى يمكن بناء سياسة تتسم بالوضوح والتبلور إنطلاقا من أهداف محددة ممكنة.

وبهذه الطريقة يحاول الباحث الافلات من الاختيار الثنائى البسيط بين تعليق كل الآمال الوطنية المصرية على نهضة النظام العربى إنطلاقا من

الفكر القومى، أو إنصراف مصر عن العالم العربى وانتهاج سياساتها العالمية والداخلية الخاصة على أساس أن مصر دولة متكاملة ومنفردة بذاتها ، بما يتفق من دعوات الأمة المصرية.

أما الفصل الثالث فيقدم بحثا للأستاذ محمد عبد السلام حول السياسة الدفاعية المصرية، ويبدأ البحث بمناقشة نظرية أن أى مشروع نهضوى مصرى لابد أن يصطدم مع النظام العالمى، فى ميدان القتال أو على الأقل التهديد بالحرب ، وذلك على ضوء الخبرات المصرية القديمة. ثم يدلف الباحث الى مناقشة التوجهات الاستراتيجية الخارجية لمصر فى الحقبة الراهنة ويركز تحديدا على مسح التصورات التى قدمتها القوى السياسية فى مصر، وذلك كما طرحت فى المناقشات الجادة داخل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مع هذه القوى والأحزاب. كما يناقش تصورات المثقفين والأكاديميين حول التوجهات الاستراتيجية المطلوبة لمصر فى الحقبة الراهنة من خلال الأوراق التى قدمتها الجامعات المختلفة. ويؤكد الباحث أن ثمة ما يقترب من الاجماع القومى حول هذه القضية. ويقدم الباحث أيضا قراءة لتوجهات المؤسسة الدفاعية المصرية من خلال ماهو متاح من وثائق وتصريحات. وأخيرا ، يقارن الباحث بين الأساليب المختلفة المقترحة للتعامل مع مصادر التهديد المحتملة للأمن القومى المصرى، وهو ما يمكنه من إستنباط محددات جوهرية تحظى بتوافق قومى عام.

ويقدم الفصل الرابع بحثا للأستاذ عبد الفتاح الجبالى حول النظام التجارى الدولى بعد جولة أوروجواى ، وما يعنيه بالنسبة لإحتمالات نمو الصادرات المصرية. ويتعلق جوهر المناقشة فى هذا الفصل بنظرية التجارية الخارجية كمحرك أو قاطرة للنمو الاقتصادى.

وبينما يستنتج الباحث أن هذه النظرية قد تصلح لبلاد أخرى ، فإن المؤشرات المتاحة عن الأداء التجارى المصرى، والتغيرات التى لحقت بالنظام التجارى الدولى تجعلها مستبعدة فى حالة مصر. ورغم أن الباحث يحبذ الاعتماد على السوق المحلى كمحرك للنمو والانطلاق ، فإنه يقدم أيضا توصيات لحفز الصادرات المصرية.

أما الفصل الخامس والأخير فيعرض فيه الدكتور محمد السيد سعيد للقضايا الأربعة السابقة، أى النظام الدولى وموقفنا منه، والنظام العربى وتوجهاتنا حياله ، والسياسة الدفاعية والسياسة الاقتصادية الخارجية، وذلك بإعتبارها الجوانب الأساسية للبيئة الخارجية لمشروع النهضة القومية.

وتركز هذه المناقشة على تناول الأفكار الشائعة بين المثقفين والباحثين المصريين، ويخلص الباحث إلى تفضيلات معينة لادارة كل من هذه الجوانب.

ويمكن للقارئ بسهولة أن يلاحظ تنوع أساليب العرض والتفضيلات التي يعرض لها كل باحث. وبتعبير آخر، فإن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لم يلزم نفسه أو باحثيه بعرض وجهة نظر موحدة من القضايا الشائكة موضع البحث ، وترك لكل باحث حرية كاملة في إختيار زوايا ومقتربات البحث ، وعرض الأفكار المتصارعة في الثقافة والسياسة المصرية كما يدركها وكما هضمها وتمثلها.

وتتفق هذه السياسة مع معاني الحريات الأكاديمية التي يؤمن بها المركز إيمانا عميقا ، كما تتفق مع تنوع التوجهات الفكرية بين باحثي المركز. والأهم أن هذه السياسة تتفق مع ما كلف به المركز نفسه ، إذ يكفيه تماما أن يقدم كل باحث بإقتدار وموضوعية كافة وجهة النظر حول القضايا المبحوثة ، قبل أن يقدم توصياته أو توجهاته الخاصة ، وذلك كخلفية عامة ضرورية لقيام المجتمع السياسي نفسه بصياغة المشروع النهضوي المطلوب والممكن.

ونكرر من جديد أننا ننصح القارئ بالتعامل مع هذا الكتاب كمسح للقضايا والاشكاليات ووجهات النظر حول البيئة الخارجية لمشروع النهضة وليس كصياغة لهذا المشروع، والقارئ مدعو لتنمية وجهة نظره الخاصة بإعتباره شريكا في صياغة قومية لهذا المشروع، وفي المسئولية عن وضعه موضع التطبيق.

إننا جميعا شركاء ليس فقط في الأحلام، وإنما أيضا في ضرورة أن تصنع لهذه الأحلام أقداما وأجنحة ، أي في تحويل الأحلام الى واقع. ولأننا جميعا شركاء فليس من حق أيا منا أن يزعم لنفسه حق امتلاك الحقيقة أو إحتكارها. فكل وجهة نظر غير كاملة بذاتها.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الآن هو نتاج لشعورنا بالمسئولية المهنية، وهو في نفس الوقت يحمل وجهات نظر، ليست كاملة بذاتها ، ولا تزعم امتلاك أو احتكار الحقيقة.

المحرر

د. محمد السيد سعيد

الفصل الأول

طبيعة النظام الدولي الجديد

نحو رؤية لتوظيف البعد الدولي في خدمة مشروع النهوض الوطني

د.عماد جاد

عند صياغة مشروع للنهوض الوطني ، لابد وأن يكون هناك وعي كامل بطبيعة النظام الدولي الذي نعيش في ظلاله، وذلك بتحديد كيفية توظيف ما يتيحه النظام من فرص واستغلالها على نحو يفيد هذا المشروع، وفي نفس الوقت الإلمام الكامل بالمخاطر الناجمة عن هذا النظام والاجتهاد في درئها، حتى لا يتعرض المشروع للتعطل أو الفشل نتيجة حسابات تتعلق بطبيعة النظام الدولي، أو القوى الرئيسية الفاعلة الموجودة على قمة هرم النظام .

والمؤكد أن هذه القضية أصبحت تحتل موقعا حيويا في مشروعات النهوض القومي للدول المختلفة في أعقاب التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ منتصف العقد الماضي . وتزداد حيوية هذه القضية ، إذا ما كانت الحسابات تتعلق بالدول العربية عامة - ومصر بشكل خاص - لأن خبرة محاولات النهوض الوطني في السابق تعرضت للإحباط نتيجة الاصطدام بقوى فاعلة على قمة هرم النظام الدولي ، صحيح كانت هناك عوامل داخلية ساهمت في فشل أو إحباط مشروعات النهوض السابقة ، إلا أن البعد الخارجي بدا دوره واضحا في عرقلة هذه المشروعات التي كانت تستند إلى العمل " القومي " العربي المشترك . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ميراث العلاقات بين الدول العربية الفاعلة - مصر بالتحديد - والقوى الغربية التي أنهت الحرب الباردة لمصلحتها، لم يكن إيجابيا طوال العقود الممتدة من الخمسينيات وحتى السبعينيات ، وما بعد ذلك أيضا نتيجة الصدامات المباشرة وغير المباشرة، والتي يرى قطاع من المثقفين المصريين أنها تمثل التحدي الأول لنهوضنا الوطني، ومن ثم تطرح صياغات مواجهة النظام الدولي وتحديه. وفي مقابل هذا الطرح، يأتي طرح قطاع آخر من المثقفين

المصريين معاكسا للقطاع الأول، ويرى انه طالما أن المواجهة مع النظام الدولي - كانت - ولا تزال عديمة الجدوى ، فلا بأس من التكيف الكامل مع النظام الدولي الجديد والذي يخضع لهيمنة المنظومة الرأسمالية المنتصرة في الحرب الباردة .

ولا تزال هذه القضية محلا للجدل والصراع الفكري داخل النخبة الثقافية المصرية، الأمر الذي يتطلب ، استعراض مكونات هذا الجدل وحجج كل طرف، وصولا إلى - ما نراه - صياغة رؤية للتعامل مع النظام الدولي . ولذلك سوف نقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء :

١- الجدل حول طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة .

٢- الرؤى المختلفة للتعامل مع النظام الدولي .

٣- رؤى القوى السياسية المصرية للنظام الدولي وقضايا السياسة الخارجية .

٤- نحو صياغة رؤية للتعامل مع النظام الدولي .

أولا : طبيعة النظام الدولي الراهن

في أعقاب التحولات الثورية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا، بدءا من عام ١٩٨٩، وعبرت عن نفسها في تهاوى أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١ ، شهد النظام الدولي تغيرات عميقة ذهب أحد المفكرين – وهو الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما – إلى وصفها بأنها غير مسبوقة، وأنها تمثل نهاية التاريخ، على أساس أن المرحلة الجديدة شهدت انتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني في ظل سيادة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي.[١]

وذهبت الغالبية العظمى من الدارسين للنظام الدولي والعلاقات الدولية إلى وصف تلك التغيرات بأنها تمثل نهاية لنظام عالمي – هو نظام القطبية الثنائية الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على أساس أن أحد قطبي النظام قد انهار. وأن ما حدث عام ١٩٩١ لا يختلف كثيرا عن السوابق التي شهدها النظام الدولي في نهاية الحروب الكبرى والتي أسفرت عن ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية.

ويمكن القول أن ما حدث منذ أوائل التسعينيات كان عبارة عن نهاية لنظام دولي وبداية لتبلور ملامح نظام جديد. ويمكن الاستناد في هذا الرأي إلى المؤشرات التالية:

أ–انهيار الكتلة السوفييتية: فقد انهارت الكتلة التي كان يهيمن عليها الاتحاد السوفييتي والمتمثلة في حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة. وقد جرى الانهيار بدون حرب عسكرية وفي فترة قصيرة جدا.

ب–انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها ، كما أن التحولات في الصين تشير إلى تحركها صوب الرأسمالية إن لم تكن الليبرالية.والدول الشيوعية الأخرى– كوبا، كوريا الشمالية و فيتنام – غير قادرة على تقديم بديل دولي.[٢]

ج–تبدل العلاقات بين القوى العظمى، حيث أدى تفكك حلف وارسو وتحلل الاتحاد السوفييتي إلى انتهاء الصراع الدولي الذي ساد منذ عام ١٩٤٥ ،كما انتهى سباق التسلح الذي تبارت فيه واشنطن وموسكو سواء مباشرة أو من خلال الحلف الذي تقوده كل منهما.

د-التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى: حيث لم تعد الدولة القومية قادرة على القيام بفاعلية بوظائفها الاقتصادية التقليدية، كما أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات لم تعد قادرة -إلى حد كبير- على التنافس في شكل فردي نظرا لبروز مراكز صناعية وتجارية جديدة تتنافس بقوة مع المراكز الصناعية والتجارية الغربية. ومن ثم لجأت الدول القومية إلى الدخول في تجمعات اقتصادية ضخمة كوسيلة لمواجهة المنافسات الفردية من ناحية ، كما أنها تشكل استجابة للتحول في النظام الدولي من طابعه السياسي والرمزي إلى طابع أكثر أهمية وذي صبغة ملموسة وهو الطابع الاقتصادي والتجاري ، كما أنها تشكل تسليما بانكماش دور الدولة القومية في إدارة الموارد المتاحة لديها من جانب ثالث.ومن قبيل ذلك تجمع النافتا والتجمع الاقتصادي لدول الباسيفيك و تجمع الدول الخمس عشرة النامية.[٣]

هـ-تغير الخريطة السياسية للدول: حيث تفكك الاتحاد السوفييتي إلى خمس عشرة دولة ، كما تفككت يوجوسلافيا إلى خمس دول ، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلي دولتين،وتوحدت ألمانيا التي كان تقسيمها أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وبين شطريها جرت ممارسات المواجهة في الحرب الباردة . ولم تستقر الأوضاع بعد ، حيث هناك احتمالات للمزيد من التفكك وأيضا الاندماج.[٤]

ويرصد دارسو النظام الدولي والعلاقات الدولية ثلاث سوابق لهذه التحولات الكبرى، الأولى بعد الحروب النابليونية ،حيث أعاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ تشكيل النظام الدولي، وتمكن من حفظ الاستقرار لمدة تقترب من القرن حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. والثانية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أعادت معاهدة فرساي عام ١٩١٩ تشكيل النظام ، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من هيكل النظام فتح المجال أمام سقوطه مرة أخرى بعد نحو عقدين باندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .والثالثة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بادرت الدول المنتصرة في الحرب ببناء عالمي جديد في يالتا و بوتسدام .

ومن ثم يرون أن انتهاء الحرب الباردة - والذي يؤرخ له البعض بشهر يونيو عام ١٩٨٩ ، عندما ترك الاتحاد السوفييتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل [٥]مثلت نهاية للنظام العالمي الذي استقر منذ عام ١٩٤٥ ، وقام على القطبية الثنائية وشهد صراعا أيديولوجيا حادا بين قوتين عظميين انتهى بانتصار التحالف الغربي[٦].

وإذا كان الباحثون قد اتفقوا على انتهاء النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب

العالمية الثانية بفعل اختفاء حلف وارسو ثم تفكك الاتحاد السوفييتي ، إلا أنهم اختلفوا في توصيف ماهية النظام الدولي الراهن ، البعض ذهب إلى القول بأن النظام الدولي قد أصبح أحادي القطبية، في حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل، هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا الاتحادية. وذهب فريق ثالث إلى القول بان النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز هياكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد، وإن كانت الأوضاع الراهنة ترجح انه سيكون نظاما متعدد الأقطاب[٧] .

ويرجع الخلاف إلى تباين الرؤية تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، فالباحثون الذين أعطوا دورا أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام ،اعتقدوا أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي .ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفييتي واستسلامه في الحرب الباردة ، وتوجه روسيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة وخروجها -ولو مؤقتا- من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية ، أدى ذلك كله إلى سقوط أحد قطبي النظام الثنائي ، فأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة القادرة على ترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة – اليابان ، الاتحاد الأوروبي ، الصين ليست مؤهلة بعد لكي تلعب دور القطب ، ناهيك عن إمكانية المنافسة[٨].

ومن ثم فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه في أي مكان من العالم، وتستطيع – إذا أرادت – استخدام عناصر قوتها المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها .[٩] ويرى أنصار هذا الاتجاه أن ما حدث في حرب الخليج الثانية ، يمثل نموذجا لهذه القدرة حيث تمكنت الولايات المتحدة من حشد التأييد الدولي – في مجلس الأمن – ضد الاحتلال العراقي للكويت ، وشكلت ائتلافا عسكريا ضخما تحت قيادتها تولى العمل العسكري ضد العراق . بل إنها نجحت في إظهار العمل ضد العراق، على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد ، ذلك المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي – آنذاك – جورج بوش لأول مرة أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونجرس في سبتمبر عام ١٩٩٠ ، وعاد مرة أخرى ليصف بدء عمليات عاصفة الصحراء ضد العراق على أنها بداية تشكيل هذا النظام [١٠].هذا في

حين أن التحرك الأمريكي في جوهره جاء وليد إدراك القيادة الأمريكية لما يمثله الاحتلال العراقي للكويت من تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، الأمر الذي استدعى التدخل على غرار ما حدث في كوريا وفيتنام وأنجولا وتشيلي وجرينادا وبنما ،فما حدث في الخليج عامي١٩٩٠ و ١٩٩١ لا يختلف عن هذه السوابق من حيث الدوافع[١١] .

وهكذا يبدو واضحا أن أنصار هذه الرؤية تأثروا بما حدث في أزمة وحرب الخليج الثانية عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، سواء من حيث التوظيف الأمريكي لمفهوم "النظام العالمي الجديد" أو في قدرة الولايات المتحدة على تحقيق وتنفيذ ما أرادت .

أما الباحثون الذين أعطوا دورا أكبر للعناصر الأخرى، سواء الاقتصادية أو الثقافية، فقد رأوا أن النظام العالمي بعد الحرب الباردة تنتفي فيه إمكانية سيطرة دولة واحدة على مجمل التفاعلات الدولية ، ومن ثم، فالنظام أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى القطبية الواحدة ، مع التأكيد على اختلاف هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في ظل نظام ميزان القوة في القرن التاسع عشر . واعتمدوا في هذه الرؤية على التفرقة بين القدرة Capability ، بمعنى عناصر القوة وبين النفوذ Influence ، بمعنى القدرة على التأثير على سلوك الآخرين .[١٢]

وفي تناولهم لحدود القوة ، عمدوا إلى بيان حدود القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية وتعدد مصادر القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة لتتمتع بدور القطب المسيطر على التفاعلات الدولية، وفي ظل ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل ، فإن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محدودا ، وفي نطاق عدد محدود من القضايا، كما أن هناك أنواعا من القدرات يجب أن تتمتع بها الدولة، إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية ، فإضافة إلى القدرات العسكرية ، هناك القدرات الاقتصادية و التكنولوجية، وقدرات غير مادية في مقدمتها القدرة الثقافية.[١٣] ومن جانبه أكد جوزيف ناي أن القدرات المادية ليست الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول، وأشار إلى ما أطلق عليه القوة الجاذبة أو الملهمة Captive Power ، التي تتمثل في جاذبية أفكار الدولة والتي تمكنها من التأثير على الأولويات السياسية للوحدات الأخرى، وممارسة مثل هذا النوع من التأثير تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة، الأيديولوجيا والمؤسسات.[١٤]

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام – الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ،الصين ، روسيا

الاتحادية – يوضح أنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة ، ومن ثم فالولايات المتحدة تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية – التفوق التكنولوجي ، والقدرة على نشر القوات– ، والأيديولوجية – جاذبية الأفكار السياسية والاقتصادية، والدبلوماسية –علاقات صداقة مع العديد من الوحدات الدولية – والثقافية –انتشار الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية– إلا أن الولايات المتحدة تعاني في المجال الاقتصادي من مشكلات كبيرة إذ أنها تواجه تهديدا اقتصاديا في إطار تدهور أدائها في هذا المجال مقارنة بأوروبا واليابان.[١٥]

وفي نفس الوقت لا تتمتع أي من القوى الأخرى ، منفردة ، بعناصر القوة اللازمة لقيادة النظام العالمي ، فالاتحاد الأوروبي رغم قدراته الاقتصادية ، يعاني من ضعف شديد في القدرات العسكرية، وأيضا في القدرة على الفعل السياسي المستقل على النحو الذي أظهرته أزمات البلقان المختلفة وفي مقدمتها الصراع الذي دار في البوسنة ، حيث عجزت دول الاتحاد الأوروبي عن التدخل العسكري لوقف الصراع ، ولم تتمكن من ذلك إلا بعد أن قررت الولايات المتحدة التدخل.

أيضا فإن اليابان ، برغم قوتها الاقتصادية ، إلا أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظام العالمي بالنظر إلى ضعفها العسكري وعدم سيادة ثقافتها وحضارتها في النظام العالمي.[١٦] ولا يمكن للصين الشعبية أن تقوم بهذا الدور لاعتبارات عديدة تتعلق بطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها ، وما ينطبق على اليابان في الجانب الثقافي ينطبق على الصين أيضا .

ومن ثم يرى أنصار هذا الاتجاه عدم إمكان قيام الولايات المتحدة بدور القطب الواحد ، بالنظر إلى عدم تمتعها بالقوة بمعنى القدرة على التأثير على جميع التفاعلات الدولية .

ومن هنا لا يمكن القول أن النظام العالمي الراهن هو نظام أحادي القطبية، بمعنى هيمنة دولة واحدة على النظام ، فحتى مع غياب الاهتمام بنظام القطبية الواحدة من جانب دارسي العلاقات الدولية والنظام الدولي نظرا لعدم تكراريته عبر تاريخ النظم الدولية ، إلا انه يمكن تعريف هذا النظام من خلال بنيان النظام عبر عاملي توزيع القدرات والتوجهات السياسية، بأنه يعنى تركيز القدرات في يد القطب المسيطر وتماثل التوجهات السياسية لمختلف الوحدات المكونة للقطب المسيطر ، فالقطبية الواحدة هي " بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية

على القوى الأخرى دون تحد رئيسي من تلك القوى.[١٧] ومن ثم فالعبرة في تحديد القطبية الواحدة هي بوجود تكتل دولي واحد متجانس سياسيا ومتميز في توجهاته السياسية عن باقي التكتلات .أيضا لا يمكن اعتبار النظام العالمي الراهن متعدد الأقطاب ، حيث يبدو واضحا – ومنذ أزمة الخليج الثانية عامي ١٩٩٠و ١٩٩١ – عدم قدرة القوى المختلفة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة – وهى اليابان ، الاتحاد الأوروبي ، الصين وأيضا روسيا – على تحدي السياسة الأمريكية ، فهي ليست مؤهلة – حتى الآن – للعب دور أقطاب منافسة للدور الأمريكي .كما أن التعددية تعني وجود أحلاف متغيرة بين دول عديدة متقاربة في القدرات.[١٨]

ومن ثم يمكن القول أن النظام العالمي الراهن يعتبر نظاما أحادى القطبية ، ولكنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة ، بل يخضع لهيمنة منظومة كاملة هي المنظومة الرأسمالية التي تعبر عنها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والباسيفيك ، وتقودها الولايات المتحدة .[١٩] فالدول الرأسمالية وهى متشابهة في توجهاتها السياسية تمتلك مجتمعة نحو ٤٩،٥٪ من إجمالي الناتج العالمي، وتستحوذ الولايات المتحدة على ٢٦،٨٪ من هذا الناتج، أو ما يمثل ٥٤٪ من ناتج دول تحالف الأطلسي حسب إحصاء ١٩٨٤[٢٠] وقد وصلت هذه النسبة في عام ١٩٩٧ إلى٤٦،٤٪.وتحكم المنظومة الرأسمالية ، شبكة من المنظمات والمؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وكالة الطاقة الدولية ، الجات ،البنك والصندوق الدوليين ، قمة الدول الصناعية السبع الكبرى ، إضافة إلى شبكة واسعة من الأسواق والتنظيمات الاقتصادية الأخرى.ومن ثم فهي هيمنة قطب / منظومة تحمل تعددية داخلها ولكنها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة، وذلك وفق ما أسماه كارل دويتش "المجتمع الأمني التعددي".[٢١]

المثقفون المصريون والنظام الدولي

بالنسبة للجدل الذي يدور في عالمنا العربي حول طبيعة النظام الدولي، فقد بدا واضحا أن هناك متغيرات إضافية تتعلق بميراث العلاقات مع دول المنظومة الرأسمالية، وأيضا الفكر "القومي" العربي، على نحو ساهم في حالة الاختلاف الشديد حول مآل هذا النظام وسبل التعامل معه . وتتمثل هذه المتغيرات في :

أ- أن الإعلان عن مولد " النظام العالمي الجديد " جاء في خضم التطورات العاصفة لأزمة وحرب الخليج الثانية ، ففي خضم هذه التطورات، أعلن الرئيس

الأمريكي – آنذاك جورج بوش – ومرافقوه عن مولد " نظام عالمي جديد " ، وهو الإعلان الذي قوبل بشكوك كبيرة من جانب علماء السياسة الذين نظروا إلى التغيرات " الهائلة " على أنها يمكن أن تفضي إلى مولد واستقرار منظومة دولية جديدة ، غير أنها لا تولد نظاما دوليا جديدا[22]. وفي العالم العربي، فإن الإعلان عن مولد النظام إبان عاصفة الخليج وعدم تطبيق قواعد وأسس النظام التي أعلنها الرئيس الأمريكي على الصراع العربي الإسرائيلي وضعت شكوكا إضافية على الإعلان.

ب- أن الإعلان عن مولد " النظام العالمي الجديد " لم يقابله تحديد دقيق للمصطلحات باللغة العربية ، إضافة إلى الدلالات اللغوية أو الانطباعية التي تثيرها بعض المصطلحات في الذهنية العربية ومن قبيل ذلك :

(١) عدم وجود تمييز في اللغة العربية بين ما يعنيه مصطلح System ومصطلح Order، فكلاهما يستخدم كمرادف له في اللغة العربية مصطلح " النظام " هذا فحين أن التمييز بينهما جلى في اللغة الإنجليزية، ويتوقف عليه فهم أعمق لطبيعة التحولات والتغيرات .

فالمصطلح الأول System . وقد اجتهد بعض الدارسين وعادلوه بمصطلح " منظومة " يعنى، نسقا معينا من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين على مستوى العالم ككل. وتركز دراسة النظام الدولي بهذا المعنى على تحليل شبكة التفاعلات الناجمة عن احتكاك هؤلاء الفاعلين بغية التعرف على أنماط هذه التفاعلات[23]. أما المصطلح الثاني Order ويستخدم بمعنى نظام ، فيعنى نمطا معينا من القيم وقواعد السلوك التي تتصارع أو تسود فيه[24].

(٢) الميل للمرادفة بين مصطلح " النظام Order " والعدالة والقانون والشرعية [25]، في حين ان المقصود به في هذا السياق مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية تتسم بخصائص بنيوية محددة[26].

(٣) الخلط ما بين الدولي International والعالمي World ، فالأول – الدولي – ويعنى بالتفاعلات بين الوحدات الدولية – الدول القومية – من علاقات قوة وتأثير ونفوذ . أما الثاني – العالمي – فهو مصطلح أكثر شمولا ، فهو يجمع إضافة إلى الدول القومية ، فاعلين آخرين في العلاقات والتفاعلات ، فهناك المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والحركات والظواهر العابرة للقومية،

وكل ما هو خارج سيطرة الدولة و ذو تأثير على العالم كله فالنظام الدولي جزء من النظام العالمي .

وفيما يتعلق برؤية المثقفين المصريين لطبيعة النظام الدولي الراهن ، يبدو الاتفاق واضحا في حدوث تغير في طبيعة هذا النظام ، وفيما عدا ذلك اختلفت الرؤى بشأن اتجاه هذا التغير ومداه في المستقبل ، هل أسفر التغير عن نظام أحادى القطبية ؟ أم أن نتيجة التغير حتى الآن لا تعدو أن تكون مرحلة انتقالية سوف تفضي إلى نمط جديد من الأنماط الخاصة ببنيان النظام الدولي ؟

ويسوق أصحاب وجهة النظر الأولى التي ترى أن النظام الدولي اصبح أحادى القطبية ، تهيمن عليه – الولايات المتحدة – أو المنظومة الرأسمالية – الحجج التالية :

(١) أن الولايات المتحدة انفردت بوضع أجندة أو قائمة اهتمامات المنظومة الدولية منذ عام ١٩٨٥ ، كما أنها تدخلت لتسوية الصراعات والمشاكل الإقليمية على النحو الذي يتوافق ورؤيتها .

(٢) رغم الصعود الاقتصادي لدول غرب أوروبا واليابان ، إلا أن حدود قدرتها على الفعل السياسي – العسكري لا تزال محدودة .

(٣) تراجع روسيا الاتحادية مكانة ودورا ، ولا يتوقع أن تعود إلى ممارسة دور فاعل على الصعيد العالمي قبل مرور عدة عقود ، ستكون هي عمر النظام الدولي الخاضع للهيمنة الأمريكية أو هيمنة المنظومة الرأسمالية .

(٤) عدم قدرة الصين الشعبية على امتلاك مقومات القطب العالمي ذي الاستراتيجية العالمية[٢٧].

أما أصحاب الرؤية الثانية التي ترى أن ما حدث في النظام الدولي من تحولات لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية، فيستندون إلى المبررات التالية:

(١) أن اللحظة الراهنة، وإن كانت تشهد هيمنة دول المنظومة الرأسمالية – وليست دولة واحدة منها – إلا أن هذه الدول تختلف بشدة حول العديد من القضايا، على النحو الذي لا يجعل هناك إمكانية للمساواة بين المنظومة والقطب. ففي معظم القضايا الدولية نجد تمايزات في المواقف وتضاربا – أحيانا – في المصالح بين دول المنظومة الرأسمالية ، صحيح أن هناك آليات لتسويتها وهناك سقف محدد لا يمكن لهذه المشاكل تجاوزه ، إلا أنها مشاكل قائمة، ويتوقع تزايدها لا سيما في ضوء ما

يحدث من تناقض في المصالح ، على نحو يضع العديد من القيود على فكرة التعامل مع دول المنظومة على أنها قطب واحد ، حتى وإن كانت تمارس وضع الهيمنة في اللحظة الراهنة .

(٢) أن القطبية الواحدة ، تستلزم الارتباط بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للقطب المهيمن، وهو ما لا يتوافر في حالة الولايات المتحدة ، فهناك انتشار وتوزع لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في المنظومة الدولية ، كما أن الولايات المتحدة تعانى مشكلات اقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام الدولي ، فهي لم تحقق ما حققت في حرب الخليج، إلا بدعم من القوى الأخرى - ومن خارج المنظومة الرأسمالية - وهذه القوى لن تظل عند حالة الضعف التي كانت عليها إبان هذه الأزمة .

(٣) لا يجب الاستهانة بالدور الروسي خاصة في ظل امتلاك روسيا الاتحادية للسلاح النووي وتزايد احتمالات توجهها نحو إعادة صياغة دورها العالمي.

(٤) أن المعطيات الاندماجية التي تحدث على مستوى النظام الدولي من شأنها أن تؤدى إلى ظهور أقطاب دولية أخرى، يمكن أن تضع أسس تعددية قطبية[٢٨].

تشخيص حالة النظام الدولي الراهن :

يبدو واضحا أن هناك اتفاقا بين الباحثين المصريين على أن النظام الدولي الراهن هو نظام أحادى القطبية في بنيانه وعملياته - على الأقل في اللحظة الراهنة[٢٩]- والأحادية هنا لا تعنى الهيمنة الأمريكية. فالقطب المهيمن ليس دولة بل " نظاما " أو منظومة ، هو النظام الرأسمالي الذي يجمع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ودول المحيط الهادي. وهذه المنظومة من القوى تنظمها شبكة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكافة المنظومات الدولية ، الجات ، والبنك والصندوق الدوليين، قمة الدول الصناعية السبع الكبرى - التي أصبحت ثماني دول بعد انضمام روسيا الاتحادية إليها ، إضافة إلى شبكة واسعة من الأسواق والتنظيمات الاقتصادية الأخرى .

وفي إطار غياب الدور الروسي، فإن المنظومة تحدد قائمة أولويات النظام العالمي، كما أنها تسعى إلى إدماج روسيا ذاتها في تلك المنظومة عبر عمليات التكييف الاقتصادي والسياسي .

والمتفق عليه أيضا أنه من بين دول المنظومة الرأسمالية ، تمارس الولايات

المتحدة دورا قياديا ضخما، إلا أن عنصر الهيمنة لا يتوافر لها بمفردها ، وإنما من خلال المنظومة ككل.

ويبدو الاتفاق واضحا بين المعنيين بدراسة النظام الدولي في مصر حول السمة الجديدة للنظام العالمي الراهن، وهى ذلك الانقسام الحاد إلى عالمين منفصلين، الأول الشمال الرأسمالي الصناعي، حيث يسود الاعتماد المتبادل، ويتم حل النزاعات الاقتصادية بالوسائل السلمية، والثاني عالم الجنوب ، حيث الغالبية العظمى من دولة لم تصل بعد إلى مرحلة ، الثورة الصناعية الثالثة، وتسوده الصراعات القومية والعرقية والحروب الإقليمية، كما تتزايد مؤشرات التبعية والتهميش.

ويبدو أيضا أن السمة الانتقالية للنظام الدولي الراهن تحظى بقدر أكبر من التأييد، استنادا إلى تحليل أدبيات المدرسة الواقعية التي ترى أن نظم القطبية الواحدة هي نظم مرحلية سرعان ما تتجه تلقائيا نحو التوازن من خلال إقامة بنيان دولي تعددي أكثر تكافؤا . وهى النتيجة التي خرج بها د. محمد السيد سليم من تحليله للأشكال التاريخية للقطبية الواحدة[٣٠].

وأخيرا ، يبدو الاتفاق داخل الفريق المؤكد على الطبيعة الانتقالية للنظام الدولي الراهن، على أن الاستقرار سيكون عند تبلور حالة جديدة للتعددية القطبية مع دخول روسيا والصين الشعبية كقوتين منافستين[٣١].

أثر التحول في النظام الدولي على دول العالم الثالث :

سبق القول بأن السمة الجديدة للنظام العالمي الراهن هي ذلك الانقسام ما بين شمال رأسمالي صناعي وجنوب تتزايد مؤشرات تبعيته وتهميشه، وهو الأمر الذي يعنى أن الاتجاه العام لدى الباحثين المصريين هو التسليم بالآثار السلبية لما حدث من تحول في النظام العالمي، على دول العالم الثالث، البعض أشار إلى وجود فرص يتيحها النظام العالمي الراهن لدول العالم الثالث، ولابد من استثمارها، ولكنها فرص لا تنكر المخاطر المتضمنة، وتتطلب تحولات معينة للاندماج في النظام العالمي لدفع المخاطر أولا ، وانتهاز الفرص ثانيا، وهو ما سنعود لمناقشته لاحقا.

الآثار السلبية المترتبة على التحولات العالمية :

من خلال استعراض رؤية الباحثين المصريين للآثار المترتبة على التحول في النظام الدولي على دول العالم الثالث ، يمكن القول بأن الاتجاه العام يرى في مجرد التحولات مجموعة من الآثار السلبية يمكن رصدها على النحو التالي:

١- أن سقوط الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي، أديا إلى فقدان التأييد السياسي الذي كانت تحصل عليه الدول العربية في قضاياها الحيوية[٣٢]. كما أدى إلى تهديد كثير من المصالح الحيوية لبعض الدول العربية مع الاتحاد السوفييتي، لاسيما الدول التي كانت تعتمد على الكتلة الشرقية كمصدر لتوريد السلاح وقطع الغيار (سوريا) والتكنولوجيا المدنية(مصر)[٣٣].

٢- إن تراجع الصراع على قمة هرم النظام الدولي، ومن ثم انتهاء السباق على كسب مناطق النفوذ في العالم الثالث، أدى من ناحية إلى تهميش دول العالم الثالث ، وتقليص حجم المساعدات والمعونات المقدمة إليها وتفاقم مشكلة الديون، إضافة إلى هيمنة المنظومة الرأسمالية وتزايد الضغوط على دول العالم الثالث من أجل إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصاداتها بما يتمشى مع قوانين الاقتصاد الحر[٣٤]، وذلك في إطار سعى دول المنظومة إلى تحويل نظامها إلى نظام كوني[٣٥].

ويرى البعض أن السعي إلى فرض " النموذج الرأسمالي " بمكوناته الاقتصادية والسياسية والثقافية سيجرى بشكل انتقائي ، يتوقف على تحقيق مصالح القوى القائدة للنظام الدولي الراهن ، فهذه الدول ستسعى إلى فرض المنظومة كاملة ، إذا ما كانت مصالحها تقتضي ذلك، أما إذا كان في فرض هذه المنظومة أو مكون منها - لاسيما المكون الديمقراطي - ما يمثل تهديدا محتملا لمصالح هذه الدول فالمؤكد إن هذه الدول ستتراجع وتكثف التعاون مع الأنظمة " التسلطية " بل والدفاع عنها إذا ما كان ذلك يحقق مصالح تلك القوى[٣٦].

٣- أن سقوط الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي أديا إلى اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى سقوط الكوابح السياسية التي كان يمثلها وجود الاتحاد السوفييتي على السلوك الأمريكي، ومن ثم سارعت الولايات المتحدة إلى تصفية حساباتها مع القوى " المعادية " أو التي كانت تراها من " مخلفات " الحرب الباردة .وبدا ذلك واضحا في فرض الحصار على ليبيا و العراق والسودان، ووضع أسس تسوية مختلة للصراع العربي - الإسرائيلي، كما سعت واشنطن إلى ضبط موازين القوى الإقليمية عند وضع اللاتوازن لصالح القوى الموصوفة بالصديقة، وقد بدا ذلك مبكرا حيث طرحت الولايات المتحدة في يوليو ١٩٩١ مبادرة لضبط صادرات السلاح إلى العالم الثالث ، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول غير الموالية أو التي يحتمل ألا تكون موالية (إيران - كوريا الشمالية) ، وأصرت الولايات المتحدة أيضا على توقيع الدول العربية على

ميثاق حظر السلاح الكيمائي دون أن تربط ذلك بتوقيع إسرائيل على اتفاقية منع انتشار السلاح النووي[٣٧] .

٤- في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي - العدو الإيديولوجي للغرب - ، ومع تزايد تأثير التيارات السياسية الإسلامية ، بدأ يتبلور في الفكر الإستراتيجي الغربي تيار محافظ يركز على التيارات السياسية الإسلامية الأصولية ، وبعض الدول الإسلامية باعتبارها العدو الإستراتيجي الجديد، وبدأت هذه الاتجاهات تجد منظريها في بلدان المنظومة الرأسمالية ، وفي هذا السياق يمكن فهم مقولة هنتنجتون عن " صدام الحضارات "[٣٨].

٥- إن المنطقة العربية دخلت حقبة التحول في المنظومة الدولية بهزيمة كاملة تمثلت في حرب الخليج الثانية ، وإذا كان العراق - بغزوه الكويت - قدم المبرر المثالي للعمل العسكري ضده ، إلا أن الحرب التي شنتها الدول الغربية ضد العراق كانت نوعا من " الحملة التي قصد بها أن تكون نهائية ضد الطموحات القومية والاستقلالية للعرب ". فقد كانت تهدف إلى القضاء على ما كان يعتبره الغرب نشاطا إرهابيا بتعقب مصادره في العالم العربي، وتصفية مرتكزات وأسس صعود التيار الإسلامي[٣٩].

الآثار الإيجابية :

ومقابل الآثار السلبية التي تم ذكرها اجتهد البعض في رؤية آثار إيجابية للتحولات في النظام العالمي، يمكن تحديدها على الوجه التالي :

١- إن هذه التحولات تفتح المجال أمام الدول العربية - مصر - في الاستفادة من الثورة الصناعية الثالثة .

٢- نظرا لأن التحولات العالمية كشفت أهمية التجمعات الإقليمية والأسواق الكبرى، فإن الدول العربية يمكن لها أن تستفيد من هذه التحولات عبر دخولها في شبكات التفاعل كوحدة واحدة أو سوق واحد .

٣- أن تراجع الاستقطاب الدولي يقلل من أهمية إسرائيل الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة والغرب عموما .

٤- أن وجود تكتلات واقتصاديات كبرى يعطى الدول العربية فرصة لممارسة توازنات بين هذه القوى في مجالات التجارة والاستثمار والمعرفة[٤٠].

أنماط الاستجابة مع التغير في النظام العالمي :

إذا كانت التحولات التي شهدها النظام الدولي قد اقتربت من مفهوم " الثورة الكاملة " والتي تعني تغيرات سريعة وعاصفة أدت إلى علاقات قوة ، وبالتالي هيكل سلطة وعلاقات جديدة بما أدى إلى تحولات في الأفكار السائدة وفي تعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحة [٤١]،وإذا كان عالم اليوم لا يمكن فصل المحلي فيه عن الإقليمي والدولي[٤٢]، وإذا كانت هذه العلاقات لا يمكن فصلها ، إذ هي تفاعلية أكثر من كونها ذات اتجاه واحد ،وهى علاقات تزداد درجة التفاعلية المتبادلة فيها كلما ازداد الانقسام على قمة هرم النظام الدولي ، وتميل لأن تكون ذات اتجاه واحد كلما ساد الوفاق على قمة هرم النظام [٤٣]،ولأن النظام الدولي الراهن يكاد يكون أحادى القطبية ولا توجد به انقسامات حادة على قمته، فإن هذه التحولات تمثل تحديا لدول العالم الثالث ، والتي عليها أن تفرز استجابة حقيقية تفضي إلى توظيف هذه التحولات من أجل النمو الحقيقي، وحتى لا تترك المجال للقوى الدولية الفاعلة كي تحدد لها الطرق التي عليها أن تسير فيها. أي حتى لا تفرض القوى الخارجية العملاقة الاختيارات المناسبة لها والموافقة لمصالحها.

وفيما يتعلق بأنماط الاستجابة مع التحولات في النظام الدولي بصفة عامة ، يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط هي[٤٤]:

أ- **نمط الاستجابة المبادرة :**

حيث تتمتع بعض الدول بقدر معقول من الحيوية الداخلية بما يكفي لإنتاج استجابة قوية للتحديات الداخلية والخارجية، وإفراز هياكل جديدة في ميادين السياسة والاقتصاد، بحيث تتمكن هذه الدول من المشاركة في الحياة الدولية بما يتفق مع إمكاناتها وظروفها والحاجة الحقيقية لدورها في أي من المجالات الكبرى للحياة الدولية. والملاحظ أن هذا النمط من الاستجابة عادة ما يسم سلوك الدول التي حققت درجة متقدمة من النمو السياسي والاقتصادي، إضافة إلى قدرة عالية على التكيف مع التحولات، وعادة ما تكون التحولات الكبرى جزءا من حركة ونشاط هذه الدول، أو تكون هذه التحولات محل رصد ومتابعة دقيقة منذ مراحلها الأولى، حيث تجتهد مراكز الفكر وتمد صناع القرار بالخيارات المختلفة، ونظرا لاستقرار مبدأ " المحاسبية "، فعادة ما يكون القرار بالعمل في الاتجاه الذي يحقق أكبر عائد ، ويقلص الخسائر عند الحد الأدنى. ولا يعنى ذلك أن هذا النمط من الاستجابة يكون قاصرا على سلوك الدول المتقدمة، بل قد يأتي من دول متوسطة وصغيرة ، إذا ما

كانت قد حسمت توجهاتها الداخلية والخارجية على نحو يتوافق مع اتجاه التغير في النظام الدولي، لاسيما إذا لم تكن ذات موروث ثقافي راسخ يحدد أطرا ثابتة للحركة داخليا وخارجيا. باختصار تبدو في الشكل العام وكأنها " توابع " للمنظومة السائدة في النظام الدولي، ولا توجد قوى تعمل في الاتجاه المضاد .

ويقدم نموذج توجه أوروبا الغربية نحو إقامة وتفعيل الأنشطة الوحدوية، على أنه النموذج البارز في هذا الصدد ، وبالتحديد مشروع أوروبا الموحدة ١٩٩٢[٤٥]. وهذا النموذج لا يشهد انهيارات كبرى نتيجة التحولات في النظام الدولي .

ب- نمط التكييف بفعل الضغط الخارجي :

حيث هناك دول عاجزة عن الاستجابة المبادرة وتفتقد القدرة على المبادرة بالعمل، غير أنه بسبب استمرار أهمية الأدوار المتوقعة منها في الحياة الدولية، فإنها تشهد ضغوطا خارجية متواصلة ، عادة ما تنتهي إلى محاولة القيادات الداخلية فيها خلق الانطباع بالتأقلم والتكيف مع القيم العالمية البازغة دون أن يلحق التجديد والتغير بهياكلها الداخلية الجوهرية[٤٦].

والملاحظ هنا أن حدود الضغوط الخارجية تتحدد ليس بمدى حدوث الاستجابة ، وإنما بحدود مصالح الدول الضاغطة ، فإذا ما كانت هناك مصالح كبيرة تربط الدول الضاغطة بنظم الحكم المطلوب منها إدخال التغيرات للتواؤم مع التحولات الدولية ، فالمحصلة ستكون إما الاكتفاء باستجابات شكلية لا قيمة لها على أساس أنها تمثل بداية التجاوب، ولا تمارس الدول الضاغطة ضغوطها فيما وراء ذلك حتى لا تضطرب العلاقات أو يحدث الانفجار الداخلي على نحو يطيح بمصالحها ، أو يسبب بعض الاضطراب لمصالحها الحيوية. أو يجرى تجاهل الموقف برمته وإسقاط هذه الدول من " أجندة " الدول المطلوب منها إدخال تغييرات للتوائم مع التحولات في النظام الدولي .

جـ- نمط التحدي والمقاومة :

حيث توجد دول عاجزة عن - أو غير راغبة في - توليد الاستجابة الداخلية للتحديات الخارجية على النحو الذي ترغبه الدول الضاغطة ، وقد يأتي هذا الرفض نتيجة التكوين الخاص بالمجتمع أو نظام الحكم أو الموروث الثقافي وعادة ما يستخدم الأخير كذريعة لرفض إدخال التعديلات المطلوبة للتوائم مع التحولات في النظام الدولي .

ويتراوح مستقبل هذه النظم ما بين الإطاحة بفعل قوى داخلية تلقى المساندة الخارجية فيما يشبه الثورات، وبين فرض الحصار من النظام الدولي على نحو يهدف إلى تهميش هذه النظم وعزلها تماما.

الخبرة العربية في التعامل مع التحولات الدولية :

نظرا لأن المنطقة العربية تموج منذ ما يقرب من قرن من الزمان بتيارات إيديولوجية وثقافية تحاول أن تستعيد للأمة دورا حضاريا فقدته منذ قرون ، ونظرا لأن العالم العربي وقع تاريخيا تحت السيطرة السياسية والهيمنة الاقتصادية للغرب، فقد اتسمت علاقة الدول الفاعلة فيه بدول المنظومة الرأسمالية بالصراع، مقابل علاقات ذات طابع تعاوني مع دول المنظومة الاشتراكية وقد تكرس هذا النمط من العلاقات في العقود الأربعة الماضية ، حيث اتسمت التفاعلات مع دول المعسكر الغربي بالطابع الصراعي الذي استخدمت فيه القوة المسلحة مباشرة – فرنسا في الجزائر ٥٤-١٩٦٢ –فرنسا وبريطانيا ومعهما إسرائيل ضد مصر ١٩٥٦ ، إسرائيل ضد مصر بدعم غربي – أمريكي أساسا – عام ١٩٦٧ – قوات بريطانية وأمريكية في لبنان عام ١٩٥٨ ، وقوات بريطانية إلى الأردن في نفس العام . واستخدام مفرط في القوة المسلحة ضد العراق في حرب الخليج الثانية[٤٧].

ومن جانبه درس د. أحمد يوسف أحمد الخبرة الواقعية للنظام الإقليمي العربي في علاقته بالنظام الدولي في ثلاث مراحل هي الخمسينيات والستينيات (حقبة الاستقلال و التحرر والعمل القومي)، ثم السبعينيات والثمانينيات (التعاون العربي وحرب أكتوبر) ، وخبرة التسعينيات (التعاون العربي – غزو الكويت) ، ووصل إلى أنه في الحالات الثلاث كانت هناك تبادلية في التأثير وانتهت بالمواجهة مع دول من المنظومة الرأسمالية ، وفي الحالتين الأولى والثانية كان هناك تعاون وربما تحالف مع دول المعسكر الشرقي ، وخلص إلى أن أطول مواجهة ناجحة مع النظام الدولي كانت في المرحلة الأولى في ظل الحرب الباردة والقيادة المصرية، وان أفدح مواجهة كانت المرحلة الثالثة في ظل الوفاق الدولي والانقسام العربي [٤٨].

وعليه يمكن أن نخلص إلى الآتي :

١– إن المنطقة العربية ذات خصوصية ثقافية ورؤى تجعلها لا تتكيف بسهولة مع التحولات القادمة من النظام الدولي .

٢– إن ميراث العلاقات العربية مع القوى الفاعلة في النظام الدولي ، جعلت

هناك صعوبات شديدة في التكيف مع الطرح القادم من دول المنظومة الرأسمالية .

٣- إن دول المنظومة الرأسمالية لا تأخذ موقفا موحدا تجاه متطلبات وأسس التحول المطلوب في الدول العربية ، فتتوقف ضغوطها بصدد دول عربية وتتصاعد في مواجهة دول عربية أخرى، هي في الغالب الدول التي كانت تلعب دورا فاعلا في تجارب النهوض أو العمل الوطني - القومي المستقل، وحيث لا تخشى دول المنظومة الرأسمالية إصابة مصالحها بأضرار كبيرة من جراء ممارسة الضغوط .

ثانيا : الرؤى المختلفة للتعامل مع النظام الدولي

بعد استعراض طبيعة التحولات في النظام الدولي وخبرة الدول العربية – مصر – بالتحديد – في التعامل مع النظام الدولي ، يأتي التساؤل عن الخيار الأمثل في التعامل مع النظام الدولي الراهن ، هل هو المبادرة بالتكيف مع التحولات الدولية واستيعاب شروط دول المنظومة الرأسمالية المهيمنة على النظام الدولي، – على الأقل في اللحظة الراهنة ولسنوات لا تقل عن عقدين قادمين – ، أم أن الأفضل لخدمة مشروع النهوض الوطني الاعتماد على القدرات الذاتية ومواجهة ضغوط دول المنظومة الرأسمالية المتوقعة من خلال شبكة المنظمات الموجودة ؟

وفي الإجابة على هذا السؤال ، تتكشف ملامح الانقسام داخل النخبة الثقافية المصرية ، فهناك فريق يرى أنه في ظل هيمنة دول المنظومة الرأسمالية ، من الأفضل لمصر أن تجتهد في التكيف أو "اللحاق بالمنتصرين" ، فلا جدوى من وراء المواجهة ، ومشروع لنهضة مصر لا يمكن أن يحقق أي مردود إذا اعتمد على نمط المواجهة مع دول المنظومة الرأسمالية ، ولا يعني ذلك الاستسلام تماما لشروط دول المنظومة، بل يضع أنصار هذه الرؤية بعض الأسس لتقوية الموقف المصري في التعامل مع دول المنظومة الرأسمالية المهيمنة في النظام الدولي .

وهناك فريق أخر يرى أن القضية ليست في القرار المصري بالاندماج أو التكيف، بل في طبيعة موقف دول المنظومة الرأسمالية من الدول العربية – مصر على نحو خاص –، فهذه الدول ولحسابات تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل، لن تقبل تفعيل دور مصر – والدول العربية – ومن ثم يرى أنصار هذه الرؤية أن دول المنظومة الرأسمالية ترغب في "تكيف سلبي" لمصر والدول العربية ، أي مجرد تنفيذ الشروط دون أن يسمح لها بالوصول إلى مرحلة الانطلاق ، وبالتالي فلا خيار سوى المواجهة مع المنظومة الرأسمالية المسيطرة على النظام الدولي .

ونعود هنا مرة أخرى للتساؤل ، هل لا يوجد سوى بديلي التكيف – الواقعي – والمواجهة – الإيديولوجية – ؟هل لا يمكن صياغة بديل ثالث يأخذ مقتضيات " التكيف " في الاعتبار ويستلهم بعض مكونات البديل الإيديولوجي وصولا إلى الخيار الأفضل ؟ .

١- خيار التكيف والاندماج في النظام الدولي :

يبدأ أنصار هذا الخيار برفض مقولات " الفكر القومي " التي تركز على أولوية المواجهة ويرى أن الفكر القومي لديه مسلمات خاطئة، ويعتمد على إلصاق المشاكل والاحباطات بالعناصر الخارجية ، ويتجاهل تماما التحولات التي تجرى في النظام الدولي، بل الإقليمي والمحلى أيضا، فهو إما يرى أنها غير موجودة ، أو أنها لا تحمل للعرب سوى الشر[٤٩]. ويرى أن التحولات الجارية في النظام الدولي تنطوي على مخاطر لابد من العمل على تلافيها ، وتقدم في نفس الوقت فرصا لابد من استثمارها .

وينطلق أنصار هذا البديل من ثلاث مسلمات ، أو مرتكزات أساسية هي :

أ- أن هناك تحولات عميقة تجرى في النظام الدولي ولابد من تطويعها لخدمة قضايا النهوض الوطني . ويرى أنصار هذا البديل ، أن هناك تحولات في النظام الدولي لا يجب إنكارها أو تجاهلها ، وأن قمة النضج والفعالية تتمثل في الاستجابة الفاعلة لهذه التحولات .

ويسلم أنصار هذا البديل بان التحولات التي شهدها النظام الدولي قد أزاحت عنصر الجغرافيا السياسية Geopolitics واستبدلته بالجغرافيا الاقتصادية Geóeconomics ، الأول يركز على عناصر الأمن والبعد العسكري في حل الصراعات والمشاكل ، أما الثاني فيسلم بأن العدوان يمكن أن يردع عن طريق عناصر أخرى غير القوة العسكرية وذلك عبر خلق حافز لدى القوى المختلفة للحفاظ على السلام والاستقرار[٥٠].

ويشرح أنصار هذا البديل رؤيتهم للنظام الدولي من خلال فهم واستيعاب مكونات النظام الدولي وتشمل نمطا سائدا للتكنولوجيا وبناء القوة والسلطة ثم قائمة للأعمال والمهام التي يريد النظام إنجازها.

وبالنسبة للنمط التكنولوجي السائد ، يرون أن الجديد فيه هو زيادة هيمنة الثورة الصناعية الثالثة على الشئون الدولية، وهى أكثر تطورا وأسرع إيقاعا من الثورتين الأولى والثانية وقامت على قاعدتهما .

أما هيكل القوة والسلطة، فالجديد في النظام الدولي ليس التغير من القطبية الثنائية إلى القطبية الواحدة أو التعددية القطبية، كما كان يحدث في التجارب السابقة، بل التغير في طبيعة التعددية ذاتها ، فتقليديا عرفت التعددية وفق توزيع القوة بين عدد

من الدول القومية أو المعسكرات من الـدول القوميـة المرتبطـة بالسـعي إلـى الهيمنـة عبر استخدام أو التهديد باستخدام القوة. والآن يمكن تعريف التعدديـة بانهـا سـيطرة نظام كلى من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علـى الشئون العالميـة ، وهو النظام الرأسمالي الغربي الذي يشمل شمال أمريكـا وأوروبـا الغربيـة واليابـان والمحيط الهادي ، وهذا النظام يرتبط عبر شبكة واسعة من المؤسسات مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ، الجات ،البنك والصندوق الدوليين .

أما أجندة الأولويات أو مهام العمل ، فتشمل قضايا دولية عابرة للحدود القوميـة ، مثل التلوث / الأمن البيئي، النقل الجوى ، المخدرات ، اللاجئين والإيدز[٥١].

وفي ظل هذا النظام، لا مجال للصعود والنمو ما لم يجـر عبر التكـامل والتكيـف والاندماج ، وما حققته الصين مؤخرا يأتي في إطـار التكيـف مـع النظـام ، فـالدرس الصيني " يقطع بأن الطريق الوحيد للنمو والتقدم والحفاظ على الذات في نفس الوقت لا يكون خارج النظام العالمي ولكن من داخله وخلاله "[٥٢].

ب- عدم مركزية الصراع العربي - الإسرائيلي في تفاعلات المنطقة ، والدعـوة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي دون الأبعاد الإيديولوجية والأحكام المسبقة ، بحيث يجرى التعامل معه باعتباره صراعا لا يخرج عن سياق الصراعـات العديـدة التي تشـهدها منطقـة الشرق الأوسـط. وللتدليـل علـى ذلـك ، جـرت مقارنـة خسـائر وضحايا الصـراع العربـي - الإسـرائيلي بغيره مـن الصراعـات التـي شـهدتها دول المنطقة، وخلصت المقارنة إلى أن ضحايا الصراع العربي من القتلى بلغ ٢٠٠ ألـف قتيل أو نحو ٢٠٪ من ضحايا الحرب الأهلية السودانية ، وما لا يزيد عن -٨٪ من إجمالي ضحايا الحروب والصراعات في المنطقة والذين وصل عددهم إلى ٢,٥ مليون ضحية . وفيما يتعلق بتكاليف الصراع التي تحملتها الدول العربية، ذكـر أنهـا بلغت ٣٠٠ مليار دولار أو أقل من نصف تكاليف حرب الخليج الثانية (٦٧٠ مليـار دولار) ولم تزد عن ٢٥٪ من تكاليف إجمالي الصراعات التي وقعـت فـي المنطقـة ووصلت إلى ١,٢ تريليون دولار.

أما من حيث عدد اللاجئين الذين خلفهم الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد وصـل إلى ثلاثة ملايين أو نحو ثلثي عدد لاجئي الحـرب الأهليـة السـودانية ، ومـا لا يزيـد عن ٢٧٪ من إجمالي عدد اللاجئين في المنطقة والذين بلغ عدد ١١ مليون لاجئ[٥٣].

ومن هنا يدعو أنصار هذه الرؤية إلى إعـادة تقديـر وزن ودور الصـراع العربـي

الإسرائيلي، واستبدال نظرية المباراة الصفرية Zero Sum Game ، بأخرى غير صفريةNon-Zero Sum Game ، تسمح لكل الأطراف بالنمو والازدهار عبر الوصول إلى حلول تاريخية أو عدم السماح للصراع العربي - الإسرائيلي بعرقلة نمو المنطقة .

جـ-الخطر الحقيقي الذي يهدد دول المنطقة يأتي من الداخل وليس من الخارج:

حيث يرى أنصار هذا التوجه أن الدول العربية تواجه ثلاثة تحديات :

(١) **الزيادة السكانية الكبيرة** ، حيث قفز عدد سكان الدول العربية من ١٠٠ مليون نسمة عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٠ مليون عام ١٩٨٨ ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٢٨٠ مليونا عام ٢٠٠٠ ثم ٣٩٠ مليونا عام ٢٠١٥، وذلك لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية والتي تعنى في الوقت نفسه ارتفاع عدد نسبة صغار السن (٤٥٪ من سكان أقل من ١٥ سنة حسب إحصاءات عام ١٩٩٢). وفي عام ٢٠٠٠ سيكون هناك نحو ١٢ مليون شاب وفتاة انهوا دراستهم الجامعية، الأمر الذي يعنى ضرورة استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الخريجين ، وبالتالي لابد من البحث عن بدائل تنمية واستيعاب هذه الأجيال حتى لا يختل التوازن القائم بين الدولة والمجتمع.

(٢) **تقلص الموارد المالية العربية** : فإذا كان النفط يمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة ، وربما شبه الوحيد في عدد كبير من الدول العربية، فعائداته معرضة للتقلص بعد أن تراجعت من ما بين ٢٠٤ إلى ٢٤٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، إلى ما بين ٨٠ إلى ٩٠ مليار دولار في الثمانينيات والتسعينيات ، وهو الأمر الذي يعنى الحاجة الملحة للسير في برامج تنموية تضمن استقرار وتوازن المجتمعات العربية في السنوات القادمة.

(٣) **العنف والتطرف والإرهاب الذي يسود عددا كبيرا من المجتمعات العربية**[٥٤].

وانطلاقا من هذه الرؤية يدعو أنصار الاندماج في النظام العالمي إلى ضرورة إعادة النظر إلى مقومات الأمن العربي على نحو يغلب عوامل الجغرافيا الاقتصادية على عوامل الجغرافيا السياسية ، لأن ما يحتاجه العرب في هذه المرحلة هو الدخول في عملية الاعتماد المتبادل العالمية والمنافسة في الأسواق الدولية ، كما تفعل الدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث، ومن ثم فالسلام في الشرق الأوسط كله، وليس مع إسرائيل فقط ، شرط مسبق للاستخدام الأمثل للموارد العربية ، حيث تحل

التنافسية محل الصراع وزيادة الإنتاج بدلا من سباق التسلح، وذلك لإعطاء الدول والمجتمعات العربية الفرصة للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٥٥]

ويخلص أنصار هذه الرؤية إلى القول بعدم وجود إمكانية لأي دولة عربية – أو مجموعة دول – للتأثير على النظام العالمي، وتعظيم مصالحها دون توافر الشروط الأربعة التالية:

أ- سوق كبيرة متسعة ، وهو ما لا يتوافر لأي دولة عربية منفردة.

ب- مقدرة على خلق التكنولوجيا ، إن لم يكن في كل القطاعات، ففي قطاعات بارزة ورئيسية يمكن مبادلتها بالتكنولوجيا في قطاعات أخرى .

ج-الرأسمالية واقتصاد السوق .

د- الديمقراطية وهى تمثل الضرورة السياسية للنمو الرأسمالي[٥٦].

٢- خيار المواجهة :

وينطلق أنصار هذا الخيار من مسلمات مناقضة تماما لأنصار الخيار السابق ، فهم يركزون على دور الجغرافيا السياسية Geopolitics بتعبيرات أنصار الخيار السابق .

وفيما يتعلق برؤيتهم للنظام الدولي الذي تهيمن عليه بلدان المنظومة الرأسمالية ، فهو نظام يعادى " العرب والمسلمين " ، بل أن هناك من ذهب إلى القول بأن النظام العالمي الراهن أصبح يستهدف " الإسلام والمسلمين " ، فالنظام العالمي بصفة عامة أنشأته القوى الكبرى على مر العصور لتحقيق مصالحها على حساب بقية المجتمع الدولي وفي مقدمته العالم الإسلامي.

ويرى أنصار هذا الخيار أن القضية ليست في الاندماج مع النظام العالمي من عدمه ، بقدر ما هي موقف مسبق من دول المنظومة الرأسمالية تجاه الدول العربية والإسلامية لحسابات تتعلق بمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

ومن ثم يرفض أنصار هذا الخيار كافة الترتيبات التي يجرى وضعها في الوقت الراهن، انطلاقا من أنها تأتى في لحظة تاريخية تتمتع فيها الولايات المتحدة بموقع غير مسبوق في النظام الدولي، ويرون أن هذا الواقع يضعف القدرة على التصدي لمخططات الهيمنة الأمريكية، إلا أن هذا الواقع سوف يتغير مستقبلا ، فهناك العديد من المؤشرات الدالة على أن مكانة الولايات المتحدة تتعرض للمزاحمة وقدراتها

تتعرض للتآكل، حيث لن تكون الولايات المتحدة في المستقبل القريب كما هي من حيث حيازة مكونات القوة والقدرة على الهيمنة السياسية على النظام الدولي. وهي اتجاهات يدعو أنصار هذه الرؤية إلى دعمها وتقويتها عبر التعاون مع القوى الأخرى التي تزاحم الولايات المتحدة في المكانة والدور[٥٧].

وقد تعرض هذا التيار للتراجع بعد حرب الخليج الثانية، وذلك على أثر الانقسام الذي ساد الصفوف العربية وبيان فداحة خيار المواجهة مع النظام الدولي والولايات المتحدة بصفة خاصة.

ورغم ذلك يتمسك أنصار هذا البديل بمسلماتهم الفكرية، والتي يمكن تحديدها في:

أ- إن القوى المهيمنة على النظام الدولي، لاسيما دول المنظومة الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لا يمكن أن تقبل بتنمية عربية حقيقية ، فهي تركز بالأساس على إدماج الدول العربية بشكل فردى في المنظومة الرأسمالية من موقع التابع وليس الفاعل .

ب- إن القوى المهيمنة في النظام الدولي تسعى إلى القضاء على الذاتية العربية- الإسلامية، فهي لن تقبل بأن تكون لهذه الدول ذاتيتها وخصوصيتها .

ج- إن القوى المهيمنة في النظام الدولي تسعى إلى تفكيك المنظمات العربية الخاصة بالعمل المشترك وإحلال منظمات إقليمية بدلا منها تعطى دورا أكبر للقوى غير العربية وفي مقدمتها إسرائيل .

د- إن القوى المهيمنة في النظام الدولي تسعى للإبقاء على الدول العربية في مرتبة تالية لإسرائيل في القدرات العسكرية المختلفة .

هـ- إن القوى المهينة في النظام الدولي تسعى إلى تصفية نظم الحكم العربية - الإسلامية - التي ترفض الاندماج في النظام الدولي ، وتفرض حصارا على الشعب بأكمله وفق مبررات وحجج واهية .

و- ليس أمام الدول العربية سوى بناء بديل عربي شاملا " من حيث المحتوى والمقصد" يتحقق من خلال تتابع مراحل مختلفة في الإطار الزمني الذي لابد منه في الانتقال من التشتت إلى التجمع[٥٨].

ثالثا: رؤى القوى السياسية للنظام الدولي والسياسة الخارجية

إذا كان الانقسام يسود النخبة الثقافيـة المصريـة تجاه رؤيـة النظـام الدولـي، ومـا يموج به من تحولات ، فإن السؤال هنا ما هي رؤى القوى السياسية المصريـة لهذه القضية ؟

اعتمادا على الحـوارات التـي أجراهـا مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهرام مع القوى السياسـية المصريـة فـي شـهري ديسـمبر ١٩٩٣ وينـاير ١٩٩٤، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- **أن هناك انقساما واضحا حول العلاقة مع الولايات المتحدة** - باعتبارها الدولة البارزة بين دول المنظومة الرأسمالية المهيمنة على النظام الدولـي فـي حالتـه الراهنة- فبعض الأحزاب السياسية - الحزب الوطنـي الديمقراطـي الحـاكم ، حـزب الوفد الجديد ، حزب الأحرار - أكدت ضـرورة الحفـاظ علـى العلاقـة مـع الولايـات المتحدة وتطويرها ، أي سلكت نهج عدم الصدام، هذا فـي حيـن ذهبـت قـوى أخـرى إلى ضرورة ضبط التفـاعلات معهـا نتيجـة عدائهـا للمنطقـة ، ودعمهـا لإسـرائيل - حـزب العمـل ، التجمـع ، والـى حـد مـا جماعـة الإخـوان المسـلمين - أمـا الحـزب الشيوعي المصري، فرأى في الولايات المتحدة " عدوا " يجب مواجهته .

وعليه ، فالاتجاه العـام هـو ضـرورة عـدم الصـدام مـع النظـام الدولـي الحـالي - الولايات المتحدة - وفي نفس الوقت وضـع ضـوابط للعلاقـة معهـا علـى نحـو يحقـق المصالح المصرية .

٢- **هناك شبه إجماع على أولوية العمل في الإطار العربي** ، فهذا الإطـار يمثـل الشرط المسبق في التعامل مع الترتيبات الإقليمية الأخرى. وذهبت بعض القوى إلـى أن الإطار العربي له الأولوية على مـاعداه - (الأحـرار ، الوفـد الجديـد ، العمـل ، التجمـع ، الإخـوان ، الشـيوعي المصـري)، أمـا الحـزب الوطنـي، فلـم يحـدد رؤيتـه لحسابات تتعلق بكونه الحزب الحاكم الذي فضل عدم طرح رؤيتـه بشـكل علنـي، لا سيما وان الترتيبات الشرق أوسطية كانت تـأخذ طريقهـا، أو علـى الأقـل كـان منهـج إغراء إسرائيل بالمدخل الاقتصادي مطروقا في ذلك الوقت .

٣- **فيما يتعلق بالترتيبات الشرق أوسطية** ، بدا الانقسام ما بين الموافقة المبدئية بشرط التوصل إلى سـلام كـامل وصيانـة الأمـن المصـري فـي إطـاره (الأحـرار ، التجمع ، الوفد الجديد) وبين رفض الفكـرة بشـكل مبدئـي لأن إسـرائيل هـي "العـدو

الأول للأمن القومي المصري" ، و"عميل الإمبريالية الغربية " ، (العمل ، الشيوعي المصري ، الإخوان المسلمون) ، هذا في حين أحجم الحزب الوطني عن إبداء رأيه في القضية على أساس أنها محل " دراسة " !!

٤- فيما يتعلق برؤية مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي المصري، هناك من نظر إلى إسرائيل بشكل مبدئي على أنها ذلك المصدر (العمل ، التجمع ، الوفد، الشيوعي المصري) أو أنها كذلك طالما تملك أسلحة التدمير الشامل (الوفد الجديد)، أو لدورها المنافس لمصر (الأحرار). أما الحزب الوطني فلم يشر إلى إسرائيل كمصدر لتهديد الأمن القومي المصري !!. إضافة إلى إسرائيل، جرت الإشارة إلى دول أخرى لإقدامها على أفعال معينة ضد الأمن المصري. - أشار الحزب الشيوعي المصري إلى السودان وإيران لدعمها الجماعات الدينية التي تستخدم العنف - وأشار الحزب الوطني إلى إيران والسودان وتركيا ، وأشار حزب الوفد إلى إيران والسودان .

هذا في حين تمت الإشارة إلى مصادر داخلية لتهديد الأمن، وإن كانت لها أبعاد خارجية، حيث أشار الحزب الوطني ، الأحرار ، والتجمع إلى الجماعات الإرهابية .

ومن خلال هذه الملاحظات يمكن إبداء الآتي :

١- أن هناك حرصا واضحا على عدم الصدام مع النظام الدولي - الولايات المتحدة - وفي نفس الوقت عدم القبول بالطرح الأمريكي أو الدعوة للتكيف والتواؤم معه محليا وإقليميا .

٢- هناك اتفاق كامل على أولوية الإطار العربي للعمل التعاوني .

٣- هناك شبه اتفاق على مركزية ومحورية الصراع العربي - الإسرائيلي .

٤- هناك شبه اتفاق على أن المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي يقع خارج الحدود المصرية (إسرائيل ثم إيران ، السودان وتركيا لإقدامها على سلوكيات معينة ضد الأمن المصري وأمن الدول العربية الأخرى ، الأمر الذي يعني أن الدول الثلاث الأخيرة يمكن إقامة علاقات إيجابية معها إذا توقفت عن سلوكها العدواني) . وهناك أيضا عدم إغفال لمصادر التهديد الداخلية ويأتي الإرهاب في مقدمتها .

رؤية القوى السياسية المصرية لأولويات السياسة الخارجية

الحزب	مصادر التهديد الرئيسية	مجال العمل المفضل	الموقف من واشنطن	الموقف من تل أبيب	الموقف من الشرق أوسطية	ملاحظات
الوطني الديمقراطي	إيران ولابد من التوازن معها . السودان بعدائه للدور المصري . تركيا إذا ما توسعت ووظفت ورقة المياه ضد المياه ضد سوريا والعراق	الموقف قيد التشكيل	الحفاظ على العلاقات المتميزة	هناك معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل	الموقف بين التشكيل	تحفظ في إعلان الموقف من معظم قضايا السياسة الخارجية تحت دعوى أن الحزب يدرس الموقف .
الأحرار	التيارات الإسلامية في بعض دول المنطقة . اتساع مساحة التدخل الأمريكي في شئون السياسة الخارجية المصرية وعرقلة دور مصر الإقليمي لمصلحة إسرائيل	الإطار العربي	الحفاظ على العلاقات معها مع الحد من تدخلها في الشئون الداخلية ومواجهة عرقلتها للدور المصري لمصلحة إسرائيل .	لا توجد مشاكل إذا ما تم التوصل إلى سلام بينها وبين الدول العربية المعنية.	إذا ما استقرت عملية السلام يمكن تنشيط الشرق الأوسط ومواصلة العمل في الإطار العربي.	
الوفد الجديد	إيران - السودان - إسرائيل لحيازتها السلاح النووي	كل ما يحقق المصلحة المصرية	لا قيود على العلاقة معها	لا قيود على التعاون معها بشرط ألا يؤثر ذلك على الأمن المصري ويكون التعامل وفق شروط محددة	لا يوجد ما يمنع من تنشيطها بشرط الحفاظ على الأمن المصري .	
العمل	إسرائيل	الإطار العربي	لابد من ضبط العلاقات معها حفاظا على المصالح المصرية / العربية / الإسلامية	هي مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي المصري	مرفوضة	

تابع رؤية القوى السياسية المصرية لأولويات السياسة الخارجية

الحزب	مصادر التهديد الرئيسية	مجال العمل المفضل	الموقف من واشنطن	الموقف من تل أبيب	الموقف من الشرق أوسطية	ملاحظات
التجمع	إسرائيل خارجيا – الإرهاب داخليا	المجال الذي تحقق مصلحة مص باعتبارها مصرية عربية أفريقية عالم ثالثية إسلامية، وبالتالي فالمجال العربي هو المفضل .	توظيف العلاقات على النحو الذي يعظم مكاسب مصر .	ضبط العلاقات معها	إذا تعارضت مع المجال العربي وهي متعارضة فعلا. فالأولوية للمجال العربي.	
الأخوان المسلمين	الصهيونية العالمية وإسرائيل	المجال العربي كمرحلة أولى لتحقيق التعاون الإسلامي لمواجهة أعداء الإسلام.	موقف سلبي	هي " عميل " ولا تتحرك بمفردها	مرفوضة	يدعون إلى وحدة أو تكتل بين مصر والسودان وليبيا .
الشيوعي المصري	الإمبريالية الأمريكية – إسرائيل – السودان بسبب دعم الجماعات الدينية – إيران دعم الجماعات الدينية	المجال العربي	عدو	عدو	مرفوضة	

المصادر : مجموعة الحوارات التي أجراها المركز مع القوى السياسية المصرية بمناسبة " الحوار الوطني " وقد جرت على النحو التالي

- الحزب الوطني بتاريخ
- حزب الأحرار بتاريخ ٩٤/١/٥
- الوفد الجديد ١٩٩٣/١٢/٢٥
- العمل ١٩٩٣/١٢/٢٠
- التجمع ١٩٩٣/١٢/٢٣
- الإخوان ١٩٩٣/١٢/٣٠
- الشيوعي المصري ١٩٩٣/١٢/٢٨

رابعا : نحو رؤية جديدة للتعامل مع النظام الدولي وتغيراته

بداية لابد من الإقرار بأن كلا من بديلي الاندماج – الواقعي – والمواجهة – الإيديولوجي– ينطلق من مسلمات بها قدر من الحقيقة وقدر من المبالغة ، تختلف نسبة الامتزاج ما بين الحقيقة والمبالغة – أو الخيال – بحسب مسلمات الناظر إليها، فالمؤكد أن من يتعاطف مع البديل الأول – الاندماج – سوف يرى مساحة كبيرة من الحقيقة في مسلمات أنصار هذا البديل والعكس صحيح وهكذا الحال أيضا لبديل المواجهة [٥٩].

وما نود التأكيد عليه هنا هو أننا بصدد محاولة لبلورة رؤية محددة لكيفية التعامل مع النظام الدولي وتوظيف التحولات فيه من أجل دفع مشروع النهوض الوطني قدما إلى الأمام ، وعلى نحو يحفظ لهذا المشروع خصوصية الأمة وذاتيتها ، وفي نفس الوقت يجنب الأمة الاخفاقات التي تعرضت لها بفعل موقف القوى الكبرى الفاعلة في النظم الدولي والتي كانت باستمرار القوى الغربية .

وتنطلق هذه الرؤية بداية من التسليم بأهمية الحفاظ على ثوابت مستقرة لا يمكن تجاهلها عند وضع مشروع للنهوض الوطني وبدونها ستكون عملية النهوض مشوهة وعاجزة عن الفعل الذاتي ، وفي نفس الوقت لابد من التأكيد على ضرورة وضع حقائق النظام الدولي الراهن في الاعتبار، واستغلال ما تتيحه التحولات الأخيرة من فرص للنمو.

ويمكن تحديد مكونات هذه الرؤية من خلال العناصر التالية :

١ – **العلاقة مع النظام الدولي** : بدا واضحا من خلال دراسة د. أحمد يوسف أحمد لخبرة النظام العربي في التعامل مع النظام الدولي، أن هناك قدرا من الصحة في مقولات الموقف "العدائي" للنظام الدولي – القوى الغربية تحديدا – من محاولات النهوض العربية _[٦٠]. وأن البديل هو محاولة التأقلم والتكيف مع الشروط والقواعد التي تضعها هذه الدول، ومشكلة هذا البديل أنه يسعى إلى إعادة ترتيب شئون المنطقة بالكامل على نحو ينزع عنها خصوصيتها ويحقق لإسرائيل مكانة متقدمة. وفي مقابل ذلك لا يمكن السير في مشروع للنهوض الوطني في ظل حالة صدام مع النظام الدولي، لاسيما في الوضع الراهن الذي يتميز بهيمنة دول المنظومة الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، وبالتالي لابد من صياغة علاقة مع القوى المهيمنة على النظام الدولي على نحو يجمع ما بين الحفاظ على الذاتية،

وأيضا التفاهم الإيجابي مع القوى المهيمنة ، فالمؤكد أن التعاون مع الغرب في جوهره يمثل مصلحة كبيرة لمصر والدول العربية ، فالمصالح العربية مع الولايات المتحدة وحدها ضخمة. وتكفي الإشارة إلى أن ١٣٪ من التجارة الخارجية العربية تتجه إلى الولايات المتحدة ، إضافة إلى حوالي خمسة مليارات دولار قيمة الاستثمارات الأمريكية في العالم العربي وحوالي ٣,٣ مليار دولار قيمة الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة ، إضافة إلى ٢,٧ مليار دولار هي قيمة المساعدات الأمريكية لحوالي عشر دول عربية تحصل مصر على نحو ٩٥٪ منها ، هذا إضافة إلى المصالح العربية في نقل التكنولوجيا من الولايات المتحدة والتي تشمل التصنيع المشترك سواء على مستوى التكنولوجيا المدنية أو العسكرية[٦١].ولكنه في نفس الوقت يمثل مصلحة كبرى للولايات المتحدة والبلدان الغربية ، ومن ثم لابد من إدراك هذه الثنائية وعدم السماح لها بطمس خصوصية الواقع العربي أو تجاوز الجغرافيا السياسية[٦٢].

٢- **الإطار العربي** : يبدو الاتفاق واضحا بين أنصار الاندماج وأنصار المواجهة على صعوبة تحقيق الاندماج أو المواجهة من خلال العمل الفردي من جانب الدول العربية ، ويرون أن البديل الذي يطرحونه يمكن أن يتحقق بشكل افضل إذا ما توافر له أساس من العمل العربي المشترك، أنصار الاندماج يرون ضرورة توافر أربعة شروط للتأثير على النظام الدولي وهى سوق كبيرة متسعة ، قدرة على خلق التكنولوجيا ، الرأسمالية والديمقراطية . أما أنصار المواجهة فيرون العمل العربي – الإسلامي – المشترك حتى تتوافر القدرة على الفعل والتأثير . وما يهمنا هنا الالتقاء حول ضرورة العمل العربي المشترك حتى تتوافر السوق المتسعة وتوظيف الإمكانات من اجل برامج تنموية جادة ، أما عنصرا الرأسمالية والديمقراطية ، فللمنطقة خصوصيتها على نحو يجعلها تضفي عليهما سماتها الخاصة حفاظا على توازن النظم واستقرارها .

ونؤكد أن أساس العمل العربي المشترك هنا ليس المكون الإيديولوجي / الثقافي ، وإنما ما يطلق عليه أنصار بديل الاندماج الجغرافيا الاقتصادية Geoeconomics ، حيث يجرى بناء أسس للتعاون وفق الظروف الموضوعية ومراعاة المصالح الواقعية لمختلف الأطراف ، دون أن يجرى القفز فوق المشاكل أو تتخذ القرارات العليا بالقفز إلى قمة الأطر السياسية للعمل التعاوني. ولابد من صياغة برامج ومشروعات للتعاون المشترك ، تستند إلى الحسابات الاقتصادية، وتسير بشكل تدريجى، ويكون دور العوامل الثقافية مجرد توفير إرادة العمل المشترك والمساعدة

في رؤية المصالح المشتركة .

٣- **الموقف من الأطر الإقليمية :** يمكن القول أن الرؤية المطلوبة للتعامل مع النظام الدولي ستكون محكومة باتخاذ موقف محدد من الأطر المطروحة للعمل الإقليمي ، وإذا كان أنصار بديل الاندماج يرون ضرورة الدخول فيها بدون تردد ، مقابل رفض أنصار المواجهة لها تماما على اعتبار أنها ترتيبات مفروضة من الخارج تنتهك المصالح الجوهرية للدول العربية ، فإننا نرى صعوبة القبول التلقائي لهذه المشروعات، وندرك أيضا المشاكل المترتبة على رفضها المبدئي ، ومن ثم يمكن ضبط هذه الآلية عبر وضع شروط محددة للتعامل معها وهى :

أ- **استبعاد أن يجرى التعامل مع أطر التعاون الإقليمي** - الشرق أوسطية مثلا- وفق حسابات الجغرافيا الاقتصادية ، وذلك لأن هذه الحسابات والمدخل الاقتصادي لا يصلح للتعامل مع صراعات من نوعية " الصراع الاجتماعي الممتد " والتي يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي المثال البارز لها . ومن ثم نرى أهمية حسابات الجغرافيا السياسية Geopolitics تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي إلى أن يزول المسبب الجوهري للصراع وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، وبعد ذلك يمكن اعتماد منهج الجغرافيا الاقتصادية للفعل الإقليمي المشترك .

ب- مركزية الصراع العربي - الإسرائيلي من بين الصراعات الموجودة في المنطقة ، صحيح أن الخسائر المترتبة على الصراع العربي - الإسرائيلي محدودة بالنظر إلى إجمالي خسائر الصراعات في المنطقة ، إلا أنه صراع مركزي لأنه صراع يكاد يهم مختلف الدول العربية ، ولأنه يدور حول قضية " الأرض " ، ولأن الفعل الإسرائيلي فيه طال أكثر من دولة عربية، باختصار هو صراع اجتماعي ممتد، وهذه النوعية من الصراعات لها سمات محددة يمكن تحديدها في :-

١ - **الاستمرارية والامتداد :** حيث تتسم هذه النوعية من الصراعات بالاستمرار لفترة زمنية طويلة نسبيا بالمقارنة بغيرها من الصراعات ، ففي الدراسة التي قام بها عازار وايكهارت حول الصراعات التي وقعت خلال الفترة من ٤٥ - ١٩٨٠ ، وجد أن ٦٢ صراعا منها استمرت لمتوسط ٣,١ سنة وأن ١٥٢ منها (الصراعات الداخلية كالانقلابات والحروب الأهلية) استمرت لمدة ١,٦ سنة في المتوسط ، أما الصراعات الاجتماعية الممتدة ، فوجدا أن ٥٠ منها استمرت لمتوسط يزيد عن ١٣,١ سنة ومن أمثلتها الصراع العربي - الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ، الأثيوبي - الصومالي من عام ١٩٦١ حتى الآن ، إريتريا منذ عام ١٩٦١ حتى

الآن. الكردي منذ عام ١٩٦١ حتى الآن ، قبرص منذ عام ١٩٦٢ حتى الآن ، تشاد منذ عام ٧٨ حتى الآن . شمال وجنوب كوريا منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن [٦٣]، وهكذا نجد أن الصراعات الاجتماعية الممتدة تستمر لفترة زمنية أطول من غيرها من الصراعات الأخرى وفي نفس الوقت توجد صعوبة كبيرة واختلاف شديد في تحديد زمن اندلاع هذا النمط من الصراعات إذ يظل زمن اندلاع الصراع مسألة خلافية ، لا سيما وأن هذه الصراعات عادة ما تندلع في مرحلة سابقة على تفجرها الصريح في شكل عنف مفتوح ومنظم، فعلى سبيل المثال فإن الصراع العربي - الإسرائيلي لم يبدأ عام ١٩٤٨ في المواجهة العربية الإسرائيلية الأولى، وهناك من يرى أنه بدأ بالصراع العربي الصهيوني في أعقاب مؤتمر "بال" في أواخر القرن التاسع عشر وهناك آخرون يرون انه بدأ بوعد بلفور، وفريق رابع يرى أنه بدأ باندلاع الصراعات العربية اليهودية في فلسطين تحت الانتداب البريطاني .

٢- **التقلب في الكثافة والتكرار** : حيث تشهد هذه النوعية من الصراعات تقلبا شديدا ما بين الصراع والتعاون ، العنف الصريح والخفي، حيث تظهر في خضم التفاعلات الصراعية العنيفة بعض المظاهر التعاونية فيما يتعلق بالموقف من إحدى القضايا الثانوية في الصراع كاتفاقات الهدنة ، تبادل الأسرى، كما أن هذه النوعية من الصراعات قد تستمر لفترة زمنية طويلة دون أن تشهد صراعا مفتوحا ، ثم فجأة تتفجر الصراعات المفتوحة في الوقت الذي تكون قد حدثت فيه تراكمات تعاونية ، وقد يصل الصراع المفتوح إلى درجة الحرب الشاملة بين الدول أو الحرب الأهلية داخل الدول[٦٤]. ومن هنا أعطى بعض الدارسين للصراع المستتر نفس الأهمية التي يحتلها الصراع المفتوح[٦٥]. والصراع العربي الإسرائيلي شهد في هذا الإطار. ومنذ إعلان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وحتى الآن شهد مئات الصدامات العسكرية التي تخللتها فترات عنف خفي وآخر وصل إلى الحرب الشاملة (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) ، وقد دفع هذا التقلب في الكثافة والتكرار، بالبعض إلى وصف الصراع العربي الإسرائيلي بأنه نمط يجمع بين الحرب كحالة قائمة War as Status quo والسلم كأزمة Peace as crisis[٦٦].

٣- **الانتشار**: ويقصد بالانتشار هنا الفاعلون (أطراف الصراع) والقضية (محل الصراع) وفي هذا الإطار تنتشر الصراعات الاجتماعية الممتدة في المجتمعات ويصبح الفصل بين الوقائع الداخلية والخارجية غير واضح، وتتورط في الصراع قوى خارجية سواء إقليمية أو دولية وتشهد هذه النوعية من الصراعات اختراق الحدود الدولية، ومن ثم يتعدد الفاعلون .

أما انتشار القضية فمرجعه أن هذه النوعية من الصراعات تميل إلى أن تكون في ذاتها مصدرا لمزيد من الصراعات ، فالصراع الاجتماعي الممتد ، والذي يدور حول قضية أو أكثر، يولد خلال التفاعلات الصراعية مزيدا من القضايا الصراعية، الأمر الذي ينتهي بالصراع الاجتماعي إلى تعدد القضايا محل الصراع وتشابكها[٦٧].

٤- **غياب نقطة محددة لانتهاء الصراع:** بنفس منطق عدم وضوح النقطة الحقيقية واللحظة الفعلية لاندلاع الصراع الاجتماعي الممتد ، فإن الغموض يحيط بانتهاء هذه النوعية من الصراعات بحيث لا يمكن القول بانتهائها لمجرد حل إحدى (أو بعض) قضاياه، أو التوصل إلى سلوك تعاوني ما بين الفاعلين (كاتفاقية هدنة أو معاهدة سلام بين بعض أطراف الصراع). ويرجع ذلك إلى العامل السابق والخاص بانتشار الفاعلين والقضية، الأمر الذي يعنى مزيدا من التشابك في سلوكيات الفاعلين ومزيدا من التعدد في قضايا الصراع، ومن ثم فإن التوصل إلى اتفاق بين بعض الفاعلين إزاء بعض أو كل القضايا ، أو التوصل إلى اتفاق بين كل الفاعلين إزاء بعض القضايا لا يعنى حل الصراع ، إذ أن الصراع قد يعود للتفجر مرة أخرى بين فاعلين آخرين حول قضايا معينة، أو بين نفس الفاعلين الذين توصلوا إلى اتفاق سابق بصدد بعض أو كل القضايا. ولذلك يرى البعض ان هذه النوعية من الصراعات لا تتبع نمط الدوائر الصراعية المشتملة على بداية ونضوج وذبول ثم نهاية للصراع ، إذ أن هذه الصراعات الممتدة يستغرق حلها وقتا طويلا بالمقارنة بغيرها من الصراعات[٦٨].

٥- **ذاتية الحل :** نظرا لأن قضايا الصراع تضرب بجذورها في المجتمع، وتلعب المتغيرات السكانية دورا هاما في تطور وانتهاء الصراع ، فإن حل هذه النوعية من الصراعات لابد وأن يتخلق داخل رحم بيئة الصراع ، ومن هنا كان استغراق الحل لفترة زمنية طويلة، وكان أيضا فشل إمكانية حل الصراع بتدخل أطراف خارجية. فإذا نجحت الأطراف الخارجية في حل بعض قضايا الصراع على مستوى فوقي، فإن الجذور الضاربة في أعماق المجتمع تظل تنمو حتى تظهر التفاعلات الصراعية مرة أخرى ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعدد الفاعلين وتعدد قضايا الصراع وانتشارها، يزيد من صعوبة مهمة الأطراف الخارجية في حل هذه النوعية من الصراعات ، وهكذا يبدو واضحا من طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي، باعتباره صراعا اجتماعيا ممتدا ، انه يحتل مكانة رئيسية في تفاعلات دول المنطقة ، ومن ثم فهو مركز في هذه التفاعلات ولا يخضع لمؤشرات الأرقام من حيث عدد الجرحى أو القتلى، أو حجم التكاليف

المترتبة على تفاعلاته الصراعية. ومن ثم يجب عدم وضع هذا الصراع في إطار صفقة "الاندماج مع الغرب " ، والسعي إلى حلول مبتسرة لهذا الصراع باعتباره جزءا من أوراق اعتماد العالم العربي للاندماج في الغرب[٦٩].

جـ- **عدم التعامل مع دول الجوار الجغرافي ككتلة واحدة** وإسقاط فكرة المواجهة مع كل ما هو غير عربي - إسلامي، وذلك حتى لا ندفع هذه الدول في اتجاه بلورة تعاون بين دول الجوار الجغرافي ينطلق من أرضية مواجهة الفعل العربي .

خاتمة

يبدو واضحا وجود قدر من التطابق بين الانقسام الموجود داخل النخبة الثقافية المصرية تجاه النظام الدولي وقضايا السياسة الخارجية، وذلك الانقسام الموجود بين القوى السياسية المصرية، الأمر الذي يعنى قدرا من التفاعل بينهما، وهو دليل على الحيوية وإمكانية إقامة قنوات الاتصال على نحو يساعد على بلورة رؤية مصرية متكاملة عبر الاتفاق على الثوابت والاجتهاد في تضييق هوة الاختلاف . ويقتضي ذلك التأكيد على عدم وجود مكان لمن يقدم وسائل أخرى على الحوار في التفاعل مع النظام والمجتمع، والإقرار بضرورة إشراك جميع القوى السياسية والتيارات الفكرية في الحوار والمناقشة على أرضية وطنية، والابتعاد تماما عن الأفكار الهدامة التي تساعد على تمزيق قوى الفعل ، ونعنى بذلك ضرورة التسليم بداية بانطلاق كافة القوى السياسية والتيارات الفكرية من مبدأ مصلحة الوطن، ومن ثم فان وطنية مكونات هذه القوى والتيارات ليست محل تساؤل ، ومحاولة توظيف بعض الأفكار التشكيكية يجب نبذها بداية ، فالهدف المشترك هو نهوض الوطن .

بعد ذلك لابد من الإقرار والإيمان بان الحوار والنقاش هو الوسيلة الوحيدة المقبولة لصياغة أجندة العمل الوطني ، والسعي إلى تقريب وجهات النظر والرؤى بين مختلف القوى السياسية والتيارات الفكرية ، ومحاولة الوصول إلى أسس عامة وثوابت تحظى بالاتفاق الوطني.

ونخلص إلى القول، بأنه في ظل التغيرات العالمية وهيمنة المنظومة الرأسمالية ، تصبح قضية صياغة الرؤية الخاصة بالتعامل مع هذا النظام في غاية الأهمية ، فقد ولى عهد توظيف التناقض على قمة هرم النظام الدولي ، وانتهى زمن التنمية بمعزل عن العالم الخارجي .

مراجع الدراسة

(١) د . ودودة بدران ، "الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد" ، في د . محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣ .

(2) Fred Halliday, "The End of the cold War and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusions", in: Ken Booth and Steve Smith (Eds.) International Relations Theory today, Pennsylvania University Press, 1995,pp.40-42.

(٣) د. عبد المنعم المشاط، هيكل النظام العالمي الجديد، في د. محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مرجع سابق ،ص ص ٦٥-٦٦.

(4) Fred Halliday, The End of the cold War and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusions, op.cit, pp.43-44.

(5) David S. Mason, Revolution in East – Central Europe: the Raise and fall of Communism and the Cold War, Westview press, 1992pp.159-160.

(6) Richard Holbrooke , "America a European power", Foreign Affairs , March / April 1995 ,p.39.

(٧) د . محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، في : د . محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٨) المرجع السابق ، ص٩٣ .

(٩) د . ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد ، في د . محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق،ص ص ٢٥-٢٦.

(10) Ernst B. Haas, "Collective Security Management: Evidence for a New World Order?" In Thomas G. Weiss (Ed) Collective Security in a Changing World, Lynne Rienner Publishers, 1993,p.97.

(11) David S. Mason, Revolution in East - Central Europe: the Rise and Fall of Communism and the Cold War , op.cit,p.170.

(١٢) د . ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص ٢٦.

(13) Fred Halliday, The End of the Cold War and International Relations : Some Analytic and Theoretical Conclusions, op. cit, pp.54-56.

(١٤) نقلا عن د . ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ص ٢٨ – ٢٩

(١٦) المرجع السابق . ص ٢٩ .

(١٧) د. محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، مرجع سابق، ص ص ٩٥ – ٩٧ .

(18) R. Harrison Wagner, "What was bipolarity?" International Organization, 47,1,winter, 1993,p.105

(١٩) د . عبد المنعم سعيد ، "العرب والنظام العالمي الجديد" ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد (٣) مايو ١٩٩١ ، ص ٨ .

(٢٠) د . محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢١) د . ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٣١.

(٢٢) د . محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي في : الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٤.

(٢٣) د . حسن نافعة ، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي في : الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق ، ص ٩٤. ود . محمد السيد سعيد ، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢٤) د. حسن نافعة ، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٤.

(٢٥) د . محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ٥٤.

(٢٦) د . محمد السيد سليم ، التحولات العالمية وأثرها على العالم الإسلامي في حسن العليم (محرر) قضايا إسلامية معاصرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ . ص٣٥١.

(٢٧) المرجع السابق ص ٣٥١.

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٣٥٢.

(٢٩) د . محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدية في د . محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مرجع سابق ، ص ٩٤.

(٣٠) المرجع السابق، ص٩٥.

(٣١) د . محمد السيد سليم ، التحولات العالمية وأثرها على العالم الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٣٢) د . عبد المنعم سعيد ، العرب والنظام العالمي الجديد ، كراسات استراتيجية عدد (٣) مايو ١٩٩١، ص ١٥.

(٣٣) د . محمد السيد سليم ، التحولات العالمية وأثرها على العالم الإسلامي ، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(٣٤) د . حسن نافعة ، الأولويات الدولية المتغيرة وأثرها على الوطن العربي، مرجع سابق ص ص ١٠٩ - ١١١.

(٣٥) د . محمد السيد سليم ، التحولات العالمية، وأثرها على العالم الإسلامي ، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٣٥٥.

(٣٧) المرجع السابق ، ص ص ٣٥٦ – ٣٥٧.

(٣٨) المرجع السابق ، ص ص ٣٣٨ – ٣٣٩.

(٣٩) د . محمد السيد سعيد ، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ص ٧٨ – ٨٠.

(٤٠) د . عبد المنعم سعيد ، العرب والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٤١) د . محمد السيد سعيد ، حول منطق التغيير في الوطن العربي والمتغيرات العالمية، في ص ١٠.

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٤.

(٤٣) د . أحمد يوسف أحمد ، النظام الدولي النظام العربي : بحث في أنماط الارتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، مرجع سابق ص ٣٦.

(٤٤) للمزيد من التفاصيل حول أنماط الاستجابة المختلفة للتحولات في النظام الدولي أنظر : د. محمد السيد سعيد ، حول منطق التغير : طبيعة التحدي وطبيعة الاستجابة ، في الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ – ١٤ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٤.

(٤٧) د. حسن نافعه ، الأولويات الدولية المتغيرة وأثرها على الوطن العربي ، مرجع سابق ص ص ١١٦ – ١١٧.

(٤٨) أحمد يوسف أحمد ، النظام الدولي والنظام العربي : بحث في أنماط الارتباط ، مرجع سابق ص ص ٤٠ – ٤٩ .

(٤٩) د. عبد المنعم سعيد أصل الحكاية ، جريدة البيان الاماراتية ، ١٩٩٧/٣/٣ .

(50) Abdel Monem Said Aly , From Geopolitics to Geoeconmics : Collective security in the Middle East and North Africa , in Josef Janning and Dirk Rumberg (eds) Peace and Stability in Middle East and North Africa , Bertelsmann Foundation Publishers , 1996 , P . 17

(51) Abdel Momen Said Aly , The Shattered Consensus : Arab Perspectives of Security , the International Spectator , Vol. xxx1 , No , 4 , October - December , 1996 , PP 23 - 29

(٥٢) د. عبد المنعم سعيد ، حالة الصين ، هل هناك أقطاب دولية جديدة ، البيان ، ١٩٩٧/٥/١٢ ، الصين والاعتماد العالمي المتبادل ، البيان ، ١٩٩٧/٥/١٩ .

(53) Abdel Monem Said Aly , The Shattered Consensus , Op. Cit, P . 44

(٥٤) د. عبد المنعم سعيد ، الأخر في الفكر العربي المعاصر ، البيان ، ١٩٩٧/٣/٢٤ .

(٥٥) المرجع السابق .

(٥٦) د. عبد المنعم سعيد ، العرب والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٥٧) عادل حسين ، مناقشات: آراء حول الشرق أوسطية، في مجموعة من الباحثين، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ص٣٥٨.

(٥٨) د. إسماعيل صبري عبد الله ، مناقشات : آراء حول الشرق أوسطية في مجموعة من الباحثين ، التحديات الشرق أوسطية الجديدة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .
(٥٩) للمزيد من التفاصيل أنظر : د. أحمد يوسف أحمد ، النظام الدولي والنظام العربي ، مرجع سابق ، ص ٤٩.
(٦٠) المرجع السابق ، ص ٤٩ .
(٦١) د. محمد السيد سليم ، أزمة الاندماج العربي ، جريدة البيان – الامارات – ١٩٩٧/٤/١.
(٦٢) المرجع السابق .

(63) Edward E. Azar and Nadia Farah, Political Dimensions of Conflict in : NAZLI Choucri (ed) multidisciplinary perspective on Population Conflict , Syracuse University Press 1984 , PP . 158 - 159 .

(64) Edward E. Azar , Paul Jureidini and Ronald Mclaurin , Protracted Social Conflict : Theory and Practice in Middle East , Journal of Palestine Studies , 5.1 1978) P. 47 .

(٦٥) إدوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، ترجمة – حمدي عبد الرحمن ، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى ، العدد الثاني ، صيف ١٩٨٨ ، ص ٨.
(٦٦) المرجع السابق، ص ١٠ .

(67) Edward E. Azar and S . Colen Peace as Crisis and War as Status Quo : The Arab - Israeli Conflict Environment International , Interactions 6 - 2 (1979) P 159

(٦٨) إدوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، مرجع سابق ص٢٤.
(٦٩) د. محمد السيد سليم ، أزمة الاندماجي العربي ، مرجع سابق .

الفصل الثانى

مصر والعالم العربى

د. جمال عبد الجواد

مقدمة

تشهد مصر في السنوات الأخيرة إرهاصات تبلور مشروع للنهو ض الوطني، الأمر الذي يمكن ملاحظته في تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري، وفي ورشة الإعمار والبناء التي باتت تغطي مساحة واسعة من البلاد، حتى وصلت إلى أركان كادت تكون منسية من فرط إهمالها في خطط التنمية السابقة. كذلك فإنه يمكن ملاحظة -وإن بدرجة أقل- بعض إرهاصات النهضة الوطنية المصرية في مجالات الفكر والثقافة، وهو ما يمكن رؤية ملامحه في اتساع حركة النشر والتأليف وأيضا في نوعية القضايا التي باتت تشغل قسما ليس قليلا من مثقفي مصر وكتابها.

تبين ملاحظة هذه المؤشرات أن مشروع النهضة الوطنية الذي نحن بصدده ، يتجه إلى التركيز -في المقام الأول- على الإنسان والمجتمع المصريين (الباز، ١٩٩٦). وحتى بالنسبة لتيار الكتاب والمثقفين الذين يعطون أهمية أكبر للتحديات الخارجية التي تواجه مصر، ولدور مصر الإقليمي بالنظر إلى انتمائها القومي العربي وإلى أنها قوة، أوالقوة، العربية القائدة، فإن قسما ليس قليلا منهم يميل للتركيز على نهضة مصر الوطنية، باعتبار أن ذلك هو المدخل الطبيعي لتمكين مصر من القيام بالتزامها ودورها القوميين (فاروق، ١٩٩٨).

ويعتبر هذا التوجه نحوالداخل من أهم السمات المميزة لمشروع النهو ض الوطني المصري الراهن، أخذا في الاعتبار خبرة مصر الحديثة التي ارتبط فيها النهو ض الوطني باتباع توجهات وسياسات خارجية معينة، اتسمت بالنشاط والميل للصدام مع قوى دولية وإقليمية، وبحيث جرى توظيف عائد النهو ض في الداخل لخدمة التوجهات الخارجية، وبحيث كان انكسار مشروع النهو ض الوطني في الخارج هو المقدمة والسبب لتراجعه في الداخل، الأمر الذي حدث في خبرتي النهو ض الوطني في عهدي محمد علي وجمال عبد الناصر.

إن التأكيد ، والاحتفاء بالطابع المتوجه داخليا لمشروع النهضة الوطنية الراهن، لايعني بالتأكيد إهمال البعد الخارجي - الدولي والإقليمي- للنهو ض الوطني في مصر. فمشروع النهضة الوطنية المتوجه داخليا لا يجري في فراغ إقليمي ودولي. وقد أصبح من قبيل المسلمات التي لم تعد بحاجة إلى برهان القول بأن التطورات التي يشهدها المجالان الإقليمي والدولي يمكنها أن تمارس تأثيرات كبرى سلبا وإيجابا على مشروع النهضة الوطنية المصرية. بناء على هذه المقولة

البديهية، فإنه حتى عندما تكون مصر بصدد الانطلاق نحونهضة وطنية متمركزة على إعادة بناء الداخل الوطني، فإن جهدا مهما لابد وأن ينصب على البيئة الخارجية الإقليمية والدولية، وذلك بغرض التعامل مع تلك البيئة بطريقة تضمن درجة أعلى من فرص النجاح لمشروع النهو ض الوطني.

وكنقطة بداية منهجية ، فإنه يجب التأكيد على أن آثار البيئتين الإقليمية والدولية على الوطن، هي محصلة لكل من مكونات البيئة الخارجية من ناحية ولاختياراتنا وسلوكنا تجاهها من ناحية أخرى. ويمكن القول أن أثر هذين العاملين يكاد يكون متساويا. وبالرغم مما قد يكون في هذا الحكم من تعسف مجاف لروح البحث العلمي المنضبط ، إلا أن المغامرة بإصدار مثل هذا الحكم لها أهمية قصوى في السياق الثقافي والسياسي المصري الذي تسود فيه نزعة تغلب أثر العوامل الخارجية في نفس الوقت الذي تميل فيه لتجاهل الأثر الذي تنتجه اختياراتنا وقراراتنا في مجال السياسة الخارجية على مشروعاتنا للنهو ض الوطني. ومع أنه ليس من وظيفة هذه الورقة الدخول في محاجاة تفصيلية حول هذه القضية، فإنه يكفي في هذا المقام التذكير بمثالين شهيرين هما خبرة كل من محمد علي وجمال عبد الناصر مع النظام الدولي وفي مجال السياسة الخارجية. فبينما تلقى التحليلات التي تقول بأن هاتين التجربتين العظيمتين قد انهارتا تحت وطأة التآمر الخارجي قبولا واسع النطاق، فإنه يجري تجاهل أثر الميل للتوسع الخارجي لدى محمد علي، والذي وصل بالجيش المصري حتى عاصمة دولة الخلافة في تركيا بعد أن أخضع السودان والجزيرة العربية وبلاد الشام التي تضم سوريا وفلسطين وإسرائيل والأردن الحاليين، في إثارة مخاوف القوى الأوربية من نهضة مصر الوطنية واستقلالها. كذلك فإنه يصعب إهمال أثر السياسة الخارجية ذات الطابع الصدامي المعادية لمصالح قوى دولية وإقليمية لها مصالحها في المنطقة، والتي جرى إتباعها في مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، على سلوك هذه القوى تجاه مصر.

ويمكن القول أن النشاط السياسي الخارجي المفرط، والمبالغة في قدرة الذات على إعادة تشكيل البيئتين الإقليمية والدولية، والفشل في تقدير مدى اهتمام القوى الدولية والإقليمية بمصالحها في المنطقة، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه في العمل على حماية هذه المصالح، كل هذه العوامل قد ساهمت في الوصول بمشروعي محمد علي وعبد الناصر النهضويين إلى النهاية غير السعيدة التي آلا إليها، وسوف أعود لاحقا في هذه الدراسة لمناقشة بعض جوانب خبرتي محمد

علي وعبد الناصر في مواضع متفرقة حسب الحاجة.

وقد يكون مفيدا في هذا السياق التأكيد على أن الهدف من كتابة هذه الملاحظات على تجربتي محمد علي وعبد الناصر ليس إصدار حكم أخلاقى أوقيمى على نوع السياسة الخارجية التي اتبعاها. أكثر من ذلك فإنه يمكن القول أن السياسة الخارجية التي اتبعاها تبدومفهو مة إلى حد كبير بالنسبة للظروف التي تمت ممارستها فيها، وبالنظر إلى حجم خبرات إدارة العلاقات الدولية والسياسية الخارجية المتاحة في ذلك الوقت. فالقصد من مناقشة هاتين الخبرتين ليس إصدار الأحكام، وإنما استخلاص الدروس، فالتوجه الرئيسي في هذه الدراسة هو نحوالمستقبل وليس في اتجاه الماضي.

أيضا، فإن القصد من تلك الملاحظات ليس هو إعادة تقديم القوى الدولية والإقليمية التي خاصمت مصر في مراحل سابقة، أوإعادة تقديمها في صورة ملائكية بريئة، بحيث تبدووكأنها لم يكن لها أبدا خطط ومصالح متعارضة مع المصالح المصرية، ولكن المقصود هو إظهار أن هذه الخطط والمصالح لم يكن لها بالضرورة أن تنتج نفس السياسات والقرارات ، ناهيك عن النتائج- تجاه مصر ومصالحها إذا كانت السياسة الخارجية المصرية قد أخذت منحى ومسارا مختلفين. وترجع جذور هذا التحليل إلى إدراك طبيعة "العلاقات الدولية" كظاهرة وكموضوع للدراسة العلمية. فالأصل في هذه الظاهرة هي أنها علاقات، أما صفتها الدولية فتعني أن نطاقها هو المجال الواقع فيما بين الدول. فالمكون الرئيسي لهذه الظاهرة هو العلاقات، وكأية علاقة فإنها قد تكون تعاونية أوصراعية، كما أنه لابد لها من طرفين على الأقل. وكأي علاقة أيضا فإن مسارها ومحصلتها النهائية هي نتيجة للتفاعل بين أطرافها. وبالتالي، فإن خطط وقرارات ومصالح أحد الأطراف منفردا لا تكفي بحد ذاتها لتفسير مسار ونتيجة العلاقة، وإنما لا بد أن يجري الاهتمام بشكل متساوبسلوك وقرارات الأطراف المختلفة الداخلة في العلاقة، وإلا خاطرنا بالقول – ولوضمنيا- أن أحد أطراف العلاقة، الذي غالبا ما يكون نحن، كان من السلبية والعجز بحيث ترك للأطراف الأخرى الداخلة في العلاقة أن تقرر بشكل منفرد مسار ومصير الأحداث. يسري هذا على علاقتنا بالآخر الدولي والإقليمي، كما يسري على علاقتنا بالدول العربية الأخرى، ففي المجالين، هناك الكثير من أسباب عدم الرضا التي علينا أن ننظر لها باعتبارها محصلة للتفاعل بين اختياراتنا واختيارات الآخرين، بحيث يمكننا تبين حدود الدور الذي يمكننا القيام به لتغيير ما لا يكون ملائما للمصالح الوطنية لمصر، وحدود قدرتنا على

الاستفادة من الفرص التي يتيحها الوضع الدولي والإقليمي في لحظة محددة.

فالفهم الأكثر قربا من طبيعة العلاقات الدولية يتطلب أن نتعامل مع كل قرار يجري اتخاذه في إطار علاقة ما باعتباره نتيجة لقرارات سبق اتخاذها في إطار نفس العلاقة، أوفي إطار علاقات أوتطورات في مجالات أخرى، في نفس الوقت الذي يكون فيه نقطة بداية لتفاعل جديد، حيث تستقبل الأطراف الأخرى هذا القرار وتقوم بتحليله وقياس آثاره المتحققة والمحتملة على مضالحها، ثم تطور وتصيغ رد فعلها على هذا الأساس. ومن ثم فإن كل قرار جديد في مجال العلاقات بين الدول يمكن -نظريا على الأقل- أن يؤدي إما إلى استمرار النمط السابق للعلاقة عند نفس المستوى، أوإلى تغيير مستوى أوكثافة التفاعل مع الحفاظ على نوعه، أوإلى تغيير نمط أونوع العلاقة كلية.

وبالتالي فإن مسار ونتيجة علاقات مصر بالأطراف الإقليمية هو محصلة للتفاعل بين اختيارات وسياسات القوى الأخرى من ناحية، واختياراتنا وسياساتنا من الناحية الأخرى. وأهمية التأكيد على هذا الفهم للعلاقات بين الدول هو فائدته في بيان مدى إسهامنا في الوصول بعلاقاتنا مع الآخر الإقليمي والدولي إلى مستوى وحالة معينة، وذلك باعتبار أننا مسئولون عن اختياراتنا وقراراتنا التي ساهمت بنصيب، ربما كان متساويا ، في الوصول إلى النتائج التي وصلت إليها العلاقة. ولهذا التأكيد أهمية كبرى في المساهمة في بيان تهافت نظرية المؤامرة الشائعة في المجتمع السياسي المصري، والتي تؤكد على دور التآمر الخارجي في منعنا من تحقيق أهدافنا الوطنية وفي وصول الحال إلى ما هو عليه.

غير أن نظرية المؤامرة هي نتيجة لما هو أكثر من طريقة في التحليل والنظر في الأمور. فهي أيضا نتيجة لنظرة للعالم تتسم بسمتين رئيسيتين، الأولى هي أن العالم له طبيعة صراعية، بحيث أنه لا يوجد مكان في العلاقات بين الدول للتعاون الذي يحقق مصالح مشتركة. ويرتبط بهذه الطريقة في النظر للعالم -ويترتب عليها- سمة ثانية يظن بمقتضاها أننا مستهدفون، بمعنى أن هناك قوى دولية وإقليمية تسعى باستمرار وثبات للإضرار بنا وبمصالحنا، وأن هذه القوى قد جعلت من الإضرار بنا هدفا دائما لها بغض النظر عن سياساتنا واختياراتنا. وبعبارة أخرى فإنه لا يوجد ما يمكننا أن نفعله لتغيير أهداف هذه القوى في علاقتها بنا[1].

---

[1] من المهم التأكيد على أن النظرة الصراعية -أوالنظرة التعاونية- للعالم لا ترتبط بالضرورة باتباع سياسات محددة،

ولهذه النظرة للعالم آثارها المهمة على تفسير قرارات وسلوك الآخرين تجاهنا، وأيضا في تطوير ردود أفعالنا تجاه هذا السلوك. فالمبالغة في الحذر تجاه سلوك الآخرين، والمبالغة في الاستعداد للتصدي لعداء الآخرين المتصور لنا يمكن أن يجعل من هؤلاء الآخرين أعداء حقيقيين، مما يزيد من فرص نشوب الصراعات والعنف. فإذا أصرت الدولة "أ" على اعتبار الدولة "ب" عدوا لها، حتى ولولم يكن ذلك حقيقيا، فإنها ستتخذ من الإجراءات ما يضمن لها القدرة على حماية نفسها من "مؤامرات" الدولة "ب". أما الدولة "ب" من ناحيتها، فإنها قد تتصور أن إجراءات الدولة "أ" -التي تعتبرها الأخيرة من قبيل الإجراءات الوقائية- هي تعبير عن موقف عدائي أصيل من جانب "أ"، وتبدأ من جانبها في اتخاذ إجراءات تعتبرها وقائية، وتكون هذه الإجراءات نفسها بداية لدورة جديدة من سوء الفهم المتبادل، وبحيث يصبح إدراك الدولة "أ" لنوايا الدولة "ب" نوعا من النبوءة المحققة لذاتها. أيضا فإن عدم الاعتقاد في أن بعض التعاون بين الدول هو أمر ممكن يمكن أن يؤدي إلى تفويت بعض فرص التعاون الذي يمكن أن يكون مفيدا لنا كما هو مفيد للآخرين. ينطبق ذلك على مجال العلاقات بين الدول العربية بنفس قدر انطباقه على علاقاتنا مع الدول الأخرى.

هذه المقدمة -التي قد تبدومن قبيل البديهيات- تبدولكاتب هذه الورقة ضرورية لإيضاح الإطار النظري الأوسع، أوبالأحرى الإطار الفلسفي، لبقية هذه الورقة، والذي يدور حول العلاقات المصرية-العربية باعتبارها جزءا من علاقات مصر الدولية، دون التورط في تجاهل السمات الخاصة المميزة للعلاقات بين الدول والشعوب العربية.

وتركز هذه الورقة على البعد الإقليمي العربي للمشروع النهضوي المصري. فتتناول بالتحليل الخصائص المميزة لهذا المحيط الإقليمي والخبرة التاريخية المصرية فيه والطريقة التي يمكن بها لمصر إعادة ترتيب الإقليم العربي بما يوفر البيئة الملائمة لإنجاح جهو د النهضة المصرية.

فالعلاقة بين طبيعة النظرة للعالم من ناحية واتباع سياسات محددة من ناحية أخرى هي أعقد بكثير من مجرد العلاقة الميكانيكية المباشرة، ومن أمثلة ذلك أن نظرة الرئيس السادات للعالم كان يغلب عليها الطابع الصراعي (زهران، ١٩٨٧، ص ٦٢-٧٢)، وبقدر كبير من التشابه مع نظرة الرئيس جمال عبد الناصر للعالم (سليم، ١٩٨٣)، وذلك بالرغم من أن السياسة الخارجية لهما قد اختلفت بدرجة كبيرة.

أولا : معضلات السياسة الخارجية

مثلت علاقة مصر بالعالم العربي مجالا رئيسيا، أوبالأحرى المجال الرئيسي، لسياسة مصر الخارجية في فترة ما يزيد على نصف القرن الماضي. وقد نبع هذا الاهتمام من حقائق القرب الجغرافي والتشابه الثقافي التي جعلت من العالم العربي مجالا طبيعيا لاهتمام السياسة الخارجية المصرية، سواء بسبب رغبة مصر في الاستفادة من الفرص التي تتيحها عوامل القرب الجغرافي والتشابه الثقافي، أومن الرغبة في الحد من المخاطر والتهديدات التي تنتج عن هذه العوامل نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام دولة إسرائيل والصراع معها والتداعيات التي ترتبت على ذلك مثلت عاملا مهما في تكثيف تفاعلات مصر مع العالم العربي، وأيضا في تحديد محتوى هذه التفاعلات.

وقد استثمرت مصر الكثير في علاقاتها مع العالم العربي، الأمر الذي حصلت من ورائه على عائد غير قليل. غير أنه يصعب القول أن العائد الذي حصلت عليه مصر من إدارتها لسياستها في العالم العربي يمثل أعلى ما كان يمكن الحصول عليه في هذا المجال. ويمكن التمييز في ذلك السبيل بين سؤالين مختلفين: الأول هو ما إذا كان نصيب المنطقة العربية من موارد وجهد الدبلوماسية المصرية ، يتلاءم مع أهمية المنطقة للمصالح المصرية، أما السؤال الثاني فإنه، بغض النظر عن مقدار الجهد الذي بذلته الدبلوماسية المصرية في العالم العربي، فهل تمت إدارة هذا الجهد بما يحقق أعلى عائد ممكن؟.

قد يبدوالكلام عن المخاطر والتهديدات وعما إذا كان نصيب المنطقة العربية من جهو د الدبلوماسية المصرية متناسبا مع أهميتها للمصالح المصرية مدعاة لإثارة الاستغراب، وذلك بالنظر إلى الروابط التي تربط مصر بالعالم العربي. غير أن طرح مثل هذه الأسئلة من منظور العلاقات الدولية، وبغض النظر عن التفضيل الإيديولوجي للباحث، يظل مسألة لها أهميتها. فمع أن الإيديولوجيا هي أحد العناصر المهمة المحددة للسياسات الخارجية للدول، إلا أن المصلحة الوطنية تظل هي المعيار والمحدد الرئيسي لها، الأمر الذي قد لا يتفق مع نظرة إيديولوجية معينة قد ترى في العلاقات بين الدول العربية الشقيقة مصدرا دائما للمنفعة وتعظيما أكيدا المكاسب، وأنه ليس من المحتمل لها أن تكون مصدرا للتهديد والخطر. قد يكون هذا الاعتقاد صحيحا، ولكنه مثل غيره من المقولات يحتاج أولا إلى أن يوضع في محك الاختبار. وتزداد أهمية ذلك في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم والمنطقة تغيرات

كبرى تجعل من إعادة فحص المسلمات أمـرا ضروريـا. فكـل اختيـار، حتـى لوكـان صائبا، ينتـج ترتيبـا مختلفـا للأولويـات كمـا تكـون لـه تكلفتـه الناتجـة عـن التضحيـة باختيارات أخرى، ومن المطلوب أن نتعرف بدقـة علـى حجم التكلفـة التـي نتحملهـا نتيجة لاختياراتنا، واتخاذ الإجراءات التي تضمن الحد من وطـأة هـذه التكلفـة بقـدر المستطاع.

وبداية، فإن واحدة من نقاط الانطـلاق الأساسية فـي هـذا البحـث هـي أن سياسـة مصر الخارجية تجاه العالم العربي لا يمكن فهمها أودراستها بدون نسبتها إلى سياسة مصر الخارجية بصفة عامة، ومع أنه سوف يجري إخضاع هذا الافتراض للمناقشـة لاحقا، إلا أنه من المفيد عند هذه المرحلة من البحث طرحه بصورتـه هـذه. وتواجـه سياسة مصر الخارجية عددا من المعضـلات التـي يمكـن القـول أن تـاريخ السياسـة الخارجية المصرية في نصف القرن الأخير هي عبارة عن محاولات لتقديـم إجابـات مختلفة عليها. وتتشكل سياســة مصـر العربيـة فـي كـل مرحلـة وفقـا للإجابـات التـي يجري تقديمها على هذه المعضلات.

معضلة الدور الخارجي والتنمية الوطنية

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن الهم الرئيسي للدول النامية هـو الموازنـة بيـن متطلبات القيام بـدور سياسـي خـارجي نشـط لـه طبيعـة اسـتقلالية، وبيـن مقتضيـات التنمية الوطنية. وتطبيقا على مصر، فإن هذه الدراسة تفترض أن السياسة الخارجيـة المصرية في نصف القرن المنقضي منذ عام ١٩٥٢ قد عـانت مـن توتـر شـديد بيـن متطلبات تحقيق هذين الهدفين(قرني، ١٩٨٢). ومن الواضح أن هذه الفرضيـة تقـوم على افتراض ضمني آخـر يقـول بـأن الـدور السياسـي الخـارجي النشـط ذا الطبيعـة الاستقلالية، ينطوي على قدر كبير من التناقض مع مقتضيات التنمية الوطنيـة، علـى أساس أن تخصيص الموارد اللازمة للقيام بالدور الخارجي النشط يكون خصما من رصيد الموارد الذي يمكن توجيهه للتنمية الوطنية.

ويذهب قرني (١٩٨٢) إلى أنه بينما مالت السياسة الخارجية المصريـة فـي عهـد الرئيس جمال عبد الناصر إلـى التركيـز علـى الـدور الخـارجي النشـيط ذى الطبيعـة الاستقلالية، فإن سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس أنور السادات قد مـالت فـي الاتجاه الآخر، حيث جرى التركيز على التنمية على حساب الـدور الخـارجي. وفـي مجال السياسات العربية. فإنه بينما تمـت ترجمـة سياسـة مصـر الخارجيـة فـي عهـد الرئيس عبد الناصر في شكل سياسة خارجية نشيطة تسعى لتحقيق حضور مصـري

قوي في العالم العربي، فإن الانحياز إلى التنمية في عهد الرئيس السادات قد جرت ترجمته في شكل ميل للانعزال عن التطورات السياسية في العالم العربي، وهي السياسة التي انتهت بعزلة مصرية شديدة الوطأة في المجال العربي في أعقاب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل.

وبينما أخفقت سياسة مصر الناصرية في تحقيق استقلال الدور وحمايته، الأمر الذي تجسد في هزيمة عام ١٩٦٧، فإن سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس السادات لم تنجح في تحقيق التنمية، الأمر الذي تجسد في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت منها مصر في الثمانينيات. ومع الاعتراف بأنه لا يمكن اعتبار النتائج غير المبهرة التي تحققت في مجالي استقلال الدور السياسي الخارجي النشيط والتنمية في العهدين، هي نتيجة مباشرة لعامل وحيد فقط هو الطريقة التي جرى بها حسم الاختيار بين هدفي الاستقلال والتنمية، فإن النتيجة الأولية التي يمكن الخروج بها من متابعة العلاقة بين النتائج المتحققة والاستراتيجيات المتبعة، هي أن إهمال أحد طرفي الصيغة لصالح الآخر ، ليس هو المخرج لمأزق الاختيار والموازنة بين ضرورات الدور الخارجي النشيط وضرورات التنمية الداخلية.

وبالتالي فإنه يمكن القول أن السياسة الخارجية المصرية مدعوة لإيجاد نقطة للتوازن بين هدفي الاستقلال والتنمية. وبناء على خبرة مصر في المجال العربي في حقبتي ناصر والسادات، فإنه يمكن القول أن المجال العربي هو المجال الرئيسي الذي تتجسد فيه السياسة المصرية تجاه هذين الهدفين.

معضلة الدولي والإقليمي

العالم العربي هو المجال الطبيعي لسياسة مصر الخارجية، ولا تحمل هذا العبارة أية دلالات إمبريالية، أوميول للتوسع والهيمنة ، بما قد تحمله من مشابهة مع مفهو م المجال الحيوي الذي اعتمدت عليها الدول الاستعمارية في تبرير توسعها، وإنما المقصود به هو أن موقع مصر الجغرافي، يفرض عليها أن توجه قسما رئيسيا من سياستها الخارجية تجاه العالم العربي. فمحور الاهتمام الرئيسي للسياسة الخارجية لأي دولة هو منطقة الجوار المحيطة بها، فالفرص توجد في منطقة الجوار، كما أنه توجد فيها مصادر وأسباب التهديد. وتاريخيا كانت الدول تركز سياستها الخارجية على إقليم الجوار بسبب قيود المواصلات والاتصالات التي كانت تحول بين الدول وتوسيع دائرة اهتمامها، اللهم إلا في حالة الدول ذات الطموح الإمبراطوري التي نجحت لبعض الوقت في تجاوز تلك العقبة.

أما فـي عـالم اليـوم، فـإن الصـورة تبدوأكـثر تعقيـدا. فقد أتـاح تطـور تكنولوجيـا المواصلات والاتصالات للدول القدرة على أن تؤثـر فـي دول تقـع خـارج محيطهـا الإقليمي التقليدي، كما جعلها في نفس الوقت عرضة للتـأثر بسلوك وقـرارات دول تقع بعيدا عنها بآلاف الأميـال. وباختصـار، فـإن التطـور التكنولوجـي قـد جعـل مـن الدول الواقعة خارج النطاق الإقليمي التقليـدي مصـدرا محتمـلا للتهديـد، كمـا جعلهـا مجالا محتملا للفرص.

وباستثناء حالـة الـدول العظمـى التـي تملـك قـدرة هائلـة علـى التـأثير فـي العـالم الواسع، فإن التطور التكنولوجي لم يلغ الأولوية التي تعطيها الدول لمجالها الجغرافي الطبيعـي، وإن قلـل أهميتـه النسـبية، نظـرا لـتزايد التفـاعلات مـع الفـاعلين الدولييـن الواقعين خارج هذا النطاق، بل إنه يمكن القول أنه حتى بالنسبة للدول العظمى، فـإن تأمين النطـاق الإقليمي يحتـل أولويـة أولـى، وأن الـدول لا تسـتطيع أن تتحـرك علـى النطـاق الدولـي الواسـع بحريـة وفعاليـة إلا بعـد تـأمين نطاقهـا الإقليمـي. وفـي حالـة الولايات المتحدة مثلا ، فإن نطاقها الإقليمي التقليدي قد تم تأمينـه بشـكل كـامل، إلا فيما عدا المخاطر الناتجة عن تفـاوت مسـتويات التطـور الاجتمـاعي والسياسـي بيـن دول الأمريكتين، والمتمثلة في مشـكلات المخـدرات والهجـرة غـير الشـرعية، وهـو نوع من الأخطار لا يمكن مواجهته بالأسـاليب التقليديـة لحمايـة الأمـن القومـي. أمـا بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق، فإنه برغم تمتعه بمكانة الدولة العظمـى لأكـثر مـن أربعين عاما، فإن القسم الأعظم من سياسته الخارجية كانت له طبيعة إقليمية، حيث تركز اهتمامه على الترتيبات الأمنية والسياسية في أوربا، والتي مثلت منطقة الجوار الإقليمي بالنسبة له.

إن عملية تكون النظام الدولي هي في أحد أوجههـا نتيجـة لتمـدد النظـام الإقليمـي الأوربي خارج القارة الأوربية، وتحوله لنظام دولي يشمل عددا من النظم الإقليميـة. غير أن هذه العمليـة لـم تكتمـل إلا بحصـول دول المسـتعمرات وأشـباه المسـتعمرات علـى الاسـتقلال، بمـا خلـق دولا ذات سيادة علـى النمـط الأوربـي –ولومـن الناحيـة الشكلية– خـارج الركن الشمالي الغربي من العالم، فقـامت بيـن هـذه الـدول تفـاعلات سياسية مشابهة لتلك التي تجري بين الدول الغربية ذات السـبق فـي الأخـذ بمؤسسـة الدولة الحديثة. فالنظام الإقليمي في جنوب آسيا، مثلا، لم يكن موجودا قبـل حصـول دول مثل الهند وباكستان وسيريلانكا على الاستقلال، وبـالمثل، فـإن النظـام الإقليمـي العربي لم يكن موجودا قبل تكون الدول العربية في النصف الأول من هذا القرن.

يمكن القول إذن أن عملية تكون النظام الدولي قد مـرت بثـلاث مراحـل رئيسـية. في المرحلة الأولى تكون نظام الدول صاحبة السيادة في أوربـا، وفـي هـذه المرحلـة تبلورت المشكلات والمبادئ والآليات الحديثة للعلاقـات الدوليـة مثـل معضلـة الأمـن وتوازن القوى والتحالفات والتحالفـات المضـادة. وفـي المرحلـة الثانيـة التـي عرفـت بالمرحلة الاستعمارية توسعت أوربا في العالم، بحيث جرى إخضـاع الأقـاليم الأقـل نموا لآليـات وقواعد عمـل نظـام الـدول الحديثـة ذات السيادة. أي أن هـذه المرحلـة شهدت تعريض شعوب وأقاليم المستعمرات لآثار نظام الدول الأوربية دون أن يعـاد تشكيلها هي نفسها -أي المستعمرات- على شاكلة النظام الأوربي. وهو الأمـر الـذي حدث في المرحلة الثالثة حينما حصلت المستعمرات علـى الاسـتقلال، وتكونـت فيهـا دول على نمط الدول الأوربية الحديثة. وبينما كان التطور في هذا الاتجاه نوعـا مـن رد الفعل على الاستعمار الأوربي، فإنه يعكس قوة وجاذبية نموذج الدولة الحديثة لما لها من قدرة هائلة على تعبئة ومركزة الموارد في سـبيل تحقيـق الأهـداف القوميـة، وبشكل أكثر تحديدا في سبيل تحقيق أهداف النخب الحاكمة.

وبالتالي، فإن الحديث عن العلاقات العربية-العربيـة ، هـو أمـر حديـث لا يرجـع سوى للفترة القصيرة التي عرف فيها العالم العربي نظام الدولة "الحديثة". فالعلاقـات العربية-العربية هي علاقات بين دول عربية. هذه الظاهرة -أي الدول العربيـة- لـم تكن موجودة حتى العشرينيات من هذا القـرن عندمـا ظهـرت للوجـود دولتـا العـراق وشرق الأردن، لتنضما إلى مصر التي حصلت منذ القرن السابق على قدر -تفـاوت حجمه- من الاستقلال، وقد تدعم هذا الاتجاه بحصول عدد متزايد من الدول العربيـة على الاستقلال، وباستكمال استقلال الدول العربية الأخرى. ويختلف ذلـك عمـا كـان موجودا قبل ذلك من علاقات بين العرب من سكان هذا الإقليم، وهي العلاقـات التـي جرت بين الأفراد والجماعات في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتـي لم تكن محكومة بأي أطر سياسية مهمة تشـبه تلـك القائمـة اليوم، والتـي تلعـب فيهـا الدول ذات السيادة بحدودها القائمة الدور الأهم. فقد أصبحت الـدول العربيـة تتوسـط العلاقة بين الأفراد والجماعات من العرب بعد أن كـانت هـذه العلاقـة تجـري بشـكل مباشر دون وساطة مهمة من سلطة تعلوسلطة الفرد، حتى أصبح القسـم الأكـبر مـن التفاعلات العربية يجري بين الدول، والتي حلت محل الأفراد كفاعلين في العلاقـات العربية.

وبالتالي، فإن النظـام الإقليمـي العربـي طـوال تاريخـه ، ومنـذ تكونـه كـان إقليمـا فرعيا داخل النظام الدولي، ومن ثم فإن سياسة مصر العربية، منذ بدايتها تشكلت في

ظل نظام دولي له قيوده وقواعده ومصالحه في المنطقة، بحيث أن مصر كان عليها باستمرار أن توازن بين سياستها الإقليمية والدولية بما يحقق المصلحة القومية لمصر في أقصى حد ممكن. وتفرض هذه الحقيقة على صانع السياسة الخارجية المصرية، وعلى دارسها أيضا، أن يتعاملوا مع سياسة مصر في الإقليم العربي كجزء مكمل لسياسة مصر الخارجية في إطارها الكلي.

وربما تكون هذه النقطة الأخيرة موضوعا لمجادلة سياسية وإيديولجية واستراتيجية. فالقول بأولوية النظام الدولي، ومن ثم السياسة الخارجية بمعناها الأوسع، أوبعبارة أخرى القول بأن السياسة الخارجية بمعناها الأوسع تمثل الإطار الأكبر الذي يمكن من خلاله فهم وتقييم مدى فاعلية السياسات الإقليمية للدولة، قد لا يكون موضعا لاتفاق عام بدون تمحيص. فقد يرى البعض أن الأولوية يجب أن تكون للمكون الإقليمي للسياسة الخارجية، حيث أن إقليم الجوار يمثل موضوع الاهتمام المباشر للدولة، ففيه تكمن الفرص كما تأتي منه المخاطر، خاصة وأن هذا ينسجم مع ما ورد في هذا البحث قبل فقرات قليلة من أن الدول تركز اهتمامها على الجوار الإقليمي، وأنها لا تنطلق إلى العالم الأرحب إلا بعد أن تكون قد أمنت مصالحها في النطاق الإقليمي. غير أن قراءة مثل هذه لقولنا بأولوية الإقليمي، تذهب أبعد كثيرا مما تصورنا لما قصدناه. فتوازن القوى الدولي يفرض قيودا -كما يخلق فرصا- للدول أعضاء النظم الإقليمية، وأهم ما في القيود التي يفرضها النظام الدولي، هو أنها قد تكون كفيلة بإحباط سياسات ومصالح القوى الإقليمية عند تعارضها مع مصالح القوى والترتيبات المهيمنة في النظام الدولي. في نفس الوقت فإن الفرص التي قد يخلقها وضع دولي معين يمكن أن توفر ظرفا ملائما لتحقيق أهداف القوى الإقليمية، بحيث أن الإخفاق في إدراك وجود هذه الفرص يمكن أن يفوت فرصة تحقيق أهداف لا يمكن لها أن تتحقق بغير ذلك. بعبارة أخرى فإنه يمكن القول أن مصالح الدول وأهدافها تتحدد في الإطار الإقليمي، ولكن إمكانية تحقق هذه المصالح والأهداف تتحدد بما يسمح به وبما يتيحه النظام الدولي، بحيث أن التعرف على، وتحديد ما هو ممكن إقليميا يرتبط بهيكل القيود والفرص الذي يتيحه النظام الدولي في كل مرحلة محددة من مراحل تطوره.

وقد يكون مفيدا في هذا السياق أن نسترجع خبرة محمد علي وجمال عبد الناصر. فالميل للتوسع الخارجي هو إحدى السمات المميزة لسلوك الدولة الحديثة، خاصة في مرحلتي النشأة والفتوة، كما أن الحروب كانت هي الأداة والوسيلة التي وظفتها الدول لتحقيق توسعها الخارجي، ويرصد Lustick (1997) أن هذا هو ما حدث

في التاريخ الأوربي الحديث التالي لصلح وستفاليا ١٦٤٨، والذي أقر مبدأ الدولة ذات السيادة باعتبارها الفاعل الأساسي في المحيط الخارجي، وباعتبارها وحدة بناء النظام الدولي. وبالرغم من أن صلح وستفاليا قد أقر مبدأ السيادة بما يشتمل عليه من صيانة للدول القائمة، وحظر للتدخل في شئونها الداخلية، إلا أن هذا لم يمنع الدول الأوربية من التوسع على حساب جيرانها، حتى أن عدد الدول الأوربية الذي كان موجودا في أوربا في أعقاب صلح وستفاليا يبلغ عشرين ضعف العدد الراهن من الدول الأوربية، الأمر الذي لم يكن له أن يتحقق لولا الحروب التي وظفتها الدول الأوربية كأداة للتوسع على حساب جيرانها، والتي مثلت الآلية الرئيسية لبناء وتكوين القوى الأوربية الكبرى.

ولم تتوقف عملية توسع الدول الأوربية الكبرى، إلا بسبب تحول بعض هذه الدول إلى قوى كبرى مثل التوازن فيما بينها كابحا لمزيد من التوسع. أما الحروب الكبرى بين القوى الأوربية فإنها كانت نتيجة لإخفاق نظام توازن القوى بينها في ردع الرغبة في التوسع لدى البعض، بحيث أن الحرب كانت هي الأداة الأخيرة للحفاظ على نظام الدولة القومية وتجنب تحوله مرة أخرى إلى نظام إمبراطوري يهيمن فيه مركز واحد للقوة على باقي مكونات النظام.

غير أن القوى الأوربية الكبرى لم تكتف بمنع منافسيها من القوى الأوربية الأخرى من التوسع، ولكنها فعلت الشيء نفسه في الأقاليم الأخرى، خاصة الشرق الأوسط، بحيث تم منع القوى الناشئة في الإقليم من التوسع إلى المدى الذي تسمح به بيئتها السياسية والثقافية والسكانية، وبحيث أن القوى الكبرى الإقليمية المحتملة منعت من تحقيق هذا الاحتمال ليس لأنها لم تملك القدرة على تحقيقه، ولكن لأنها ووجهت بمقاومة القوى الأوربية الكبرى التي سبقتها في الظهو ر، ولهذا فشلت تجارب محمد علي وعبد الناصر، ولهذا أيضا استمر العالم العربي مجزأ بين عديد من الدول التي ما كان لكثير منها أن يستمر لوتركت عملية تكون القوى الكبرى في المنطقة لكي تأخذ مسارا مشابها لذلك الذي سبق لها أن أخذته في أوربا.

فالمشكلة، إذا، لم تكن في خطأ سعي محمد على أو عبد الناصر للتحول بمصر إلى قوة إقليمية كبرى، ولكنه كان الخطأ في إدراك حقيقة أن النظام الدولي لم يعد يسمح بذلك، وبالتالي إخفاقهما في تطوير السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بالتعامل مع هذا الوضع، وليس محاولة تحديه إلى الدرجة التي أدت إلى إفشال مشروعاتهما النهضوية برمتها، أي بأبعادها الداخلية والخارجية معا.

وأيا كانت العلاقة بين سياسة مصر الخارجية وسياستها إزاء العالم العربي، فإنه من المتفق عليه أن العالم العربي قد حصل على النصيب الأكبر من موارد واهتمام السياسة الخارجية المصرية خلال القسم الأطول من الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنه بينما تراوح النفوذ النسبي لمصر في الإقليم العربي صعودا وهبوطا، فإن مصر، بصفة عامة، كانت هي الدولة العربية الأكثر تمتعا بالنفوذ في العالم العربي، سواء من حيث طول الفترات التي تمتعت فيها بنفوذ أكبر بكثير من غيرها من الدول العربية، أومن حيث مدى وعمق هذا النفوذ. وبالتالي فإنه ليس من قبيل التجاوز القول بأن مصر تتحمل نصيبا كبيرا في تشكيل الحال الراهن للعلاقات بين الدول العربية والحالة العامة الراهنة للعالم العربي، سلبا أوإيجابا بسبب الدور الكبير الذي لعبته في النظام الإقليمي العربي.

وللعلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي أهمية أكبر من مجرد كون الأول نظاما فرعيا للثاني، الأمر الذي يشترك فيه النظام الإقليمي العربي مع كل النظم الإقليمية في العالم. فالنظام الإقليمي العربي قد تأسس في مناخ سيطرت عليه إيديولوجيا القومية العربية والنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية. غير أن ظروفا كثيرة قد جعلت المهمة الأساسية والأكثر إلحاحا للكفاح القومي العربي هي مواجهة النفوذ الأجنبي، وهي المواجهة التي أخذت شكل الكفاح ضد الاستعمار المباشر أوالإمبريالية العالمية أوإسرائيل والصهيونية، بحيث أن محتوى القومية العربية، ومن ثم العمل العربي المشترك، قد تم اختزاله في النضال ضد النفوذ الأجنبي. وقد لاحظ سيد أحمد (١٩٩٢، ص ٦٠) أنه بينما انطلقت القوميات الأوربية على أساس من وحدة السوق، فإن القومية العربية اعتمدت منطلقات أخرى كان أهمها العداء للغرب الإمبريالي والقضية الفلسطينية التي أخذت أيضا شكل العداء لجسم غريب هو إسرائيل.

وقد عكس ذلك نفسه في طبيعة العلاقات بين الدول العربية، وفي نوعية القضايا التي تم وضعها على قائمة اهتمامات النظام الإقليمي العربي ومؤسساته. فقد كانت قضية فلسطين هي أول قضية كبرى يواجهها النظام العربي، وكانت قرارات الجامعة العربية بشأن فلسطين، والتي أدت إلى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في محاولة لمنع تنفيذ قرار التقسيم، هي أول محاولة جادة للعمل العربي المشترك من خلال مؤسسة النظام الرئيسية المتمثلة في الجامعة العربية، وكانت المعركة ضد الأحلاف أهم قضية على جدول الأعمال العربي في منتصف الخمسينيات والتي فيها ولدت زعامة ناصر للقومية العربية، كما كانت حرب السويس هي المناسبة التي تم

فيها تدشين ناصر زعيما للقومية العربية، وكانت خطة إسرائيل لتحويل نهر الأردن هي التطور الذي عقدت بمناسبته أول قمة عربية في القاهرة ١٩٦٤[٢]، وكانت قمة الخرطوم التي عقدت في عام ١٩٦٧ في أعقاب هزيمة يونيوهي أكثر القمم العربية فعالية، كما كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي أنجح تجربة للعمل العربي المشترك، وأخيرا كان السلام المصري الإسرائيلي بداية لمرحلة جديدة في تطور العلاقات الإقليمية. وباختصار، فإن العلاقة مع النظام الدولي مثلت أهم التحديات التي واجهت النظام الإقليمي العربي، وبصفة خاصة أهم التحديات التي واجهت الأطراف الرئيسيين في النظام العربي، وعلى رأسهم مصر، الأمر الذي يدعم فرضيتنا بشأن أولوية الدولي على الإقليمي.

المعضلة الإسرائيلية

سمة ثانية مميزة للنظام الإقليمي العربي هي أن العلاقات بين الدول العربية قد تأثرت منذ فترة مبكرة بوجود إسرائيل في المنطقة. وبالرغم من أن هذا يعد امتدادا للسمة السابقة، إلا أنه يحتل موقعا خاصا في مساهمته في تشكيل العلاقات بين الدول العربية، بحيث أن إسرائيل والمشكلة الفلسطينية قد استحوذت على القسم الأعظم من اهتمامات الدول العربية والنظام الإقليمي العربي، حتى أنه يصعب إجراء أي دراسة للعلاقات العربية بدون أن تكون المشكلة الفلسطينية بأبعادها المختلفة في موقع القلب منها. وقد أثر هذا العامل تأثيرا سلبيا خطيرا على العلاقات بين الدول العربية التي لم يتح لها أن تكتشف في العلاقات بينها ما هو إقليمي عربي من ناحية، وما هو نتيجة للصراع مع إسرائيل من ناحية أخرى.

فقد ظهرت المشكلة الفلسطينية منذ فترة مبكرة في عمر النظام الإقليمي العربي الذي يمكن التأريخ لتكونه بتكون جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥. ففي ذلك الوقت كان الصراع على فلسطين بين أهلها من العرب والحركة الصهيونية والمهاجرين اليهو د في ذروته، وكانت قضية فلسطين قد أصبحت هما رئيسيا للمواطنين في الدول العربية، بحيث أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يستطع تجاهل هذه المشكلة، فأضاف له واضعوه بروتوكولا خاصا بفلسطين، أعلنت فيه الدول العربية التزامها بالدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي كان يعني في ذلك

---

[٢] بالرغم م أن قمة انشاص عام ١٩٤٦ تعد القمة العربية الأولى، إلا أنه جرت العادة في الكتابات العربية على اعتبار قمة القاهرة هي القمة العربية الأولى، وهو ما يعتمده النظام الشائع لترقيم القمم العربية.

الوقت حق الشعب الفلسطيني في كامل فلسطين. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية الصراع مع إسرائيل تحتل القسم الأكبر من التفاعلات بين الدول العربية، إما بسبب محاولة تنمية التنسيق بين الدول العربية لمواجهة المشروع الصهيوني، أوبسبب خلافات الدول العربية حول السبيل الأمثل لتحقيق مواجهة ناجحة معه، أوبسبب قيام الدول العربية بتوظيف المشكلة الفلسطينية لتوفير الشرعية للسياسات التي تتبعها لخدمة مصالحها الوطنية في المقام الأول. وغالبا ما اختلطت هذه العوامل إلى الحد الذي تعذر معه على الكثيرين التعرف على وإدراك الدوافع الحقيقية وراء قرارات الدول العربية. الأمر الذي ساهم في تكوين انطباع بغياب المعنى عن السياسات العربية، وبأن السياسات العربية ليست سوى سلسلة من القرارات غير المفهومة وغير المبررة للحكام العرب.

وتعكس محورية المواجهة مع إسرائيل في تقرير مصير التفاعلات العربية قضية أكبر تتمثل في أن النظام الإقليمي العربي ليس فقط نظاما فرعيا في النظام الدولي، ولكنه أيضا نظام فرعى داخل نظام إقليمي فرعي آخر هو النظام الشرق أوسطي، والذي يضم إلى جانب الدول العربية كلا من إسرائيل وإيران وتركيا، والذي تضاف إليه إثيوبيا وإريتريا حسب الحاجة، أوما جرت العادة على تسميتها بدول الجوار. فبغض النظر عن أن العلاقات العربية مع دول الجوار قد تميزت بالصراع في أغلب الأحيان، فإن مجرد وجود هذه الدول في منطقة الجوار العربي قد جعلها جزءا لا يتجزأ من شبكة التفاعلات العربية، كما أنها كانت دائما جزءا من العوامل التي تدخلها الدول العربية في حساباتها السياسية والأمنية الاستراتيجية، ليس فقط فيما يخص علاقات الدول العربية مع هذه الدول، ولكن أيضا في علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، حتى أن تاريخ التفاعلات العربية-العربية لم يخل من مواقف وظفت فيها بعض الدول العربية نفوذ وقوة دول الجوار الشرق الأوسطية في موازنة نفوذ وقوة دول عربية شقيقة، حدث هذا من جانب العراق في ظل الملكية، عندما تعاون العراق في الخمسينيات مع تركيا ضد النفوذ المصري في معركة الأحلاف، كما حدث من جانب الأردن في مطلع السبعينيات في معركتها مع الفلسطينيين، عندما اعتمد الأردن على إسرائيل لإحباط محاولة التدخل السوري لإنقاذ المقاومة الفلسطينية، وحدث أيضا من جانب سوريا عندما تحالفت مع إيران إبان تورطه في الحرب مع العراق.

ومن بين كل دول الجوار، فإن الأثر الذي مارسته إسرائيل على التفاعلات العربية أكبر بما لا يقارن من الأثر الذي مارسته أي من دول الجوار الأخرى. وقد

بلغت أهمية المسألة الإسرائيلية في السياسة العربية إلى حد أن السياسة العربية لأي دولة عربية كان يجري الحكم عليها بناء على سياسة هذه الدولة تجاه إسرائيل، وكان المقياس الذي يجري استخدامه في هذا المجال بسيطا إلى حد بعيد، إذ اعتبرت السياسة العربية لأي دول عربية أكثر إيجابية كلما كانت أكثر تشددا تجاه إسرائيل، والعكس صحيح، وبدون أن يرتبط ذلك بالإنجاز المتحقق لا في مجال الصراع مع إسرائيل، ولا في مجال العلاقات بين الدول العربية نفسها.

وقد فرض هذا الحال على مصر أن تختار بين أن تلتزم بالحكمة التقليدية الشائعة، فتقوم ببناء نفوذها في المجال العربي بالتركيز على إظهار تشددها تجاه إسرائيل، أوأن تقوم بصياغة سياسة عربية يكون معيار نجاحها هو مدى نفعها لمصر وللعالم العربي. وقد زاد من صعوبة الاختيار وحتميته أن سياسة مصر تجاه إسرائيل لا تتعلق فقط بمكانة ونفوذ مصر العربيين، ولكنها تتعلق قبل هذا بأمن مصر الوطني ومصالحها القومية، الأمر الذي فرضته اعتبارات الجوار الجغرافي مع إسرائيل، وتاريخ الصراع بين الدولتين، وأثره على البناء والتنمية في مصر.

معضلة الوطني والقومي

يتميز إقليم الشرق الأوسط، وخاصة الجزء العربي منه بكثافة التفاعلات بين أقسامه بشكل يصعب أن نجد مثيلا له في الأقاليم الأخرى، وهو ما يرجع إلى التشابه الثقافي وإلى اللغة الواحدة، وكذلك إلى نفاذية الحدود العربية للتأثيرات الإقليمية (Cantori, 1986, p. 325). وقد أدى هذا إلى خلق حالة تميزت فيها التفاعلات السياسية بين وحدات النظام الإقليمي العربي بالأثر الكبير الذي تمارسه السياسات الداخلية على السياسات الإقليمية والخارجية للدول العربية وبالعكس. ومع أن ذلك يظل صحيحا لكل الدول، أي أن الدول العربية لا تعد استثناء في هذا المجال، إلا أن العلاقة بين السياسات الداخلية والخارجية للدول في العالم العربي أكثر عمقا بكثير منها في أي إقليم آخر، بسبب كون السياسات الخارجية للدول العربية تمثل أحد مصادر الشرعية الأساسية للدول العربية. فكما لاحظنا قبل ذلك فإن القومية العربية قد اكتسبت طابعا معاديا للأجنبي، خاصة الاستعمار والصهيونية، بحيث أن السياسة الخارجية للدولة العربية تجاه هذا الأجنبي مثلت أحد مصادر شرعية هذه الدول. بالإضافة إلى ذلك فإن شرعية كيانات الدولة العربية، خاصة في المشرق العربي، كانت موضعا لشكوك عميقة بسبب كونها مصنوعة بمعرفة القوى الاستعمارية، ولأنها كانت بديلا عن دولة الوحدة العربية أوالخلافة الإسلامية التي مازال الكثيرون

في العالم العربي يحلمون بها ويسعون لتحقيقها. ومن ثم فإن شرعية الدولة العربية كانت تتزايد بقدر ما تنجح الدول في إظهار نفسها في أعين مواطنيها باعتبارها تعمل بجد من أجل ما اعتبر قضايا العرب الكبرى، خاصة قضيتي الوحدة العربية وفلسطين.

ويتضمن نضال الدول العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية مفارقة كبيرة، ووجه المفارقة هنا هو أن شرعية الدولة العربية القائمة كانت لتزيد كلما سعت هذه الدولة للقضاء على وجودها المستقل لصالح الذوبان في الدولة العربية الواحدة، وهو تناقض يندر أن تجده في أماكن أخرى من العالم.

ومن أسباب التداخل الأخرى بين السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية كون الروابط الثقافية والتاريخية بين الدول العربية تؤجج مشاعر المواطنين تجاه الأحداث التي تشهدها البلاد العربية المختلفة، بحيث أن المواطن العربي يعتبر نفسه مسئولا عما يحدث للبلاد العربية الأخرى، ويتوقع من حكومته أن تتبع سياسة خارجية نشيطة تقوم بمقتضاها بمساعدة الدول والشعوب العربية الأخرى، بحيث أنه كلما تبنت الدول العربية سياسة أكثر نشاطا وفعالية في المجال العربي زاد تمتعها بالشرعية في أعين مواطنيها. أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تعتبر قضية العرب المركزية، فإن شرعية الدولة العربية قد ارتبطت إلى حد كبير بإسهامها في الصراع العربي-الإسرائيلي، وبشكل أكثر تحديدا بتبني سياسات راديكالية تجاه هذه القضية. ومن المفارقات أن الدول العربية التي كانت حريصة على استقلالها وسيادتها، كان عليها في نفس الوقت أن تبرر أمام مواطنيها استمرارها وعدم اندماجها مع دول عربية أخرى في دولة الوحدة التي كانت دائما مشروعا لم يجرؤ أحد على تحدي شرعيته وإمكانية قيامه بما هو أكثر من اعتبارات الملاءمة العملية والمؤقتة، كما كان اختلاف المواقف من القضية الفلسطينية من بين الحجج التي جرى استخدامها في تبرير غياب التعاطي الإيجابي مع مشروعات الوحدة المختلفة، أي أن القضية الفلسطينية التي كانت قضية العرب المركزية والتي استحوذت على القسم الأكبر من اهتمامات مؤسسات النظام العربي، كانت هي نفسها إحدى الأدوات التي جرى استخدامها في سبيل تعويق تحقيق أهداف العرب الوحدوية.

سمة أخرى مميزة للسياسة الإقليمية العربية هي وجود مستويين مختلفين للتفاعل، الأول بين الدول العربية، والثاني بين الدول والشعوب العربية. فبين الدول العربية تقوم علاقات تعاون وصراع، وغالبا الأخيرة، مثلما يحدث في أي مكان في العالم.

غير أن الروابط الثقافية والتاريخية والإيديولوجيات فوق القومية تتيح للدول والزعامات والأحزاب السياسية العربية الفرصة للتخاطب والتأثير مباشرة في الجماهير العربية، وبحيث أن شرعية الدولة العربية تتدعم كلما فازت بتأييد ورضاء ليس فقط مواطنيها، ولكن أيضا مواطني الدول العربية الأخرى. وقد أصبح من القواعد المستقرة للسياسات الإقليمية في العالم العربي أن الدول العربية تسعى لتدعيم شرعيتها الداخلية بكسب تأييد الجماهير العربية في بلاد عربية أخرى لسياساتها، والأهم من هذا أن كسب تأييد المواطنين العرب في البلاد الأخرى يعد إحدى أدوات التأثير وممارسة النفوذ والضغط المتبادلة بين الدول العربية، بحيث أن الدول العربية نادرا ما أتيحت لها الفرصة للتعامل فيما بينها كدول، ولكن كان عليها طول الوقت أن تدخل العوامل المجتمعية في الحسبان، الأمر الذي ساهم في تعقيد العلاقات العربية بسبب ما أدى إليه من خلط بين مستويين مختلفين من التفاعل: المستوى المجتمعي والمستوى الدولي–الإقليمي.

وقد أدى هذا الوضع إلى وجود نوعين من الخطاب السياسي في العالم العربي، الأول موجه للجماهير العربية، والثاني موجه للحكومات العربية، الأمر الذي خلق ازدواجية فريدة في الخطاب السياسي العربي. فبينما يهدف الخطاب الموجه للجماهير لتدعيم الشرعية وكسب النفوذ على حساب الدول العربية الأخرى، فإن الخطاب المتبادل بين الحكومات يتم -على الأرجح وفي أغلب الأحيان- وفقا للقواعد المستقرة للعلاقات بين الدول، أي أنه خطاب يعتمد أساسا منطق ومفاهيم المصلحة القومية، أوالمصلحة القطرية وفقا لمصطلحات الفكر القومي العربي.

غير أن التمييز بين هذين النوعين من الخطاب لم يكن أبدا كاملا أودائما. فقد تداخل الخطابان والمجالان في كل مرة رأت فيها حكومة دولة عربية معينة أن تنقل علاقاتها مع دولة أودول عربية أخرى من مستوى العلاقات بين الدول إلى المستوى المجتمعي، أوبعبارة أخرى من غرف المفاوضات المغلقة إلى الحيز العام الأوسع، وهو الحيز الذي عادة ما استخدمت فيه لغة ومصطلحات الخطاب القومي لتبرير سياسات ومصالح وطنية. وبالطبع فإن الدول التي شعرت أن سياساتها تلقى قبولا أكثر من جانب الجماهير العربية ذات المشاعر القومية كانت أكثر ميلا لاستخدام ذلك الأسلوب. لقد اختلط وتداخل هذان النوعان من الخطاب وهذان المستويان من العلاقات بين الدول العربية بشكل متواتر، بما عمق من أسباب الاضطراب في السياسات العربية، وبما كرس الانطباع بغياب منطق حاكم للعلاقات بين الدول العربية، وهو الذي عبر عنه عادل حمودة بقوله أن "كل ما مر بالوطن العربي طوال

السنوات الخمسين التي مضت أشبه بلوحة سيريالية.. عبثية.. عشوائية.. تتقاطع فيها الخطوط والألوان والظلال بالمصادفة.. وتفترق بالمصادفة.. وتتصادم فيها الأحداث والأزمات والحروب والمناسبات السعيدة بشكل عشوائي.. غير مفهو م.. فلا ندري لماذا أغلقت الحدود هنا.. ولماذا فتحت هناك.. لماذا وقعت الوحدة.. ولماذا كان الطلاق؟ لماذا تشتعل الأزمات فجأة.. ولماذا تنقلب الدموع إلى أحضان وقبلات؟" (حمودة، ١٩٩٨).

إن سلاسة وتواتر الانتقال بين المستويين المختلفين المشار إليهما للعلاقات العربية قد أضعف من قدرة الدول العربية على التنبؤ بسلوك بعضها البعض، الأمر الذي بدونه يصعب قيام علاقات نظامية تعاونية مستقرة، وبالتالي فإنه قد أدى إلى خلق شكوك عميقة حول مصداقية والتزام الدول العربية بعهودها (Barnett, 1993, p 277)، مما أسهم في تكوين ما أسماه محمد السيد سعيد (١٩٨٩) بفجوة الالتزام، التي تتجسد في عدم التزام الدول العربية بتنفيذ التعهدات التي تقطعها على نفسها، خاصة في إطار علاقاتها الجماعية. فالدول العربية في أحيان ليست قليلة، وغالبا ما تكون هي الأحيان الأكثر أهمية، لا تقطع التعهدات على نفسها لأنها تنوي الالتزام بها، ولكن لتجنب الحرج والإساءة التي قد تنتج عن عدم إعلانها الالتزام بتعهدات معينة، أما تنفيذ هذه التعهدات وتحويلها إلى سياسة فعلية، بما يترتب على ذلك من تخصيص للموارد وتحمل للتكلفة، فهو ما يمكن التهرب منه بعد ذلك، وخاصة عبر ادعاء أن الآخرين لم يلتزموا بتعهداتهم، بحيث تجري الإساءة للجميع حماية للذات، وتكون المحصلة هي الإضرار بمصداقية النظام العربي كله وكذلك كل أعضائه، الأمر الذي تعتبره الدول أفضل لها من الإضرار بمصداقيتها ومكانتها وحدها دون الباقين.

ثانيا : من مرحلة التأسيس إلى المرحلة الحالية

من المفهوم أن الصورة التي جرى رسمها في القسم السابق لا تعكس بشكل دقيق منطق وآليات العلاقات العربية-العربية في المرحلة الراهنة، فهذه الصورة تنطبق بشكل أكثر دقة على العلاقات بين الدول العربية في سنوات الخمسينيات والستينيات. ولكن برغم التغيرات العميقة التي لحقت بالعلاقات بين الدول العربية منذ ذلك الحين، فإن هذه الآليات ما زالت تمثل البنية الحاكمة للعلاقات بين الدول العربية، حتى أنه يمكن القول أن الصورة المرسومة في الفقرات السابقة تعكس نموذجا مثاليا للعلاقات بين الدول العربية، وعليها يمكن قياس وفهم التطورات في سياسات الدول العربية والتغيرات في النظام الإقليمي العربي.

فبالرغم من أن العالم العربي قد تجاوز منذ عدة عقود، بدأت مع هزيمة عام ١٩٦٧، هذه المرحلة التي كانت فيها السمات المشار إليها عند ذروة تأثيرها، فإن سمات هذه المرحلة مازالت حاكمة للعلاقات بين الدول العربية إلى حد كبير. فكما يتضح من التحليل السابق فإن حقبة الخمسينيات والستينيات قد مثلت المرحلة التأسيسية من عمر النظام الإقليمي العربي، بمعنى أنها المرحلة التي تبلورت فيها آليات وأنماط التفاعل بين الأطراف المكونة للنظام الإقليمي العربي، وبحيث أن المرحلة السابقة لها لم تمارس سوى أثر محدود على ما تلاها من آليات ظلت فاعلة في التأثير على ديناميات السياسات العربية. وربما يرجع ذلك إلى صغر عدد الدول العربية في المرحلة الأولى من عمر النظام العربي، كما يرجع إلى محدودية نطاق التفاعلات بينها، وإلى انشغالها باستكمال استقلالها وترتيب علاقاتها مع القوى الاستعمارية السابقة.

أما في المرحلة التي تلت ذلك ، فإن تزايد عدد الدول العربية وظهو ر القضية الفلسطينية ونمو قوة التيار الوحدوي الراديكالي ومنافسته للتيارات الوطنية القطرية وللتيار الوحدوي المحافظ، واتجاه مصر للقيام بدور نشط في السياسات العربية، كل هذه العوامل أثرت بعمق على محتوى وآليات السياسات العربية، الأمر الذي دعا الباحثين إلى اعتبار الفترة الممتدة حتى منتصف الخمسينيات مرحلة تأسيس النظام الإقليمي العربي (مطر وهلال، ١٩٧٩).

ويمكن القول أن أهم ما أتت به المرحلة التأسيسية المشار إليها، وهو نفس الذي يجعلها مستحقة لاعتبارها متميزة عن المرحلة السابقة لها، هو قيم وإيديولوجيا القومية العربية. فميثاق جامعة الدول العربية في حد ذاته لا يختلف عن المواثيق

المؤسسة لأي منظمة إقليمية ذات طبيعة عامة -أي غير متخصصة- في أي إقليم آخر في العالم. فبالرغم من أن إيديولوجيا القومية العربية كانت منتشرة ولها نفوذ كبير بين قطاعات واسعة من المواطنين العرب، إلا أن هذه الإيديولوجيا كانت تتكون بشكل رئيسي من بقايا إيديولوجيا القومية العربية المحافظة التي سادت في فترة الثورة على الحكم التركي. ففي هذه المرحلة كانت إيديولوجيا القومية العربية الراديكالية مازالت في طور الولادة، كما أنها لم تكن متبناة من جانب أي من أطراف النظام الإقليمي العرب الرئيسيين، فحتى دولتي العراق والأردن اللتين كانتا أكثر اقترابا من إيديولوجيا القومية العربية واللتين استمدتا منها جانبا كبيرا من شرعيتهما، كانتا تقصران طموحهما على قسم من الوطن العربي، فيما عرف بمشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، فلم يطوروا مشروعات قومية وحدوية شاملة قادرة على إلهاب حماس قطاعات أوسع من الجماهير. وبالإضافة إلى ذلك كانت مصر الدولة -القوة الرئيسية في النظام الإقليمي العربي- بعيدة عن مفاهيم القومية العربية، وهو ما كان انعكاسا لكون القسم الأكبر من الرأي العام المصري بعيدا عن مفاهيم القومية العربية. وقد أدت كل هذه الأسباب مجتمعة إلى حصر نطاق التفاعلات بين الدولة العربية في حدود ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المنافسات أوأشكال التعاون التقليدية بين الدول في ظل غياب شرعية أوقيمة أعلى تقيد سلوك الدول.

أما في المرحلة التأسيسية ١٩٥٥-١٩٦٧ ، فقد صعد نجم إيديولوجيا القومية العربية الراديكالية، والتحقت الدولة القائد في النظام بصفوف الراديكاليين، بل إنها تزعمتهم تحت قيادة جمال عبد الناصر، بحيث تعرض النظام الذي كانت الجامعة العربية في القلب منه لضغوط قوية لتجاوزه، سواء من جانب القطاعات الأوسع من الجماهير العربية أومن جانب الدولة الإقليمية القائد.

ولأن النظام الإقليمي العربي، أونظام جامعة الدول العربية، قد ظل نظاما تقليديا للدول، فقد أدت هذه التطورات إلى خلق "ازدواجية القانوني والعملي، الدعائي والإجرائي باعتبارها أهم ما يميز أداء النظام العربي وأهم محدد لمستوى التماسك في هذا النظام" (سعيد، ١٩٩٢، ص ٢٥). وقد مثلت هذه الازدواجية الآلية الرئيسية للأداء في النظام الإقليمي العربي، كما أنها مثلت الجذر والسبب الرئيسي لمجمل المشكلات التي ظلت تعتور النظام منذ ذلك الحين، وبما يبرر اعتبار المرحلة التي ظهرت وتبلورت فيها هذه الآليات المرحلة التأسيسية للنظام الإقليمي العربي.

وتنبع أهمية التركيز على مرحلة التأسيس من أن آثار مراحل التأسيس لا تنتهي بانتهائها، ولكنها تمتد لما بعد ذلك حتى بعد زوال الظروف التي بررت وجودها لأول مرة. فالآليات التي يتم تكوينها في مرحلة التأسيس تكتسب حياة خاصة بها، بحيث أنها تستمر في ممارسة تأثيرها إلى ما بعد اختفاء الضرورات التي أوجدتها في المقام الأول.

وللمراحل التأسيسية مكونان يمتد أثرهما إلى ما بعد انتهاء مرحلة التأسيس ذاتها، المكون الأول هو الخبرات التي تتكون خلالها، وتشمل نوع المشكلات التي على صانع القرار أن يتوقع ظهورها واضطراره للتعامل معها، وردود الأفعال والأساليب التي عليه أن يتبعها للتعامل مع هذه المشكلات. أما المكون الثاني فيشمل مخزون الخبرات الذي يمكن الاعتماد عليه كأداة للقياس لفهم وتفسير الأحداث والوقائع المستجدة، وكذلك المخزون النفسي الذي يتكون لدى صانعي ومنفذي السياسات، والذي يتكون أساسا من مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والأحكام والتفضيلات التي يستمر أثرها لمدة أطول كثيرا من الظروف التي تسببت في تكونها، بحيث أن هذه المكونات النفسية تتحول إلى ميراث نفسي مؤسسي تتوارثه الأجيال اللاحقة حتى ولولم تتعرض لنفس الخبرة التي نتج هذا المكون النفسي عنها.

وتبين دراسات صنع القرار أن هيئات صنع القرار، أيا كان مستواها وطبيعتها ومحتواها الإيديولوجي والسياسي، تميل إلى تطوير برامج للحركة استنادا إلى خبراتها السابقة، ثم تقوم باستعادة هذه البرامج وتطبيقها على المواقف المستجدة التي ترى أنها مشابهة للمواقف التي انبنت هذه البرامج بناء على خبرتها (Allison, 1972, pp. 67-100)، وقد عبرت ودودة بدران عن هذه الظاهرة بقولها "فكما أن ذكريات الفرد تختزن في العقل، تختزن ذكريات الدولة في أماكن كثيرة: في كبار المسئولين والنخبة وشريحة الرأي العام المهتمة بالنواحي السياسية وتخلق مثل هذه الذكريات المتعلقة بتطبيق سياسة معينة نماذج متميزة أوتشكل افتراضات مسبقة حول أنواع معينة من الأحداث عند دراسة القرارات المشابهة في المستقبل" (بدران، ١٩٨٢، ص ٧٣). وجوهر هذه الآلية لصنع القرار هو إجراء مشابهة analogy بين المواقف القديمة والمواقف المستجدة وشرح المواقف المستجدة باللجوء لاستعارات كانت ملائمة في مواقف سابقة ولكنها تخفي حقيقة الموقف المستجد (Shimko, 1994)، وبقدر ما يرى صانع القرار عناصر للتشابه بين الموقفين بقدر ما يستنتج صلاحية السياسات والقرارات والأسلوب الذي اتبعه للتعامل مع الموقف السابق للتطبيق على الموقف المستجد. وبقدر ما يؤدي هذا الأسلوب في صنع القرار إلى تسهيل عملية

صنع القرار واختصار زمنها وإلى تمكين أجهزة صنع القرار من الاستفادة من الخبرات المتراكمة، فإنه قد يقود إلى أخطاء، قد تكون قاتلة، بسبب إخفاق صانع القرار في ملاحظة الفروق بين المواقف السابقة واللاحقة، الأمر الذي يقوده إلى الإخفاق في تطوير رد الفعل الملائم للسمات الخاصة بالمواقف المستجدة، وينتج الخلط في هذا المضمار عن أثر الخبرات النفسية التي تجعل صانع القرار يميل إلى رؤية الماضي في الحاضر، حتى وإن كان التشابه بينهما غير حقيقي.

فنوعية الأزمات والمشكلات التي سادت في العالم العربي إبان المرحلة التأسيسية قد تركزت في مجال الانقلابات العسكرية والحملات الإعلامية ومحاولات التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وقد ترتب على اعتياد هيئات صنع القرار في البلاد العربية المختلفة التعامل مع هذا النوع من الأزمات رفع درجة تنبهها ويقظتها تجاه مثل هذا النوع من المشكلات، بحيث أصبحت كما لوكانت تتوقعها طول الوقت، الأمر الذي أدى في مرحلة ما بعد اختفاء هذه الأزمات إلى استمرار التركيز عليها، ومن ثم إلى تفويت فرصة ملاحظة التغيرات الجارية، والتي خلقت أشكالا جديدة من القيود والفرص، على الأرجح أن الدول العربية عجزت عن التعامل معها، ربما لأنها لم تلاحظها أصلا، أوأنها قد لاحظتها ولكنها أعطتها من الأهمية أقل مما تستحق بسبب انشغالها بالتركيز على قضايا أخرى كان قد فات أوانها.

ومن الأمور التي يجب ملاحظتها في هذا المجال هو أن المرحلة التأسيسية من عمر النظام الإقليمي العربي كانت هي نفسها المرحلة التأسيسية للسياسة الخارجية المصرية. فقبل عام ١٩٥٢، وخاصة في الفترة بين وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني وحتى قيام نظام يوليو١٩٥٢، لم يكن لمصر سياسة خارجية حقيقية، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل. فقد كانت مصر طوال تلك المرحلة مشغولة باستكمال الحصول على الاستقلال -خاصة بتحقيق انسحاب بريطاني كامل من مصر- لكي تستكمل الاستقلال الرسمي الذي حصلت عليه بمقتضى إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذي عمقته بمقتضى معاهدة ١٩٣٦. فطوال تلك المرحلة تركزت سياسة مصر الخارجية على موضوعين: مفاوضات الاستقلال مع بريطانيا ومستقبل العلاقة بين مصر والسودان، والتي كان يجري التفاوض بشأنها مع بريطانيا أيضا. أما العامل الثاني الذي ساهم في غياب سياسة مصرية خارجية في تلك المرحلة فقد تمثل في أن العلاقات المصرية البريطانية كانت طوال أغلب تلك المرحلة موضوعا للصراع الحزبي، ليس بالضرورة بسبب اختلاف البرامج والمواقف السياسية، ولكن بسبب التنافس بين القوى المختلفة من أجل تحقيق مكاسب سياسية داخلية (Lerman,

1995, p. 294). الأمر الذي حول السياسة الخارجية إلى مجرد امتداد للسياسة الداخلية وإلى آلية من آلياتها، بما سبب درجة كبيرة من "تدخيل" domesticaization السياسة الخارجية، فأفقدها الاستقلال النسبي الذي من المفترض أن تتمتع به.

وبالتالي فإن المرحلة التأسيسية للنظام الإقليمي العربي كانت هي نفسها المرحلة التأسيسية للسياسة الخارجية المصرية. ومن ثم فإن أنواع المشكلات وطرق الاستجابة وخطط العمل والمدركات والقيم النفسية التي تراكمت في النظام الإقليمي العربي قد تراكمت بنفس القدر، وفي نفس الوقت، تقريبا في مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية. أكثر من هذا فإنه يمكن القول أن سياسة مصر تجاه النظام الإقليمي العربي لعبت دورا مهما في ترسيخ خبرات مرحلة التأسيس، وذلك بسبب الدور المحوري لمصر في النظام الإقليمي العربي في تلك المرحلة، الأمر الذي لم تدانيها فيه أي دولة عربية أخرى. وعموما فإنه يمكن القول أن خبرات المرحلة التأسيسية في السياسة الخارجية المصرية تجاه النظام العربي مازال لها أثر في تكوين وصياغة سياسة مصر العربية حتى المرحلة الراهنة، الأمر الذي يجب الانتباه له في مرحلة يجب فيها إعادة صياغة سياسة مصر الخارجية، خاصة تجاه العالم العربي على أسس جديدة.

مما سبق يمكن تلخيص ملامح البيئة الإقليمية الراهنة في العالم العربي على النحو التالي:

١- يمثل العالم العربي مجالا حيويا لسياسة مصر الخارجية، ولا يعكس القول بهذا بالضرورة موقفا محددا من إيديولوجيا القومية العربية، بقدر ما يعكس حقائق الجغرافيا والثقافة.

٢- تمثل الدولة الوطنية الفاعل الرئيسي في السياسة الإقليمية في العالم العربي، وبعبارة أخرى فإن نظام العلاقات الدولية الإقليمي الذي يضم الدول العربية هو نظام للعلاقات بين الدول تنطبق عليه القواعد والمفاهيم التي طورها ممارسو ودارسو العلاقات الدولية.

٣- يتميز النظام الإقليمي العربي بمستوى منخفض من المؤسسية، ومن ثم من القدرة على العمل الجماعي التعاوني. وحتى في أشد فترات عمر النظام الإقليمي العربي قوة فإن قوته تمثلت ليس في دفع الدول العربية للتصرف بطريقة معينة تعظم من المصالح العربية العليا المتصورة، ولكن في منعها من التصرف بطريقة

تمثل تعارضا مع هذه المصالح. بحيث أن التوافق العربي، في الأغلبية الكبرى من الحالات، قد جرى حول اللافعل أكثر منه حول الفعل. ويمكن ملاحظة ذلك بمراجعة المرات التي حاولت فيها مؤسسات النظام العربي معاقبة أي من أطرافه لاتباعهم سياسات تمثل تحديا لعناصر توافق وإجماع أطراف النظام، ففي كل المرات التي حاول فيها النظام معاقبة أحد أعضائه، فإن ذلك قد حدث لمعاقبته على القيام بفعل أوإجراء ما، بينما لم يحدث ذلك أبدا لمعاقبة أحد أعضاء النظام على امتناعه عن القيام بعمل ما، بما في ذلك امتناعه عن الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه تجاه باقي أعضاء النظام أوبعضهم. فقد حاول النظام العربي معاقبة الأردن بسبب قيامها بضم الضفة الغربية، كما حاول معاقبة مصر بسبب اتفاقية السلام التي عقدتها مع إسرائيل، وأخيرا كانت محاولته معاقبة العراق بسبب غزوها للكويت. وفي مقابل هذه الحالات فإن سجل العمل العربي المشترك لا يتضمن أي حالة جدية جرت فيها محاولة معاقبة أي دولة عربية بسبب إخفاقها في القيام بالتزاماتها تجاه النظام وأطرافه الأخرى.

٤- يتميز العالم العربي بوجود مساحة كبيرة من المشتركات الثقافية والتاريخية والدينية التي توفر أساسا قويا لتبادل الاهتمام والتعاطف والتأثير والتأثر بين شعوب المنطقة. وتوفر هذه المجموعة من السمات أساسا قويا للتفاعلات والتأثيرات العابرة الحدود، والتي تخلق بدورها مجموعة من القيود والفرص التي تحاول دول المنطقة الحد من تأثيراتها السلبية والاستفادة من تأثيراتها الإيجابية. وتنطوي هذه العملية على قدر كبير من المناورة والتلاعب من جانب دول المنطقة، خاصة الدول الرئيسية فيها، لتعظيم مصالحها الوطنية. وتنجح الدول في تحقيق ذلك بالقدر الذي تستطيع به إقناع قطاعات أوسع من الجماهير في الدول العربية بأن سياسات هذه الدولة تعكس المصالح العليا لكل الشعوب العربية.

٥- مثلت المشتركات الثقافية بين الشعوب العربية أساسا لإيديولوجيا ومشاعر قومية عربية بلغت ذروتها في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧. ومع أن الحركة القومية العربية قد أصابها الوهن منذ ذلك الحين، إلا أن المشاعر القومية مازال لها نفوذها الذي يزيد أويقل حسب متغيرات متعددة. وحتى الآن، فإنه بالرغم من أن الدول العربية تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية الخاصة حتى ولوتعارض ذلك مع مصلحة عربية عامة مفترضة، فإنه لا يجري التصريح بهذا ، وإنما تتم صياغة أكثر الاختيارات وطنية -وأحيانا أنانية- في عبارات ومصطلحات قومية باعتبار الأخيرة تمثل الاختيار المقبول الذي يمكن الدفاع عنه.

٦- برغم أن الدول أعضاء النظام العربي قد تحركت بعيدا عن السياسات والإيديولوجيات القومية العربية، إلا أن قيم ومبادئ القومية العربية لا تزال تمثل الأساس الأخلاقي والإيديولوجي المقبول للعلاقات العربية. بعبارة أخرى فإن الدول العربية قد أخفقت في بلورة أساس إيديولوجي وأخلاقي مقبول للعلاقات فيما بينها ينسجم مع طبيعة ومنطلقات السياسة الخارجية التي تتبعها هذه الدول، والتي تستند إلى مبدأ تحقيق المصلحة الوطنية.

٧- وعلى هذا فإنه يمكن القول أن مكونا مهما لشرعية السياسات التي تطبقها الحكومات العربية، وأيضا لشرعية الدول العربية نفسها، مازال مستمدا من المشاعر العابرة للحدود. ويخلق هذا الوضع فرصة دائمة للتنافس والاحتكاك بين الدول العربية حول من منهم صاحب السياسات الأكثر التزاما بالمصالح العربية العليا.

٨- تمثل القضية الفلسطينية والجوانب المختلفة للصراع العربي-الإسرائيلي المجال الأهم لنفوذ التيارات والقوى القومية والإسلامية ذات الإيديولوجيات العابرة للحدود، كما تمثل المجال الذي تستخدمه الدول العربية المختلفة لتدعيم شرعيتها لدى مواطنيها ولدى مواطني الدول العربية الأخرى. ويرتبط بهذا إلى حد كبير المجال المتعلق بالعلاقات مع القوى الدولية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة بسبب علاقاتها الوثيقة بإسرائيل. وتبدوالقوى الراديكالية القومية والإسلامية في أقوى حالاتها عندما يدور الخلاف حول مسائل مرتبطة بهذا النوع من القضايا، بحيث أن الدول العربية المختلفة تحاول دائما أن تغازل مشاعر هذه التيارات عندما يكون من مصلحتها ليس فقط تدعيم مواقفها واختياراتها، وإنما بالذات عندما يكون المطلوب هو عرقلة سياسات دولة عربية أخرى.

ثالثا : التغيرات فى مصر والإقليم والعالم

لقد مرت مصر والعالم العربي والعالم بتغيرات عميقة في السنوات الماضيـة منذ منتصف الستينيات، وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهو ر وضع أصبح من الصعب فيه الاستمرار في تبني لا نفس الأهداف القديمة ولا اتباع نفس الأساليب والسياسات التي جرى اتباعها في الماضي. ولأنه ليس من أهداف هذا البحث رصد وتحليل التغيرات في البيئات المحلية والإقليمية والدولية، فإنه قد يكون من المفيد الإشـارة إلـى رؤوس بعض الموضوعات التي تشير إلى الاتجاهات الرئيسية لهذا التغير.

فعلى المستوى الوطني تضاعف عدد سـكان البـلاد، وزاد عـبء تلبيـة احتياجـات السكان من غذاء وعلاج وتعليم وتوظيف ومسكن، في نفس الوقت الذي تزايدت فيـه تطلعات المصريين نحومستويات أفضل للمعيشة، بحيث أصبحوا أكثر إلحاحا علـى التمتع بما يتيحه مجتمع الاستهلاك الذي تعرفوا عليه إما عبر إقامتهم لبعـض الوقت في الخارج، في العالم العربي أوفـي أوربـا وأمريكـا، أومـن خـلال وسـائل الاتصـال الحديثة التي قدمت للمصريين أساليب الحياة في مجتمعات ربما لم يزوروها قط.

وفي مجال السياسات الاقتصادية تحولت البلاد من اقتصـاد الأوامـر إلـى اقتصـاد السوق ومن الاقتصاد المغلق إلى الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، خاصـة في مجالات التجارة والاستثمار. وبرغم كل الحجج الوجيهة التي تطالب بـدور أكبر للدولة في إدارة الاقتصاد الوطني، فإن اضطلاع الدولـة بـدور أكبر لا يسـاوي بـأي حال العودة عن اقتصاد السوق والانفتـاح علـى الاقتصـاد العـالمي. أي أن المطلـوب هو ترشيد آليات السوق وترشيد الانفتاح على العالم الخارجي وليس التراجع عن أي منهمـا. وبالتـالي فإنـه أيـا كـان شـكل ودور الدولـة فـي المرحلـة المقبلـة، فـإن اتجـاه الاقتصاد المصري للاندماج في الاقتصـاد العـالمي لا يبدوقـابلا للـتراجع، بحيث أن نجاح مصر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية سيظل معتمدا إلى درجة كبيرة جدا على جاذبيتها للشركاء الأجانب، خاصة في مجال الاستثمارات، الأمـر الـذي يرتبـط برباط وثيق بمستويات الاستقرار المتحققة داخليا وإقليميـا، كمـا يرتبـط أيضـا بنـوع السياسـات التـي تتبعهـا مصـر فـي المجـالين الإقليمـي والدولـي، نـاهيك عـن المجـال الوطني.

وقد جرت على المستوى الإقليمـي تغـيرات كثيرة موازيـة ومشـابهة. فـبرغم أن مصر مازالت هي القوة العربية الأكبر إلا أن مكانتها النسـبية قـد تراجعـت إلـى حـد كبير. فقد ضاقت الفجوة بين مصر وأغلب البلاد العربية في مجالات القوة العسكرية

والاقتصادية والتعليم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وأصبح لدى العديد من البلاد العربية الكثير من الموارد وأسباب القوة التي تحتاج إليها مصر، خاصة في مجال الموارد المالية والاستثمار، ومن ثم فإن مصر أصبحت أكثر احتياجا للدول العربية الأخرى بالمقارنة بالمرحلة السابقة، وبالتالي فإن مصر لم تعد قادرة على ممارسة زعامة عربية منفردة مثل تلك التي كانت تمارسها قبل ذلك، وأصبح عليها القبول بنوع من القيادة الجماعية للنظام الإقليمي العربي، الأمر الذي يعني زيادة القيود المفروضة على سياسة مصر الإقليمية بالمقارنة بالمرحلة التأسيسية.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي مثلت واسطة العقد في النظام العربي منذ تأسيسه، فإن تحولا عميقا قد حدث، أصبحت الدول -وإلى حد كبير الشعوب- العربية بمقتضاه قابلة لمبدأ التعايش مع إسرائيل، على أساس تسوية تتضمن استرجاع الأراضي العربية التي تم احتلالها في حرب عام ١٩٦٧، وتسوية بعض القضايا الجوهرية التي نتجت عن المراحل السابقة للصراع، خاصة مشكلة اللاجئين. غير أن هناك ملاحظتين مهمتين يجب أخذهما في الاعتبار في هذا المجال، الأولى هي أن ميزان القوة بين العرب وإسرائيل، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية في إسرائيل نفسها، لا تتيح ظرفا ملائما للتوصل إلى تسوية سياسية مقبولة بين العرب وإسرائيل. أما الملاحظة الثانية، والمرتبطة إلى حد كبير بالأولى، فتتمثل في أن قبول الرأي العام العربي باستراتيجية السلام كخيار استراتيجي للدول العربية ليس بنفس درجة قوة ووضوح قبول الدول العربية بها. فبرغم أن الرأي العام العربي بصفة عامة قد أصبح أكثر ميلا للاعتدال، إلا أن التعثر الذي تشهده عملية التسوية يسهم في تقوية استجابته للأطروحات الراديكالية التي لا تقف عند حد الاعتراض على شروط التسوية الجارية، وإنما تتخطى ذلك إلى الاعتراض على مبدأ التسوية ذاته، الأمر الذي يفرض بدوره قيودا ليست قليلة على حرية حركة الدول العربية تجاه عملية التسوية.

وقد ارتبطت هذه التطورات بانحسار نفوذ إيديولوجيا القومية العربية الراديكالية التي كانت الناصرية أهم تجلياتها. وترتب على ذلك تدعيم قوة الدول الوطنية في العالم العربي وتأكيد شرعيتها، وكذلك تزايد قوة الهو يات الوطنية في البلاد العربية المختلفة، بما أضعف نفوذ القوى والتيارات الإيديولوجية العابرة للحدود، بحيث أصبح النظام الإقليمي العربي أكثر قربا من صورة نظام إقليمي للدول، وليس تجمعا قوميا يقوم على فكرة الأمة ووحدة الثقافة والمصلحة والمصير كما كان الحال في

المرحلة التأسيسية.

غير أن القول بهذا لا يجب أن يفهم على أنـه مساوللقول باختفاء التيارات والضغوط العابرة للحدود، فما زالت التيارات الإيديولوجية من هذا النوع تحظى بشعبية كبيرة، خاصة بين الفئات الأكثر نشاطا واهتماما بالشئون العامة. وفي هذا المجال يتداخل نفوذ تيارات الإسلام السياسي المختلفة والتي تتمتع بقدر عال من التنظيم مع نفوذ التيارات القومية العربية ضعيفة التنظيم، ولكن التي تتمتع بعض مقولاتها بتأييد غير قليل بين فئات واسعة.

وبرغم أوجه الشبه بين التيارات عابرة الحدود في المرحلة الحالية ومثيلتها في المرحلة التأسيسية، إلا أن هناك الكثير من أوجه الاختلاف التي يجب ملاحظتها، خاصة فيما يتعلق بالقسم من مقولات تلك التيارات الذي يحظى بتأييد شعبي واسع النطاق. فبينما تضمنت إيديولوجيات القومية العربية الراديكالية في المرحلة التأسيسية تصورا متكاملا لفلسفات اجتماعية واقتصادية ذات طبيعة اشتراكية، ولشكل المجتمع السياسي تقوم على مبدأ التنظيم السياسي الواحد والدولة الشعبوية التعبوية، ولمصير ومستقبل العالم العربي يقوم على ضرورة الوحدة السياسية، ولعلاقة مع العالم الخارجي، خاصة الغرب وإسرائيل، يغلب عليها طابع العداء والمواجهة؛ فإن نفوذ التيارات الراديكالية العابرة للحدود في هذه المرحلة يتركز على مشاعر التعاطف بين الشعوب العربية دون أن يرتبط ذلك بالمطالبة بالوحدة العربية، كما يتركز بدرجة أكبر على الطابع العدائي للعلاقة مع العالم الخارجي، خاصة الغرب وإسرائيل. بعبارة أخرى، فإن نفوذ التيارات الراديكالية العابرة للحدود في المرحلة الحالية قد تم اختزاله إلى مواقفها ورؤيتها لقضايا السياسة الإقليمية والخارجية على حساب قضايا التطور الاجتماعي والسياسي الداخلي. ومع أن هذا يعكس بصفة عامة انحسارا في نفوذ التيارات الراديكالية العابرة للحدود، إلا أنه مازال يفرض قيودا على حرية حركة الدول العربية، بما فيها مصر، في مجال السياسة الإقليمية والخارجية.

أما على المستوى الدولي فإن حجم وعمق التغيرات التي لحقت بالعالم في السنوات الأخيرة أكبر من أن يتم تناولها في سطور قليلة. غير أن الخطوط العريضة لهذه التغيرات قد باتت معروفة تقريبا للكافة، بحيث أن مجرد الإشارة لها في هذا المجال قد تكون كافية للوفاء بالغرض من تناول هذا الموضوع في هذه الدراسة. فقد أسفر انهيار الاتحاد السوفيتي عن انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية،

وتحول الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على النظام الدولي، بكل ما يعنيه ذلك من هيمنة أمريكية من ناحية، ومن انتفاء إمكانية التلاعب بالتناقضات بين القوتين الأعظميين الذي كان هو الأسلوب الذي أجادته مصر باحتراف إبان المرحلة التأسيسية.

أيضا فإن التطور التكنولوجي على الصعيد العالمي قد أدخل العالم في مرحلة جديدة مختلفة نوعيا عن المرحلة السابقة. فقد أدى التقدم التكنولوجي في أدوات الحرب إلى زيادة تكلفة المواجهات العسكرية سواء من ناحية الاستعداد لها أومن ناحية الدمار المترتب عليها، الأمر الذي جعل قرار الحرب أوالمخاطرة بها أصعب كثيرا مما كان الحال عليه في الماضي، بما أدى إلى نقل قسم كبير من المنافسة والصراع الدولي من مجالات السياسة العليا والعسكرية إلى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا.

وقد أدت نفس التطورات التكنولوجية، خاصة في مجال تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، إلى تسهيل التفاعل بين الأسواق الدولية، بحيث أصبحت أنشطة الإنتاج والاستثمار والتسويق والدعاية تجري على نطاق عالمي، الأمر الذي أدى إلى دمج الأسواق، وزيادة حساسيتها وتأثرها ببعضها البعض، ومن ثم توسيع مساحة المصلحة المشتركة بين الدول، وهو ما يمكن أن يفسر إسراع الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بإنقاذ اقتصادات الدول الآسيوية المصنعة حديثا ومن قبلها المكسيك عندما تعثرت في السنوات القليلة الماضية. ومع بروز اتجاه قوي لتحرير التجارة العالمية، والذي تمثل في نتائج جولة أورجواي لمنظمة الجات وفي تكوين منظمة التجارة العالمية، فإن الاتجاه نحودمج الأسواق الدولية أصبح أكثر قوة وتعاظما. وتشير هذه التطورات إلى أن القاعدة الحاكمة لجانب كبير من العلاقات بين الدول لم تعد هي قاعدة المباراة الصفرية، وإلى أن هناك هامشا أوسع لتبادل المنافع بين الدول، الأمر الذي يستلزم تطوير أساليب مختلفة لإدارة العلاقات بينها.

وقد تزامن مع هذه التطورات الاتجاه نحو تكوين تكتلات إقليمية، على أساس تجاري واقتصادي وليس على أساس عسكري أواستراتيجي، وإن كان الأخير غير غائب عنها تماما. وبرغم أن التكتلات من هذا النوع تدخل في مواجهات مع بعضها البعض، إلا أن ذلك لا يجب أن يوقعنا في الاستنتاج الخاطئ المتمثل في إسقاط خبرتنا عن الأحلاف الدولية على التكتلات التجارية الراهنة. فالصراع بين التكتلات

الاقتصادية ليس من نوع صراعات البقاء التي صبغت العلاقة بين الأحلاف الدولية في الماضي، فالصراعات بين التكتلات الاقتصادية الراهنة هي من أجل تعظيم نصيب كل طرف من العائد، على عكس الصراعات بين الأحلاف الدولية التي استهدفت -إلى حد بعيد- الإضرار بالآخر. وقد ساعد على ذلك كون هذه التكتلات غير قائمة على أسس استراتيجية وسياسية، بقدر قيامها على أساس من المصلحة الاقتصادية.

وحتى الآن فإن التكتلات الاقتصادية الدولية قد نجحت في إدارة العلاقات بينها بما يؤدي إلى تسريع معدلات النموالاقتصادي العالمي وإلى تسريع دمج الأسواق العالمية، وهي إن كانت عانت من بعض الإخفاقات في هذا المجال مؤخرا، فإن هذا لا يرجع إلى الصراع بينها بقدر ما يرجع إلى طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة. ويشير هذا الاتجاه إلى الصعوبات التي يمكن أن تواجهها الدول التي تخفق في الالتحاق بتكتل اقتصادي وتجاري مهم، الأمر الذي يلقي بأعباء ومهام إضافية على صانع السياسة في مصر.

رابعا : السياسة العربية لمصر

تهدف الأفكار الواردة في هذا البحث إلى إثارة التفكير في السياسة الخارجية لمصر تجاه العالم العربي. ويمكن لعملية إعادة التفكير هذه أن تقود إلى اقتراح سياسات وأساليب جديدة في التعامل مع مشكلات وقضايا محددة تتعامل معها مصر في المجال العربي. وبغض النظر عما يمكن لعملية إعادة التفكير هذه أن تؤدي إليه من نتائج بشأن التعامل مع القضايا المحددة، فإن أهم ما يمكن أن تؤدي إليه هذه العملية هو تطوير فهم الجماعة العلمية والمجتمع السياسي المصريين لسياسة مصر في العالم العربي من ناحية إدراك القواعد الحاكمة للسياسات الإقليمية، وإدراك العوامل المؤثرة عليها، وإدراك طبيعة القيود والفرص التي تفرضها أوتتيحها الترتيبات والآليات السياسية في الإقليم العربي. ويمكن لعملية إعادة التفكير هذه أن تؤدي إلى توسيع نطاق الإجماع الوطني حول هذه القضايا، والأهم من ذلك إنها يمكن أن تساعد على بلورة الأسس النظرية والعملية والأخلاقية للسياسية المصرية في العالم العربي، بما قد يساعد على تدعيم شرعية هذه السياسة وتوسيع نطاق التأييد الذي تتمتع به.

ومن الطبيعي أن يكون تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها هو الخطوة الأولى في أي عملية لتقويم أواقتراح السياسات سواء كانت داخلية أوخارجية. ويمكن القول أن أهداف السياسة الخارجية المصرية في العالم العربي هي ترجمة للأهداف والمصالح والأولويات الوطنية كما تتوافق عليها القوى السياسية والاجتماعية المختلفة أوكما تعرفها النخبة الحاكمة. ومن الطبيعي أن تكون الأهداف المطلوب تحقيقها موضعا لخلافات كثيرة بين الاتجاهات والقوى السياسية والإيديولوجية المختلفة، غير أنه من المثير للانتباه أن القوى المختلفة المتنافسة على صياغة أهداف السياسة الخارجية المصرية -خاصة في المجال العربي- لم تبذل جهدا يتجاوز الشعارات العامة الفضفاضة في اتجاه بلورة وتطوير الأهداف والسياسات. وبينما لا يبرر هذا الحال للباحث إحلال نفسه محل القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة التي تقوم بالدور الرئيسي في تحديد الأهداف الوطنية السياسية، فإنه لا يترك له بديلا سوى إعمال الاجتهاد من أجل بلورة ما يتصور أنه أهداف للسياسة الخارجية المصرية في المجال العربي.

ورغم ما قد يثور حولها من خلافات، فإن السياسة التي تمارسها مؤسسات الدولة المصرية تجاه العالم العربي تعد الأكثر تبلورا من حيث الأهداف والوسائل، ومن ثم

فإنه يعد من المقبول أن يجري اعتبار أهداف السياسة التي تتبعها مصر الرسمية في المجال العربي هي الأساس لتناول سياسة مصر في هذا المجال. وللأسف فإنه لا توجد وثيقة واحدة أوعدد محدود من الوثائق التي تحدد وتلخص هذه السياسة. وبالتالي فإن الباحث يجد نفسه مضطرا لإعمال اجتهاده في الفقرات الخاصة بالسياسة العربية لمصر والتي تتضمنها وثائق متناثرة ومتعددة لكي يستخلص منها ما يمكن اعتباره أهدافا للسياسة الخارجية لمصر في العالم العربي.

وكما سبق القول في قسم سابق من هذه الدراسة فإن سياسة مصر تجاه العالم العربي هي مكون من مكونات سياسة مصر الخارجية بشكل عام، ومن ثم فإنه لا يمكن فهم السياسة العربية لمصر دون وضعها في إطارها الأوسع المتمثل في سياسة مصر الخارجية باعتبارها الوعاء الأشمل. ويلاحظ الدارس لسياسة مصر الخارجية ندرة الوثائق أوالتوجهات السياسية policy statements المخصصة لسياسة مصر في العالم العربي. بالمقابل فإننا نجد أن سياسة مصر في العالم العربي عادة ما يجري تناولها في إطار السياسة الخارجية المصرية بشكل عام، مما يؤكد ما ذهبنا إليه قبل ذلك من أولوية المستوى الدولي.

وتتحدد الأهداف القومية العليا لمصر في هذه المرحلة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتيح لمصر الارتفاع بمستوى معيشة أبنائها وزيادة مصادر وعوامل القوة الوطنية، بما يتيح لمصر مكانة أفضل في العلاقات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يعد هدفا في حد ذاته، والذي يعتبر في نفس الوقت أداة لتدعيم الأمن الوطني المصري، وكذلك لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم الاعتماد في هذا القسم على خطابات الرئيس حسني مبارك، وكذلك على خطابات لرسميين مصريين آخرين، بالإضافة إلى إعمال التحليل في قرارات السياسة الخارجية المصرية إزاء العالم العربي. ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية لمصر في العالم العربي على النحو التالي:

١-الحفاظ على تدعيم مكانة مصر باعتبارها الدولة العربية القائدة ، أوبعبارة أدق الدولة الأولى بين مجموعة الدول العربية الأكثر أهمية first among equals. وقد يكون هذا الهدف من العمومية والاتساع بحيث يحتاج إلى بعض الإيضاح والتفصيل. ويمكن القيام بذلك بالتمييز بين هدفين فرعيين داخل نطاق نفس الهدف. الهدف الفرعي الأول هو تدعيم إمكانيات مصر الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بما يسمح لمصر أن تكون باستمرار لاعبا أساسيا في

شئون المنطقة في مختلف المجالات. أما الهدف الفرعي الثـاني فيمكن تلخيصـه فـي تجنب الانعزال في الإقليم، وذلك عبر اتبـاع عدد من الأسـاليب والاستراتيجيات، منها، العمل على صياغة توجهات السياسة الخارجية للـدول العربيـة الأخرى بشكل ينسجم مع توجهات السياسة الخارجية المصرية، بمـا يتيح لمصـر ليس فقط تجنب التهميش في العالم العربي، كما حدث في الفترة التالية لتوقيـع اتفاقـات كـامب دافيد، ولكن أيضا القيام بدور إقليمي قيادي باعتبارها قائدة للتيـار الرئيسـي mainstream فـي السياسة العربية.

وهناك أسلوب آخر لتحقيق نفس الهدف، ويتمثل فـي حـرص مصـر علـى تجنب تكون محاور سياسية في العالم العربي، لما لذلك من تهديـد لمكانـة مصـر ودورهـا في المنطقة [٣]، ولما للمحاور من آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي، ولما تؤدي إليه من خلق أجـواء تجبر مصـر علـى التـورط فـي نزاعـات عربيـة قد لا تجد لنفسـها مصلحة مباشرة فيها. فقوة مصر ونفوذها في العالم العربـي يـزداد فـي بيئـة إقليميـة تتعامل فيها الدول العربية على أساس فردي وليس على أساس محاور متناحرة.

أسلوب ثالث لتحقيق نفس الهدف يتمثل في حـرص السياسـة الخـارجيـة المصريـة على مراعاة تجنب أن تجد نفسها ضمن الأقلية في العالم العربي. وبينمـا يمكـن لهـذا الهدف أن يتحقق بالأساليب السابقة، إلا أن المقصود هنا بشكل خاص هـو أن مصـر تفضل أن تتحمل تكلفة تجنب إعلان المواقف التي تفضلها تجاه قضايـا محـددة علـى أن تتحمل تكلفة معارضة التيار الغالب بين الدول العربية. بعبارة أخرى فإنـه عندمـا تفشل مصر في بناء إجماع أوأغلبية عربية حول المواقف التي تتبناها، فإنهـا تفضـل إعـادة تكييـف سياسـتها مـع تيـار الأغلبيـة العربيـة علـى أن تقـف فـي مواجهـة هـذه الأغلبية، سواء بمفردها أوضمن عدد قليل من الدول.

ولهذا الأسلوب في معالجة السياسة العربية مميزاته كما أن له عيوبـه. ومـن أهـم عيوب هذا الأسلوب أنه قد يحول دون مصر ودون توظيـف ثقلهـا العربـي والدولـي في العمل على إدخال تغييرات جذرية علـى السياسـة العربيـة، وخاصـة علـى آليـات السياسة العربية، والتي لم تؤد حتى الآن سوى إلى شل فاعلية النظام العربي. بعبارة

[٣] كان هذا الهدف هو العامل الرئيسي في إدخال العالم العربي ضمن اهتمامات مصر الرسمية، إذ أن مصر قد اهتمت بمشروعات الوحدة العربية ثم مشروع تكوين الجامعة العربي من منطلق منع تكون تحالف أودولة عربية كبيرة تخضع للسيطرة العراقية أوالأردنية.

أخرى، فإن مصر في سياق حرصها على البقاء ضمن الأغلبية العربية قد تفوت فرصة الإلقاء بثقلها وراء استحداث وتطوير أساليب جديدة لتفعيل العمل العربي إذا كان يمكن لذلك أن يؤدي إلى بعض مظاهر عزلة مصر في العالم العربي. وبينما يمكن لهذا الأسلوب أن يساعد على تجنب وتهدئة الصراعات العربية، فإنه يهدد بإبقاء السياسة العربية على حالها الذي لا يبدوأنه يضمن ترقية مستويات الأداء العربي إلى مستوى يكون قادرا عنده على مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه المنطقة.

وقد يكون هذا الأسلوب الحذر مبررا بالنظر إلى خبرة مصر في الحقبة الناصرية، حين أدت المحاولة المصرية لتغيير آليات السياسة العربية بشكل جذري لتحميل مصر بتكلفة لم تكن قادرة على تحملها. وبينما يمكن تبرير اللجوء لهذا الأسلوب إذا وضعنا في الاعتبار الحساسيات الكثيرة التي تحيط بالعلاقات بين الدول العربية، فإنه أيضا قد يعكس نوعا من اليأس إزاء إمكانية تغيير الآليات المستقرة للسياسة العربية.

وأخيرا، فإن مصر تسعى لتجنب وضع تتحول فيه دولة من دول المنطقة إلى دولة إقليمية كبرى يمكنها أن تهدد المصالح والدور المصريين، ولا يعني هذا أن مصر تعارض النموالذاتي للدول العربية بما يمكن أن يترتب عليه من تغير نسبي في مكانة الدول العربية، الأمر الذي يمكن اعتباره متروكا للتنافس المحمود بين الدول العربية، وهو الأمر الذي يختلف بالتأكيد عن النموالاصطناعي الذي قد تحاول بعض الدول تحقيقه، خاصة باستخدام قوتها المسلحة، كما حاول العراق في محاولته لغزوالكويت عام ١٩٩٠، والذي لعبت مصر دورا أساسيا في التصدي له.

٢-تحقيق استقرار إقليمي يجنب المنطقة الدخول في أزمات تفوت فرص التعاون بين الدول العربية، والتي قد تفرض على مصر اتخاذ جانب هذا الطرف العربي أوذاك، الأمر الذي قد تكون له بعض التكلفة التي لا ترغب مصر في تحملها. أيضا فإن الاستقرار الإقليمي له فوائده المهمة المتعلقة بخلق وصيانة مناخ ملائم للتنمية المعتمدة على المبادرة الخاصة وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتمد عليها مصر منذ منتصف السبعينيات، وخاصة منذ مطلع التسعينيات مع البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٣-رفع مستويات التعاون والتنسيق بين البلاد العربية في مجال التعامل مع العالم الخارجي، خاصة فيما يتعلق بالموقف من والتعامل مع مشروعات التكامل

الإقليمي المطروحة على الدول العربية مثل الشرق أوسطية والمتوسطية. فلمصر حساباتها التي قد تجعلها تتعامل مع مثل هذه المشاريع وفقا لإيقاع معين وبطريقة معينة. وتريد مصر لإيقاع الدول العربية في التعامل مع مثل هذه المشروعات أن ينضبط على الإيقاع المصري، وذلك لتجنب إفساد التصورات والخطط المصرية في هذا المجال، وكذلك لتجنب موقف تكون فيه مصر مضطرة لتعديل إيقاعها وخططها نتيجة تصرف منفرد من جانب دولة عربية، وبما يؤدي إلى تعريض مصر لضغوط في هذا الخصوص. فبينما تؤمن مصر بأن مشروعات التكامل الإقليمي تمثل مصلحة مصرية، خاصة فيما يتعلق بأثرها على توسيع آفاق وفرص التنمية الاقتصادية، فإنها تريد لهذه المشروعات أن تنفذ في إطار ترتيبات إقليمية واسعة النطاق، تشمل حلا دائما مقبولا ويمكن الدفاع عنه للصراع العربي-الإسرائيلي، كما تشمل ترتيبات للأمن تضمن المصالح الأمنية للدول المختلفة في المنطقة، وتشمل أيضا اتفاقات للتكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي يتشارك الجميع في اقتسام عائدها.

وبالتالي فإن مصر بسبب حساباتها الإقليمية الأوسع نطاقا من كثير من الأطراف العربية المعنية تكون مضطرة أحيانا لإظهار بعض التباطؤ في التفاعل مع ما يطرح عليها إقليميا، في الوقت الذي يمكن فيه للأطراف التي تتيح لها حساباتها أن تكون أسرع استجابة أن تعظم مكاسبها على حساب مصر من ناحية، وبما يؤدي إلى تعميق ارتباط هذه الأطراف العربية بقوى دولية وإقليمية منافسه للقاهرة من ناحية أخرى، الأمر الذي يمثل تهديدا للمكانة الإقليمية والدور المصريين[٤]. ويطرح هذا الوضع على مصر تحديا مهما يتمثل في نجاحها في ضبط الإيقاع العربي في التعامل مع مشروعات التكامل الإقليمي المختلفة، ودون أن تظهر مصر وكأنها تحاول فرض إرادتها واختياراتها على الدول العربية الأخرى.

٤-رفع مستويات التعاون الوظيفي، خاصة في المجال الاقتصادي، بين البلاد العربية، وصولا إلى تحقيق درجة متقدمة من التكامل الاقتصادي بينها. ولهذا الهدف علاقة وثيقة بالهدف السابق، إذ أن تعميق العلاقات التعاونية العربية هو جزء من

---

[٤] في هذا السياق يمكن فهم الانتقادات التي وجهتها مصر لبعض الأطراف العربية بسبب تقدمها إسراعها لتطوير العلاقات مع إسرائيل وبسبب تعاطيها الإيجابي السريع مع مشروع التكامل الشرق أوسطي، الذي كان المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو أهم وأبرز تجلياته.

هدف التكامل الإقليمي الذي أصبح يمثل هدفا مهما للسياسة الخارجية المصرية، كما أن مصر تفضل لودخلت إلى مشروعات التكامل الإقليمي الأوسع نطاقا مدعومة بتحالف اقتصادي عربي قوي، لأن هذا -على الأرجح- يزيد من المكاسب التي يمكن لمصر أن تجنيها من وراء هذه المشروعات. غير أن مصر برغم رغبتها الأصيلة في تحقيق تكامل اقتصادى عربى، فإنها لا تبدوواثقة من إمكانية تحقق ذلك في المدى القريب، أخذا في الاعتبار الخبرات السلبية المتراكمة في هذا المجال. وحيث أن مصر لا يمكنها الانتظار حتى تتمكن الدول العربية من الاتفاق على خطوات وسياسات جادة للتكامل الاقتصادي العربي، فإنها تحاول التقدم بشكل متواز على أكثر من جبهة: التكامل الاقتصادي العربي وأيضا التكامل الإقليمي الأوسع، خاصة التعاون الأوربي-المتوسطي.

ومن اللافت للنظر أنه بالرغم من أن العالم العربي يمثل المجال الإقليمي الحيوي لمصر إلا أن أهداف السياسية الخارجية المصرية فيه قد تبدوعلى قدر كبير من البساطة والبديهية، وتشبه في ذلك ما يمكن قوله عن السياسة الإقليمية لأية دولة في إقليم آخر في العالم، باستثناء الحالات التي يكون فيها الجوار الإقليمي مصدرا للتهديد، ويكون من ثم مجالا لممارسة سياسات معقدة لتوازن القوى. غير أن تعقيد السياسة المصرية تجاه العالم العربي يتضح إذا ما تم إدخال إسرائيل في الصورة. فالقسم الأكبر من السياسة المصرية في العالم العربي يتمحور حول السياسة المصرية تجاه إسرائيل، ويرجع ذلك إلى أنه من الزاوية الجيواستراتيجية، فإن إسرائيل تمثل التحدي الأمني الأول لمصر، كما أن خطط إسرائيل وتصورها لمستقبل الإقليم تتضمن عناصر كثيرة من عدم التوافق مع سياسة مصر وأهدافها الوطنية، أيضا فإن موقع قضية العلاقة مع إسرائيل على جدول الاهتمامات العربية يفرض على مصر أن تهتم بهذه القضية، حتى لولم تكن بحاجة ماسة إلى ذلك، أوبعبارة أكثر دقة ، فإن اهتمامات مصر العربية تفرض عليها الاهتمام بسياستها تجاه إسرائيل بدرجة أكبر مما لوكانت مصر تتصرف إزاء إسرائيل بمعزل عن اهتمامها بالعالم العربي. ومن ثم فإن رصد أهداف مصر في علاقتها بإسرائيل يمكن أن يكون له فائدة كبيرة في هذا السياق.

ومرة أخرى فإنه ينطبق على تحديد أهداف مصر في علاقتها مع إسرائيل ما سبق وقلناه حول أهداف مصر في العالم العربي، وبالتالي فإنه لا غنى عن قدر من الاجتهاد في رصد أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه إسرائيل، وذلك على النحو التالي:

١- العلاقة مع إسرائيل والموقف منها لا يجب أن ينظر له في انفصال عن الأهداف القومية العليا لمصر، وأنه يجب تجنب إخضاع الأهداف القومية العليا لمصر للموقف من إسرائيل، بل على العكس، فإن الموقف من إسرائيل والعلاقة معها يجب أن يتحددا ويدارا بحيث يكون هذا الموقف وتلك العلاقة تابعين للأهداف القومية العليا. وبعبارة أخرى، فإن الموقف من إسرائيل لا يجب أن تكون له الأولوية في تحديد الأهداف القومية العليا لمصر.

٢- إن إعادة بناء الوطن المصري من الداخل وتجديد إمكانيات وطاقات الأمة المصرية، هو الأولوية الأولى والمطلقة للدولة المصرية في هذه المرحلة، وأن علاقات مصر مع العالم، بما في ذلك علاقاتها مع إسرائيل، يجب أن يكون تابعا لمقتضيات البناء الوطني، وخاصة بعد أن تسبب تورط مصر في صراعات عسكرية خارجية غير محسوبة، وربما غير ضرورية، في استنزاف الموارد الوطنية بدرجة أثرت على رفاهية المصريين وعلى مكانة مصر الإقليمية والدولية، بسبب اضطرارها للاعتماد على المعونات والقروض الخارجية بكل ما لذلك من آثار سلبية على الاستقلال والسيادة الوطنية.

٣- يصعب تحقيق نهو ض وطني سريع، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية، بغير توفير استقرار وسلام إقليميين يوفران الشروط الملائمة لازدهار قطاع الأعمال والمبادرة الفردية واجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وحتى رؤوس الأموال المصرية المهاجرة وتلك التي يمكنها الهجرة. بعبارة أخرى فإن تحقيق الاستقرار الإقليمي يمثل شرطا لا غنى عنه ليس فقط للحد من النفقات العسكرية وتوجيه قسم أكبر من الموارد الوطنية لصالح التنمية، بل وأيضا لتسريع النموالاقتصادي وتحقيق النهضة بشكل عام، مما يجعل من التوصل للسلام، الذي هو شرط تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، مصلحة إستراتيجية لمصر.

٤- لا تسعى مصر لإدخال تعديلات جوهرية على الأوضاع الإقليمية، بمعنى أن مصر لا تتبنى أي اتجاهات أوسياسات مراجعة إقليمية revisionist. ويمثل احترام الحدود الدولية القائمة بين دول المنطقة جوهر هذه السياسة وحجر الزاوية فيها. ولا يتعارض تمسك مصر بتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم على أراض فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧ مع هذا الهدف، ذلك أن هذا الموقف يجد تبريره في القانون الدولي والشرعية الدولية التي لا يمكن وصفها بالمراجعة أوالراديكالية، بل إن العمل على تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الوطنية يمثل تطبيقا لاحترام الحدود

الدولية، أخذا في الاعتبار أن الشعب الفلسطيني قد حرم من الحق في إقامة دولته الوطنية وأخضعت أراضيه للاحتلال، بما يمثل أكثر محاولات تغيير الواقع عنفا وتطرفا.

٥- تجنب استعمال القوة العسكرية، أوالتهديد باستعمالها، كـأداة لتحقيق الأهداف المصرية في العلاقة مع إسرائيل، بالطبع باستثناء حالة الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي اعتداء خارجي. وقد ترتب ذلك المبدأ المهم للسياسة الخارجية المصرية على خبرة الماضي التي أدى فيها الإفراط في التلويح باستخدام القوة العسكرية إلى خسائر كان يمكن تجنبها.

ولا يقتصر استخدام القوة العسكرية من أجل أغراض الدفاع الشرعي عن النفس فقط على الحالات التي تتعرض فيها الأراضي المصرية للاعتداء المسلح من قوى خارجية، وإنما يمكن أن يتسع ليشمل أشكال التهديد المختلفة للمصالح الحيوية المصرية التي يمكن اعتبارها مصالح قومية عليا، ومن ذلك حق مصر في الحصول على نصيبها من مياه النيل كما تقرره الاتفاقات الدولية، ومصلحة مصر في الحفاظ على وضع إقليمي لا تسيطر فيه إحدى دول الإقليم على عدد من الدول الأخرى بما يهدد بخلق ميزان قوى مختل يغري على العدوان بما يهدد أمن مصر ومصالحها.

٦- الوصول لتسوية للمشكلة الفلسطينية بما يضمن حل هذه المشكلة التي يسبب استمرارها توترا إقليميا استمر طيلة أغلب هذا القرن.

٧- تسوية الصراع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى بشكل يضمن تحقيق الاستقرار الإقليمي.

٨- الوصول لترتيبات أمن إقليمي تضمن أمن دول المنطقة بشكل متوازن، وبما يضعف فرص نشوب الحرب، باعتبار أن الاختلال الشديد في التوازن أوالشعور بالتهديد وعدم الأمن يمثلان سببين رئيسيين لنشوب الحرب.

٩- التعامل مع إسرائيل بشكل طبيعي في إطار ترتيبات أمن وسلام إقليميين يمثل مكونا مهما لترتيبات الأمن هذه، بشرط أن لا يرتب ذلك لإسرائيل أية حقوق متميزة، وبشرط أن يكون استكمال تطبيع العلاقات مع إسرائيل مرهونا باكتمال عملية التسوية على مختلف الجبهات، ليس فقط لأن إبطاء التطبيع يمكن استخدامه كورقة ضغط على إسرائيل لدفعها نحو استكمال التسوية في أبعادها ومراحلها المختلفة، ولكن أيضا لأن التطبيع الكامل للعلاقات معها ليس ممكنا من الناحيتين

السياسية والاستراتيجية قبل ذلك. وفي هذا السياق فإنه تجب الإشارة إلى أن السياسة المصرية لا تتعامل مع مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل دوجمائي، وإنما تتعامل معها بمرونة تتيح لها الانتقال بين التشدد والاعتدال في هذا المجال وفقا للتطورات السياسية، وبما يضمن اقتراب مصر من تحقيق أهدافها ومصالحها القومية العليا.

١٠- تسعى إسرائيل لاكتساب مكانة مهيمنة في المنطقة المحيطة بها -خاصة الأردن وفلسطين- الأمر الذي لا يجب السماح به، وذلك عبر تدعيم العلاقات بمختلف أشكالها مع هذين الطرفين، وعبر تدعيم مكانة مصر الإقليمية، ودون أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من أمن إسرائيل في ظل الترتيبات الإقليمية التي يجب أن تسفر عنها عملية السلام.

١١- عدم المنازعة في حق إسرائيل في الوجود، ليس من منطلق التسليم بالمقولات الصهيونية التي تأسست عليها دولة إسرائيل، وإنما انطلاقا من القبول بالأمر الواقع الذي قام في المنطقة لخمسة عقود، ولحقائق عصر ما بعد الحرب الباردة التي تجعل من محاولة التغيير الراديكالي للواقع مغامرة خطيرة.

فإذا كان صحيحا أن النقاط السابقة تمثل الخطوط العريضة للتصور المصري للعلاقة مع إسرائيل، فإن المشكلة الأهم التي تبرز في هذا المجال هي أن التصور المصري لشرق أوسط يسود الأمن والسلام العلاقات بين دوله ما زالت تفصله مسافة بعيدة عن الواقع القائم بالفعل، ومن ثم فإنه مازال على مصر القيام بالكثير للمساعدة على انتقال المنطقة من الوضع الراهن المختل إلى الوضع المستقبلي المرغوب.

في هذا الإطار يمكن فهم الشعار الذي تتبناه مصر، والذي بمقتضاه يعتبر السلام خيارا استراتيجيا. وفي هذا الإطار أيضا يجب التمييز بين تعثر مسيرة التسوية بسبب عوامل مؤقتة، مثل وجود حكومة إسرائيلية ذات اتجاهات متطرفة، وبين التصور الاستراتيجي الذي يجري في إطاره التعامل مع إسرائيل كدولة، بغض النظر عن شخص وتوجهات من يحكمها.

وبالرغم من أن مصر قد اتخذت منذ فترة مبكرة قرارا استراتيجيا بتجنب استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف المصرية في مجال الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن مصر مع ذلك لم تعدم من الوسائل ما يمكنها من تحقيق الجانب

الأهم من أهدافها الوطنية، والمتمثل في تحرير كامل التراب الوطني المصري، وفي المساعدة على تحريك عملية السلام، وفي القيام بدور محوري في المنطقة العربية وكامل إقليم الشرق الأوسط. ويرجع ذلك إلى أن القوة العسكرية ليست هي الأداة الوحيدة التي يمكن لمصر من خلالها أن تحقق أهدافها، كما يرجع إلى أن قوة مصر النسبية -في علاقتها مع إسرائيل- تتركز في غير عناصر القوة العسكرية، الأمر الذي سوف يجري تناوله تفصيلا في هذه الورقة فيما بعد.

خامسا : نحوتجديد سياسة مصر الخارجية في العالم العربي

بينت الأقسام السابقة أن العالم العربي يمثل مجالا حيويا لسياسة مصر الخارجية، ومع ذلك فإنها بينت أيضا أن السياسات العربية تعاني من بعض الظواهر التي لا تمكن العالم العربي من أن يكون الرافعة التي تساعد مصر على الاجتياز الناجح لمرحلة التنمية السريعة والتقدم التي بدأتها قبل عدة أعوام. فالمشكلة الرئيسية في العالم العربي هي أنه، كمؤسسات وأنماط من التفاعلات، لم يثبت أنه مفيد لدوله بشكل حاسم، لا فيما يتعلق بانشغالات الأمن ولا انشغالات التنمية.

فبرغم أن الحكم العام بالفشل على العمل العربي المشترك يصعب أن يكون حكما متجنيا، فعجز مؤسسات النظام العربي، خاصة الجامعة العربية، عن تأدية المهام التي طرحتها على نفسها لا يحتاج لكثير برهان، فإن القول بذلك لا يساوي القول بأن العمل العربي المشترك بمؤسساته وآلياته ليس أكثر من زائدة يمكن بسهو لة الاستغناء عنها، وأنها لم تؤد أية وظيفة على الإطلاق. فمجرد استمرار مؤسسات العمل العربي المشترك هذا الردح الطويل من الزمن يعني ويؤكد أن لها دورا ما، حتى لوكان أقل بكثير مما كان متوقعا منها.

فلأسباب كثيرة ترتبط بطبيعة العمل العربي المشترك كمجال للتوتر بين الأهداف المستمدة من إيديولوجيا القومية العربية من ناحية، وتلك المستمدة من المصالح الخاصة بالدول المنفردة من ناحية أخرى، فإن قوة العمل العربي المشترك بمؤسساته تركزت على خلق الإجماع العربي، وكأي إجماع فإنه بالضرورة يكون إجماعا حول الحد الأدنى، وخاصة في غياب قوة إقليمية قادرة على قسر الآخرين على التصرف بطريقة معينة. ومن ثم فإن الإجماع العربي تركز على منع الدول العربية من التصرف بطريقة معينة أكثر من نجاحه في إقناعها أوقسرها على التصرف بطريقة تختلف عما كان يمكن لها أن تفعله في غياب مؤسسات العمل العربي المشترك وآلياته. فنجاح العمل العربي المشترك في منع العرب مثلا من إقامة صلح مع إسرائيل لفترة طويلة، لا يقارن بنجاحه في دفعهم لتقديم الدعم للجهو د التي كانت تهدف إلى استعادة الحق الفلسطيني. وبالمثل فإن نجاح العمل العربي المشترك في منع الدول العربية من استخدام القوة العسكرية بكثافة في صراعاتها المتبادلة، الأمر الذي ظل قائما حتى العدوان العراقي على الكويت، هو أكبر بكثير من نجاحه في إقناع الدول العربية في العمل الجاد من أجل بذل جهد متبادل لتدعيم أمن كل منها. فالإجماع العربي الذي أمكن تحقيقه –حتى الآن– من خلال العمل العربي المشترك،

هو أقرب إلى الإجماع على اللاعمل العربي المشترك.

إن إجماع الحد الأدنى من ناحية ، والقدرة على المنع وليس التشجيع والدفع في اتجاه الفعل من ناحية ثانية ، يجعلان العمل العربي المشترك مقصورا على العمل في الحدود الدنيا، الأمر الذي يتعارض مع ضرورات الانطلاق والتجديد اللازمة للتعامل مع العالم في المرحلة الراهنة، وهو ما يطرح أسئلة كثيرة على صانع القرار المصري الذي يجد لنفسه مصلحة في كل من الانطلاق والتجديد من ناحية ، والحفاظ على التماسك العربي من ناحية ثانية.

ويبدوأثر هذه الخصيصة للنظام الإقليمي العربي في سلوك مصر في الفترة التالية لحرب ١٩٧٣، فقد قامت استراتيجية مصر في هذه الحرب على خلق موقف متوتر بالقدر الكافي الذي يسمح بتحريك عملية التسوية، وبعد أن تكون قوة مصر التفاوضية قد تحسنت نتيجة للحرب، بما يضمن لها استعادة الأراضي المصرية المحتلة، والتوصل إلى تسوية مقبولة على باقي الجبهات العربية. غير أن حجم الانتصار العربي لم يكن كافيا لتحريك التسوية على كافة الجبهات العربية بشكل متوازن من ناحية، كما أن الأطراف العربية الأخرى لم تكن من المرونة بحيث تتكيف مع معطيات الوضع الجديد الناتج عن الحرب من ناحية ثانية، بحيث يمكن القول أنه بينما كانت مصر تسعى إلى وضع حد للحروب بما يسمح لها بالالتفات إلى همومها الداخلية، فإن الأطراف العربية الأخرى –خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية– كانت لا تستبعد حدوث جولة أخرى من الحرب مع إسرائيل. وكان على مصر أن تختار بين الاستعداد لجولة أخرى من الحرب، الأمر الذي لم يكن ضروريا من وجهة نظر المصلحة المصرية، ناهيك عن تكلفته العالية، التي -على الأرجح- لم يكن الاقتصاد والمجتمع المصري مستعدين لها، أوأن تنتظر اقتناع الأطراف العربية الأخرى المعنية بضرورة إظهار قدر أكبر من المرونة، بما يهدد بتمكين إسرائيل من استيعاب آثار حرب أكتوبر، وبالتالي إضعاف فرص مصر في التوصل إلى تسوية مقبولة مع إسرائيل. أما البديل الثالث فقد تمثل في تحرك مصر منفردة للتوصل إلى تسوية تعيد الأراضي المصرية المغتصبة. وقد اختارت مصر البديل الأخير الذي رأت أن تكلفته أقل من تكلفة البديلين الآخرين.

إن الإجماع العربي الذي كان ممكنا في هذه الظروف هو الإجماع على الانتظار وفعل لا شئ، وكان على مصر أن تقبل ذلك، أوأن تتحدى هذه الخصيصة المستقرة من قواعد العمل العربي المشترك، وهو ما اختارته بالفعل، ولهذا السبب بالذات كان

لزيارة الرئيس السادات للقدس والتطورات التي تلتها وقع الصدمة على النظام العربي، ذلك أنها بينت أن قدرة النظام العربي على منع أعضائه من الفعل المستقل الخارج على الإجماع ليست لا نهائية، وأن أعضاء النظام قادرون -إذا استدعت مصلحتهم ذلك- على الخروج عن الإجماع ولوبتكلفة عالية تمثلت في فرض العزلة عليهم من جانب الأطراف الآخرين في النظام العربي.

غير أن آليات النظام العربي لا تسمح بالاستمرار في استبعاد أحد من أطرافه إلى ما لا نهاية، فالعالم العربي بحكم أنه نظام تتأثر وحداته بسلوك بعضها، كما أنه كأي نظام يمكن للتوازن فيه أن يختل إذا تعطل أوغاب أحد أطرافه عنه. وبالتالي فإن للنظام العربي ميلا احتوائيا inclusive، بمعنى أنه لا يحتمل أن يبقى أحد أعضائه، خاصة الرئيسيين، خارجه لفترة طويلة، ومن ثم فإنه يميل لاستعادتهم ضمن آلياته ومؤسساته، حتى ولواقتضى ذلك تسامحه مع انتهاكهم لقواعده، والقبول بإعادتهم إلى صفوفه على أساس من الأمر الواقع الجديد الذي خلقوه بتحركاتهم المنفردة. حدث هذا مع الأردن عندما قام بضم الضفة الغربية إليه بعد قيام إسرائيل، كما حدث مع مصر عندما قامت بعقد سلام مع إسرائيل[٥]. وبالطبع فإن قدرة النظام العربي على التسامح مع منتهكي قواعده تزيد طرديا بتزايد أهمية ودور الطرف المعني، بحيث أن الأطراف الأكثر نفوذا في النظام تكون لديهم قدرة أكبر على تحدي قواعده، وهي مطمئنة إلى أنها ستعود إلى وضعها السابق، أو وضع قريب منه، في مرحلة لاحقة.

إن التناقض بين الوطني والقومي كان، ومازال -إلى حد كبير- التناقض الحاكم للتفاعلات العربية. غير أن هذا التناقض - كما يرى مطر (١٩٩٢، ص ٦٣) لا يمكن حله عن طريق التهجم على العروبة، ، لأن ذلك في حد ذاته يمثل تهديدا لمصالح دول عربية أخرى مما يؤجج النزاعات بين الدول العربية دون أن يحلها. ويتفق كاتب هذه الدراسة مع هذا الاستنتاج، ليس فقط لأن هذا النوع من السلوك يثير الخلافات بين الدول العربية، ولكن أيضا لأنه يؤدي إلى الإضرار بمصالح نفس

---

[٥] ربما كان هذا أحد العوامل التي شجعت العراق على ارتكاب جريمة عزوالكويت متحديا القسم الأكبر من الدول العربية، اعتقادا منه بأن الاحتجاجات العربية لن تعدوأن تكون غضبة مؤقتة تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها، بعد أن تقبل الدول العربية بالأمر الواقع الجديد. غير أن ما لم تدركه القيادة العراقية هو أن الدول أطراف النظام العربي يمكنها أن تتسامح مع الانتهاكات التي يرتكبها بعضهم تجاه ما يوصف عادة بأنه مصالح عربية كبرى مشتركة، ولكن قدرتها على التسامح تكون أقل بكثير إذا تعلق الأمر بالمصلحة الوطنية العليا لدول أعضاء في النظام.

الدول التي تتبعه، بسبب تأثيره السلبي على شرعيتها لما يتضمنه من تجاهل للروابط التاريخية والثقافية بين الشعوب العربية. فالتحدي الذي تواجهه مصر والدول العربية الأخرى هو في كيفية تطوير وإبداع آليات للسلوك السياسي الخارجي والإقليمي تتيح لكل دولة ممارسة سياستها الخارجية بحرية كدول مستقلة مع مراعاة الروابط والسمات الثقافية المشتركة بين شعوب المنطقة، والتي - سواء أحببنا ذلك أم لا- تمثل ركيزة مهمة لشرعية نظم الحكم في الدول العربية المختلفة.

أكثر من هذا فإن مصر قد يكون من مصلحتها الحفاظ على الحس والمذاق العربيين لسياستها الإقليمية، ذلك لأن مصر بمكانتها في المنطقة وطبقا لنظرة كثير من أبناء المنطقة لها وما يتوقعونه منها لديها القدرة أكثر من غيرها على التلاعب بالتناقض بين القومي والقطري لمصلحتها، وذلك بسبب المكانة والمصداقية التي تتمتع بها لدى الجماهير العربية، ومن ثم قدرتها على التأثير في توجهات هذه الجماهير، بغض النظر عن اختيارات حكوماتها، الأمر الذي يمكن له أن يمثل أداة مهمة لسياسة مصر الإقليمية.

المعضلة الرئيسية في هذا التوجه هي أن المزاج السائد بين الشعوب العربية يميل للمطابقة بين العروبة والراديكالية، بحيث أن مصر قد تجد نفسها أحيانا واقعة تحت ضغوط تطالبها بتبني سياسات أكثر راديكالية مما ترى لنفسها مصلحة فيه، أوما تقدر على تحمله، وإلا باتت مصداقيتها ومكانتها العربيتان مهددتين. والإبداع المصري المطلوب في هذا المجال هو فصم العلاقة بين القومية والراديكالية، بحيث يمكن لمصر أن تكسب تأييد الشعوب العربية لسياسات معتدلة، الأمر الذي يستلزم جهدا خارقا في مجالات السياسة والثقافة والفكر. وفي هذا الصدد ، فإنه يمكن اقتراح ثلاثة محاور للتحرك:

١ - إعادة تعريف الاعتدال والنهج الإصلاحي بشكل لا يعودان فيه مرادفين للتخاذل ونقص الهمة كما تصورهما الراديكاليات العربية الإسلامية والقومية واليسارية. وتتضمن هذه المهمة ليس فقط الدفاع عن الاعتدال والنهج الإصلاحي بمنهج براجماتي نفعي يركز على حسابات المكسب والخسارة، ولكن أيضا وبقدر أكبر من الأهمية إعادة تقديم الاعتدال والنزعة الإصلاحية باعتبارهما قيمة عليا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا ومبدئيا. وترجع الأهمية القصوى لذلك إلى النزعة الأخلاقية-القيمية التي أظن أنها تهيمن على الثقافة العربية، والتي تأتي على حساب المكون النفعي فيها، بحيث أن التركيز المبالغ فيه على تأكيد القيمة النفعية للاعتدال

والنزعة الإصلاحية يدخل في تعارض مع بنية الثقافة العربية ذاتها، مما يحد من فاعلية هذا الجهد. فالمهمة المطروحة هنا هي تدعيم شرعية النهج الإصلاحي بالاستناد إلى بنية الثقافة العربية ذاتها وليس من خارجها. ومن غير المفيد كثيرا في هذا السياق توظيف الحجج التي تسعى لكشف التناقض بين القول والفعل لدى أصحاب الشعارات الزاعقة المتسربلة بالمبادئ الراديكالية، لأن ما يؤدي إليه هذا الأسلوب هو الطعن في مصداقية وأخلاقية حملة الشعارات والمبادئ الراديكالية وليس المبادئ الراديكالية ذاتها. وحتى لوأدى هذا الأسلوب إلى قدر من إضعاف لمصداقية وأخلاقية المبادئ والشعارات الراديكالية، فإنه لا يؤسس بحد ذاته للشرعية الأخلاقية والقيمية للاعتدال والإصلاح، الأمر الذي يؤدي إلى ترك الساحة السياسية والفكرية خواء من أي مبادئ وقيم على الإطلاق، مما قد تكون محصلته النهائية أكثر سلبية[٦].

٢- تأكيد مكانة مصر باعتبارها الدولة النموذج في التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والرقي والتجديد في مجالات الثقافة والفكر والفن، وما يرتبط بذلك من تطوير قدرة مصر على الاستخدام الكفء لعناصر القوة المتاحة لديها. فبصفة عامة يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من عناصر القوة، عناصر القوة الخشنة hard power وعناصر القوة اللينة soft power. وبينما يتفق هذان النوعان من القوة من حيث الهدف منهما، فإنهما يختلفان جذريا من حيث الطريقة والآليات التي يمكن توظيفها بهما. فالقوة، أيا كان نوعها، تستخدم للتأثير في سلوك الآخرين وجعلهم يتصرفون، أويمتنعون عن التصرف، بطريقة معينة. أي أن القوة power هي أداة لتحقيق النفوذ influence، حتى أن بعض المفكرين السياسيين والاستراتيجيين يعتبران هذين التعبيرين مجرد مترادفين. وتفرض طبيعة كل من هذين النوعين من أنواع القوة طريقة مختلفة في استخدامه، فبينما يمكن استخدام عناصر القوة الخشنة في أغراض المكافأة والعقاب بالمعنى المادي، فإن عناصر القوة اللينة هي من قبيل النفوذ السياسي والمعنوي الذي لا يرتبط بالضرورة بالقدرة على إلحاق الضرر أومنح المكافأة بالمعنى المادي. فبينما يمكن استخدام عناصر القوة الخشنة لإجبار أوإغراء طرف دولي للتصرف بطريقة معينة، فإن عناصر القوة الخشنة ليست كافية

---

[٦] يمكن مقارنة وضع كهذا بما حدث في مصر في أعقاب هزيمة يونيو١٩٦٧ التي أضعفت مصداقية الراديكالية القومية دون أن يترتب عليها تأسيس شرعية مقبولة على نطاق واسع لإيديولوجيا بديلة، الأمر الذي ترتب عليه حالة من الفراغ السياسي مازالت آثارها قائمة حتى اليوم.

لسبغ الشرعية على هذا التصرف، الأمر الذي يمكن لعناصر القوة اللينة وحدها أن توفره. فالقوة الخشنة يمكنها أن تحافظ على الأمر الواقع أوتتخذ من الإجراءات القهرية ما يكفي لتغييره. غير أن الأمر الواقع القائم أوالجديد يحتاج لدعم من عناصر القوة اللينة ليحافظ على شرعيته أوليصبح شرعيا، وعناصر القوة اللينة هي التي لديها القدرة على إضفاء صفات الشرعية والأخلاقية على أي فعل أوواقع. والتحدي الذي على مصر أن تواجهه هو استخدام مصادر قوتها اللينة لخلق واقع جديد من ناحية، ولإسباغ صفات الشرعية والأخلاقية عليه من ناحية أخرى. وتتركز قوة مصر النسبية في مجال العلاقات العربية في مجال القوة اللينة، على عكس الحال بالنسبة لقوى إقليمية أخرى. فالقوة المالية للسعودية -وإن كانت تعاني من صعوبات مؤقتة بسبب انخفاض أسعار النفط- والقوة العسكرية (السابقة) للعراق، والقوة العسكرية والسيطرة الفعلية على منظمات فلسطينية ولبنانية من جانب سوريا، بالإضافة إلى القوة العسكرية الإسرائيلية، تمثل قواعد النفوذ وعناصر القوة الخشنة التي تتمتع بها دول رئيسية في الشرق الأوسط. أما بالنسبة لمصر، فإن موقفها المبدئي بالامتناع عن استخدام القوة في إدارة العلاقات الإقليمية، بالإضافة للإدراك المصري الحكيم للحدود المفروضة على استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإدراكها الدقيق لموازين القوى العسكرية والمالية في المنطقة، وكذلك تركيزها على توظيف الموارد المصرية للاستخدام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعويض الشعب المصري عن المعاناة التي تحملها من جراء المواجهات الخارجية الطويلة، كل هذه العوامل لا تتيح لمصر قدرة مهمة على المكافأة والعقاب الماديين في إطار العلاقات الإقليمية. غير أن هذا لا يجب أن يفهم باعتباره مساويا لافتقاد مصر لعناصر القوة الخشنة، فالجيش المصري هو أكبر الجيوش العربية، والاقتصاد المصري الذي ينموبمعدلات طيبة يمكنه أن يكون قاعدة لقوة اقتصادية مهمة في المدى المنظور. وباختصار، فإن الإمكانيات المصرية الهائلة الكامنة قابلة للتحول في فترة زمنية قصيرة نسبيا لامتلاك القدرة المادية على المكافأة والعقاب تساهم في تدعيم مكانة مصر ونفوذها الإقليميين. إن مكانة مصر ونفوذها الإقليميين يرتبطان ليس فقط بالحجم المطلق لمصادر وأشكال القوة المتاحة لها، وإنما يرتبطان بشكل أساسي بالمكانة العالية التي تتمتع بها مصر في نظر سكان المنطقة من نخب وجماهير. الأمر الذي يجعل للمواقف والسياسات المصرية أثرا أكبر بكثير من دول أخرى قد يكون لها مستوى متقدم من عناصر القوة ولكنها لا تتمتع بنفس المكانة الإيجابية العالية في نظر النخب والجماهير العربية. وقد تكونت مكانة مصر العالية

لدى أبناء الشعوب العربية الأخرى نتيجة عوامل كثيرة تاريخية وثقافية وسياسية. فقد أدت عملية التحديث المبكرة واسعة النطاق التي شهدتها مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر إلى جعل مصر نموذجا يحتذي من جانب الشعوب العربية الأخرى في مجالات التقدم التعليمي والصناعي والثقافي والقيمي والسياسي والإيديولوجي، الأمر الذي جعل الشعوب العربية دائمة التطلع إلى مصر لمراقبة التطورات الجارية فيها والتعلم منها وربما محاكاتها. وقد جعلت هذه الحالة من التطورات التي تجري في مصر نموذجا للتطورات التي يمكن أن تجري في بلاد عربية أخرى مستقبلا، وبحيث أنه يمكن التنبؤ بمسار التطورات التي سوف تحدث في بلاد عربية، خاصة بلاد المشرق العربي، من ملاحظة اتجاهات التطور الجارية في مصر. إن قوة مصر الرئيسية في المنطقة تعتمد على قوتها ونفوذها المعنوي الذي تستمده من حجمها وموقعها وسبقها في مجالات التحديث والنهضة ودورها التاريخي في المنطقة، وبالطبع فإن هذه المكانة تحتاج لصيانة دائمة، وإلا ضعفت وتضاءل أثرها. وعلى مصر أن تركز على تعظيم دورها كنموذج للتطور السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وهو ما يفرض عليها تسريع عملية التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي والتكنولوجي والثقافي، وبالذات استكمال عملية التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، فليس من المفيد في هذا المجال أن تصبح بلاد عربية شقيقة أسبق في مجال التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان من مصر، الأمر الذي يقلل من جاذبية النموذج المصري.

٣- سد فجوة الشرعية التي يعاني منها مبدأ السلام مع إسرائيل كخيار استراتيجي بصفة خاصة، وسياسات الاعتدال الإقليمي بصفة عامة، وهي الفجوة التي يترتب عليها أحيانا عجز مصر عن متابعة استراتيجية منسجمة تجاه التطورات الإقليمية. وتنتج هذه الفجوة عن إخفاق النخبة الحاكمة في مصر في خوض حوار وطني جاد حول مصالح مصر العليا وخياراتها في هذا المجال، بحيث يبدو الأمر أحيانا وكأن الدولة المصرية تفضل التخفي وهي تنفذ اختياراتها السياسية الكبرى في المجال الإقليمي، وهو الوضع الذي لا يمكن تصور استمراره طويلا. إن قضية فلسطين هي قضية جماهير، وبالتالي فإنها في جانب كبير منها قضية شرعية حكم، وقد كانت الجماهير هي البادئة للعملية التي أسفرت عن قيام مصر بتطوير سياسة عربية منذ ما قبل يوليو ١٩٥٢ (Seale, 1986, p. 23)، وأن إخفاق النخبة المصرية الرئيسي في هذا المجال، هو عدم نجاحها بالقدر الكافي في سد الفجوة بين مشاعر الجماهير المتأججة من ناحية وطريقة إدراك النخبة لمصالح مصر العليا من

ناحية ثانية. وربما كانت معالجة هذا الإخفاق هي واحدة من أهم المهام على جدول أعمال النخبة المصريـة فـي المرحلـة الراهنـة. لقد تشكل تعريف مصـر للمصلحـة القومية بشكل متزامن مع صعود القومية العربية وجاء متـأثرا بـه (Barnett, 1993, p. 286)، وترتب على هـذا أن قـادة مصـر قد استخدموا مصطلحـات الخطـاب القومـي العربي في الوقت الذي كانوا فيه يتبنون سياسات تقوم على المبدأ الواقعي الـذي تقـع مصلحة الدولة الوطنية في القلـب منـه. والمطلـوب الآن هـو سد الفجـوة بيـن القـول والممارسة من ناحية، وبين مشاعر الجماهير واختيارات النخبة من ناحية ثانية.

خاتمة

لقد قطع العالم العربي شوطا بعيدا عن النموذج الذي تم شرحه في القسم الأول من هذا البحث، والذي بلغ ذروة تبلوره في مرحلة المد القومي العربي في الحقبة الناصرية. وكما جرى شرحه أيضا ، فإن العالم العربي بالرغم من ذلك مازال يعاني من بعض آثار هذه المرحلة بسبب استمرارية آثار، أوكما أسميناها وطأة المرحلة التأسيسية. ومن المشكلات المهمة التي يعاني من العالم العربي، هي أنه كلما نضجت فيه الظروف التي تسمح بالقطيعة مع آثار المرحلة التأسيسية، وكلما قطع خطوات في سبيل تأسيس العلاقات العربية على أسس جديدة، وقع من الأحداث ما يعود به إلى الوراء بما يمنعه ليس فقط من التخلص من وطأة المرحلة التأسيسية، ولكنه يكرسها.

إن جانبا مهما من ظاهرة وطأة المرحلة التأسيسية ترجع إلى أن أزمة النظام العربي ليست ظاهرة طارئة، ولكنها ظاهرة تطورت ونمت عبر التاريخ، وأنها مثل كل الظواهر التاريخية فإنها تكون تابعة لـ -ومعتمدة على- مسار التطور الذي اتخذته في مراحلها المبكرة path dependent، وحسب Krasner (1988, p. 83) ، فإن مثل هذه الظواهر "تتميز بآليات إيجابية للتغذية الاسترجاعية تتولى تدعيم استمرار نفس أنماط العلاقات والتفاعلات، بحيث أن الاختيارات الأولية -والتي عادة ما تكون صغيرة وغير مهمة وعشوائية- تحدد مسار التطور المستقبلي للظاهرة، بحيث أنه بمجرد أن يتحدد مسار التطور المستقبلي للظاهرة، فإنه يمنع إمكانية اتباع أي مسارات أخرى بديلة، حتى ولوكانت هذه المسارات البديلة أكثر كفاءة وفاعلية على المدى البعيد".

وقد حدث أمر من هذا في العالم العربي وفي سياسة مصر العربية تجاهه، بحيث أن المنطقة، وكذلك السياسة العربية لمصر ما زالت محكومة بالاختيارات التي جرى اتخاذها في الماضي، والتي أصبح من المستحيل إعادة صنعها.

وتقترح هذه الدراسة للخروج من هذا المأزق أن تقوم دول عربية رئيسية بالإصرار عبر فترة ممتدة من الزمن على اتباع سياسات تقوم على أسس جديدة تختلف عن سياسات المرحلة السابقة. ويستند هذا الاقتراح على النتائج التي وصلت إليها الدراسات العلمية حول نشأة التعاون بين الدول، بالرغم من وجودها في بيئة صراعية غنية بالعوامل التي تدعم الشك وتشجع على الشعور بالتهديد. إن مبدأ المعاملة بالمثل tit for tat يمثل المبدأ الحاكم لسلوك الدول والذي يسمح بظهور

التعاون فيما بينها. وطبقا لهذا المبدأ فإن قيام دولة ما بكسر النمط السائد من التفاعلات بإظهار بادرات تعاونية تجاه أطراف أخرى يمكن أن يؤدي بالأخيرة إلى اتخاذ خطوات مماثلة، بما يسمح بظهو ر التعاون وتطوره على المدى الأبعد.

ومشكلة هذا الأسلوب هو أنه قد يكون مكلفا بعض الشيء لما قد يتطلبه من تحمل الطرف المبادئ باستخدامه تكلفة كسر النمط المستقر للعلاقات، وتحمل تكلفة المبادرة بسلوك تعاوني قد يكون عائده سلبيا أوإيجابيا، ولكنه محدود مقارنة بالسلوك الصراعي التقليدي. ويستلزم استعداد الدولة لتحمل هذه التكلفة قناعة نخبة صنع القرار فيها بجدوى هذا الأسلوب لمصالحها على المدى المتوسط والبعيد، وأن تكون بالتالي مستعدة وقادرة -عكس السلوك التقليدي للدول- على إعطاء الأولوية لنتائج المدى البعيد على نتائج المدى القصير.

وفي إطار النظام العربي، فإن مصر تعد أهم الدول العربية التي يمكن أن يكون لاتباعها هذا الأسلوب أثر إيجابى على النظام العربي بمجمله، وذلك بحكم موقع ومكانة مصر في الإقليم العربي ودورها المحوري في التفاعلات العربية.

وقد نجحت مصر في عهد مبارك إلى حد كبير في اتباع هذا الأسلوب، غير أن اختيار هذا الأسلوب لم يصبح نهائيا بعد، كما أن بيئة العلاقات العربية تغري بالتراجع عن هذا الأسلوب لصالح الأساليب القديمة التي تحسن أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية استخدامها، والتي تعود بعائد سريع. أكثر من هذا فإن مكانة مصر العربية ومصالحها في العالم العربي على المدى القصير يمكن خدمتها بشكل أفضل باتباع الأساليب القديمة، أي باتباع الأساليب التي تعتمد على تجاهل الدول العربية ومخاطبة الجماهير العربية كأسلوب للضغط على النظم العربية، بل أن مصر هي أكثر الدول العربية قدرة على الاستخدام الناجح لمثل هذا الأسلوب بحكم أنه ارتبط بها منذ القدم، كما تبين خبرة المرحلة الناصرية، وبحكم ثقل مصر الثقافي والسياسي في المنطقة، وبحكم أن مصر دولة نموذج تعتمد على مصادر القوة اللينة في تحقيق أهدافها العربية.

غير أن حدود فاعلية استخدام الأساليب التقليدية في إطار السياسات العربية يجب أن يكون واضحا، فأساليب التأثير التي جرى استخدامها في الخمسينيات والستينيات اعتمدت في المقام الأول على المصداقية العالية التي تمتع بها النظام الناصري في العالم العربي، الأمر الذي يصعب معه القول أن مصر تتمتع به في الفترة الراهنة. فمجموعة الالتزامات المتعارضة التي تجد مصر نفسها متورطة فيها تمنعها من

اتباع سياسات متسقة إلى آخر المدى بسبب التكلفة العالية لذلك، ومن ثم فإنه يكون على مصر دائما أن توفق وتوازن بين توجهات متناقضة -ولوإلى حد ما، الأمر الذي يؤثر على مصداقيتها، ويجعلها عرضة للاتهام بأنها تتلاعب بالمواقف والدعايات المختلفة من أجل تحقيق مصالحها الآنية، ناهيك عن تآكل فعالية استخدام هذا الأسلوب عبر الزمن بسبب ما قد يسفر عنه من تراكم سجل طويل من المواقف غير المنسجمة.

ومن الأمور المغرية على مقاومة التخلي عن الأساليب التقليدية ما يشاع من أن العالم العربي كان أفضل حالا إبان حقبة المد الراديكالي، وهو اعتقاد يفشل في إدراك حقيقة أن المرحلة الراهنة إنما ولدت في رحم الماضي. فمنذ نشأته تنازع النظام العربي اتجاهان، الأول هو العمل على بناء نظام إقليمي order، بمعنى العمل على رفع مستويات التعاون بين الدول العربية وتقنينها ومأسستها، وهو الاتجاه الذي وجد تعبيرا عنه في ميثاق جامعة الدول العربية. أما الاتجاه الثاني فقد ناضل من أجل إنشاء "أمة"، وهو الاتجاه الذي تمثل في محاولات تجاوز النظام كله عبر بناء وحدة عربية شاملة. ولأن الهدفين أو الاتجاهين متعارضان جذريا ، فإن النظام العربي لم يحقق لا هذا ولا ذاك، وظل يراوح في مكانه كنظام إقليمي له سمات وبه عدد من أنماط التفاعل المستقرة، والتي لم تكن تعاونية إلا بشكل استثنائي.

وفي الحقيقة، فإن النظام الإقليمي العربي لم يكن أبدا قويا ولا فعالا كنظام إقليمي، كما يظن البعض. فالمرحلة التي شهدت قدرا من الفاعلية في إدارة العلاقات العربية-العربية والعلاقات بين العرب والقوى الكبرى إبان الخمسينيات والستينيات كانت هي مرحلة فاعلية ونشاط بعض أطراف النظام، خاصة مصر، غير أن هذا لم ينعكس على زيادة مؤسسية النظام أوعلى استقرار آلياته. وبالتالي فإنه عندما جدت ظروف أضعفت من فاعلية مصر، فإن النظام كله أصبح مكشوفا بعد أن ضيع وقتا ثمينا كان يمكن الاستفادة منه بشكل أفضل.

لقد كان الإخفاق الرئيسي لمصر هو إخفاقها في استثمار فترة نشاطها وفاعليتها في النظام من أجل بناء نظام إقليمي مستقر، والمطلوب من مصر الآن هو أن تدرك حقائق الواقع، وأن تعمل على تطوير صياغة دقيقة لمصالحها العليا، وأن تربط ذلك كله بعلاقتها مع العالم العربي، الذي -وبرغم كل مشكلاته- لا تقوى مصر على ترف تجاهله، في نفس الوقت الذي لا تقوى فيه على تحمل ترف الخوض في أمواجه المتقلبة والعاتية بدون رؤية دقيقة وجديدة قادرة على تجاوز مشكلات الماضي ومتطلعة إلى المستقبل.

مراجع

الباز، أسامة. ١٩٩٦. نحن والقرن الحادي والعشرون، في أسامة الباز (محرر)، مصر في القرن ٢١: الآمال والتحديات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٥-٣٦.

العقاد، صلاح. ١٩٩٣. مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦٣. في عبدالعظيم رمضان (محرر) ، ندوة ثورة يوليو والعالم العربي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص٧٣-٨٣.

مصطفى الفقى، ١٩٩٦. دور مصر العربي، في أسامة الباز (محرر)، مصر في القرن ٢١: الآمال والتحديات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٢٣١-٢٣٩.

بدران، ودودة. ١٩٨٢. تخطيط السياسة الخارجية: دراسة نظرية وتحليلية، السياسة الدولية، عدد ٦٩ (يوليو١٩٨٢)، ص ٦٦-٧٧.

حمودة، عادل. ١٩٩٨. في انتظار الفارس القديم، الأهرام، ٢٩-٨-١٩٩٨، ص ٢٨.

زهران، جمال. ١٩٨٧. السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١، القاهرة: مكتبة مدبولي.

سيد أحمد، محمد. ١٩٩٢. مداخلة في ندوة "مستقبل النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، عدد ١٦٣ (سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٥٩-٨٢.

غربال، أشرف. نحن والعمالقة: هل من سبيل لمعاملة منصفة؟ في أسامة الباز (محرر)، مصر في القرن ٢١: الآمال والتحديات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص٢٤١-٢٤٩.

قرني، بهجت. ١٩٨٢. المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية، السياسة الدولية، عدد ٦٩ (يوليو١٩٨٢)، ص ١٣٣-١٤٧.

مطر، جميل. ١٩٩٢. مداخلة في ندوة "مستقبل النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، عدد ١٦٣ (سبتمبر ١٩٩٢)، ص ص ٥٩-٨٢.

على الدين هلال، ١٩٩٢. مداخلة في ندوة "مستقبل النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، عدد ١٦٣ (سبتمبر ١٩٩٢)، ص ص ٥٩-٨٢.

سعيد، محمد السيد. ١٩٨٩. هياكل العمل العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي. في: النظام العربي في بيئة دولية متغيرة، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني، القاهرة ٨-١٠ يناير ١٩٨٩. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، ص ١٩-٧٥.

١٩٩٢. مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

فاروق، عبد الخالق. ١٩٩٨. مصر: قضايا الحرب والسلام، الأهرام، ١٢ أكتوبر ١٩٩٨، ص ٢٨.

سليم، محمد السيد. ١٩٨٣. التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مطر، جميل. ١٩٩٨. المسألة العربية بين قرنين. المستقبل العربي، عدد ٢٣٠ (أبريل ١٩٩٨)، ص ٤-١٧.

عودة، جهاد. ١٩٧٨. دور مصر العربي والمكانة الدولية، في سعد الدين إبراهيم (مشرفا)، عروبة مصر: حوار السبعينيات ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٧٩-٩٦.

إبراهيم، سعد الدين. ١٩٨٢. ثورة يوليوو إعادة تفسير التاريخ، المستقبل العربي، عدد ٣٨ (أبريل ١٩٨٢)، ص ٧٩-٩٢.

مطر، جميل وهلال، علي الدين. ١٩٧٩. النظام الإقليمي العربي: دارسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مراجع بلغات أجنبية

(1) Porath, Y, 1986. In search of Arab unity. London: Frank Cass.

(2) Barnett, Michael. 1993. Institutions, roles, and disorder: The case of Arab states system, International Studies Quarterly, vol 37, pp. 271-296.

(3) Krasner, Stephen. 1988. Sovereignty: An institutional perspective, Comparative Political Studies, vol. 21 (April 1988), pp. 66-94.

(4) Hunter, Shireen. 1986. Inter-Arab politics, in Robert O. Freedman (ed.), The Middle East after the Israeli invasion of Lebanon, Syracuse, NY: Syracuse University Press, pp. 117-136.

(5) Cantori, Louis J. 1986. Egyptian Policy under Mubarak: The politics of continuity and change, in Robert O. Freedman (ed.), The Middle East after the Israeli invasion of Lebanon, Syracuse, NY: Syracuse University Press, pp. 323-344.

(6) Husri, Khaldun S. 1975. King Faysal I and Arab Unity, 1930-1933, Journal of Contemporary History, vol. 10, no. 2 (April 1975).

(7) Cantori, Louis J. 1986. Egyptian Policy under Mubarak: The politics of continuity and change, in Robert O. Freedman (ed.), The Middle East after the Israeli invasion of Lebanon, Syracuse, NY: Syracuse University Press, pp. 323-344.

(8) Barnett, Michael. 1993. Institutions, roles, and disorder: The case of Arab states system, International Studies Quarterly, vol. 37, pp. 271-296.

(9) Porter, Bruce D. 1994. War and the rise of the state: The military foundations of modern politics, New York: Free Press.

(10) Gongora, Thierry. 1997. War making a nd state power in the contemporary Middle East, International Journal of Middle East Studies, vol. 29 (no. 3), pp. 323-340.

(11) Lerman, Eran. 1995. A revolution prefigured: Foreign policy orientation in the Postwar years, in Shimon Shamir (ed.), Egypt from monarchy to republic: A reassessment of revolution and change, Boulder and London: Westview Press, pp. 283-324.

(12) Lustick, Ian S. 1997. The absence of Middle Eastern great powers: Political "backwardness" in historical perspective, International Organization, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), pp. 653-683.

(13) Waterbury, John. 1977. Egypt: The ways of dependency, in A. L. Udovitch

(ed.), The Middle East: Oil, Politics and Hope, Lexington, Mass: Lexington Books.

(14) Shimko, K.L.1994. Metaphors and foreign policy decision making, Political Psychology, vol. 15, pp. 655-671.

(15) Allison, Graham. 1971. Essence of decision: Explaining the Cuban missile crisis, Boston: Little and Brown.

الفصل الثالث

السياسة الدفاعية والعداوات التقليدية لمصر

محمد عبد السلام

دائما ، كان هناك بعد استراتيجي - عسكرى لصعود وإنهيار مشروعات النهضة فى تاريخ مصر الحديث ، والتى تتمثل أساسا فى مشروعين هما : مشروع بناء الدولة الحديثة فى فترة حكم محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٠) ، ومشروع مصر القومى خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤ - ١٩٦٧) ، فعلى مستوى صعود هذين المشروعين ، كان البعد الاستراتيجى - العسكرى يتمثل فى جانبين رئيسيين :

الأول : أن كل مشروع قد إرتبط بتوجهات إستراتيجية خارجية ذات طبيعة صراعية ، صدامية أو تدخلية ، مثلت مكونا رئيسيا له(١) .فقد إتسم مشروع النهضة الأول الذى قاده محمد على بو/جود توجهات توسعية إرتبطت بتصوراته لإقامة " إمبراطورية واسعة " ، تحولت مصر خلالها من ولاية عثمانية إلى دولة مترامية الأطراف تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربى والسودان وبلاد الشام، وتنتشر أساطيلها فى البحرين الأحمر والمتوسط ، إلى أن حاولت الإمتداد فى اتجاه اليونان وتركيا .

وإتسم مشروع النهضة الثانى الذى قاده جمال عبد الناصر بتوجهات مصرية لممارسة دور " الزعامة الإقليمية " ، ذات الأبعاد الدولية ، فى إطار تحقيق أهداف التوحد العربى، ومواجهة إسرائيل ، وترافق ذلك مع سياسات تدخلية فى عدد كبير من الدول العربية ، إضافة إلى حالة من الصراع الشامل مع إسرائيل، وصدامات مستمرة مع القوى الغربية ذات المصالح فى الشرق الأوسط ، إلى أن وقعت حرب يونيو ١٩٦٧ .

وفى الواقع ، فإنه بصرف النظر عن " المضمون الصراعى " لتوجهات مصر الخارجية فى هذه المراحل ، والذى إرتبط فى الأساس بتصورات قيادات الدولة ، وطبيعة المرحلة التاريخية ، فان مسألة وجود دور خارجى قوى لمصر ، وقدرة على التأثير فى تفاعلات المنطقة المحيطة بها ، تمثل إحدى المسلمات العامة التى لاترتبط بمشروعات النهضة ، فقد لعبت مصر - كما يقرر أنتونى كوردسمان - دورا حيويا فى العالم العربى طوال التاريخ الحديث ، " وهى من اكبر وأهم الدول إستراتيجيا فى الشرق الأوسط "(٢). ويرجع ذلك إلى عوامل ثابتة ، اكثر مما يرجع إلى متغيرات تاريخية ، تتصل - حسب تحليلات د. جمال حمدان - بأهمية وخطورة موقع مصر الجغرافى فى العالم القديم(٣). فالسمة الأساسية هنا ليست

ارتباط مشروعات النهضة بتوجهات خارجية نشطة ، وإنما بتوجهات إستراتيجية " صراعية " فى جانب كبير منها .

الثانى : أن كل مشروع قد إرتبط نسبيا – مع الفارق الواسع بينهما – بنزعة عسكرية ، تتصل بعملية بناء وإستخدام القوات المسلحة ، ودور العسكريين فى الحكم . فقد قام محمد على ببناء مؤسسة عسكرية متكاملة ضمن مشروعه ، تشتمل على مدارس عسكرية ، ومصانع حربية، ونظام للتجنيد والبعثات ، ووصل العدد الكلى للقوات المسلحة المصرية فى عام ١٨٣٧ إلى حوالى ١٥٩ الف جندى. وقام الجيش المصرى خلال فترة ١٨١١ – ١٨٤٠ بأربع حملات عسكرية كبرى فى اتجاه الجزيرة العربية ، والسودان ، واليونان (المورة) ، ثم الشام وتركيا ، خاض خلالها سلسلة من المعارك العسكرية الهامة(٤) ، حيث كان الجيش يمثل الدعامة الأساسية لتحقيق أهداف محمد على الخارجية .

فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، كان أحد أهداف الثورة هو " بناء جيش وطنى قوى " . وحاولت مصر أن تقوم بذلك بالفعل من خلال زيادة أعداد القوات المسلحة ، وتطوير تسليحها من خلال صفقات كبيرة ، ومشروعات طموحة للصناعات العسكرية ، إضافة إلى تخصيص ميزانيات عسكرية كبيرة ، إلا أنها لم تتمكن من ذلك ، على الأقل بالمستوى الذى يتيح لها مواجهة إسرائيل . فحسب دراسة هامة للواء حسن البدرى ، كانت القوات الإسرائيلية متفوقة نسبيا ، حتى على المستوى الكمى ، فى المعارك التى خاضتها مع مصر خلال تلك الفترة(٥) . وكان أداء القوات المسلحة المصرية _ خاصة أداء القيادات العسكرية – متردیا خلال حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، اللتين شهدتهما تلك المرحلة . فالنزعة العسكرية للنظام فى تلك المرحلة كانت تتمثل بصورة أوضح – مقارنة بمسألة بناء وإستخدام القوة المسلحة– فى مظهرين :

١– إرساء نظام سياسى يقوم على سيطرة العسكريين على الحكم ، وتوليهم معظم المناصب المؤثرة فى الدولة ، وعسكرة قطاعات حيوية فى الدولة ، أهمها النشاط الاقتصادى (اقتصاد الحرب الدائمة) ، لفترة طويلة .

٢– صياغة إستراتيجية عسكرية هجومية، قياسا على الأهداف السياسية (ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة) ، دون إمتلاك قوة ميدانية قادرة على القيام بمهام دفاعية.

إن " العسكرة " كانت تمثل سمة رئيسية للمشروعين النهضويين المصريين ، مع الفارق فى أن المشروع الأول كان متكاملا يستند على عناصر قوة شاملة اقتصادية – عسكرية ، أتيحت له فى تلك المرحلة ، رغم إتباع أساليب ضاغطة وإكراهية فى بناء القوة العسكرية ، لذا جاء الأداء العسكرى فعالا ، إلا أن قيادة الدولة لم تدرك حدود القوة ، فإنهار المشروع بقطاعاته العسكرية والاقتصادية .
أما بالنسبة للمشروع الثانى ، فإن الدولة – وفقا لتحليل عام للأستاذ أمين هويدى حول إنعكاسات العسكرة فى الشرق الأوسط – إندفعت لتصبح قوة حربية دون قاعدة اقتصادية مناسبة ، وبينما كانت القوة العسكرية تزداد ، كانت القدرات والإمكانيات القومية الشاملة تتناقص، لذا فإن محصلة القوة كانت " الضعف العام".
ويورد الشكل التالى نموذجا لعلاقة مكملة لذلك بين العسكرة ، وتحركات الدولة، مطبقا على القوى الإقليمية الرئيسية فى الشرق الأوسط(٦).

الشكل رقم ١

بؤرة الإنتباه للدولة

الدولة	بؤرة الانتباه للدولة		مستوى النشاط	مستوى القوة
	النظرة الداخلية	النظرة الخارجية		
اسرائيل	ثورة	غزو	نشط	قوى
مصر	ممارسة	زعامة	نشط	ضعيف
سوريا	عزلة	ممارسة	سلبى	قوى
السعودية	إستسلام	مناورة	سلبى	ضعيف

* المصدر: أمين هويدى ، العسكرة والأمن فى الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الشروق، ١٩٩١ ، ص ٨٢ .

أما على مستوى إنهيار أو إنتكاس المشروعين القوميين المصريين ، فإن البعد الاستراتيجى – العسكرى ، كان يتمثل فى تعرض كل منهما لهزيمة عسكرية ساحقة من جانب قوة أو قوى إقليمية ودولية مختلفة ، أدت إلى إنكسار المشروع، بجوانبه التى تمثل مضمونه الأساسى ، فقد أدى الإنتصار الحاسم الذى حققته القوات المصرية عام ١٨٣٩ ضد القوات التركية فى " نصيبين " ، إلى تحرك الدول الأوروبية الرئيسية فى ذلك الوقت (إنجلترا – فرنسا – بروسيا) للتعامل مع ما سمى " المسألة الشرقية " ، وإعادة القوات المصرية إلى حدودها ، ومنعها

من القضاء على تركيا ، وفقا لشروط معاهدة لندن (١٨٤٠) . وعندما رفضت مصر ذلك، بدأت " قوات الحلفاء " فى تنفيذ أهدافها بالقوة العسكرية . وتمكنت من ذلك ، وتم تفكيك هيكل مشروع محمد على .

أما بالنسبة للمشروع المصرى الثانى ، فقد أدت هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ الى تصدعه تماما، إذ أنها كانت " هزيمة ثقيلة " بدرجة أدت إلى بداية تحول فى التصور المصرى (والعربى) لخيارات إدارة الصراع فى اتجاه عدم قدرة الأداة العسكرية وحدها على التعامل مع الصراع العربى - الإسرائيلى لتحقيق الأهداف القومية . وتجاوزت تأثيراتها هذا النطاق ، على النحو الذى أشار اليه د. نصير عرورى بقوله" لم تكن هزيمة للجيوش العربية النظامية فحسب ، ولكنها كانت أيضا هزيمة للأيديولوجيات العربية ، وللأحزاب السياسية ، والمؤسسات الأخرى التى علقت عليها آمالا كبيرة منذ عام ١٩٤٨ "(٧) . ولقد كانت لهذه الحرب أبعاد دولية أيضا. فقد سقطت مشروعات النهضة المصرية فى سياق صدام عنيف مع قوى خارجية عاتية .

وهكذا . فإن خبرة مشروعات النهضة المصرية السابقة تشير إلى وجود علاقة قوية بين مشروعات النهضة والسياسة العسكرية ، التى هى جزء من السياسة الخارجية للدولة بمفهومها الواسع. فقد إرتبط تبلور تلك المشروعات بتشكل توجهات خارجية صراعية ، كما أنها سقطت (أو أسقطت) بفعل مواجهات عسكرية مع قوى خارجية . وبالتالى فإن صعود وإنهيار هذه المشروعات ، تاريخيا ، قد إرتبط بالعداوات الخارجية بصفة عامة .

إن هذه العلاقة قد أثارت فى الرؤى الخارجية ، الدولية والإقليمية ، الخاصة بموقع ومكانة مصر ودورها فى المنطقة ، وكذلك فى التفكير المصرى العام المتصل بتوجهات القوى الخارجية إزاء مصر ، مقولتين شائعتين ، هما :

١- أن أى مشروع للنهضة المصرية يمكن أن يمثل خطرا على القوى الإقليمية الرئيسية، والقوى الدولية ذات المصالح فى المنطقة . فنهوض مصر قد يدفع نحو إفراز إمتدادات خارجية ضاغطة على نطاق واسع . فعلى الرغم من أنه لاتوجد ، بالنسبة لمصر ، رؤية مماثلة لما هو مطروح بعد عام ١٩٩١، بشأن " العدوانية العراقية " المتأصلة ، على نحو يستلزم " إعادة تأهيل " العراق . لكن ثمة توجسا عاما تجاه أية محاولات مصرية لممارسة تأثير التفاعلات الإقليمية بأوسع مما هو متصور لها فى الإستراتيجيات الكبرى ، أو الإقليمية السائدة(٨) ، وقد خلق ذلك

أزمات مستمرة ، أو توترات ممتدة بين مصر ، وكل من الولايات المتحدة ، وإسرائيل وإيران على سبيل المثال. وهذه هى المقولة السائدة خارجيا .

٢- أن مصر مستهدفة من قبل القوى الخارجية ، ولن يسمح لها بتجاوز حدود معينة فى النمو ، وأنه عند مرحلة معينة من مراحل تطور مشروع نهضتها ، قد يتم إستخدام الأساليب الإكراهية ضدها ، وقد إنعكست هذه المقولة - السائدة داخليا على مستويات مختلفة - فى النقاشات الخاصة بخطط تطوير داخلية كالمشروع القومى لتنمية سيناء ، وكذلك التحليلات الخاصة بإدارة العلاقات الأمريكية مع مصر خلال التسعينيات . ويفسر د. جمال حمدان ذلك بأن "الموقع قد جنى علينا " ، فموقع مصر مؤثر إلى الدرجة التى لا يمكن تجاهله ، مشيرا إلى أننا "نسمع دائما وبإنتظام عن محاولات عزل مصر ، ولا نكاد نسمع عن مثلها ، بالنسبة للبلاد العربية الأخرى"(٩) . بينما ترتبط تفسيرات أخرى بالنزعة الإستقلالية لمصر . إلا أن أسس هذه المقولة تتصل - بشكل اكبر - بخبرة التاريخ المصرى، والخطاب السياسى الذى ساد فى فترة المد القومى ، خلال الخمسينيات والستينيات ، تجاه القوى الكبرى فى العالم .

لكن ، بشكل محدد ، يمكن القول أن أى مشروع نهضوى ، فى ظل ظروف دولة مثل مصر ، لابد أن ينعكس على القوات المسلحة عموما ، سواء فى بنائها أو إستخدامها ، لكن طبيعة ومضمون هذا الإنعكاس يرتبط بالهدف الاستراتيجى من المشروع ، خاصة فى أبعاده الخارجية . فهدف التوسع الإقليمى ، أو الزعامة الإقليمية ، ونزعات المواجهة بشكل عام ، تقود إلى دعم القوة العسكرية ، وإستخدامها بأشكال هجومية ، أو صياغة إستراتيجيات هجومية لإستخدامها ، بصرف النظر عن مشكلة الفعالية . وبالتالى فإنه إذا تم تحديد أطر وأهداف أخرى للمشروع النهضوى ، سوف يتغير مضمون عملية بناء وإستخدام القوة العسكرية، فى ظل المحددات التى تفرضها البيئة الاستراتيجية المحيطة بالدولة ، وتقييم القوى والتيارات السياسية الداخلية لها .

فى هذا الإطار . فإنه إستنادا على إفتراض عام مؤداه أن خبرة التفاعلات الاستراتيجية - العسكرية المرتبطة بمشروعات النهضة المصرية قد إنعكست ، بدرجات مختلفة ، على اتجاهات التفكير العام فى مصر ، بشأن البعد الاستراتيجى - العسكرى لأى تصورات قائمة أو مشروعات مستقبلية لنهضة مصر ، تهدف هذه الدراسة إلى عرض (وتحليل) التوجهات الرئيسية القائمة فى التفكير العام

المصرى بشأن جوانب أى مشروع نهضوى مصرى ، من خلال محاولة الاجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية :

١- ماهو وزن البعد الخارجى فى التصورات الخاصة بمستقبل مصر ، ومضمون التوجهات الخارجية المطروحة من جانب القوى السياسية والمجتمعية المصرية ؟

٢- ماهى التصورات السائدة لمصادر تهديدا أمن مصر القومى ، خاصة فى أبعاده الخارجية - العسكرية المتصلة بالتهديدات المسلحة النظامية ، وأولوياتها ؟

٣- ماهى التصورات السائدة بشأن أدوات التعامل الخارجى لمصر ، بصفة عامة، وفى مواجهة مصادر التهديد بصفة خاصة ، لاسيما ما يتصل بدور الأداة العسكرية ؟

وسوف يتم التركيز على رصد التصورات الخاصة بالقوى السياسية المصرية ، سواء كانت حزبية ، أو قوى مؤثرة غير حزبية ، إضافة إلى التصورات الخاصة بالمثقفين والأكاديميين المصريين ، والتصورات الخاصة بالمؤسسة العسكرية المصرية ، إستنادا على ثلاثة مصادر، هى:

- المقابلات التى أجراها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام ، مع الأحزاب والقوى السياسية المصرية ، فى إطار مشروع الحوار الوطنى ، والتى أجريت عامى ١٩٩٣/١٩٩٤ .

- أوراق العمل المقدمة من الجامعات المصرية لإبداء الرأى فى قضايا الحوار الوطنى بين القوى السياسية ، فى إطار مشروع للمجلس الأعلى للجامعات بهذا الشأن ، تم إنجازه فى نفس الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ .

- التقارير السنوية التى تصدرها وزارة الدفاع المصرية حول "القوات المسلحة المصرية"، وتصريحات القادة العسكريين ، والتحليلات الخاصة بالسياسة الدفاعية المصرية .

إضافة إلى بعض المصادر الثانوية المكملة التى تركز أيضا على تصورات تتصل بالقضايا الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بموضوع البحث ، وهو " السياسة الدفاعية: الموقف من العداوات التقليدية لمصر " .



أولا : التوجهات الاستراتيجية الخارجية لمصر

إن نقطة البداية فى فهم مضمون التوجهات الاستراتيجية الخارجية لمصر فى المرحلة الحالية (١٩٩١-١٩٩٧) هى مفهوم " الدور " . فالوضع الأمثل بالنسبة لمصر هى أن تكون فاعلة فى الإطار الجغرافى الإقليمى المحيط بها ، والذى يمثل المجال الحيوى لحركتها ، وذلك من خلال دور تمارسه ، جوهره هو القدرة على التأثير فى التفاعلات الإقليمية . ولايهدف الدور إلى مجرد اكتساب مكانة سياسية إقليمية متميزة ، وإنما إلى ترتيب - أو المشاركة فى ترتيب -الأوضاع الإقليمية بصورة تدعم قدرة الدولة على تحقيق مصالحها الأساسية ، وتفرز قدرا أقل من التهديدات والتحديات لتلك المصالح .

ولقد أصبحت قضية " الدور" إحدى أهم القضايا المثارة فى الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد حرب الخليج (١٩٩١) ، وتصاعدت أهميتها بشدة ، ابتداء من عام ١٩٩٤، ليس بالنسبة لمصر فقط ، وإنما بالنسبة لكثير من القوى الإقليمية الرئيسية فى المنطقة ، كايران وتركيا وإسرائيل ، وحتى بالنسبة لدول لم تكن مسألة الأدوار مطروحة بالنسبة لها ، كالأردن وقطر . فمنذ نهاية حرب الخليج ، اثيرت مسألة تحول أسس الأدوار الإقليمية فى المنطقة ، وتصاعد أو تقلص تلك الأدوار بالنسبة لدول مختلفة . وظهر أحيانا أن هناك " تنافس أدوار اقليميا " ، أدى إلى تحول مسألة الدور إلى إحدى المسائل التى تثير الحساسيات على ساحة الشرق الأوسط .

وتتسم قضية الدور بالنسبة لمصر تحديدا ، بخصوصية واضحة . فقد كانت مصر فى معظم فترات تاريخها المعاصر فاعلا إقليميا أساسيا ، وقوة رئيسية مؤثرة فى شبكة التفاعلات الجارية فى المنطقة المحيطة بها ، إلا أن الدور المصرى قد بدأ يتأثر بالمتغيرات التى تشهدها المنطقة فى مرحلة ما بعد حرب الخليج ، بصورة أكثر تعقيدا مما حدث بالنسبة للقوى الإقليمية الأخرى ، والتى تأثرت مواقعها وأدوارها بصور اكثر تحديدا . وأدى ذلك إلى بروز مسألة الدور المصرى كقضية رئيسية على أجندة الجدل العام ، وسيطر اتجاهان بهذا الشأن :

أ- اتجاه يشير إلى تقلص الدور الإقليمى لمصر .

ب- اتجاه يشير إلى ثبات الدور الإقليمى لمصر .

وقد وصلت الحساسية المصرية تجاه مسألة الدور الإقليمى فى بعض الأحيان إلى درجة بدا معها أن مشكلة " الدور " قد تحولت إلى " عقدة " ، وأن مصر تستثار "

سياسيا " بشدة إذا حدثت تطورات خارج تصوراتها أو تأثيراتها ، وأنها تتحرك أحيانا بنشاط مكثف فى كل الاتجاهات بصرف النظر عن الأهداف النهائية لهذه التحركات ، أو ما يمكن أن تسفر عنه فى المدى البعيد . ويعود ذلك – على الأرجح – إلى أن تصور مصر لدورها يتسم بالعمومية . فوفقا للتصورات الرسمية ، فإن مصر قوة إقليمية كبرى، ترى أن مضمون دورها هو " ضابط التفاعلات الإقليمية "، فى الاتجاهات التى ترى أنها تحقق مصالحها القومية ، التى تتوازى ، فى الرؤية المصرية ، مع المصالح القومية العربية ، بهامش اختلاف محدود للغاية ، أو أكثر محدودية ، مما هو قائم بالنسبة لأية دولة عربية أخرى . وفى الإطار الجغرافى – الاستراتيجى الأوسع ، تركز الرؤية الرسمية على أن مصر هى " مركز الثقل الإقليمى فى الشرق الأوسط " . لكن بفعل تطور أسس ومحددات الدور الإقليمى لمصر ، فإن تدعيم أسس هذا الدور يستوجب تفعيله فى عدة اتجاهات ، أهمها :

أ- إعادة تأسيس توجهات السياسة الخارجية المصرية استنادا على رؤى واقترابات ، أو منطق اكثر تعقيدا وتركيبا .

ب- التفكير فى أنماط مختلفة متوازية من التفاعلات والارتباطات داخل الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية المصرية .

جـ- خلق دوائر ، وتوجهات جديدة للتفاعل المصرى – الخارجى ، تتفق مع طبيعة المتغيرات المستجدة على المستوى الدولى(١٠) .

وتستند تلك التوجهات إلى مجموعة من المحددات المتصلة بالرؤية المصرية لملامح البيئة الاستراتيجية – الإقليمية المحيطة بها ، وطبيعة الدور المصرى ، ومستقبله ، فيها ، أهمها :

١- أن البيئة الإقليمية المحيطة بمصر " بيئة تنافسية " ، تتسم بتعدد القوى الإقليمية ذات التصورات المتباينة لترتيب الأوضاع ، ولم يعد من الممكن التفكير فى دور " الزعامة الإقليمية" ، أو السماح للأطراف الأخرى بممارسة أدوار " الهيمنة الإقليمية " . ويتحرك الدور المصرى ، فى هذا السياق ، بمشاركة الأطراف الأخرى أو التنسيق معها .

٢- أن التحدى المقبل فى المنطقة هو " التحدى الاقتصادى " . وفى مواجهة هذا التحدى، فإن الدور المصرى يجب أن يكون فعالا ، وفاعليته تعتمد على عملية الإصلاح الاقتصادى فى الداخل . فالاصلاح الاقتصادى هو الرهان القادم على

الدور المصرى لسنوات عديدة . لذا – وبالتوازى مع ذلك – تعمل السياسة الخارجية المصرية فى الإطار الذى يخدم الأهداف الداخلية، الاقتصادية بالدرجة الأولى .

٣- إن الإندماج الإقليمى والتعاون الدولى ، هما السبيلان الأساسيان للتعامل مع التحديات التى تواجه مصر . لذا تتجه مصر إلى العمل على تدعيم التعاون الاقتصادى العربى ، مع محاولة " تحجيم " المشروعات التعاونية المنافسة ، أو وضع ضوابط لها ، مع صياغة أطر "شراكة" لتعميق العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى . وتشكل هذه الأطر جزءا هاما من تصور مصر لمستقبلها .

٤- أن الدور الإقليمى لمصر يواجه قيودا تتصل بالقدرات الاقتصادية ، والقدرات العسكرية للدولة ، مقارنة بالقوى الإقليمية الرئيسية ، وعدم توازن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ومحاولات إضعاف أو تحجيم الدور المصرى ، أو استبعاده(١١). والخلافات السياسية بين الدول العربية ، بما يستلزم استمرار العمل " النشيط " فى اتجاه محاولة إعادة صياغة معادلات أساسية فى المنطقة ، بالوسائل السلمية .

فى هذا السياق يمكن رصد أهم التصورات السائدة بشأن التوجهات الاستراتيجية - الخارجية لمصر ، كالتالى :

١- تصورات القوى السياسية :

بصفة عامة ، لاتوجد فجوة واسعة بين تصورات القوى السياسية عموما ، والتصورات الرسمية للدولة ، بشأن " مفردات " التوجهات الخارجية ، مقارنة بالتوجهات الخاصة بالعملية السياسية والسياسة الاقتصادية فى الداخل . فردا على سؤال عام حول وجهات نظر القوى السياسية فى الدولة لتوجهات السياسة الخارجية المصرية، كانت الإجابات الرئيسية ، كالتالى(١٢):

الشكل رقم ٢

القوى السياسية	التوجه العام
التجمع الوطنى	السياسة الخارجية المصرية إيجابية ، ولانختلف معها كثيرا
الوفد الجديد	لايوجد خلاف جوهرى مع سياسة الدولة فى هذا الشأن
الوطنى الديمقراطى	(شرح عام لخطوط السياسة الخارجية المصرية)
الإخوان المسلمون	السياسة الخارجية غير واضحة المعالم، ولاتحقق صالح الوطن، وتفتقد العزة
العمل	لابد من التركيز بشكل اكبر على العالمين العربى والإسلامى
الأحرار	السياسة الخارجية تسير وفق أولويات مقبولة

ويوضح الشكل رقم ٢ . أنه بإستثناء موقف الإخوان المسلمين ، لاتوجد خلافات جذرية بين توجهات القوى السياسية ، والتوجهات الرسمية للدولة على هذا المستوى. فهناك اختلافات تتفاوت فى الدرجة بين التوجهين تتصل بما يلى :

أ- اتجاه يطالب بضرورة اتباع سياسة اكثر " صقرية " ، تنطلق من وضع وثقل مصر، وتحقق مردودا أعلى، ويتبنى حزب التجمع هذا التصور ، وتشترك معه القوى اليسارية بدرجات متفاوتة فيه ، فالناصريون يطالبون باتباع سياسات صقرية متكاملة ، خاصة فى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة ، بينما يركز التجمع الوطنى على توجهات صقرية عملية (برجماتية) ، تبتعد بها عن دائرة الصدام(١٣) .

ب- اتجاه يطالب بإحداث تعديلات فى توجهات السياسة الخارجية المصرية ، بالنسبة لدوائر حركتها الحيوية . فحزب العمل ، وحزب الأحرار ، يطالبان بالتركيز على الدوائر العربية والإسلامية ، ومواجهة مشروعات التعاون الشرق أوسطية (العمل) . وليس لدى حزب الوفد تحفظات أساسية على هذا المستوى ، اما الحزب الوطنى ، فإنه فى النهاية " الحزب الحاكم " .

ومن المتصور أن توجهات القوى السياسية الصغيرة الأخرى لن تخرج عن هذا الإطار .

لكن يظل هناك خلاف جذرى بين التوجهات الخارجية الرسمية ، والتوجهات التى تطرحها قوى الإسلام السياسى . فالإخوان المسلمون يرون أن السياسة الخارجية (أية سياسة خارجية) تسعى لتحقيق مصالح الوطن ، " لكن ما يحدث حاليا شئ مخالف ، فما نراه أن السياسة الخارجية غير واضحة الملامح ، وأنها

تنطلق في الأساس من منطق إستجداء المعونات، وتفتقد للعزة " . فما هو مطروح بهذا الشأن هو سياسة خارجية متشددة (خاصة مع الغرب وإسرائيل) ، تتوازى مع تعديل دوائر التحرك الخارجي في اتجاه " تغليب الهوية الاسلامية " ، وهو توجه مختلف عن التوجه العام .

٢- تصورات المثقفين - الأكاديميين :

تأتي أهمية هذه التصورات من أنها تمارس تأثيراتها على توجهات قطاع عريض من أكثر قطاعات الرأى العام المصرى نشاطا ، وهو الشباب ، ومن أن الأوراق المقدمة من الجامعات المصرية للحوار قد ركزت مباشرة على متطلبات مشروع النهضة المصرية .ويمكن رصد المقولة الأساسية المتضمنة في كل ورقة ، فيما يتصل بمضمون البعد الاستراتيجي ، الخارجي لمشروع النهضة ، كالتالى(١٤):

الشكل رقم ٣

الجامعة	التوجه العام
جامعة حلوان	التأكيد على مسألة الدور الخارجي لمصر في تحديد معالم النظام الدولي
جامعة المنوفية	(لايوجد تصور حول البعد الخارجي لمشروع النهضة)
جامعة الزقازيق	التوازن بين عناصر المشروع القومي لمنع تهديد المصالح القومية العليا
جامعة الاسكندرية	التعايش في علاقات السلام (الجوار في القرية العالمية)
جامعة القاهرة	التعامل المباشر مع الأخطار المحيطة بمصر
جامعة المنيا	مراعاة مقتضيات عصر التنافس السلمي بين المجتمعات
جامعة عين شمس	إتباع النموذج اليابانى والألمانى ، أو الصينى ، ومراعاة المصالح المشروعة للآخرين

في هذا الإطار، توجد نقطتان رئيسيتان تعبران عن ملامح تصورات المثقفين - الأكاديميين، للبعد الاستراتيجي- الخارجي لمشروع النهضة :

أ- تقلص الإهتمام بالبعد الاستراتيجي - الخارجي لمشروع النهضة ، وللتوجهات المصرية عموما ، خلال المرحلة القادمة . ففيما عدا ورقة عمل واحدة (جامعة عين شمس) ، سيطرت التصورات الخاصة بالمضامين الداخلية للتوجهات المصرية بشكل كامل ، إلى درجة أن بعض الأوراق لم ترصد سوى سطور ، أو لم ترصد على الإطلاق أية تصورات خاصة بالبعد الخارجي ، رغم أن معظم الأوراق قد

وضعت مقدمات تبدأ من " المستوى العالمى " ، والمتغيرات التى يشهدها ، فالمكون الداخلى لمشروع النهضة ، بمضمونه السياسى والاقتصادى، هو الذى يسيطر على الأذهان .

ب- لاتوجد أى توجهات صراعية ، أو صدامية ملموسة فى التصورات المقدمة، فهناك فهم للمحددات التى تفرضها الظروف الدولية والإقليمية ، وتركيز على التعايش فى إطار علاقات "التنافس السلمى" ، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، وتأكيد على أهمية بحث النماذج " غير العسكرية " للتقدم ، مع الاشارة إلى ضرورة التعامل مع المخاطر التى تحيط بمصر ، والحفاظ على أمنها دون أى تفاصيل ، رغم أن بعض الأوراق إتخذت مواقف حادة تتصل بقضايا داخلية كالإصلاح السياسى. فالتأكيدات الخاصة بضرورة الحفاظ على الدور ، وتوسيع نطاقه ليشمل - حسب ورقة جامعة حلوان - " المشاركة فى تشكيل معالم النظام الدولى الجديد "، لم ترتبط بتوجهات صراعية ، فالعالم - تبعا لورقة جامعة عين شمس - " ليس غابة خالصة " .

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية ، فإنه لايوجد مجال واسع لرصد تصوراتها على هذا المستوى . فالقوات المسلحة تعمل فى ظل إستراتيجية عسكرية ترتبط بالتوجهات السياسية العامة فى الدولة ، والتى تحددها القيادة السياسية . وفى هذا الإطار ، فإن مهمة القوات المسلحة ثابتة. فالوضع المعتاد هو أنها تنظر للتفاعلات المحيطة بمصر من زاوية احتمالات إفرازها لتحديات وتهديدات عسكرية ، وتعمل على أساس الإستعداد لكافة السيناريوهات الممكنة ، عن طريق التقييم الدورى للموقف السياسى - العسكرى فى كل الاتجاهات الاستراتيجية(١٥) . وبالتالى فإنها تتحرك فى الاتجاهات المرتبطة بالسياسة العامة للدولة ، خلال أية مرحلة ، فى ظل التحسب دائما لإحتمالات حدوث " صدام " .

وهكذا ، فإن التصورات السائدة فى مصر حول التوجهات الاستراتيجية - الخارجية للدولة ، تسير فى اتجاه إرساء وتدعيم دور إقليمى مؤثر لمصر ، فى ظل أوضاع تنافسية ، دون اتباع أساليب صدامية ، تدفع فى اتجاهات غير محسوبة. فالإستقرار الإقليمى ، على أسس متوازنة نسبيا ، يمثل مصلحة مصرية أساسية ، لكن تظل هناك تيارات تدفع فى اتجاه درجات من التشدد الخارجى ، يبدأ بسياسة صقرية برجماتية ذات حدود واضحة ، وينتهى - لدى قوى الإسلام السياسى - بتوجهات ثورية ذات أسس أيديولوجية إلى حد كبير .

◆◆◆

ثانيا: مصادر تهديد الأمن القومى المصرى

هناك معضلة تقليدية تعترض سبيل أية تحليلات منضبطة ، خاصة برصد التصورات الرئيسية السائدة لمصادر تهديد أمن مصر ، بمفهومه " الدفاعى " . المتصل بالقوى العسكرية – الخارجية . تتمثل فيما يلى :

أ- أن معظم التصورات السائدة فى مصر تربط بين مصادر تهديد الأمن " الوطنى " المصرى ، والأمن القومى العربى ، بحيث تعتبر أن ما يهدد أمن الدول العربية يعتبر تهديدا "آليا" لأمن مصر ، حتى لو لم يكن يمس مصالح مصرية عليا بشكل مباشر . وبينما كان التزام التفكير العام المصرى بمفهوم " مصدر التهديد الرئيسى " ، الذى تمثله إسرائيل ، له ما يبرره إستراتيجيا، لأن إسرائيل بالفعل تمثل تهديدا مباشرا لأمن مصر خلال العقود الماضية ، لم يكن هناك مبرر استراتيجى قوى للإلتزام بمفاهيم مصادر التهديد الفرعية التى تمثلها دول الجوار الجغرافى ، خاصة إيران وتركيا ، وهى الدول التى تمثل تهديدا لأمن الخليج وسوريا والعراق بأكثر مما هو قائم بالنسبة لمصر . وبالتالى ، فإن التصورات المصرية للتهديدات ترتبط بالتصورات العربية ، بصفة عامة .

ب- أن معظم – إن لم يكن كل – التصورات السائدة فى مصر تدور فى اطار منظور الأمن القومى ، بمفهومه الشامل ، الذى يتضمن كافة التحديات والتهديدات العسكرية وغير العسكرية ، الخارجية والداخلية التى تواجه مصر . فلا يوجد فصل بين الأمن القومى الشامل ، والأمن العسكرى – الدفاعى . والمشكلة أنه يتم ترتيب الأولويات الأمنية ، فى تلك التصورات ، وفقا لهذا المنطق ، كما يتم الحديث عن تحديات سياسية داخلية أو خارجية باعتبارها قضايا أمن قومى ، تمثل " تهديدات " ، ولايوجد فارق فى ذلك بين تصورات القوى السياسية ، أو فئات المثقفين – الأكاديميين .-وبالتالى فإن الرؤى المصرية لمصادر التهديد تتجه إلى ماهو أوسع من المفهوم العسكرى الضيق للأمن .

وبصفة عامة ، كان التوجه المجمع عليه فى مصر خلال العقود الماضية يركز على أن إسرائيل هى مصدر التهديد العسكرى – الخارجى الرئيسى لأمن مصر . ولم تكن صورة إسرائيل فى الفكر الاستراتيجى المصرى تمثل مجرد "مصدر تهديد" يستند على أسس إستراتيجية – مصلحية . وإنما " عدو " يمثل تهديدا شاملا . فى إطار صراع وجود لن يحل إلا بإختفاء أحد أطرافه ، ويختلط – فى النظر اليه – ماهو استراتيجى بما هو أيديولوجى ودينى وتاريخى وسياسى ، وفيما عدا ذلك لم

يكن ثمة إجماع على مصادر تهديد أخرى ، فقد كانت التصورات السائدة بشأنها تختلف من مرحلة لأخرى ، وفقا لظروفها الخاصة . كما كانت التصورات المصرية تستبعد – قبل عام ١٩٩٠ على الأقل – فكرة أن يكون مصدر التهديد عربيا.

فى هذا الإطار ، يمكن رصد أهم الاتجاهات المتضمنة فى التصورات المصرية السائدة (١٩٩١–١٩٩٧) لمصادر تهديد أمن مصر ، وذلك كالتالى:

١– تصورات القوى السياسية :

إن الصورة العامة لتوجهات القوى السياسية المصرية إزاء مصادر تهديد أمن مصر القومى– العسكرى ، أصبحت اكثر تعقيدا عما كانت عليه من قبل ، ويمكن رصدها بإختصار كالتالى :

الشكل رقم ٤

القوى السياسية	التوجه العام
التجمع الوطنى	المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى المصرى هو إسرائيل
الوفد الجديد	مصادر التهديد الخارجية هى ايران والسودان وإسرائيل
الوطنى الديمقراطى	تركيا والسودان وايران تتبع سياسات تهديدية،(ولاتعليق بالنسبة لإسرائيل)
الإخوان المسلمين	مصادر التهديد تتركز بالأساس فى الصهيونية العالمية وإسرائيل
العمل	مصادر تهديد أمن مصر القومى تتمثل فى " إسرائيل وحدها "
الأحرار	لايوجد تهديد مباشر للأمن القومى المصرى فى المرحلة الحالية

وفى هذا السياق، يمكن رصد بعض النقاط العامة المتصلة بتصور القوى السياسية ، لمصادر تهديد أمن مصر القومى(١٦) :

أ– أن مفهوم " العدو " – بأبعاده الشاملة التقليدية – قد انحسر بشدة ، فالمفهوم الذى استخدم من جانب معظم القوى السياسية هو " مصدر التهديد الرئيسى " ، الذى يرتبط بأبعاد إستراتيجية فى الغالب ، بإستثناء التيارات الدينية التى تعتبر إسرائيل من " أعداء الإسلام " ، ومعظم فصائل اليسار المصرى التى ترى أن إسرائيل " قوة معادية " ، وتربطها بالولايات المتحدة ، إضافة إلى بعض الأحزاب السياسية الصغيرة " الديماجوجية " كحزب مصر الفتاة الذى يشير برنامجه (١٩٩٠) إلى

عدائه للصهيونية والماركسية والإمبريالية . فمفهوم العدو – قياسا على ما كان قائما من قبل – قد تقلص.

ب– أنه لايوجد إتفاق " كامل " بين القوى السياسية المصرية على مصدر التهديد الرئيسى، فإسرائيل هى مصدر التهديد الرئيسى لأمن مصر بالنسبة لثلاث قوى سياسية فقط ، من القوى المرصودة فى الشكل السابق ، أما القوى الأخرى ، فإما أنها ترى أن أطرافا أخرى هى مصادر تهديد اكثر إلحاحا ، أو أنها ترى أنه لم تعد هناك تهديدات مباشرة " فى ظل عملية التسوية السلمية مع إسرائيل " . واللافت للإنتباه أن التيارات التى تشير إلى أولوية التهديد الإسرائيلى ، ترى أنها – فى الغالب – تمثل " وحدها " مصدر تهديد الأمن القومى المصرى.

جـ– أن مفهوم " سياسات التهديد " قد بدأ يتبلور فى التفكير المصرى بصورة عامة ، فبعيدا عن التيارات التى ترى إسرائيل " عدوا " بصرف النظر عن أسس العداء. يربط حزب الوفد بين التهديد الإسرائيلى وإمتلاك إسرائيل " السلاح النووى"، ويربط الحزب الوطنى التحديات التركية والإيرانية والسودانية بسياسات محددة تتبعها هذه الدول ، وإذا ماتم التخلى عنها "لن يكون هناك صدام" ، فلا توجد تهديدات دائمة أو مطلقة وفقا لذلك .

د– أن مصادر التهديد الثانوية قد تعددت فى التصورات المصرية ، وأهمها تركيا وإيران، مع وجود خلافات حادة حولها ، فالإخوان المسلمون لايعتبرون إيران مصدرا لتهديد أمن مصر . كما لايشير أى طرف إلى أن اية دولة عربية تمثل مصدر تهديد ، ما عدا الحزب الوطنى (السودان) ، وحزب الأحرار نسبيا ، بمنطق سياسات التهديد ، بل ان هناك حزبا سياسيا يقوم برنامجه بالكامل على الوحدة مع السودان (الإتحادى الديمقراطى) ، ولاتشير أية تصورات إلى إثيوبيا ، بإستثناء حزب الخضر المصرى ، وحزب الوفد .

هـ– أن هناك موقفا خاصا بالولايات المتحدة الأمريكية بين منظومة التهديدات الفرعية لأمن مصر القومى ، فتوجهات الإخوان المسلمين تشير إلى موقف عدائى للولايات المتحدة ، التى تعتبر إسرائيل " كلب الحراسة " الخاص بها فى المنطقة . كما أن حزب الأحرار يشير إلى أن " حجم التدخل الأمريكى فى السياسة المصرية " يمثل تهديدا ما . وتتفق معظم فصائل اليسار المصرى ، وبعض الأحزاب السياسية الصغيرة مع هذه التصورات ، ويتصاعد هذا الاتجاه عموما – حتى بالنسبة للحزب الحاكم – فى فترات الأزمات التى تشهدها العلاقات المصرية – الأمريكية .

٢- تصورات المثقفين-الأكاديميين:

تشير التصورات التى تطرحها الجامعات المصرية بشأن أسس مشروع النهضة المصرية، إلى منطق مختلف نسبيا عما سبق ، فى تحديد مصادر تهديد أمن مصر القومى ، فهى تعتمد أطرا اكثر اتساعا فى تناول هذه المسألة ، وذلك كما يلى :

الشكل رقم ٥

الجامعة	التوجه العام
جامعة حلوان	أسلحة التدمير الشامل الإسرائيلية ،الصراعات الإقليمية ، الإرهاب، التعليم
جامعة المنوفية	عدم الإصلاح السياسى ، البطالة ، الفساد
جامعة الزقازيق	حماية أمن البلاد (بدون تحديد) ، البطالة ، العدالة الاجتماعية
جامعة الاسكندرية	العنف والإرهاب ، إنهيار علاقات السلام ، البطالة ، داء الإدمان
جامعة القاهرة	مجموعة من الأخطار المحيطة بمصر من الداخل والخارج (بدون تحديد)
جامعة المنيا	عدم الإصلاح السياسى - الديمقراطى
جامعة عين شمس	التقوقع على الذات ، إسرائيل ، عدم التضامن العربى

وتوضح هذه التصورات أن تناول مصادر تهديد أمن مصر قد التزم حرفيا بمفهوم "الأمن القومى" الشامل ، وفى إطار هذه الرؤية يمكن الإشارة إلى عدة نقاط :

أ- أن مصادر التهديد الخارجية - العسكرية لأمن مصر القومى تتلقص بوضوح فى مقابل مصادر التهديد الداخلية للأمن القومى ، فالأولوية هنا للتهديدات الداخلية السياسية كالإرهاب ، أو غير السياسية كالبطالة .

ب- أن إسرائيل لا تحتل أولوية حيوية ضمن منظومة التهديدات التى يشتمل عليها الأمن القومى ، فلم تتم الإشارة اليها كتهديد ، بل كطرف مقابل (جامعة عين شمس) ، وتم إتباع مفهوم سياسات التهديد فى التعامل معها ، سواء تمثل ذلك فى إمتلاكها أسلحة التدمير الشامل ، أو إنهيار علاقات السلام القائمة معها.

د- أنه تتم الاشارة الى مجموعة من المخاطر المتعددة غير المحددة المحيطة بمصر، والتى تمثل تهديدات لأمنها القومى ، كالصراعات الاقليمية ، واستمرار حالة الانقسام العربى.

وهكذا، فإن منظومة التحديات التى حكمت التصور المطروح فى هذه الرؤى تتصل بأوضاع داخلية فى الأساس ، تطرح على أساس ان التعامل معها يعتبر أولوية فى تشكيل مشروع النهضة المصرية .

٣- تصور المؤسسة العسكرية :

إن تصور المؤسسة العسكرية المصرية لمصادر تهديد أمن مصر القومى على مستواه الخارجى – العسكرى ، يتصل بعملية تقييم معقدة لاتجاهات التهديد ، تستند على مايلى:

أ – تخطيط السياسة الدفاعية على أساس أوضاع موازين القوى القائمة فى دائرة الاهتمام المباشر للدولة، بصرف النظر عن طبيعة العلاقات السياسية القائمة مع أطراف الدائرة ، فتحليل اتجاهات التهديد يرتبط بالقدرات وليس بالنوايا، وبالتالى إذا كان ثمة اختلال فى موازين القوى بين القوة العسكرية المصرية ، وأية قوة عسكرية مجاورة ، تعتبر تلك الأخيرة "مصدر تهديد" محتمل، وإذا ترافق الاختلال مع توجهات معادية، أو غير سلمية ، لذلك الطرف ، يعتبر مصدر تهديد قائما .

ب – تخطيط السياسة الدفاعية على أساس "أسوأ الاحتمالات الممكنة"، فالجيوش تعتبر أن هذا الأسلوب فى التفكير هو الأضمن لأمن دولها، وبالتالى توضع سيناريوهات خاصة بحالات سيئة ممكنة، يترتب على تحليل احتمالات تطورها تقويم مصدر التهديد. فاحتمالات المواجهة قائمة عادة بالنسبة للمؤسسة العسكرية ، استنادا على منطق التحسب لها ، كاحتمال قائم ، وليس الدفع فى اتجاه تحولها إلى واقع ، مع أخذ خبرة علاقات مصر بالأطراف المحيطة بها فى الاعتبار.

استنادا على هذه الأسس تشير "تحليلات مختلفة " إلى أن اسرائيل تعتبر المصدر الرئيسى لتهديد أمن مصر القومى ، من وجهة نظر المؤسسة العسكرية ، فهناك خلل فى التوازن العسكرى الاستراتيجى بين اسرائيل ومصر، واحتمالات انهيار عملية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى قائمة، وخبرة سنوات الصراع المسلح خلال العقود الماضية لاتزال فى الأذهان . لكن لاتوجد وثائق أو تصريحات رسمية، عسكرية ، تشير إلى أن وزارة الدفاع المصرية تعتبر اسرائيل هى المصدر الرئيسى للتهديد ، ولايوجد كذلك مايشير إلى عكس هذا الاتجاه ، لكن يمكن رصد نقطتين فى هذا السياق :

أ – أن تصورات وزارة الدفاع المصرية تقوم على العمل فى كافة الاتجاهات الاستراتيجية ، وأهمها الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى ، حيث توجد القوة العسكرية الاسرائيلية ، اكبر قوة تقليدية ، يدعمها تسلح نووى منفرد ، فى الشرق الأوسط (١٧) إضافة الى الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى فى الجنوب والغرب. ويتم التوزيع الاستراتيجى للقوات المسلحة فى هذه الاتجاهات بناء على تقديرات حدة والحاح التهديد. فتبعا لتصريحات الفريق أول محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع المصرى" عدو اليوم يمكن أن يكون صديق الغد، وصديق اليوم يمكن أن يكون عدو الغد (١٨).

ب – أن مفهوم " سياسات التهديد" يدخل فى تقويمات وزارة الدفاع المصرية لمصادر التهديد. فهناك تصريحات محددة حول مخاطر امتلاك اسرائيل أسلحة نووية ، وضرورة إزالتها، وتصريحات محددة حول بعض أنماط التوجهات الايرانية فى منطقة الخليج العربى، وكذلك تصريحات محددة حول السلوكيات غير الصديقة لحكومة السودان (١٩٨٩ – ١٩٩٧) تجاه مصر، دون أن يتم اعتبار بعض تلك الدول بشكل عام، دولا معادية لمصر ، طالما ظلت تلك السياسات التهديدية فى نطاق معين(١٩).

وهكذا ، فإن التصورات السائدة فى مصر لمصادر تهديد الأمن القومى أصبحت أكثر تعقيدا عما كانت عليه من قبل ، فقد إنحسرت فكرة "العدو" ، ولم يعد هناك اتفاق كامل على مصادر التهديد الخارجية – العسكرية ، وتصاعدت أهمية الأبعاد الداخلية لأمن مصر القومى، إلا أن "اسرائيل" ، لاتزال تعتبر على نطاق واسع مصدر التهديد الأكثر وضوحا لأمن مصر القومى، وإن كان ذلك قد اصبح يرتبط، بالنسبة لمعظم القوى الفاعلة، ماعدا التيارات الدينية واليسارية ، بسياسات تهديد معينة .



ثالثا: أساليب التعامل مع مصادر تهديد الأمن المصرى

إن المفهوم الاستراتيجى للتهديد يعنى وصول تعارض المصالح والغايات القومية للدولة، مع قوى خارجية إلى مرحلة يتعذر معها ايجاد حل سلمى يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها العسكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية . مما قد يضطر الأطراف المتصارعة، أو أيا منها، إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ، ثم العودة مرة أخرى إلى التفاوض والحلول السلمية ، بعد أن يعاد فتح الطريق أمامها (٢٠). لكن ذلك يتم فى اطار محددين رئيسيين :

أ – أن مفهوم "التهديد" ذاته قد أصبح معقدا ، فهناك تهديد رئيسى وتهديد فرعى، وتهديد مباشر وتهديد غير مباشر ، وتهديد مؤقت وتهديد دائم ، إضافة إلى ذلك أدى بروز مفهوم "سياسات التهديد" الى المزيد من التعقيدات،بحيث لم يعد من السهل بالنسبة للدول أن تقيم وضعا معينا، بأن تعارض المصالح فى إطاره قد وصل إلى مرحلة أصبح من المتعذر فيها حله دون اللجوء إلى القوة العسكرية. لذلك يتزايد عدد الأزمات بين الدول مقارنة بالصراعات المسلحة بينها.

ب – أن هناك قيودا واسعة على استخدام القوة المسلحة فى حل التناقضات بين الدول، فتكلفة العنف عالية ماديا وبشريا، وتتدخل قوى مختلفة للتأثير فى مسار الصراعات ، ولاتحقق القوة العسكرية ، فى الغالب ، نتائج حاسمة أو نهائية، إلا فى حالات خاصة، لذا اعتبرت الأداة العسكرية أداة ملاذ أخير ، تستخدم حينما تفشل الوسائل الاخرى (الدبلوماسية ، الاقتصادية .. الخ) فى تسوية التناقضات بعد استخدامها بأساليب سلمية وإكراهية.

ولقد كان الاتجاه السائد فى مصر خلال الخمسينيات والستينيات ، فيما يتصل بالتعامل مع مصدر التهديد الرئيسى للأمن المصرى (اسرائيل) يركز على أن القوة العسكرية هى "الأداة الرئيسية" لحل الصراع العربى– الاسرائيلى . إلا أن هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ قد أدت الى تحول رئيسى فى هذا التصور ، باتجاه قبول "الأداة الدبلوماسية" لتسوية التناقض الرئيسى بين العرب واسرائيل ، مع امكانية استخدام القوة المسلحة المحدودة لاستعادة الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وفى المرحلة التالية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد اتضاح حدود قدرة الأداة العسكرية على تحقيق "الهدف المعدل" ذاته اتجهت مصر نحو استخدام الاداة الدبلوماسية " كأداة رئيسية لتسوية صراعها مع اسرائيل. وخلال سنوات التسعينيات (١٩٩١– ١٩٩٧) اتجهت

السياسة الرسمية المصرية نحو التأكيد على عدم استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات بين الدول فى الشرق الأوسط ، وخلق آليات سلمية لتسوية المنازعات بين الدول العربية فى ظل خبرة حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، فى الوقت الذى كانت الدول العربية قد اتجهت فيه لاعتماد خيار التسوية السلمية" كخيار استراتيجى للتعامل مع اسرائيل، فالتصورات الرسمية السائدة فى المنطقة تركز على استخدام الاداة السلمية ، بالتوازى مع استمرار عمليات بناء القوة العسكرية ، والتصورات الخاصة باحتمالات نشوب حرب ، على ماهى عليه.

فى هذا الإطار ، يمكن رصد أهم التصورات السائدة بشأن أدوات وأساليب مصر فى التعامل مع مصادر تهديد أمنها القومى ، كما يلى :

١- تصورات القوى السياسية:

يشير الاتجاه العام لتصورات القوى السياسية المصرية بشأن أدوات وأساليب التعامل مع مصادر تهديد الأمن المصرى ، إلى نوع من الواقعية على هذا المستوى، فالمقولات الرئيسية التى تطرحها تلك القوى ، بشأن الصراع العربى - الاسرائيلى المرتبط بمصدر التهديد الرئيسى أو الواضح، تركز على مايلى :

الشكل رقم ٦

القوى السياسية	التوجه العام
التجمع الوطنى	التسوية السلمية للصراع بشروط محددة، مع استمرار دعم القوات المسلحة
الوفد الجديد	التسوية السلمية للصراع بشروط محددة، مع استمرار دعم القوات المسلحة
الوطنى الديمقراطى	التسوية السلمية للصراع بشروط محددة، مع إستمرار دعم القوات المسلحة
الإخوان المسلمون	الشك فى إمكانية حدوث تسوية سلمية دائمة
العمل	الشك فى إمكانية حدوث تسوية سلمية فى ظل الأوضاع القائمة
الأحرار	التسوية السلمية للصراع بشروط محددة ، مع استمرار دعم القوات المسلحة

وعلى الرغم مما يبدو من أن تصورات القوى السياسية المصرية بشأن أدوات وأساليب التعامل مع الصراع الرئيسى الذى يهدد أمن مصر، تتسم بالوضوح

النسبى، الا أنها تحمل فى طياتها قدرا كبيرا من التعقيد. فإستنادا على برامج الأحزاب السياسية المصرية التى تمت صياغتها فى فترات مختلفة خلال العقدين الماضيين (١٩٧٧ - ١٩٩٧) ، تدعو معظم القوى السياسية إلى التسوية السلمية الشاملة للصراع العربى - الاسرائيلى ، أى استخدام الأداة الدبلوماسية كأداة رئيسية، فى ظل "شروط" ترتبط فى مجملها بحل كافة المشكلات القائمة بين العرب واسرائيل على أساس استعادة الأراضى المحتلة، وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة على أرضه ، وضمان الأمن المتوازن لكافة الأطراف . لكن فى ظل توجهين موازيين:

أ - توجه بأن التسوية السلمية لا تعنى نهاية أو توقف الصراع العربى - الإسرائيلى (التجمع) ، بل إن السلام نفسه مع اسرائيل له محاذيره العسكرية والاقتصادية ، إذ أنه سيتحول إلى نمط أشبه "بالحرب الباردة".(العمل) ، فالصراع العربى - الاسرائيلى، سوف يتحول إلى تنافس تتصاعد فى إطاره أهمية الأداة الاقتصادية ، إضافة إلى استمرار أهمية الأداة الدبلوماسية للتعامل مع الأزمات .

ب - توجه خاص بضرورة استمرار دعم القوات المسلحة المصرية ، وتزويدها بأحدث الاسلحة المتطورة (الوفد) ، وتدريبها بشكل دائم ومستمر ، للدفاع عن مصر وقت السلم (العدالة الاجتماعية)، أو لكى تكون قادرة على تحرير الأرض المحتلة بالقوة، إذا لم يتم تحريرها بالطرق السلمية (العمل). فقضية أن يكون لمصر جيش قوى إحدى القضايا الأساسية المطروحة .

ورغم أن برامج الأحزاب المصرية لم تشر إلى مفهوم "السياسة الدفاعية" ، الا أن الاتجاه العام فيها يركز على نقاط أساسية تتصل بهذا الشأن ، فى تناولها للقوات المسلحة كقطاع من قطاعات الدولة، كتوفير النفقات العسكرية الكافية لتسليحها ، "بالغة مابلغت" (الوفد)، والتفكير فى قيام الجيش بدور مؤثر ، إنتاجى ، وقت السلم، كالتدريب المهنى (العدالة الاجتماعية) ، إلا أنه لا توجد تصورات متطورة حول أساليب التعامل مع مصادر التهديد ، فكافة البرامج الحزبية تقرر ان الدور الرئيسى للقوات المسلحة هو "الدفاع" ، مع اشارات حول "الردع" (٢١).

وبعيدا عن هذه التوجهات العامة والمحددات المرتبطة بها ، تركز تصورات قوى الاسلام السياسى على التشكيك فى امكانية تحقيق سلام من الأساس ، أو سلام عادل، مع اسرائيل . ويبدو أن فكرة استمرار الصراع هى الأقرب لهذا التصور ، لكن دون أى توجهات واضحة بشأن "استخدام الأداة العسكرية" فى هذا السياق . كما

لم تطرح أية قوة سياسية مقولات محددة حول أدوات التعامل مع مصادر التهديد الاخرى لأمن مصر . فالتركيز العام فى تصوراتها هو التعاون مع دول الجوار (حزب الخضر)، وعدم الوصول بالعلاقات مع الولايات المتحدة إلى مرحلة صدام (٢٢).

٢- تصور المثقفين-الأكاديميين:

تسير تصورات الجامعات المصرية بشأن أدوات وأساليب التعامل مع مصادر تهديد أمن مصر القومى ، بمستواه الخارجي - العسكرى فى اتجاهات اكثر وضوحا، ومرونة ، مع ميل عام لعدم الخوض فى التحليلات الخاصة بها، بحكم تركز بؤرة الاهتمام على التحديات الداخلية الخاصة بمشروع النهضة المصرية. فالتوجهات العامة فى تلك الأوراق تشير إلى مايلى :

الشكل رقم ٧

الجامعات	التوجه العام
جامعة حلوان	حل المشكلات والصراعات الاقليمية سلميا، ونزع أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية
جامعة المنوفية	التركيز على تطوير النظام السياسى والاقتصادى والتنمية البشرية
جامعة الزقازيق	الديمقراطية والتنمية بموازاة الأمن لحماية المصالح المصرية العليا
جامعة الاسكندرية	(لايوجد تصور محدد بعيدا عن التعايش فى علاقات السلام)
جامعة القاهرة	إحداث نقلة موضوعية كبرى تعبر بمصر عسكريا الى القرن الحادى والعشرين
جامعة المنيا	حل النزاعات الإقليمية سلميا، والموازنة بين التنمية والعسكرة
جامعة عين شمس	تسوية الصراع سلميا ، واقامة معاملات طبيعية مع اسرائيل

إن مفهوم مشروع النهضة فى هذه الأوراق يرتبط بهدف بناء مصر كدولة متقدمة اقتصاديا ومتطورة سياسيا ، تتجاوز مشكلات الصراع الاقليمى ، بحلها سلميا، مع بناء قوة عسكرية للدفاع عن مشروع النهضة كأحد جوانبه المتكاملة (جامعة الزقازيق). لذا تركز التوجهات العامة فيها على مايلى :

أ - استخدام الأداة السلمية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى "فأرض فلسطين التاريخية تتسع لدولة اسرائيل وكيان فلسطينى" . وإذا حدث ذلك يكون

الصراع العربى– الاسرائيلى قد وجد طريقة إلى "تسوية ما". وينفسح المجال أمام معاملات طبيعية بين الأقطار العربية واسرائيل ، مع التحذير من صعوبة منافسة إسرائيل اقتصاديا (جامعة عين شمس).

ب – ضرورة بناء قوة عسكرية متطورة، كجزء من مشروع النهضة ، وإحداث نقله كبرى على المستوى العسكرى فى هذا الإطار (جامعة القاهرة) ، مع الموازنة بين اعتبارات تطوير القوة العسكرية واعتبارات الإهتمام بالتنمية الداخلية ، فخلق فرص عمل داخل الحدود القومية، لا يقل أهمية عن الاحتفاظ بالترسانة العسكرية (جامعة المنيا).

٣- تصور المؤسسة العسكرية :

إن الوظيفة الأساسية لأية مؤسسة عسكرية هى الاستعداد لاستخدام القوة المسلحة، أو استخدامها فعليا فى حالات الحرب . وتعمل تلك المؤسسة فى إطار "سياسة عسكرية" "واستراتيجية عسكرية" ترتبطان بكل من السياسة العامة للدولة، والاستراتيجية القومية للدولة، وتعبران عن التوجهات العامة لبناء وتطوير واستخدام القوة العسكرية. وبالتالى فإن القوات المسلحة ليست هى التى تحدد متى تشن الحرب، أو الأهداف الاستراتيجية لها، وإنما تحدد الكيفية التى يتم الاستعداد بها للحرب أو خوضها فعليا ، رغم أنها بالتأكيد أحد مراكز القوى الرئيسية المؤثرة فى عملية صنع القرار الاستراتيجي – العسكرى . وتشتمل كل سياسة دفاعية على مجموعة من الأهداف المتصلة ببناء وتطوير ومهام القوات المسلحة ، كما تعتمد كل استراتيجية عسكرية على مبدأ رئيسى يحدد تصورات الجيوش لنمط استخدام القوة المسلحة (دفاع، هجوم ، ردع، إجبار).

فى هذا السياق ، تشير تصورات المؤسسة العسكرية المصرية لبناء وإستخدام القوات المسلحة ، إلى مايلى :

أ – الاستمرار فى تطوير القدرات العسكرية المصرية بالشكل الذى يحقق التوازن مع باقى الأطراف والقوى الاقليمية " بما لايتعارض مع مسارات ومناخ السلام"، والاستخدام الأمثل للموارد فى هذا الاتجاه ، وصولا إلى خفض الإنفاق العسكرى لدعم الاقتصاد القومى، والتأكيد على دور القوات المسلحة فى التنمية ، والمساهمة فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى " بما لايخل بالمهام الرئيسية للقوات المسلحة ".

ب – تعدد مهام القوات المسلحة المصرية فى إطار حماية الدولة ضد كافة التهديدات الخارجية والداخلية فى وقت السلم وحالات الحرب . فإضافة الى التغطية الكاملة للتهديدات على كافة الاتجاهات الاستراتيجية" ، والحفاظ على قوة مسلحة قادرة على حماية أمن الدولة ، يتم الحديث عن مهام حماية الشرعية الدستورية ، وتأمين الجبهة الداخلية ، ومساندة الدول الصديقة، ودعم الشرعية الدولية .

ج – إن المفهوم الرئيسى لاستخدام القوة المسلحة هو "الردع" الذى يعنى منع الأطراف الأخرى من تهديد أمن مصر ، عن طريق إمتلاك القدرة على تكبيدها خسائر لا تحتمل ، وعقابها إذا ماحاولت ذلك. وهو مفهوم ذو طبيعة دفاعية ، يتطلب إمتلاك عناصر قوة عسكرية استراتيجية ذات تأثيرات تدميرية ومعنوية ذات مصداقية عالية ، ويرتبط هذا المفهوم تحديدا بهدف "منع الحرب"، عن طريق الاستعداد الدائم، وعدم الاسترخاء ، حتى فى أوقات السلم (٢٣).

إن بناء وتطوير القوة العسكرية – فى هذا الاطار – لا يعنى وجود توجهات هجومية ، ففى ظل مفهوم الردع لابد أن تمتلك الدولة قوة كافية لإقناع الخصوم المحتملين ، بأنها قادرة على الرد بفعالية فى مواجهة أية محاولة للإعتداء على مصالح أمنية حيوية . ولأن اتباع سياسة ردعية يتطلب مصداقية عالية ، فإن من المفترض أن مصر ستكون مستعدة لخوض الحرب فعليا، إذا ما فشل الردع، أى " إذا ما اضطرت لذلك" ، للدفاع عن مصالحها القومية.

وهكذا، فإن التيار السائد فى مصر يركز على ضرورة بناء جيش قوى، حديث، مع مراعاة التوازن بين مقتضيات بناء القوة المسلحة ، ومقتضيات التنمية، إلا أن القوة العسكرية يجب أن تكون كافية فى كل الأحوال للدفاع الفعال عن مصالح مصر الحيوية" الرئيسية" عن طريق "ردع" أية محاولات عدوانية ، مع استخدام الأدوات السلمية (الدبلوماسية تحديدا) لتسوية صراعات ومنازعات مصر مع الأطراف الأخرى ، وعدم الالتجاء إلى القوة المسلحة إلا كحل أخير . وان كانت هناك بدايات لتوجهات تشير إلى "ضوابط" لعملية بناء القوة العسكرية، (الوفد – جامعة المنيا) ، كما أن هناك توجهات تشكك فى جدوى وفعالية الأداة الدبلوماسية فى التعامل مع صراعات على نمط الصراع العربى – الاسرائيلى ، دون أن تدعو الى استخدام القوة العسكرية فى هذا الاتجاه .



خاتمة

تشير خبرة مشروعى النهضة اللذين شهدتهما مصر خلال تاريخها الحديث ، فى مراحل حكم محمد على والرئيس جمال عبدالناصر إلى أن صعودهما وانهيارهما قد ارتبط ببعد استراتيجى – عسكرى تمثلت ملامح هذا البعد– فيما يتصل بالصعود – فى اقترانهما بتوجهات خارجية ذات طابع صراعى، ترتكز على المواجهة مع القوى المحيطة بالدولة . وأدى ذلك الى بروز نزعة عسكرية وضحت فى عمليات بناء واستخدام القوة المسلحة. وبفعل عدم إدراك حدود القوة، أو أخطاء استراتيجية مختلفة ، سقط هذان المشروعان فى سياق مواجهات مسلحة عنيفة مع قوى خارجية عاتية.

وفى الواقع ، فإن أى مشروع نهضوى مصرى ، لابد أن ينعكس على القوات المسلحة عموما، سواء فى بنائها أو استخدامها بفعل الظروف الخاصة بموقع وثقل مصر فى المنطقة ، لكن طبيعة هذا الانعكاس ترتبط بالهدف الاستراتيجى – الخارجى للمشروع .

وتشير التصورات السائدة فى مصر خلال المرحلة الحالية (١٩٩١ – ١٩٩٧) إلى أن الهدف الاستراتيجى – الخارجى هو ارساء وتدعيم دور إقليمى مؤثر لضبط التفاعلات فى المنطقة ، فى ظل بيئة تنافسية ، دون اتباع اساليب صدامية، أو السير فى اتجاهات غير محسوبة، مع وجود تصورات تدفع فى اتجاه درجات متفاوتة من التشدد الخارجى، استنادا على اسس برجماتية أو أيديولوجية.

كما تشير تلك التصورات إلى ان التوجهات السائدة بشأن مصادر تهديد أمن مصر القومى أصبحت اكثر تعقيدا . فقد إنحسرت فكرة "العدو"، ولم يعد هناك اتفاق كامل على مصادر التهديد الخارجية . وتصاعدت أهمية الأبعاد الداخلية ، وغير العسكرية ، للأمن القومى ، رغم أن "إسرائيل" لاتزال مصدر التهديد الرئيسى الأكثر اقترابا من الذهن المصرى ، خاصة بالنسبة للتيارات الدينية واليسارية .

فى هذا السياق ، تركز التصورات الرئيسية المصرية الخاصة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن المصرى، على ضرورة بناء جيش قوى ومتطور، فى ظل محددات تتصل بالتوازن مع اعتبارات التنمية ، يعمل فى إطار استراتيجية عسكرية دفاعية تهدف إلى "ردع" أية محاولات عدوانية، مع استخدام الأدوات السلمية لتسوية

الصراعات . القائمة والتركيز على "الأداة الاقتصادية " فـى ظـل تحـول الصراعـات الاستراتيجية إلى تنافسات اقتصادية واستعمال القوة المسلحة فقط كملجأ أخير .

وهكذا يبدو أن أسس واتجاهات التفكـير العـام فـى مصـر خـلال المرحلـة الحاليـة (١٩٩١ - ١٩٩٧) ، تختلـف عمـا كـان سـائدا خـلال مراحل مشـروعات النهضـة السابقة، رغم أن هناك تيارات سياسية وفكرية تسير فى اتجاهات أخرى، تختلف عما سبقت الاشارة إليه. كما يبد وأن "الرأى العام" أيضا اكثر تشددا من النخبـة السياسـية والمثقفة فى توجهاته إزاء تلك القضايا .



هوامش البحث

(١) إن توصيف هذه التوجهات لا يتضمن أية محاولة تقويمية لها ، فقد كانت محكومة بمحددات تاريخية وسياسية خاصة بها، بحيث يمكن تقويمها فقط في سياقها التاريخي والسياسي.

(٢) أنتوني هـ . كوردسمان ، بعد العاصفة : التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط، ترجمة وتقديم المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٦.

(٣) د . جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان، كتاب الهلال ، العدد ٥٠٩ ، القاهرة : دار الهلال ، مايو ١٩٩٣ ، ص ص ١١٧ – ١٥٠.

(٤) محمد فيصل عبد المنعم ، مصر تحت السلاح ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢، ص ٥٥.

(٥) ل . حسن البدرى ، الكم والكيف فى الصراع العربى – الاسرائيلى ، السياسة الدولية ، العدد ٥٠ ، اكتوبر ١٩٧٧، ص ص ١٩١ – ١٩٥.

(٦) أمين هويدى ، العسكرة والأمن فى الشرق الأوسط ، تأثيرهما على التنمية والديمقراطية ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١ ، ص ٨٢ .

(٧) أنظر تحليل : د . نصير عرورى ، المأزق الفلسطينى : القيود والفرص ، المستقبل العربى، العدد ٩١، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٨٥.

(٨) تختلف القوى الكبرى أو الإقليمية تبعا لطبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها النظام الدولى ، وتجد هذه المقولة تعبيرات مختلفة لها ، عمليا ، خلال الأزمات التى تشهدها علاقات مصر الدولية ، أو الإقليمية .

(٩) د . جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان، مصدر سابق ، ص ١٤٨.

(١٠) لمزيد من التفصيل أنظر :

قضية الدور الإقليمى – مصر ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٩١ – ٤٩٧ .

(١١) محمد علام ، فى تقرير إطلعت عليه "الوسط" ، مراجعة السياسة الخارجية المصرية لكسب معركة التوازن الاقليمى ، مجلة "الوسط" ، لندن ، ٢٠ مايو ١٩٩٦.

(١٢) فى هذا المحور ، وفى المحاور التالية، تم الاعتماد فى رصد تصورات القوى السياسية للقضايا المطروحة على المقابلات التى جرت فى إطار مشروع الحوار الوطنى، الذى أعده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، فى ديسمبر ١٩٩٣ – يناير ١٩٩٤. وقد جرت هذه الحوارات مع قادة وممثلى الأحزاب والقوى السياسية المصرية المختلفة، استنادا على قائمة اسئلة

موحدة حول قضايا الحوار الوطنى . وتم التركيز في هذه الدراسة على آراء الاحزاب والقوى السياسية فيما يتصل بتوجهات السياسة الخارجية والأمن القومى المصرى. كما تم اختيار الأحزاب التالية :

- الحزب الوطنى الديمقراطى ، باعتباره الحزب الحاكم - يناير ١٩٩٤.

- حزب الوفد الجديد ، باعتباره حزبا معارضا رئيسيا ليبراليا - ديسمبر ١٩٩٣.

- حزب التجمع الوطنى التقدمى . باعتباره حزبا معارضا رئيسيا يساريا - ديسمبر ١٩٩٣.

- حزب العمل (الاشتراكى) ، باعتباره حزب معارضة رئيسيا "مختلط التوجهات" - ديسمبر ١٩٩٣.

- حركة الإخوان المسلمين ، باعتبارها القوة السياسية الرئيسية غير الرسمية - ديسمبر ١٩٩٣.

- حزب الاحرار ، باعتباره أحد الأحزاب الصغيرة فى الساحة - يناير ١٩٩٤.

وذلك من خلال ملخصات المقابلات التى أعدت من جانب باحثين فى المركز متضمنة أهم التوجهات الواردة فى كل حوار .

(١٣) كان التجمع يعتبر "ان السياسة الخارجية المصرية إيجابية ، ولا تختلف معها كثيرا، ولكن لابد من التحرك إنطلاقا من وضع وثقل مصر ، الأمر الذى يمكن أن يعود بالفائدة أكثر على مصر "، بينما كانت العبارات المستخدمة خلال الحوار مع أعضاء فى الحزب الشيوعى المصرى (ديسمبر ١٩٩٣) على سبيل المثال ، اكثر التزاما بالمضامين الأيديولوجية، رغم أنها تركز أيضا على أهمية "التوازن الذى شهدته السياسة الخارجية المصرية فى عهد مبارك ، بعدم الانحياز الى الغرب الذى شهدته مرحلة السبعينيات" مع ضرورة " رفض " مشروعات الشرق أوسطية على سبيل المثال .

(١٤) فى هذا المحور ، وفى المحاور التالية ، تم الاعتماد فى رصد تصورات المثقفين المصريين - بالتركيز على الأكاديميين من أساتذة الجامعات المصرية - على أوراق العمل التى أعدتها الجامعات المصرية، تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات فى أوائل عام ١٩٩٤ - حول تصوراتها للحوار الوطنى بين القوى السياسية المصرية، وفقا لقائمة قضايا موحدة تقريبا، واشترك فى إعداد كل منهما مجموعة كبيرة من الأساتذة المنتمين لكليات مختلفة فى كل جامعة. وقد تم اختيار اوراق معبرة عن التوجهات السائدة فى جامعات العاصمة ، والأقاليم المختلفة، وهى:

- جامعة القاهرة ، مدخل مقترح للحوار الوطنى .

- جامعة الزقازيق ، الحوار الوطنى : الهدف ، الأسلوب ، الموضوع .

- جامعة حلوان ، ورقة عمل حول الحوار الوطنى .

- جامعة المنوفية ، رأى الجامعة فى قضايا الحوار الوطنى.
- جامعة المنيا ، الحوار الوطنى.
- جامعة عين شمس ، الحوار والتآلف الوطنى ، موضوعاته وامكانياته .
- جامعة الاسكندرية ، ورقة عمل حول الحوار الوطنى.

وقد تم التركيز على الأجزاء التى تناولت السياسة الخارجية والأمن القومى المصرى، سواء كانت مستقلة، أو فى إطار مضامين أخرى. ولوحظ بشكل عام أن معظم الأوراق - ماعدا واحدة - لم تفرد مساحات واسعة لهذه القضايا .

(15) Mimistny of Dafense , Amnual Report 1995, Egyptian Armed Forces, P.P 31 - 34.

(١٦) تم الاعتماد فى هذا المحور ، وبعض المحاور التالية ، على مصدر إضافى بالنسبة لرصد رؤية القوى السياسية المصرية بشأن مصادر تهديد الأمن القومى المصرى، وكيفية التعامل معه ، وهى البرامج السياسة لعدد من الأحزاب المصرية، وهى :

- برنامج حزب الوفد الجديد ، ١٩٧٧.
- برنامج حزب الخضر المصرى، (بدون تاريخ).
- برنامج حزب العمل الاشتراكى ، ١٩٧٨ .
- برنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ١٩٨٠.
- برنامج حزب مصر الفتاة ، ١٩٨٧.
- برنامج الحزب الاتحادى الديمقراطى ، ١٩٩٣.

(١٧) لواء أ. ح (م) أحمد عبد الحليم ، تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينيات، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢ - ٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٢٣.

(١٨) وزير الدفاع ، الفريق أول محمد حسين طنطاوى فى حوار الأسبوع مع مجلة المصور، ٢ أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١٠.

(١٩) المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٢٠) لواء أ . ح (م) أحمد عبدالحليم ، تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينيات ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(٢١) ان معظم البرامج الحزبية تتبنى مفاهيم عامة للاستراتيجية العسكرية، تركز على "الدفاع" كاستخدام رئيسى للقوة العسكرية ، على نمط عبارات" رد العدوان المحتمل" ، مع استخدام عبارات ردعية فى بعض الأحيان تتصل بمنع وقوع العدوان ذاته، أو "الاعتداء". لكن أحيانا

ماتستخدم عبارات ذات طابع هجومى (مبرر سياسيا) ، كعبارة "لن يلومنا أحد على الإلتجاء إلى القوة اذا مافرضت علينا" ، التى جاءت فى برنامج حزب الوفد فى سياق تناوله لقضية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، فى حالة رفض اسرائيل إعادة الأراضى المحتلة. أنظر على سبيل المثال :

- حزب الوفد الجديد ، البرنامج ، نوفمبر ١٩٩٧، ص ١٧ .

- حزب الخضر المصرى ، المبادئ والأهداف والبرنامج ، بدون تاريخ ، ص ٧٥.

(٢٢) أنظر :

نقاش هام يضم أطرافا سياسية وأكاديمية من مختلف الاتجاهات فى ندوة صحفية محدودة حول "العلاقات المصرية - الأمريكية بين الأزمة .. والخلافات .. والتوافق الاستراتيجى" ، طرحت فيها تصورات مختلفة حول كيفية التعامل مع الولايات المتحدة ، واسرائيل، مجلة اليسار ، العدد ٧٨ ، أغسطس ١٩٩٦ ، ص ص ٧ - ٢٩.

(٢٣) حوار وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوى للأهرام ، الأهرام ١٩٩٤/١٠/٧.



الفصل الرابع

الاقتصـاد المصرى

فى بيئـة دوليـة متغـيرة

عبد الفتـاح الجبالى

مقدمة عامة

يشهد المجتمع المصري، منذ عدة سنوات ، مجموعة هائلة من التغييرات في البيئة المؤسسية والاقتصادية والقانونية ، وذلك فى سياق سياسة " الإصلاح الاقتصادي " والتي بمقتضاها عمدت الحكومة المصرية إلى تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة ، وتحرير السياسات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية . وذلك كله بهدف القضاء على الاختلالات الحادة فى التوازن الاقتصادي العام ، الذي عانى منه الاقتصاد المصري لفترة طويلة من الزمن .

وترتكز السياسة الاقتصادية الحالية ، والتي ستستمر خلال العقد القادم تقريبا، على عدة محاور رئيسية هى :-

١ - تثبيت STABLIZATION أوضاع الاقتصاد. أي تخفيض العجز في الموازنة والحساب الجاري لميزان المدفوعات ، والحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال السياسة النقدية والمالية بهدف استعادة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلى macro Economic . وذلك فى إطار اتفاقية المساندة Stand by arrangement الموقعة مع صندوق النقد الدولي في مارس ١٩٩١.

٢ - إعادة التوازن الداخلي على مستوى النشاط الاقتصادي Micro في إطار قرض الإصلاح الهيكلي " SAL " والهادف إلى تحسين كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد مع التحول نحو استراتيجية يقودها القطاع الخاص والصادرات . وعن طريق التأثير فى القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة .

٣ - علاج الآثار السلبية لهذه السياسة على الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة من السكان ، بغية ضمان استمرارية هذه السياسة ، عن طريق إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية .

من هنا فقد تم تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية واستخدمت كافة الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف ، اشتملت على تحرير سياسات الأسعار وإعادة النظر في أولويات الاستثمار الحكومي ، وتشجيع الاستثمار الخاص " المحلي والأجنبي " ، مع تعديل أسعار الصرف والفائدة وإلغاء القيود على المعاملات الجارية ، وبيع العديد من المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة ، في إطار برنامج " الخصخصة " ..... الخ .

وقد قطعت الحكومة المصرية شوطا كبيرا فى هذا المسار ، وحققت نجاحات لا بأس بها فى إطار المرحلة الأولى لهذه السياسة ، حيث عاد الاستقرار الاقتصادي بموجب الخفض الذي حدث فى عجز الموازنة العامة للدولة، وللوصول به إلى أقل من ١٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٧/٩٦، والتخلص من العجز الجاري مع العالم الخارجي ، وتخفيض عبء المديونية الخارجية المستحقة على مصر . كما أدت هذه الإجراءات إلى خفض الضغوط التضخمية بالبلاد والوصول بها إلى حدود مقبولة .الأمر الذي سهل كثيرا من الدخول فى المرحلة الثانية لهذه السياسة والهادفة إلى رفع معدلات النمو إلى ثلاثة أمثال النمو السكاني ، البالغ حاليا ٢,٤٪ . عن طريق التركيز على جوانب العرض مع التوسع فى الاستثمار ودعم القدرات الإنتاجية والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة ، بغية امتصاص البطالة ورفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، باستكمال عملية التحرير التجاري وإزالة الحواجز الجمركية واستكمال عملية تحرير الأسعار الزراعية والصناعية والطاقة فضلا عن الإسراع بعملية الخصخصة وخلافه .

من هذا المنطلق أصبحت قضية " التصدير " إحدى العوامل الحاكمة للسياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة القادمة، خاصة إذا آخذنا بعين الاعتبار عجز السوق المحلى وحده عن تحقيق هدف النمو المتواصل، حيث لا يوفر السوق المحلى الطلب الفعال المناسب والقادر على القيام بدور " محرك النمو "، وبالتالي فإن التوسع في الصادرات عموما ، والصادرات غير التقليدية على وجه الخصوص، يعد عاملا أساسيا للنمو وامتصاص البطالة ، التي أصبحت تمثل هاجسا أساسيا للاقتصاد المصري . حيث يصل معدلها إلي ٩,٤٪ من إجمالي قوة العمل (اى حوالي ١,٥٨٥ مليون نسمة) وهى نسبة مرتفعة للغاية وتشير التقارير إلى أن الأعوام المقبلة ستشهد زيادة سنوية فى معدل نمو القوى العاملة أي أن هناك ٥٦٠ ألف فرد سيدخلون سوق العمل سنويا ويقدر ان ربع هذه العمالة ستكون بين سن ١٥ و٢٤ ، وهى شريحة من العمر له موقع مميز . وعلى هذا الأساس تشير التقديرات إلى ضرورة إحداث نمو اقتصادي سريع للقضاء على هذه المشكلة وهو ما لن يتأتى إلا عبر استخدام كافة أدوات السياسة الاقتصادية ومن ضمنها الصادرات. وبمعنى آخر فإن خلق وتعزيز قطاع تصدير ديناميكي ، يمكن أن يشكل النواة لاستراتيجية تنموية اقتصادية ، تعمل على إزالة العوائق أمام النمو فى كل القطاعات من اجل رفع مستويات المعيشة .

وتشير الدراسات إلى ان الحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الراهن يحتاج إلى توفير ٣,١ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك لاستيعاب الداخلين الجدد للسوق . أما إذا كان الهدف هو خفض المستوى الحالي إلى ٥٪ فإن المطلوب هو خلق خمسة ملايين فرصة عمل إضافية .

فإذا كانت مدخلات العمل تقدر بحوالي ٢٠٪ من قيمة الصادرات ، وفقا لبعض الدراسات، وإذا كان الأجر المناسب في الصناعة حوالي ١٥٠٠ دولار في العام ، فإن ذلك يعنى ببساطة ان ما قيمته ٧٥٠٠ دولار من الصادرات يترجم إلى فرصة عمل واحدة . ونتيجة لذلك فإن الصادرات البالغة مليار دولار ستولد فرص عمالة لحوالي ١٣٣ ألفا ، ومن خلال المضاعف الاقتصادي (يقدر بحوالي ٢) فإن فرص العمل الدائمة والمتولدة ، من زيادة مقدارها مليار دولار للصادرات تصل إلى ٢٦٦ ألف وظيفة . وهو ما يوضح المدى الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في حل مشكلة البطالة ، إذا ما تمكن المجتمع من تحقيق طفرة تصديرية

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو هل البيئة الدولية مهيأة لهذه المسألة ؟ وماهية القيود والمصاعب التي ستقابلها الصادرات المصرية عند محاولة الدخول إلى هذه الأسواق ؟ وهل تمتلك مصر إمكانيات ومزايا تمكنها من الدخول في حلبة التجارة العالمية ، مع ما تفرضه من تحديات جسيمة على المجتمع المصري .؟ وماهى السياسات المطلوبة فى المديين القصير والمتوسط حتى تستطيع مصر فتح آفاق جديدة أمام صادراتها ورفع قدرتها التنافسية والنهوض بمستوى صناعاتها حتى تواكب التقدم التكنولوجي الراهن ؟

وعلى الجانب الآخر فإن تنمية المجتمع المصري تعتمد بالأساس على المصادر المحلية فى تمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية ، وقد لوحظ اتجاه الميل المتوسط للادخار فى مصر إلى التناقص الواضح ، لاسيما خلال العقد الأخير . إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة المدخرات المحلية فى تمويل الاستثمارات المحلية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣ ما قيمته ٣٦,٢٪ فقط ، وإذ يعكس ذلك اتساعا مطردا فى فجوة الموارد المحلية فهو يبرز ضخامة اعتماد الاقتصاد المصري على المدخرات الأجنبية . ويصبح التساؤل هو إلى أى مدى يمكن للاقتصاد المصري جذب الاستثمارات الأجنبية المطلوبة لتغطية الاحتياجات الاستثمارية ، فى ضوء التغيرات الجارية على الساحة الدولية ؟

وعند محاولتنا الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ، سوف نقوم بهذه الدراسة على النحو التالي :-

أولا : التغييرات في البيئة التجارية الدولية .

ثانيا : التحديات الخارجية للاقتصاد المصري .

ثالثا : الخروج من المأزق. وحل مشكلة الصادرات .

خاتمة .



أولا : التغييرات في البيئة التجارية الدولية

اعتمد النظام الاقتصادي الدولي الذي كان سائدا حتى منتصف السبعينيات ، والذي اصطلح على تسميته " نظام بريتون وودز " على ثلاث دعامات أساسية أولاها نظام سعر الصرف الثابت ، الذي يرتكز على الدولار كقاعدة ، أو كعملة أساسية ، وذلك عن طريق تحديد سعر صرف كل عملة على أساس محتواها الذهبي مقارنة بمحتوى الدولار الذهبي ، وطبقا لهذه القاعدة كانت أسعار الصرف ثابتة عند قيمة معينة بالنسبة للدولار ، لا يجوز تغييرها ، إلا في أضيق الحدود ، وبعد موافقة صندوق النقد الدولي(١).

وثانيتها: إعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية ، وخاصة لدى البلدان الأوروبية، عن طريق توفير الأموال اللازمة لها ، بالشروط الملائمة ، وعبر " البنك الدولي للإنشاء والتعمير " .

وثالثتها: ضمان تدفق التجارة الدولية دون اللجوء إلى ممارسات تمييزية في التجارة والصرف تحاشيا للإجراءات التي كانت سائدة قبل تدشين هذا النظام ، وخاصة خلال الفترة "٢٩-١٩٣٢" أي فترة الكساد الكبير ، والتي أدت إلى اهتزاز الثقة في التعاملات الدولية ، واللجوء الى سياسة " إفقار الجار " عبر التخفيض التنافسي للعملات الوطنية ، مع ما أثارته من ردود أفعال انتقامية من جانب البلدان الأخرى الشريكة فى التجارة والأسواق ، مما أدي إلى اختلال العلاقة بين النقود وقيمة السلع ، ثم بين العملات وبعضها البعض ، وأدت هذه الظروف الى إصابة الاقتصاد العالمي بالوهن والضعف ، الأمر الذي تتطلب العمل على الحيلولة دون تجدد هذه الأحداث من جديد ، عبر تعزيز التجارة الدولية فى إطار " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " جات "(٢).

وقد سار هذا النظام سيرا حسنا قرابة عشرين عاما، وهى فترة من النمو المتواصل فى الاقتصاد الدولي والتزايد السريع فى التجارة الدولية ، وكانت مستويات العمالة في البلدان الأعضاء مرتفعة ، ومعدلات التضخم موحدة نسبيا . ولكن كان المصدر الرئيسي للسيولة الدولية هو العجز المتتالي فى ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ، وكانت البلدان ذات الفائض فى مدفوعاتها على استعداد لتجميع الدولارات ، لان الولايات المتحدة من جانبها كانت على استعداد لتحويل حيازات الدولارات إلى ذهب ، مقابل ما كان يعد قيمة ثابتة للدولار ، ولكن الظروف والتغيرات التي حدثت بعد ذلك أدت إلى فشل هذا النظام ، خاصة مع بروز عوامل

وتغييرات عالمية كثيرة خلال العقود السابقة فيما يتعلق بتحركات رؤوس الأموال الدولية ، فضلا عن التطورات السريعة والمتلاحقة للبلدان الرأسمالية الغربية واليابان ، مما أفقد الاقتصاد الأمريكي قدرته التنافسية واحتدام الصراع التنافسي بين الأطراف الرئيسية فى النظام الدولي .

كل هذا أدى إلى انهيار النظام الاقتصادي القديم ، على المحاور السالف الإشارة أليها ، حيث تركت الحرية للبلدان المختلفة في تطبيق نظام الصرف الذي ترتئيه ، وتم التخلي عن مبدأ التعادل الثابت للعملات ، أصبحت البلاد حرة فى الارتباط بآي نظام صرف يلائمها ، وبالتالي انتهت الالتزامات التي كانت مقررة في اتفاقيات " بريتون ووذر " .

ومع انهيار التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وتفكك هذه الدول إلى عدة دويلات صغيرة ، وسقوط جدار برلين والاندماج بين شطري الدولة الألمانية ،وغيرها من العوامل التي برزت مؤخرا، كل هذا أدى إلى تبدلات جذرية في النظام العالمي ككل ، وأدت إلى تحولات مهمة في التوازن الإستراتيجي العالمي ، الأمر الذي ترتب عليه تحديات اقتصادية جديدة فى هذا السياق ظهر مفهوم " العولمة " بدلا من " الدولنة " . فإذا كان الثاني يفترض مسبقا وجود دولة قومية ، واقتصاد قومي واسواق قومية ، إلا أن الأول يقوم على آلية معاكسة تماما . إذ أن هذا المفهوم يشير إلى ان فضاءى الإنتاج والتسويق ، قد امتدا إلى السوق العالمية . واصبح هناك المزيد من القناعة بتجانس حاجات المستهلكين ، تحت تأثير " التكنولوجيا الجديدة " ووسائل الإعلام وتوحيد معايير الإنتاج .

وبمعنى آخر فإن منطق العولمة يدعو الى البحث عن مجموعات " عبر وطنية " أو مجموعة من الأفراد تجمع بينهم ظروف الحياة ونفس القيم والأولويات والأذواق والمقاييس، أى باختصار يكونوا متشابهين من حيث العقليات الثقافية والاجتماعية.(٣)

ومن هنا فإن النظام الذي كانت الدولة القومية تسعى الى فرضه على الصعيد الخارجي هو نظام التمايز وتدويل الاقتصاد ، ولم يكن ذلك يتعارض مع التجزئة ، بل كان يقوم عليها . فرغم وجود مبادلات تجارية ، إلا إنها كانت تتم على أساس الحماية والتعريفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبى، وغيرها من الحواجز ولم يكن التدويل يعنى اكثر من فتح الأسواق القومية ، ولكن مع الحفاظ على الهوية .

أما العولمة فهي لا تنزع فقط إلى فتح الاقتصادات القومية ، بل كذلك دمجها في سوق واحدة هي " السوق العالمية " ، وهي لا تقتصر على المبادلات التجارية فحسب، بل وتمتد أيضا وأساسا الى العمليات المالية والآليات الإنتاجية(٤). وكذلك العمليات التجارية التى لا تكاد تتمايز فيها أذواق وعادات المستهلكين إلا بقدر ضئيل. وعملت الشركات فى بعض الأسواق على إحداث تغيير فى أذواق المستهلكين ، رغم تنوع العادات وارتباطها بالثقافة القومية ، إلا أن شركات مثل " ماكدونالد " و " كوكا كولا " قد أوضحت أن هذه العادات يمكن تغييرها .

وهو ما أدى إلى اكتساب العمليات الإنتاجية لطابع عابر القوميات ، سواء عن طريق لامركزية الإنتاج جغرافيا بهدف الاستفادة من المزايا الممنوحة فى بعض الأقطار ، كالإعفاءات الضريبية أو رخص الأيدي العاملة ، أو عن طريق منح براءات الاختراع بهدف اقتحام السوق القومية المغلقة . ولذلك برز دور الشركات متعددة الجنسيات بصفتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات فى التجارة العالمية ، خاصة مع تعاظم الانفصال بين المكونات الاقتصادية للمنتج الواحد. وبصورة رئيسية قوى السوق التي تنزع أكثر فأكثر إلى أن تتعولم . إذ تسيطر ٤٠ ألف شركة، وفروعها البالغة ٢٥٠ ألفا ، على الاقتصاد العالمي . وتتقاسم خمسة بلدان رئيسية هى الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا " فيما بينها ١٧٢ شركة من أكبر مائتي شركة فى العالم ، تصل حصتها فى الناتج القومي العالمي إلى ٢٧٪ تقريبا(٥).

وهنا تجدر الإشارة إلى انه وبينما كانت الشركات التي مقرها الولايات المتحدة تمثل ثلثي الشركات العالمية المائة الرئيسية فى أوائل السبعينيات ، فقد انخفضت حصتها إلى ٢٩ شركة فى عام ١٩٩٣ ، وسبقتها الشركات متعددة الجنسية التى تتخذ مقرها فى أوروبا ، وأصبح عددها ٤٤ شركة ، وكذلك اليابان ارتفعت من ٨ شركات عام ١٩٧٠ الى ٢١ شركة عام ١٩٩٣(٦).

وهذه الشركات تستخدم زهاء ٧٣ مليون فرد مباشرة ، يمثلون ١٠٪ من فرص العمل الأجيرة ، غير الزراعية ، على الصعيد العالمي ، و٢٠٪ تقريبا فى البلدان الصناعية . وبإضافة العمالة غير المباشرة ، يمكن لإجمالي فرص العمل المرتبطة بها ان يبلغ ١٥٠ مليون فرصة عمل(٧) .

وهكذا تزداد سطوة هذه الشركات على مقاليد الاقتصاد العالمي ، وازدادت مع ارتفاع نبرة الحديث عن عالمية الاقتصاد ، وفقدان الدولة القومية لمبررات وجودها

لصالحها ، الأمر الذي يحد من إمكانية الدولة القطرية ، فى استخدام أدواتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الداخلية . كما أن التطورات فى وسائل الاتصالات ، وبالذات فى مجال السمعيات والبصريات قد كسرت احتكار الدولة للمعلومات وانفتحت الحدود القومية .

كما توسع دور المصارف الخاصة فى إيجاد السيولة الدولية التى انفكت أواصرها بنمو التجارة الدولية بحيث أصبحت الصفقات تتم خارج إطار رقابة البنوك المركزية، ولذلك تغيرت العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف وحركة التجارة الدولية ، إذ أن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يهدف الى ضمان أن تكون أسعار الصرف مرآة تعكس القدرة التنافسية فى التجارة الدولية وضمان عدم حدوث تذبذبات فى الأسعار نتيجة لانتقال رؤوس الأموال بغرض المضاربة أو المنافسة ، وهو ما تلاشى تماما ، وتراخت الصلة بين النظام النقدي من جهة، والنظام التجاري من جهة أخري(٨) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حجم التداول فى أسواق الصرف العالمية قد ارتفع من ١٠ مليار دولار يوميا فى عام ١٩٧٥ ، الى ٢٠٠ مليار عام ١٩٨٥ ووصل فى عام ١٩٩٥الى ١,٢ تريلون دولار يوميا، أى ما يعادل ٨٥٪ من احتياطات النقد الأجنبي لمجمع البلدان .

وهو ما يساوى أضعاف حركة التجارة الدولية ، الأمر الذي يشير إلى حقيقة واحدة وهى الانفصال التام بين الاثنين، ويؤكد على فشل نظرية التجارة الدولية التقليدية والتي ترى في حركة التجارة ، المحرك الرئيسي لرأس المال الدولي. إذ أصبحت عملية السيولة تحدد أساسا وفقا لعمليات السوق الخاصة ، التى لا تخضع لأي إشراف، وتتعامل مع كافة أطراف الاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد تدخل البنوك والمؤسسات الخاصة فى النظام النقدي الدولي ، إذ تطورت سوق الأسهم والسندات بصورة كبيرة ، فبلغ حجم الصفقات الدولية فى مجال الأسهم ، والذي لم يكن يتعدى ٩٣ مليار دولار يوميا عام ١٩٨٠ ، ارتفع إلى ٦١٥مليار عام ١٩٩٠ . وخرقت سوق السندات ، كل سقف ، إذ انتقل حجم التداول منها يوميا ، خلال الفترة نفسها ، من ١٥٨ مليار دولار ، إلى ٤٤٥٢ مليار (٩).

ناهيك عن التغييرات فى الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج ، مما يعنى ابتعادا عن المنتجات والعمليات ذات الكثافة فى اليد العاملة غير الماهرة ، وفى المواد الأولية والطاقة ، نحو منتجات وعمليات كثيفة المعرفة . وبالتالي انتقلت المنافسة من مجال

ابتكار منتجات جديدة ، كما كان عليه الحال فى القرنين الماضيين ، الى القدرة على الدخول فى عمليات تكنولوجية جديدة. ولذلك تضاعف نصيب السلع التكنولوجية المتطورة وحدها فى التجارة السلعية العالمية من ١١ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٢٢ ٪ عام ١٩٩٦. وفى الوقت ذاته انخفض نصيب المنتجات الأولية إلى اقل من ٢٥ ٪ مقابل ٤٥ ٪ خلال نفس الفترة. واصبح الوضع مختلفا تماما فهناك لاعبون جدد ، وتقنيات جديدة ، وقواعد تعمل على خلق شكل اقتصادي مختلف ، وخسر العالم الثالث " ومن ضمنه مصر" ميزته النسبية.

وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على هيكل التجارة الدولية ، فبدا الحديث عن العودة الى سياسة الحماية ، مع ما يعنيه ذلك من إلغاء حرية التجارة ، وهى الآلية الثالثة لعمل النظام ، مع ملاحظة الخلاف الكبير بين هذه السياسة ، وسياسة الحماية القديمة . الأمر الذي دفع البعض للحديث عن الحمائية الجديدة لأنها تستخدم أساليب لم تكن معروفة من قبل لحماية المنتجات الوطنية أمام المنافسة الأجنبية ، فيما يسمى التقييد الاختياري للصادرات وترتيبات التسويق المنظم Orderly Marketing Arrangement (١٠).

وقد بدأ نظام التجارة الدولية فى التحطم هو الأخر ، حيث بدأ تحطيم التمييز التقليدي بين السياسات الاقتصادية لبلد ما " الداخلية والخارجية " فاصبح على الدول ان تناقش السياسات الداخلية مع شركائها التجاريين ، وفرض كافة الشروط عليها ، فلا فرق بين الإجراءات على الحدود مثل الجمارك ، والتدابير الداخلية كالدعم والإعانات . وازدادت هذه المسألة مع اتساع نطاق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي المطبقة فى العالم الثالث والتي يعد أحد عناصرها الرئيسية هذه المسألة .

ومما زاد من تعقيد الصورة حالة الركود والكساد لدى البلدان الصناعية المتقدمة، وتفاقم مشكلة البطالة التى أصبحت تشكل هاجسا رئيسيا لهذه الدول . وبالتالي تضغط على السلطات المعنية بالبلدان، وتحد من إمكانيات الإنفاق على وسائل معينة للعلاج . خاصة وان سياسة التحرير التجاري ، بتغييرها للأسعار النسبية والربحية النسبية ، تشجع بعض اوجه النشاط على حساب البعض الآخر، ولايمكن ان يكون تحول الموارد من القطاعات الخاسرة الى القطاعات التى تحقق كسبا، تحولا سلسا ، ومن ثم يمكن توقع قدر من البطالة عن هذه العملية . وبالتالي أصبحت هذه المشكلة هي الهاجس الأكبر للاقتصاد العالمي ، إذ تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي O.E.C.D إلى أن عدد العاطلين عن العمل داخل البلدان أل ٢٤ الأعضاء

فيها، يصل إلـى ٣٥ مليـون شـخص عـام ١٩٩٧ بنسـبة ١١ ٪ من القـادرين علـى العمل(١١).

وكما هو معروف فإن تنامي مشكلة البطالـة ، يزيـد مـن النزعـات الحمائيـة مـن الواردات الصناعية المنافسة ، خاصة في ظل السياسة النقدية المقيدة وفى ظل نظام صرف معوم ، حيث تـؤدى هذه العمليـة إلـى المزيـد مـن البطالـة، نظـرا لأن سـعر الصـرف فـى هـذه البلـدان سـيرتفع ممـا يحد مـن قطاعـات الاقتصـاد المنتجـة لسـلع التبادل، وعندئذ تمارس ضغوطا لتخفيـف آثـار البطالـة ، بحمايـة الصناعـات الأكـثر دعما، أو التي تساندها مجموعات ذات نفوذ سياسي .

يضاف إلى ذلك الاتجاه إلى التكتلات التجارية ، الآخذ في الاتسـاع، حتـى وصـل عددها الى ٨٥ ترتيبا فى عام ١٩٩٣ ، منها ٢٨ ترتيبا ظهرت فى عـامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (١٢). وأهـم هـذه التكتـلات هـى الاتحـاد الأوروبـي ، الـذى يضـم الآن ١٥ دولة، واتفاقية التجارة الحرة " نافتا " بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، فضـلا عن منظمة التعاون الاقتصادي فى جنوب شرق أسيا " آسيان " بالإضافة الى منطقـة التجـارة الحـرة التـى تمـت الموافقـة عليهـا بيـن دول " الانديـن " فـى منطقـة أمريكـا اللاتينية وغيرها . وهو ما أدى الى زيادة المخاوف مـن أن تـؤدى هـذه العمليـة الـى الحد من حريـة التجـارة وازديـاد النزعـات الحمائيـة . اذ يـؤدى عقد تنظيم تجـارى إقليمي الى تعديل التعريفـات الجمركيـة وجميـع التفضيـلات التجاريـة، وبالتـالي فهـو يغير الأسـعار النسـبية وأنمـاط الاسـتهلاك والإنتـاج . وهنـاك أثـران رئيسـيان لهـذه التكتلات.

فتخفيض الحواجز بين البلدان الأعضاء يؤدى الى اسـتبدال الإنتـاج المحلـى غير الفعال، بانتاج البلدان الشريكة فى التحالف الفعال، وهو ما يؤدى الى خلق المبـادلات التجارية ، وفى هذا ازدياد فـى رفـاه الـدول الأعضـاء ، غيـر أن تخفيـض الحواجـز داخل المنطقة ، يبقى الحواجز المفروضة على البلدان غير الأعضـاء علـى مسـتوى مرتفع نسبيا ، مما يؤدى الى استبدال إنتاج الأطراف الأخرى الفعال ، بإنتاج البلـدان الشريكة ، غير الفعال الإقليمي ، وهذا النوع من تحويل مجـرى المبـادلات التجاريـة يؤدى الى انخفاض في رفاهية الأعضاء وغير الأعضاء(١٣).

وهكذا يتضح لنا أن البيئة التجارية الدولية قد أصبحت أكثر انفتاحـا وتشـابكا عـن ذى قبل ، وبالتالي وضعت العديـد مـن القيـود علـى حركـة أي اقتصـاد يرغـب فـى اقتحام أسواق جديدة ، خاصة وان التنافس الآن اصبـح شـديدا . ويحتـاج إلـى نظـرة

جديدة ومختلفة تماما عن النظرة التقليدية التي كانت ، ومازالت سائدة حتى الآن. وبمعنى آخر فإن هذه التغييرات قد أدت لفقدان دول العالم الثالث ومن ضمنها مصر بعض من مزاياها النسبية التي كانت تمكنه من الدخول الى الأسواق العالمية ، وبالتالي أصبح من الضروري على هذه الدول السعي لإيجاد بدائل مناسبة للتعامل مع الواقع الاقتصادي الجديد الذي أصبح اكثر إجحافا وأقل رحمة بهذه الدول .

تداول النقد الأجنبي خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٥)

(بمليارات الدولارات الأمريكية وبالنسبة المئوية)

السنوات / البيان	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٥
رقم المبيعات العالمية (١)	١٨٨	٥٩٠	٨٢٠	١١٩٠
٪ من :- ٪ الصادرات العالمية من السلع والخدمات	٧,٤	١٥,٨	١٧,٤	١٩,١
٪ إجمالي الاحتياطيات ناقص الذهب	٣٦,٧	٧٥,٩	٨٦	٨٤,٣

* (١) متوسط المبيعات اليومية للمعاملات الفورية والآجلة ومبادلات النقد الأجنبي بعد

تعديله لاستيعاب الازدواج المحاسبي داخليا وعبر الحدود ، وتقديرات الفجوات في الإبلاغ .

- تستند الأرقام إلى حصر النشاطات في اكبر ثلاثة أسواق للصرف (لندن ، نيويورك ، طوكيو) في عام ١٩٨٦ وللأسواق في ٢١ بلدا في ١٩٨٩ و ٢٦ بلدا في ١٩٩٢ و١٩٩٥ . وقد مثلت أسواق لندن ونيويورك وطوكيو ٥٧٪ من المبيعات العالمية ، و٥٤٪ عام ١٩٩٢ و٥٦٪ عام ١٩٩٥ .

المصدر: صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي مايو ١٩٩٧ " ص ٥٧.

المعاملات عبر الحدود فى الأسهم والسندات *

(٪ من إجمالي الناتج المحلى)

السنوات / الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦(١)
الولايات المتحدة	٢,٨	٤,٢	٩,٠	٣٥,١	٨٩,٠	١٣٥,٣	١٥١,٥
اليابان	٠,٠	١,٥	٧,٧	٦٣,٠	١٢٠,٠	٦٥,١	٨٢,٨
المانيا	٣,٣	٥,١	٧,٥	٣٣,٤	٥٧,٣	١٦٩,٤	١٩٦,٨
فرنسا	٠,٠	٠,٠	٨,٤	٢١,٤	٥٣,٦	١٧٩,٦	٢٢٩,٢
ايطاليا	٠,٠	٠,٩	١,١	٤,٠	٢٦,٦	٢٥٢,٨	٤٣٥,٤
المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦٧,٥	٩٦٠,١	٠,٠	٠,٠٠
كندا	٥,٧	٣,٣	٩,٦	٢٦,٧	٦٤,٤	١٩٤,٥	٢٣٤,٨

* إجمالي مشتريات ومبيعات الأوراق المالية بين المقيمين وغير المقيمين .

١- بيانات من يناير الى سبتمبر ١٩٩٦ .

المصدر: صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي " مايو ١٩٩٧ ص٧٢ .

قوة الدول والشركات (١٩٩٤)

ببلايين الدولارات

البلد او الشركة	إجمالي الناتج المحلى أو إجمالي مبيعات الشركات
إندونيسيا	١٧٤,٦
جنرال موتورز	١٦٨,٨
تركيا	١٤٩,٨
الدانمارك	١٤٦,١
فورد	١٣٧,١
جنوب أفريقيا	١٢٣,٣
تويوتا	١١١,١
اكسون	١١٠,٠
رويال داتسن / شل	١٠٩,٨
النرويج	١٠٩,٦
بولندا	٩٢,٨
البرتغال	٩١,٦
اى بى ام	٧٢,٠
ماليزيا	٦٨,٥
فنزويلا	٥٩,٠
باكستان	٥٧,١
يونيليفر	٤٩,٧
نسلة	٤٧,٨
سونى	٤٧,٦
مصر	٤٣,٩
نيجيريا	٣٠,٤
الشركات الخمس الكبرى	٨٧١,٤
اقل البلدان نموا	٧٦,٥
جنوب آسيا	٤٥١,٣
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٤٦,٨

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، واشنطن ١٩٩٧ ص ٩٢ .



ثانيا : التحديات الخارجية للاقتصاد المصري

خلصنا فى القسم الأول من هذه الدراسة إلى أن طبيعة التطورات والتغييرات الجارية على الساحة العالمية ، سوف تؤدى إلى ازدياد الصعوبات أمام الصادرات المصرية . وتضع العديد من القيود والمحاذير أمام حركة التجارة عموما ، والسلعية منها على وجه الخصوص .

أي إن التعامل الدولي المتزايد ، والتغيير التكنولوجي السريع ، والتطورات الجديدة ، تشير جميعا إلى وجود تحديات عديدة للاقتصاد المصري . وتزداد خطورة هذه التطورات في ضوء التحديات الجديدة للصادرات المصرية والناجمة عن الاتفاقيات الحالية ، أو القديمة ، مع المؤسسات والكيانات الدولية والإقليمية . وفيما يلي عرض لها :-

١- الجات والاقتصاد المصرى :(١٤)

يعد انضمام مصر الى " منظمة التجارة العالمية " والتوقيع على نتائج الدورة الثامنة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " جات " والمصطلح تسميتها " بدورة أورجواي " من أهم واخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة . ولا يرجع السبب فى ذلك إلى كثرة عدد الاتفاقات الموقعة فى إطارها ، والبالغ ٢٨ اتفاقية ، شملت كافة مناحي الحياة تقريبا، ولكن لأنها ستعيد صياغة الخريطة التجارية المصرية تماما. إذ أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يفرض على الدولة التزامات وأعباء محددة ، لابد من تنفيذها والالتزام بها ، فى المواعيد المحددة .

ومن المعروف أن الانضمام " لمنظمة التجارة العالمية " يعنى موافقة الدولة المنضمة على جميع وثائق الدورة الملحقة بها ، باستثناء أربع اتفاقيات تركت للبلدان حرية قبولها وهى تحديدا " التجارة فى الطائرات المدنية ، والتجارة فى منتجات الألبان، والمشتريات الحكومية ، واتفاق بشأن لحوم الأبقار.

كما تعد هذه الاتفاقية أوسع نظاما وأكثر شمولا من كل الاتفاقات السابقة ، إذ تضمنت بالإضافة إلى تخفيضات التعريفة الجمركية ، إعادة التجارة فى السلع التي خرجت من الإطار متعدد الأطراف كالزراعة والمنسوجات ، الى حظيرة الجات تدريجيا ، بالإضافة الى جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، ووضعت إطارا عاما للتجارة فى الخدمات ، وتوجت

بإنشاء منظمة التجارة العالمية كمنبر لادارة الصراعات التجارية ولتنظيم هذه العملية.

والواقع ان فهم كيفية تأثير هذه الاتفاقية وملحقاتها ، على الاقتصاد المصري عموما، والصادرات على وجه الخصوص، يعد إحدى أهم الأدوات لتصميم ووضع سياسة اقتصادية مستقبلية .

وبمعنى آخر فإن التساؤل المطروح هو هل الاقتصاد المصري بوضعه الراهن وتنظيمه الحالي ومؤسساته ، قادر على التعامل " الإيجابي " مع نتائج " دورة أورجواي " أم لا ؟ وماهى السبل والطرق التى تجعله يتفاعل إيجابيا مع هذه المسألة؟

وهنا نلحظ أن الأساس الفلسفي وراء صياغة اتفاقية جات ١٩٩٤ ، ينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن تحرير التجارة الخارجية يؤدى إلى النمو الاقتصادي ، وذلك أحياء لمقولة جاكوب فاينر وهى ' ان التجارة محرك النمو Treade is engine of growth " وهى مسألة مازالت محل جدل ونقاش شديدين ، بل يمكننا القول ان علاقة السببية بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي تفتقد إلى سند قوى سواء على صعيد النظرية ، أو التطبيق . فإذا كانت الزيادة السريعة والمتواصلة في الصادرات مفيدة للنمو الاقتصادي، إلا أن معظم الدراسات التي تربط بين الاثنين تتفق على أن ارتفاع معدل الزيادة فى الصادرات مرتبطة بصفة عامة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

من هذا المنطلق يمكننا مناقشة أية سياسة تجارية يمكن أن تؤدى للنمو ، ومن ثم أداء أفضل للصادرات ، إذ تشير الأدلة الإحصائية الى نتائج ودلالات متناقضة حول تحرير التجارة ونمو الصادرات ، فمن خلال عينة واسعة من البلدان النامية يلاحظ أنه حدث نمو قوى وملموس فى الصادرات الصناعية لدى بعض هذه الدول ، والتى تسير على منهج التجارة الحرة مثل هونج كونج وسنغافورة، فى حين ان هناك بلدانا حققت نتائج مماثلة على الرغم من اتباعها سياسة تقوم على التدخل الحكومي النشيط مثل الصين وتايلاند وتركيا وباكستان .

بل إن فكرة " المزايا النسبية " التى اعتمدت عليها التجارة الدولية ، فيما مضى ، قد أصبحت محل شك كبير ، بعد أن أدت التطورات التكنولوجية الهائلة الى ازدياد قدرات الدول على خلق قدرات تكنولوجية جديدة تمكنها من تطوير طاقتها الإنتاجية،

بما يرفع من معدلات الأداء الداخلي . وتحولت المجتمعات من " المزايا النسبية " إلى " القدرة التنافسية " في إطار من "المعرفة والعلم" وهى أساس القوة التفجيرية الجديدة التي قذفت بالعالم الثالث عموما ، إلى أتون التنافس العالمي المرير.

ولذلك نشأ فرع جديد في البحوث الاقتصادية ، يعرف باسم " التجارة الاستراتيجية " ويتركز على الكيفية التي تستطيع بها الدول استخدام تدابير مؤسسية وسياسية لتشكيل مميزاتها التنافسية مع الآخرين . وعلى النقيض من ذلك لا يوجد في التراث الاقتصادي النيوكلاسيكى "كاسبون" و " خاسرون" فى المنافسة الدولية ، في طريق التخصص والتبادل تكسب كل دولة من خلال استخدام مواردها وأنشطتها في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية .

وفى هذا الإطار يرى " بورتو " أن القدرة التنافسية تقوم بالأساس على الانتقال من النظرة الاستاتيكية الى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية . وبالتالى لا ضرورة لأن تكون الميزة الوطنية موروثة ، اذ يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسي، أي الانتقال من المدخلات المادية الى المدخلات التكنولوجية ، مع ضرورة توفير الظروف المناسبة لتشجيع المنافسة وتعزيز الإنتاجية.

ويشير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، فى تقريره عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ،إلى سببين لالتزام الحذر عند تحرير التجارة ، يتمثل الأول فى كون إزالة الحواجز الجمركية ، قبل الأوان ، وقبل أن تصبح الصناعة المحلية قوية بما فيه الكفاية للصمود أمام المنافسة الأجنبية ، يمكن ان يؤدى الى طفرة كبيرة فى الواردات ويضر بالصناعات التحويلية ، الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

وتبين التجربة الآسيوية ضرورة تخصيص فترة لحماية الصناعة الوليدة ، لخلق قطاع ناجح للصناعات التصديرية ، إذ أن المزايا النسبية لهذه الصناعات غالبا مايتم خلقها لاكتشافها .

ثانيا : إذا قامت البلدان النامية جميعا بزيادة إمداداتها من صادرات سلعة معينة ، فى نفس الوقت ، فإن ذلك سيؤدى إلى خفض الأسعار عالميا ، مما يؤثر بالضرورة على حصيلة الصادرات .

فى هذا السياق يمكننا مناقشة نتائج دورة أورجواي ، على الصادرات المصرية (السلعية والخدمية). ففى قطاع الزراعة ، ووفقا لأحكام الاتفاقية فإن مصر مطالبة "كدولة نامية" بتحويل أى قيود غير جمركية على الواردات الى رسوم جمركية، مع

فـرض ضرائـب جمركيـة عليهـا ، تلـتزم بالسـقف الأعلـى المتفـق عليـه ، والالـتزام بخفضها فيما بعد .

كما يجب خفض الرسوم الجمركيـة ، علـى مـدى السـنوات العشـر القادمـة بنسـبة ٢٤٪ ، وذلك وفقا لمتوسط سنتي الأساس ١٩٨٦-١٩٩٠ ، هذا فضـلا عـن خفـض متوسط قيمة الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي بنسبة ١٣,٣٪ على مدى عشر سنوات، وكذلك تخفيض متوسط كمية وقيمـة الدعـم علـى صـادرات السـلع الزراعيـة ، وفقـا لمتوسـط ١٩٨٨/١٩٩٠) بنسـبة ٢٤٪ للقيمـة ، و١٤٪ للكميــة علــى مــدى عشــر سنوات .

انطلاقا من هذه الالتزامات يمكننا دراسة الآثار المترتبة على الزراعة المصريـة، خاصـة وأن الدراسات تشير الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة لاتقل عن ١٠٪ ، وسيكون لزاما على الدول تعديل سياستها الاقتصادية من اجل التؤاوم مع نتائج جولة أورجواي بإدخال تعديلات هيكلية على بنيتهـا الإنتاجيـة، الأمـر الـذي جعـل البعـض يعتقد ان هذه المسألة سوف تؤدى الى زيادة دخل المزارعين، وتسمح بدخـول مزيـد من المشـاركين الـى سـوق الصـادرات الزراعيـة. بالإضافـة الـى انـه سـوف يدفعهـا للمزيد من النشاط بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ولكن ذلك امر يجافى الحقيقة تماما ، فعلى الرغم من الوجاهة النظرية لهذه المقولـة ، إلا ان الواقـع الاقتصـادي المعـاش يعكس غير ذلـك، إذ تشـكل الفجـوة الغذائيـة مصـدر قلـق كبـيرا لمـيزان المدفوعـات المصـرى، حيـث بلغـت الـواردات الغذائيـة المصريــة ٢٨٩٠ مليــون دولار عــام ١٩٩٧/٩٦ مقـابل ٢١٨٣ مليـون عـام ١٩٩٣/٩٢ . ويرجـع السـبب فـى ذلـك الـى تنـاقص معـدلات نمـو الإنتـاج مـن السـلع الزراعيـة الرئيسـية مـع ازديــاد معـدلات الاستهلاك المحلى ، الأمر الذي ترتب عليه تناقص الكميات المعدة للتصدير .

وهكذا يتبين الضعـف النسبي للموقـف التجـاري الزراعـي وهـو مـا يجعلـه أكـثر عرضة للتأثيرات الناجمة عن الاتفاقية الزراعية . خاصة وأن سد العجز فى الفجـوة الغذائية يتطلب تعديل الاستراتيجيات الزراعية الراهنة ، وليس فقط مستوى الأسعار، وهـى أمـور لايمكـن ان تحـدث إلا علـى المـدى الطويـل ، ووفقـا لسياسـة اقتصاديـة مختلفة تماما عما هو قائم حاليا . وبمعنى آخر فإن الأوضـاع الراهنـة تتطلـب العمـل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصـة نسـبيا ، علـى الأقـل فـى المديـين القصير والمتوسط . ويبدو ان البلدان المتقدمة قد أدركت ذلك تماما فأصدرت القـرار الخاص بمعاملة الدول النامية والمستوردة للغذاء ، وهـو القـرار المرفـق مـع نتـائج

دورة أورجواي، والذي بمقتضاه سيتم تعويض هذه الدول عن الارتفاع المتوقع فى الأسعار ولكن ذلك يتم على أساس ثنائي، وبالشروط التى تحددها الدول المانحة ، أى أننا نعود الى " التبعية الغذائية " من جديد، ولكن مع ازدياد حدتها هذه المرة ، لأنها ستتم على اسس مختلفة ، وليس وفقا للجنة معينة تشرف على الموضوع من جانبها ، وتضمن عدم إذعان الدول الفقيرة لمطالب الدول المانحة، مما يوقعها فى براثن هذه الأقطار من جديد ، خاصة وأنها تتطور وتتغير وفقا للتطورات السياسية فى البلد المتلقى للمعونة .

مما سبق يتضح لنا مدى خطورة الاتفاق الزراعي فى إطار الجات ، على الزراعة المصرية، خاصة فى ظل السياسات الراهنة والتي تؤثر على التركيب المحصولى والأمن الغذائي المصري .

ومن جهة أخرى فقد تضمنت الاتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، وذلك للمرة الأولى فى إطار الجات ، بعد ان ظلت هذه المسألة إحدى الحقوق الأساسية للحكومات التي تدافع عنها تماما ، خاصة وأنها تتعلق بكيفية عمل الأجانب داخل البلد . ويبدو أن انتشار هذه الإجراءات قد أقلق الشركات متعدية الجنسية التي تسعى إلى السيطرة الكونية، فاستغلت مناخ الحرية الاقتصادية السائد حاليا ، ودفعت بهذا الموضوع إلى الجات في إطار الرغبة في إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي فى بلد ما ، بغية تشجيعها على الاستثمار .

وقد نصت اتفاقية إجراءات الاستثمار على ضرورة عدم قيام اى عضو باتخاذ أي إجراء استثمار متصلا بالتجارة ، لا يتفق مع أحكام المادة (٣) من اتفاقية الجات، وهى الخاصة بالمعاملة الوطنية وعدم التمييز ، والمادة (١١) من نفس الاتفاقية وهى الخاصة بعدم فرض قيود كمية على الواردات .

وهنا نلحظ إن الاتفاق لم يشتمل على شرط الملكية المحلية ، والذي يحدد نسبة مئوية معينة من ملكية المؤسسة يجب أن تكون في حوزة المستثمرين المحليين ، والشروط المتعلقة بالتكنولوجيا، وبالتحديد أن يحول المستثمر الأجنبي تكنولوجيا معينة ، على أسس غير تجارية والقيود على التحويلات إلى الخارج والتي تحد من حق المستثمر الأجنبي في إعادة رأس المال أو أرباحه من الاستثمار إلى البلد الام .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعتين عريضتين من تدابير الاستثمار أولاهما تتعلق بحوافز الاستثمار ، فى ضوء حاجتها للاستثمار الأجنبي وضرورة

جذبه ، وثانيها شروط الاستثمار بحيث تضمن أن يأتى متفقا مع أغراض واحتياجات التنمية وأولوياتها . فإذا ما طبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فإن فرص جذب الاستثمار الأجنبى ستعتمد على المزادات وستفقد الدول المضيفة ، المرونة فى اختيار مصادر استثمارها الاجنبى ، وهذا الاختيار يخضع لاسس ومعايير ليست دائما تجارية او اقتصادية، كما أن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الاستثمارات الأجنبية سيترتب عليه عدم التمييز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية لصالح المستثمر اللأجنبى. لذلك فإن طبيعة هذا المبدأ يتضمن شمول تدابير الاستثمار قطاعات السلع والخدمات ، وهو مايسمى اعتبارات السيادة الوطنية . فنظر لأن الاتفاقية المذكورة ليست إتفاقية إنتاج ، ولكن اتفاقية تجارة ، فهذا يعنى أنه عند التسليم بقبول اختصاصها فى مجالات انتقال عوامل الانتاج " راس المال والعمل " فلابد من التمييز بين عرض قطاع الخدمات والاستثمار الأجنبى، ولابد من تقنين عرض قطاع الخدمات من خلال تدابير للاستثمار تتعلق بقطاع الخدمات ، بحيث تنظم على اساس قطاعى، مما يتفق مع شروط المكون المحلي ، ومن منطق الرغبة فى تشجيع مصر على تطوير صناعة الخدمات .

واخيرا فإن قطاع الخدمات ، والذى يسهم فى تعبئة الموارد عن طريق الخدمات المالية كالمصارف والتأمين ، وفى الانتفاع بالموارد عن طريق خدمات الهياكل الأساسية كالنقل والمواصلات والإعلام وفى ايجاد الموارد عن طريق الخدمات التكنولوجية التى ترفع الانتاجية ، وهى قطاعات حيوية وهامة للاقتصاد المصرى من حيث كونها ترتبط ارتباطا عضويا بخطط التنمية ، كما انها وفرت قدرا لا بأس به من النقد الأجنبى ، ساهم فى تحسين أوضاع ميزان المدفوعات المصرى .

وبالتالى فإن تحرير هذا القطاع سيؤثر على ميزان المدفوعات ، خاصة فى ضوء الممارسات التجارية الاحتكارية للشركات متعدية الجنسية ، أو نتيجة لأن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية سوف تتيح الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلية، سواء عبر الحدود أو عن طريق انشاء فروع لها ، ينتج عنه خسائر كثيرة تتعلق بتأثير سياسات البنك الاجنبى على السياسات الكلية للدولة، وبالتالى على سياسة التنمية الاقتصادية . وهناك مجالات رئيسية فى السياسة الاقتصادية يمكن أن تتأثر بالتحرير مثل الرقابة على النقد ، والسياسة النقدية والائتمانية ، كما ان التحرير يمكن أن يقلل بدرجة حادة ، او يلغى دعم الصناعات المالية الوليدة من المؤسسات الوطنية، ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية .

وينطبق نفس الوضع على معظم قطاعات الخدمات فى الاقتصاد المصرى، الأمر الذى يشير الى طبيعة المخاطر المحدقة بنا فى المستقبل القريب، ويضعنا امام مهمة صعبة للغاية تكمن فى كيفية التعامل الايجابى مع هذ الأوضاع .

٢- الشراكة الاوروبية/المصرية :

تعد المشاركة المصرية/ الاوروبية ، أحد التحديات الكبرى للاقتصاد المصرى . إذ بمقتضاها تدخل فيها العلاقة بين الطرفين مرحلة جديدة تختلف عن " السياسة المتوسطية " التى كانت سائدة من قبل . وتقوم هذه السياسة على دعامتين رئيسيتين هما اعلان برشلونة والاتفاقات مع الدول المتوسطية .

ويقوم إعلان برشلونة على عدة مبادئ رئيسية هى احترام مبادئ القانون الدولى وتأكيد الاهداف المشتركة لبناء الاستقرار الداخلى والخارجى فى المنطقة ، وذلك طبقا للإعلان العالمى لحقوق الانسان وتأكيد سيادة القانون والديمقراطية . كما يقوم على عدة آليات رئيسية هى ايجاد منطقة للتجارة الحرة عام ٢٠١٠، تدعيم التعاون المالى والاقتصادى فيما بينها والمشاركة فى الشئون الثقافية .

ويهدف الاتحاد الاوروبى من وراء ذلك الى إقامة منطقة تجارة حرة مع البلدان المشاطئة للمتوسط ، حيث يفتح أسواقه لمنتجات المتوسط فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، بينما تقوم الدول المتوسطية بفتح اسواقها تدريجيا على مدار ١٢ عاما .

ويسمح المشروع لدول المتوسط بتصدير حصص من منتجاتها الزراعية في مواسم محددة معفاة من الرسوم الجمركية حتى عام ٢٠٠٠ ، ثم يراجع الأمر بعد هذه الفترة الانتقالية مع السماح باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لمواجهة الأزمات الطارئة .

ويأتي الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة في سياق الرغبة في تدعيم التبادل التجاري بين الظرفين ، والاستفادة من المزايا التي تتيحها اتفاقية الجات (١٩٩٤) والتي تتيح التمتع بالمزايا الاستثنائية فى إطار " اتحاد جمركي " أو " منطقة تبادل حر " فقط ، وفقا للمادة ٢٤ من الاتفاقية (١٥).

ولكن الملاحظة الأساسية تكمن في أن هذا المشروع يعتمد أساسا على الإطار العام الذي وضعته اتفاقيات " الجات " فيما يتعلق بالتبادل الصناعي والخدمى ، بينما يقوم التبادل الزراعى أساسا على الاتفاقية الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي .

ويأتي استبعاد الملف الزراعي نتيجة لرفض دول جنوب أوروبا، خاصة أسبانيا لهذه المسألة التي تعرض منتجاتها إلى منافسة شديدة . لذلك ستبقى الأسواق الأوروبية مغلقة فى وجه المنتجات الزراعية ، التي ستخضع لنظام صارم ، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها فى نطاق السياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي ، وعلى الرغم من ذلك فقد نجح المفاوض المصرى فى الحصول على بعض التسهيلات فى هذا المجال ، وأقنع الجانب الأوروبي بضرورة تقديم تسهيلات للزراعة المصرية ، عن طريق زيادة الحصص التصديرية الزراعية المعفاة من الجمارك ، وتوسيع مواسم استيرادها ، وإضافة سلع زراعية جديدة ، مع تخفيض التعريفة الجمركية على الكميات المصدرة ، أكثر من الحصص ، وتخفيض قيود الحجر الزراعى والمواصفات ومقاييس الجودة المقررة على الصادرات الزراعية(١٦) .

وعلى الجانب الآخر فإن التبادل الصناعى يعتمد على القواعد الدولية والشروط الاوروبية القائمة خاصة فيما يتعلق بالمواصفات والشروط الصحية والبيئية ، بما يتفق مع المنتجات الاوروبية ، وهو ما يؤثر على احتمالات التوسع التصديرى الصناعى ، لفترة ليست قصيرة ، نتيجة عدم القدرة على تقديم " المنتج " المتنافس سعرا ونوعا ، مع ما ينتج داخل بلدان الاتحاد الاوروبى ذاتها . وتزداد خطورة هذه المسألة مع الشروط والمواصفات الخاصة بالصحة وتلوث البيئة ، والتى تحول دون دخول المنتجات الأخرى لأسواقها ، لأنها وضعت بالأساس لحماية بعض الصناعات الأوروبية ، التى وجدت نفسها تتعرض لمنافسة شديدة مع المنتجات الأخرى .

وهى ثانيا تتطلب توفر العديد من العوامل التى تحقق هذه المواصفات، وتحتاج إلى بعض الوقت والجهد لاعادة تنظيم العملية الانتاجية بالداخل وتغيير الفن التكنولوجى المستخدم لدى البعض ، وهى امور تحتاج إلى خبرات فنية عالية .

وهنا تبرز قضية التكنولوجيا ، باعتبارها العنصر الحاسم فى عملية المشاركة هذه، فالهدف من المنظور القومى المصرى، هو العمل على سد الفجوة التكنولوجية القائمة حاليا ، والآخذة فى الاتساع يوما بعد آخر. وتظهر هذه المسألة بجلاء شديد فى قضيتى حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ .

ففيما يتعلق بالملكية الفكرية ، فإن المشروع المقترح ، من الجانب الاوروبى ، ووفقا للمادة (٣٨) والملحق الرابع ، يقضى بوضع هذه المسألة موضع التطبيق بحلول نهاية العام الثالث من بدء سريان الاتفاقية . وفى هذا انتقاص لما سمحت به

اتفاقية جات ١٩٩٤ ، والتى حصلت مصر بموجبها على فترة سماح مقدارها خمسة أعوام ، تمتد الى عشرة فى بعض القطاعات الحساسة كالدواء . كما ان الاتفاقية ركزت أساسا على جانب الالتزامات ، دون ان تتطرق الى الحقوق الخاصة بمواكبة التطور التكنولوجى ، بل والأهم من ذلك أنها ، تحول دون الاستفادة من هذه المسألة(١٧) .

وفيما يتعلق بقواعد المنشأ ، وهى المعايير التى تحدد جنسية المنتج ، بحيث يكون محسوبا على حد أقصى من المكون الأجنبي ، او تكون المدخلات الأجنبية فيه ، قد خفضت لحد أدنى من العمليات التصنيعية التي تقاس إما عن طريق القيمة المضافة، أو بوقوع المنتج النهائي تحت بند جمركي مختلف عن البند الذى يشمل الخامات التى دخلت فى تصنيعه ، وعليه فإن هذه القواعد هى التى تحدد أحقية المنتج المصدر، فى التمتع بالإعفاءات الجمركية فى إطار اتفاق للتجارة الحرة .

وعموما يتجه الاتحاد الأوروبي الى توحيد هذه القواعد فى جميع اتفاقاته، وحينئذ سوف يتم إعادة التفاوض بالنسبة للاتفاقيات التى تم توقيعها مع تونس والمغرب وإسرائيل .

وتقوم الاتفاقية على قواعد " المنشأ التراكمية " ، و " القواعد الخاصة " ، وتنقسم الأولي الى التراكم الثنائي، ويكون بين البلدين طرفي الاتفاق ، بحيث تعتبر خامات منشؤها الاتحاد الاوروبى كخامات منشؤها مصر ، عند تصنيعها للحصول على منتج تام(١٨) .

اما التراكم المتعدد الأطراف فيتم ذلك فى حالة دخول أكثر من طرف فى تكوين منطقة تجارة حرة ، فإذا تم الاتفاق بين مصر وتونس مثلا ، على إقامة منطقة تجارة حرة ، فإنه يمكن تطبيق قواعد المنشأ التراكمية ، وتصبح واردات مصر من تونس ، متصفة بصفة المنشأ ، اذا تم تصنيع هذه الواردات فى تونس ، طبقا لنفس قواعد المنشأ فى مصر .

وهنا نلحظ عموما أن هذه المعايير تستند الى معيار سلبي ، حيث تم وضع حد أقصى لقيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي ، كنسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي ، وذلك على عكس ما جاءت به اتفاقية جات ١٩٩٤ والتي أوصت بتطبيق معيار إيجابي يتعلق بوضع حدا أدنى للقيمة المحلية المضافة . ويعني ذلك ببساطة حرمان مصر من ميزة العمالة الرخيصة ، اذ ان ربط قيمة المكونات التي تنتمي

لمنشأ خارجي بنسبة معينة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي يعني ببساطة انه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي ، انخفضت قيمة المكونات التى يمكن الحصول عليها من الخارج . وكلها أمور توضح ان قواعد المنشآت بوضعها الحالي ، تترتب عليها آثارا سلبية تحد من فرصة المصدرين المصريين للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية وتقلل من قدرتهم التنافسية(١٩) .

عموما فإن النموذج المقترح هو منطقة " للتجارة الحرة " بالمعنى الضيق الذى يحرر نظام التبادل التجارى، ولكن دون الاتفاق على تعريفات جمركية خارجية مشتركة . وسوف تتم هذه العملية بالتدريج، خلال مرحلة انتقالية . ويتوقف نجاح هذه الاستراتيجية على مدى تحقيق اهدافها فى الامد المتوسط ، والتى ستتوقف بدورها على قدرة مصر على تلبية طائفة واسعة من الشروط الاساسية خاصة ، وان المسألة تفرض العديد من المشاكل الاقتصادية التى ستترتب عليها(٢٠).

فعلى سبيل المثال ، من المتصور أن تؤدى هذه العملية الى تعزيز مناخ استثماري أكثر مواتاة ، سيشجع المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على الدخول للبلاد . غير ان المنطقة ككل، قد تتحمل تكلفة تنشأ عما يسمى بتأثير " ذراع محور العجلة "(٢١)، والذى بموجبه سيكون للمنتجين الذين يختارون أوروبا كموقع للإنتاج ، قد يحصلون على كسب إضافي من خلال التصدير الى أسواق هذه الدول . فى حين ان الشركات التى تقوم بالإنتاج في هذه البلدان لن يكون لديها سوى فرصة إضافية محدودة للوصول إلى الأسواق الأوروبية . وبالتالي يتوقع أن تتجه معظم الاستثمارات الجديدة الى البلدان الأوروبية وليس العكس .

◆◆◆

ثالثا : مستقبل الصادرات المصرية

مما لاشك فيه ان التغييرات والتطورات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية، سوف تنعكس بآثارها على بنية الاقتصاد المصري عموما ، والميزان التجاري على وجه الخصوص. وتزداد خطورة وأهمية هذه المسألة فى ضوء التدهور المستمر للميزان التجاري – إذ وصل عجز هذا الميزان إلى ٩,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، مقابل ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ . واصبح لا يمثل أحد القيود الأساسية على حركة ميزان المدفوعات فقط ، بل على الاقتصاد المصري ككل .

ومن المعروف ان هذا الميزان يعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للدولة ومدى تطوره ، وهو ما يظهر فى المعاملات السلعية وتركيبة السلع الداخلة فى حركة التجارة المصرية (تصديرا واستيرادا) . وهنا نلحظ أن حصيلة الصادرات السلعية مازالت تتسم بالثبات النسبي، حيث ارتفعت من ٣,٦ مليار دولار عام ١١٩٢/٩١ الى ٤,٩ مليار عام ١٩٩٧/٩٦ . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه حركة التجارة العالمية بصورة كبيرة، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نصيب مصر من الصادرات العالمية من ٠,٢٪ عام ١٩٨٥ الى ٠,٠٧٪ عام ١٩٩٥(٢٢) فلو أن مصر حققت نفس معدل نمو الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٩٣ " فإن حصيلة صادراتها كانت ستبلغ ٦,٣ مليار مليار دولار سنويا. بل ان مصر مطالبة بتخفيض معدل نمو فى الصادرات ٣٥٪ سنويا لمدة خمس سنوات، ، من أجل استعادة نصيبها فى حجم الصادرات العالية عام ١٩٨٠ .

وتكمن خطورة هذه المسألة فى ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات (٣٤٪ فقط) والتى تعد مؤشرا خطيرا ، يجب أن يكون دافعا لمحاولة إعادة التوازن بحيث تغطى الواردات السلعية النسبة الاكبر من الصادرات السلعية . فإذا كان من المقبول ألا تغطى قيمة الصادرات ، القيمة الكلية للواردات ، على اعتبار أن الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم فى عمليات التكوين الرأسمالى والتى لايتحقق عائدها إلا فى الاجل الطويل ، إلا أنه من غير المقبول ألا تغطى قيمة الواردات الجارية (اى بعد استبعاد الواردات الاستثمارية) . وهو أمر بالغ الخطورة بحيث يجب العمل على أن تغطى الصادرات السلعية النسبة الأكبر من الواردات السلعية.

وعلى الجانب الاخر فإن التحسن الذى طرأ على ميزان المدفوعات ككل ، وتحويل العجز المزمن الى فائض جارى ، خاصة خلال سنوات التسعينيات ، رغم ما بها من صعوبات ومشاكل، يعد انجازا مهما . اذ ان الدول التى مرت بمرحلة مماثلة لتلك التى يمر بها الاقتصاد المصرى لم تستطع تحقيق ذلك . ويرجع هذا بالأساس الى توفر مصادر متعددة للعملات الأجنبية يسمح بحرية الحركة فى مواجهة المشاكل التى قد تظهر فى أى قطاع من القطاعات ، لكنها مصادر مرتبطة أساسا بعوامل خارجية ، وهو مايجعل اوضاع الميزان عرضة للتقلبات والهزات العنيفة عند حدوث اى تغيير فى هذه العناصر .

ومايهمنا فى هذا الصدد الاشارة اليه هو التأثير السلبى لهذه المسألة على الصادرات. اذ ادى تدفق العملات الأجنبية من المصادر الأخرى (كتحويلات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس والبترول) الى تأخر الاهتمام بضرورة التوسع فى الصادرات السلعية ، وساعد على ان يظل الاقتصاد مهيأ للاستيراد بدلا من التصدير. كما ساهم فى قوة سعر صرف الجنيه المصرى بالرغم من التباين النسبى المتزايد بين معدلات التضخم المحلية والعالمية .

وبالتالى أصبح من الضرورى إجراء دراسة موضوعية لأوضاع ميزان المدفوعات لمعرفة أوجه الخلل وطبيعته ، حتى يمكن وضع اسس العلاج السليمة لهذه المسألة . وبمعنى آخر لاينبغى الاكتفاء بكبت او وقف المشكلات فحسب ، بل ينبغى القضاء عليها تماما بغية جعل هذا الوضع قابلا للاستمرار والاستقرار على المدى البعيد ، وبالتالى فهناك بعض الاختلالات التى يتم علاجها فى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، والبعض الآخر يشمل عوائق هيكلية خطيرة على النمو ، ولايتم علاجها إلا فى إطار أطول آجلا .

وتختلف هاتان الحالتان اختلافا شديدا من حيث تركيز البرامج الإصلاحية المتبعة، ففى حالة علاج الخلل الهيكلي يصبح نمو الصادرات وزيادة الإنتاج من العناصر الأساسية لهذه السياسة ، أما فى حالات الأجل القصير، فيفترض أن الطاقة الإنتاجية ثابتة ، ولكنها ليست مستخدمة بالكامل ، لذلك يمكن ان يتغير الإنتاج داخل الهيكل الاقتصادي ، وفى حدود الإمكانات المتاحة(٢٣).

عموما فان المجتمع المصري ينطبق عليه افتراض البلدان الصغيرة ، أي ان البلد صغير بما فيه الكافية فى السوق العالمية بحيث يمكنه بيع اى قدر يؤديه دون التأثير على الأسعار العالمية اى ان الطلب مرن إلى ما لانهاية وهنا يصبح العرض المحلى

هو القيد الفعلي على الصادرات وبالتالي يتطلب تفسير تناقص الصادرات مع عملية العرض المحلى . اى دراسة العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلى، وتلك المؤثرة فى الصادرات .

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية يلاحظ أن السلع التقليدية (البترول الخام ومنتجاته والقطن والموالح والبصل والأرز) تستحوذ على ٧٠٪ من اجمالى الصادرات تقريبا . مع ملاحظة التناقص المستمر فى قيمة الصادرات السلعية عموما ، والزراعية منها على وجه الخصوص، وبالتالى تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل .

وقد شكلت الصادرات البترولية ومنتجاتها حوالى ٥٢,٢٪ من اجمالى الصادرات عام ٩٦/١٩٩٧ ، واستحوذت صادرات القطن والمنسوجات والملابس على ٣٢٪ تقريبا ، (أى أن حوالى ٨٥٪ من الصادرات المصرية مازالت تتركز فى سلعتين اساسيتين) .

وبنظرة اخرى نلحظ أن نسبة الصادرات على السلع الزراعية الى الناتج الزراعى لم تتعد ٤٪ فقط عام ٩٦/١٩٩٧ ، وترتفع هذه النسبة قليلا فى حالة الصادرات الصناعية لتصل الى ١٦,٧٪ من اجمالى الناتج الصناعى خلال نفس العام(٢٤).

وقد تزامن ذلك مع استمرار الزيادة فى الواردات السلعية ، والتى وصلت الى ١٤,٧ مليار دولار عام ٩٦/١٩٩٧ ، مقابل ١٤,١ مليار عام ٩٥/١٩٩٦ . وبالتالي وصلت نسبتها للناتج المحلى الإجمالي إلى ٤٠٪(٢٥). وذلك بسبب الوفرة النسبية فى موارد النقد الأجنبي انذاك، فضلا عن السياسات الاقتصادية الراهنة والتي خففت كثيرا من القيود على الاستيراد ، وبالتالي زاد الطلب على السلع الوسيطة والاستهلاكية، والتي تمثل اكثر من ثلثي الواردات ، وهذه الزيادة لم تنعكس إيجابيا على حجم الصادرات .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة فى التحويلات من الخارج ، قد أدت الى زيادة الطلب على كل من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل. وفى حين أن أسعار السلع غير القابلة للتبادل (مثل الأرض والعمل) ليست محكومة بعوامل السوق الدولية ، ولكن أسعارها تتحرك بحرية في الأسواق الداخلية ، فإن أسعار السلع القابلة للتبادل (مثل الخضراوات والطعام) تتأثر بعوامل السوق الدولية . وعلى ذلك فإن التحويلات من الخارج قد ادت الى زيادة اسعار السلع غير القابلة للتبادل دوليا ، اكثر من تلك السلع القابلة للتبادل ، وإذا افترضنا مساواة أثر العوامل الأخرى فإن

هذا الاختلاف النسبى فى السعر سيشجع على إنتاج السلع غير القابلة للتبادل على حساب السلع التى يمكن تصديرها . وبالتالى المزيد من الفجوة بين الواردات والصادرات(٢٦) .

وهكذا فإن السياسة الراهنة مازالت تحتاج الى تعديل شديد ، إذ أنها مازالت قائمة على أساس التوجه الداخلى وتصدير الفائض ، مع ما يعنيه ذلك من تأثر الكميات المصدرة بمستويات الاستهلاك المحلية . والأهم من ذلك تدهور أوضاع الانتاج والانتاجية بالمجتمع ، بحيث لم يعد الجهاز الانتاجى قادرا على تلبية الطلب (بشقيه المحلى والخارجى) ، وهو ما يتطلب إعادة تخصيص الموارد المتاحة بالمجتمع بغية جعلها اكثر قدرة على التخصص فى انتاج سلع التجارة الدولية ، عن طريق زيادة ربحية السلع المعدة للتصدير ، عن ربحية المبيعات المحلية وتغيير هيكل الاسعار النسبية بالمجتمع .

وهنا يصبح التساؤل المطروح هو عن الكيفية التى يمكن أن نحقق بها هذا الهدف؟ وقبل محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل، تجدر الإشارة الى ان المجتمع المصري لديه من الإمكانات والمزايا التى تمكنه من تحقيق ذلك ، حيث تتمتع القوى العاملة بمزايا الأجور التنافسية التى تتيح للدولة ميزة فى الصناعات كثيفة العمل . وهنا نلحظ ان الحد الأدنى للأجور شاملا المزايا المختلفة) يبلغ فى مصر ٠,٣١ دولار/ ساعة ، وهو أقل كثيرا من الدول المنافسة ، اذ يبلغ هذا المستوى ، على سبيل المثال ، ٢,٧٨ دولار / ساعة في إسرائيل و١,٣ دولار / ساعة فى تركيا، و٠,٥٨ دولار/ ساعة فى تايلاند(٢٧) .

كما يسمح المناخ فى مصر أرضها الزراعية بالتنوع فى المحاصيل ، ويتيح لها موقعها المتوسط من حيث قربها من أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأقصى . سرعة النفاذ إلى الأسواق ويفتح الفرص أمامها لتكون مركزا للنقل والخدمات الأخرى ، وقاعدة تنطلق منها الصادرات الى المجتمع الدولى ككل .

من هنا اصبح المستقبل لأنواع التكنولوجيا المعتمدة على الإلكترونيات والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية ، والكيماويات الدقيقة وغيرها من الأمور التى أصبحت هى المحرك الأساسي للنمو على الصعيد العالمي . أى أن الاقتصاد المصري يحتاج الى سياسة تصديرية تهدف إلى خلق الصادرات وليست تنمية الصادرات ، وهو مالم يتأتى إلا عبر خلق الميزة النسبية التى يمكن أن تتمتع بها الصادرات المصرية .

وهنا تثار عدة قضايا أولاها سعر الصرف ، وثانيتها دور القطاع الخاص وثالثتها الإنتاج والإنتاجية فى مصر. وذلك باعتبار أن العرض المحلى هو القيد الفعلي على

الصـادرات وهـو مـا يتطلـب دراسـة العوامـل المؤثـرة علـى الإنتـاج المحلـى ودور الحوافز السعرية فى هذه المسألة .

مقارنة للنماذج الخاصة بالتنافسية

وصفة شرقى اسيا لرفع القدرة التنافسية	نموذج " بورتر " للقدرة التنافسية
• التوجه للتصدير وليس إحلال الواردات (الانتقال من السوق الداخلية الى السوق العالمية) .	• الميزة التنافسية وغير النسبية . • الانتقال من النظـرة الاستاتيكية الى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية .
• التصدير الى الأسواق الخارجيـة هـو المفتـاح للنمـو المتواصل والتجارة تشجع الانتاجية .	• لا ضرورة لان تكون الميزة الوطنية موروثة ، اذ يمكـن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسى .
• استقرار الاقتصـاد الكلى ، وليس الضغوط التضخمية، الانتقال من التمويل بالعجز الى الانضباط المالى .	• مصـدر المـيزة هـو الابتكـار وليـس توافـر العوامـل، والانتقال من المدخلات المادية الى المدخلات التكنولوجية.
• تـؤدى البيئـة الكليـة المستقرة الـى تشـجيع الاسـتثمار طويل الاجل والحفاظ على التنافس بين الدول .	• يسهم الاستثمار فى الاصـول الماديـة بنسـبة ضئيلـة فـى النمو، بينما يكـون التقدم التكنولوجـى والابتكـار التنظيمـى والادارة هو المصدر الرئيسى للنمو .
• معدلات عالية من تعبئة المـوارد المحلية والاسـتثمارات عن طريق وجود سعر فائدة ايجابى ونظام مصرفي قوى .	• التجديد محليـا ، وليس عالميا ، العودة للتركيز علـى القاعدة الداخلية دون القاعدة الدولية .
• الـتراكم السـريع لـرأس المــال البشــرى دون تميـيز لمجموعات معينة .	• الدولة هى المجال الذى تطبق فيه الشركة استراتيجيتها العالمية وهذا هو المجال الذى تقـوم فيـه الشركة بانشطة الابتكار والتحسين .
• اللحاق بالدول المتقدمة عن طريـق حيـازة التكنولوجيا المتطـورة الانتقـال مـن البحـوث الاساسـية الـى البحـث والتطوير التطبيقى .	• التنافس يجرى بين الشركات وليس الدول .
• تقوية الارتباط بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا وبين المسـتخدمين النهـائيين فـى الصناعـة تحقيقـا للارتبـاط والابتكار المتواصل وزيادة الكفاءة التنافسية .	• المنشأة هى أداة النمو والديناميكيـة ولاتسـتطيع الدولـة إلا ان توفر العوامل المساعدة .
• تعزيز التنافسـية العالميـة عن طريـق سياسـة صناعيـة نشطة استهداف القطاعات ذات الميزة النسـبية الديناميكية عـن طريـق توفـير حوافـز ضريبيـة وائتمانيـة وتصديريـة والتنسيق بين سياسات التعليم والتدريب والتكنولوجيا .	• الشرائح الصناعية أهميتها ، وليست الصناعة ككل . اى الانتقـال مـن تحليـل القطـاع الصنـاعي، إلـى تحليـل مجموعة الصناعات المتقاربـة .
• تحقيق توافق الاراء حول رؤيـة وطنيـة، وليست اتخـاذ القرارات من اعلى الى اسفل .	• تشجيع التنافس الداخلى ، وليس " انتقاء الفائزين " الانتقال من الحمايةالانتقائية الى توفير الظروف المناسبة.
• وضع رؤية لمستقبل الدولة بمساعدة الفئات القاعدية ، تتضمـن أرقامـا مسـتهدفة واضحـة لكـل مــن التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة واختفـاء الطـابع المؤسسي على قنوات الاتصال .	• تعزيز العناصر الماسية الأربعة :- • تجميع الموارد التخصصية(العوامل) . • الطلب على العملاء المحليين (الطلب) . • التنافس المحلى النشيط (استراتيجية المنشأة) . • تشجيع المنافسة الخارجية . • الانتقال من خلق الوظائف الى تعزيز الانتاجية .

المصدر : د. هبة حندوسة " نشرة منتدى البحوث الاقتصاديـة للـدول العربيـة وإيران وتركيا " العدد الثاني يونية ١٩٩٦ .

سعر صرف الجنيه المصري :

يرى البعض أن أسعار الصرف المغالى فيها، أى تلك التى تساوى متوسط أسعار عوامل الإنتاج المحلية بمتوسط أسعار عوامل الإنتاج الأجنبية ، على الرغم من اختلاف الإنتاجية بين هذه العوامل ، تؤدى الى ضياع القدرة التنافسية للبلد المعنى فى الأسواق العالمية. كما انها تشجع على الاستيراد وتحد من التصدير ، وبالتالي تزيد العجز فى الميزان التجاري . الأمر الذى يتطلب تعديل سعر صرف العملة المحلية، بما يسمح بابراز التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات. وذلك عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة بما يسمح بزيادة هوامش الربح فى قطاع التصدير، مقارنة بالقطاعات التى تعمل للسوق الداخلي ، وهو ما يؤدى إلى إعادة تخصيص الموارد ، بحيث تتحول من انتاج السلع غير القابلة للتصدير الى تلك التى يمكن تصديرها . الأمر الذى يساعد على استقرار الحساب الجارى وزيادة نصيب الصادرات من الانتاج المحلى ، كما يؤدى إلى انخفاض الطلب الى الواردات بما يسمح بوجود فائض للتصدير .

وعلى الرغم من الوجاهة النظرية لهذه المسألة ، إلا أن التعامل مع قضية "سعر الصرف" تحتاج إلى معاملة خاصة تنسجم مع طبيعته والعوامل المؤثرة فيه، خاصة اتساع دائرة الآثار التى تنتج عن تغييره . فمن المعروف أن سعر الصرف يؤثر على كافة قطاعات الاقتصاد القومى ويلعب دورا هاما فى تحديد السياسة النقدية والتعامل مع العالم الخارجى . هذا فضلا عن ان سعر الصرف – كاحد انواع الاثمان السائدة – يؤثر على نظام الاثمان باكمله .

كما ان لسعر الصرف خصوصية ، مقارنة بباقى الأسعار، هذه الخصوصية تتشابه الى حد كبير مع سعر الفائدة ، فكلاهما يتعلق بتبادل بين وسائل الدفع فى شكل نقود، أوصكوك دائنية او مديونية ، وكلاهما مع اختلاف فى التفاصيل يتحدد بعرض وطلب مشتقين من عرض وطلب السلع والخدمات ، لأغراض الاستهلاك والاستثمار .

ويلعب سعر الصرف دورا مزدوجا فى الاقتصاد القومى ، إذ يعزز القدرة التنافسية للبلد ، مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات (فيما اصطلح على تسميته أثر محول الإنفاق) كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية (اثر الثروة) (٢٩).

وهذه الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض ، فاستقرار الناتج ، والحد من التضخم وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات ، تتناقض مع بعضها فى كثير من الحالات . وبالتالى فإن مناقشة المفهوم الأمثل لادارة الصرف الأجنبى لابد أن تتم فى ضوء عدد من العوامل الهامة مثل (٣٠):

- الاهداف الاقتصادية لدى راسمى السياسات .
- الهيكل الاقتصادى للدولة .
- مصدر الصدمات التى تلحق بالاقتصاد المعنى .

وبالتالى، فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة ، وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازى" الذى يتسق مع المتغيرات الرئيسية ، وليس ذلك السعر الذى تحدده المضاربات . وبالتالى فإن المستوى السليم لسعر الصرف لا يمكن ان يتحدد فى نهاية الأمر ، إلا بالاستناد الى فكرة التوازن العام" ، أى بحث التفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الاخرى للاقتصاد الكلى ، والتى لا تتأثر جميعها فى نفس الوقت بسعر الصرف فى حد ذاته فحسب ، بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة .

فعند ظروف اقتصادية معينة، يمكن تعديل اسعار الصرف ، بدرجة معقولة، ولكن شريطة الادراك التام لكافة العوامل والعناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية . وهو مايتوقف على طبيعة النظام الاقتصادى للدولة او مدى الثقة فى العملة ، والاستقرار السياسى، وطبيعة الاسواق المالية ومدى تحررها من القيود . فالمسألة ليست "التثبيت الدائم" أو "المرونة الكاملة". ولكن درجة المرونة المطلوبة فى ظروف معينة . وهنا يتوقف الأمر على نوع الصدمة التى يرجح أن يتعرض لها الاقتصاد المعنى ؟

ففى حالة الصدمات الخارجية ، فإن مرونة اسعار الصرف تستطيع الحد من آثارها ، بمعنى أن الأسعار المحلية يمكن استقرارها عند مواجهة الاقتصاد لحركة الاسعار الاجنبية عن طريق إدخال التعديل الملائم فى سعر الصرف (٣١).

بينما فى حالة الصدمات الداخلية، فإن الأمر يتوقف على طبيعة الصدمة المحلية من حيث كونها نقدية (أى تنشأ فى سوق النقد) أم حقيقية (تنشأ فى سوق السلع).

وتذهب وجهة النظر التقليدية الى ان الحفاظ على سعر صرف ثابت ، هو الأسلوب الأكثر فاعلية فى تحقيق استقرار الانتاج ، حين تكون الصدمات المحلية ذات طبيعة نقدية. أما حين تكون الصدمات المحلية "حقيقية" فيجب تعديل سعر الصرف لتحقيق الاستقرار فى الناتج عن طريق توليد الطلب الخارجي .

والقاعدة العامة هى أنه إذا كانت السياسة الاقتصادية تهدف الى تحقيق استقرار الناتج في وجه الصدمات المؤقتة فيجب تعديل سعر الصرف حين تنبع الصدمات من الخارج أو من سوق السلع المحلية ، ولكن ينبغى تثبيته فى حالة حدوث الصدمات من سوق النقد المحلية (٣٢).

ولاشك ان تحديد طبيعة الصدمة المسئولة عن الإخلال بالاستقرار الاقتصادى مهمة شاقة، فالاقتصاد غالبا مايتعرض فى وقت واحد لعدد من الصدمات النابعة من مصادر مختلفة يصعب تحديدها بدقة. فغالبا مايصعب معرفة ما إذا كان الكساد الاقتصادى يرجع الى بطء الطلب المحلى أو تشدد السياسة النقدية ، أو ضعف الطلب الخارجى، أم خليط من هذا أو ذاك وبأى درجة. هذا فضلا عن صعوبة تحديد ما اذا كانت هذه الصدمة مؤقتة ام دائمة .

فى هذا السياق يمكننا القول إن سياسة التخفيض لن تؤتى ثمارها ، إلا اذا توافرت شروط معينة اهمها ان تكون مجموع المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات اكبر من الواحد الصحيح . اى انه يفترض مرونة كبيرة فى الطلب على الصادرات وكذلك الواردات وعدم التعرض للتدهور فى معدلات التبادل التجارى ، والتمتع بجهاز انتاجى متنوع وقادر على الاحلال محل الواردات ، وإمكانية الانتقال لعناصر الانتاج بين القطاعات الاقتصادية. أى أنه يكون قادرا على المنافسة الدولية، بما فى ذلك جودة الانتاج ، وأيضا يستطيع سد حاجة الطلب المحلى. فإذا ما اضفنا لذلك خصوصية الحالة المصرية ، التى تتميز بارتفاع المكون الأجنبى فى الانتاج المحلى والاعتماد الشديد على الواردات فى تلبية الطلب المحلى ، لاتضح لنا ان تخفيض العملة يمكن أن يؤدى الى المزيد من الأضرار ، فى ظل استمرار العجز التجارى الأمر الذى يفضى الى التدهور المستمر للعملة المحلية (٣٣). خاصة وان الاعتماد على رفع الأسعار وحده ، للحد من الواردات يؤدى ، عند مستوى معين، الى الاستمرار فى الاستيراد ، مما يترتب عليه ، اما ارتفاع تكلفة الانتاج، أو انخفاض حجم الانتاج وتدهور الطاقة الانتاجية ، لان جانبا كبيرا من الواردات يمثل مدخلات لانتاج سلع صناعية وقطع غيار للآلات والمعدات ، ويعنى نقص

المعروض منها عدم تشغيل المصانع بطاقتها وظهور طاقة انتاجية معطلة . وعلى الجانب الآخر فإن السلع التى يتم تصديرها للخارج تخضع لعدة عوامل من أجل تسويقها، منها مدى وطبيعة الطلب عليها ، ودرجة مرونة هذا الطب، درجة المنافسة مع السلع الأخرى وطبيعة السوق الموجهة له القوى التى تتحكم فيه ودرجة فيه ودرجة جودة السلع المصدرة ومدى درجة استجابة انتاج وعرض هذه السلع للتغيرات فى الطلب الخ .

وبمعنى آخر فان العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى ، هو حصاد لجوانب الخلل الهيكلى فى البنيان الاقتصادى والذى يفرض نفسه على المشكلة النقدية ، بحيث يصبح التحرك نحو حل المشكلة الاخيرة، مرهونا بالقضاء على جوانب هذا الخلل ؟ وبالتالى، فاستخدام سعر الصرف كأداة للتصحيح ، فى الحالة المصرية ، أمر ضئيل الأثر ، فى ظل استمرار جوانب المشكلة الاقتصادية على ماهى عليه . وبالتالى يتطلب الأمر إعادة صياغة السياسة الاقتصادية للبلاد بما يجعلها كفؤا لزيادة حصيلة الصادرات وجذب رؤوس الأموال من الخارج وزيادة الادخار لبناء قاعدة اقتصادية للنمو بالبلاد .

دور القطاع الخاص :

تقوم السياسة الاقتصادية الجديدة على دعامة أساسية مفادها إفساح المجال للقطاع الخاص للاسهام بالنصيب الاكبر فى العملية الانتاجية وبالتالى القيام بالمهام الاقتصادية الأخرى. وفى هذا الاطار قامت الدولة باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات الهادفة الى إزالة القيود والمعوقات التى تحول دون قيام هذا القطاع بدوره فى عملية التصدير .

فى هذا السياق ألغت الحكومة الحظر الذى كان مفروضا على تصدير السلع، باستثناء الجلود الخام وخردة المعادن ، باعتبارها من مستلزمات الانتاج ، وكذلك السماح لجميع الجهات والافراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات بدون موافقة مسبقة، كما تم الغاء الاستمارة " ت . ص" ، وتوحيد الاستمارات المتعلقة بالتصدير ، بحيث تصدر جميع المنتجات "الزراعية والصناعية" عن طريق الجمارك مباشرة ، دون انتظار موافقات مسبقة من الجهات المختلفة . كما ألغيت رسوم المخاطر والأمن وتم تخفيض اسعار الشحن ورسوم الارشاد وخدمات الموانئ بنسب تتراوح مابين ٢٠ و ٥٠٪ ، واتخذت عدة اجراءات لضبط وتنظيم الشحن والتنويع والتداول بالموانئ المصرية . وكلها امور تهدف الى خفض تكاليف التصدير ورفع

الكفاءة الانتاجية، سيما وانها تؤدى للتخلص من أعباء البيروقراطية الحكومية التى كانت تحد كثيرا من فاعلية هذه المسألة ، خاصة وان الدراسات قد اشارت إلى انها كانت تستحوذ على حوالى٣٠٪ من وقت رجل الأعمال فى مصر .كما تم خفض التعريفة الجمركية على السلع الراسمالية الى ١٠٪ بعد ان كانت تتراوح بين ٧٥٪ و ٥٠٪ ، ورغم كافة هذه الاجراءات وغيرها إلا أن مساهمة القطاع الخاص فى التصدير مازالت محدودة للغاية ، رغم ارتفاع مساهمته فى الاستثمار المحلى الى ٦٨٪ الا انه مازال يفضل السوق المحلية ويبتعد عن السوق الدولية نظرا لهامش الربح الكبير فى هذه السوق ، والذى يتراوح مابين ٣٠٪ و ٤٠٪ ، فى حين لا يتجاوز نظيره فى السوق العالمية ٨٪ فقط. وبالتالى فلم يسهم القطاع الخاص بأكثر من ١٨٪ من الصادرات عام ١٩٩٤/٩٣ ، مقابل ٧٩٪ بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام (٣٥) .

وفيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية، فاننا نلحظ انها سارت على نفس المنوال إذ لم تحقق معدلات صادرات تتناسب مع حجم الاعفاءات الممنوحة لها. وتشير الاحصاءات الى ان اجمالى تصدير هذه المشروعات للخارج قد بلغ ٣٤٥,٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، مقابل ٢٧٨ مليون عام ١٩٩٦. (٣٦) وهو رقم لا يتناسب مع حجم رؤوس الاموال المستثمرة . مما يعنى انها تفضل اللجوء للسوق المحلى عن التصدير للخارج .

وهنا نلاحظ ان السياسة الاستثمارية الحالية قد ركزت أساسا على العوامل الاقتصادية، وتركت العوامل الاخرى، خاصة التشريعية والادارية دون الاهتمام الكافى، وذلك رغم أهميتها ، إذ أن الاقتصاد المصرى ينظر اليه باعتباره اقتصاد مفرطا فى الأعباء التشريعية، مع ضعف احترام التعاقدات ، وطبقا لدراسة أعدها البنك الدولى ، ينظر الى النظام القضائى على انه نظام شديد البطء ، عالى التكلفة ، او غير مؤكد النتائج ، وتشير الاحصاءات المتاحة إلى أن معدل الفصل فى القضايا التجارية قد بلغ ٣٦٪ فقط عام ٩٣ / ١٩٩٤ مقارنة بـ ٨٠٪ فى اليابان ، و٨٨٪ فى بلجيكا (٣٧).

ومن المعروف ان هذه العوامل تلعب دورا حاسما ومؤثرا فى العملية الاستثمارية الجادة، بقدر ماتتيح الفرصة للمضاربة والتلاعب فى الأسعار وغيرها من الأمور التى تفسد البيئة الاستثمارية ، كما ان وجود التشريع فى حد ذاته ليس بكاف، بل

يتطلب ذلك التنفيذ الفعلى للقانون، بحيث تظهر الصورة بوضوح وجلاء أمام المستثمرين .

كما يجب ان تكون القوانين التى تحكم المجالات الاقتصادية، سواء كانت نقدية أو ائتمانية أو غيرها ، قوانين مرنة غير ذات نصوص مقيدة جامدة . وهنا نلاحظ ان هناك ١٥ قانونا تحكم الشركات والعملية الاستثمارية فى مصر ، منها ثمانية قوانين رئيسية مثل قانون سوق المال والقانون التجارى والقانون الضريبى وغيرها (٣٨).

وبالتالى فإن زيادة الصادرات ليست ممكنة فى كل الحالات ، فهذا الامر يتوقف على مستوى تشغيل عناصر الانتاج. بمعنى آخر اذا كانت هناك طاقات عاطلة فى المجتمع، فمن الممكن حينئذ زيادة انتاج السلع التصديرية دون تقييد الاستهلاك المحلى، شريطة ان يكون الجهاز الانتاجى قادرا على ذلك دون زيادة فى المدخلات المستوردة .

فاذا كان الهدف المطروح هو مضاعفة معدل الصادرات الى ثلاثة أضعاف المعدل الحالى، فإن تحقيق هذا المستوى يتطلب عدة شروط هامة وضرورية ، على راسها إحداث زيادة منتظمة فى رأس المال القومى، وكذلك فى فاعلية استخدامه ورفع معدلات استخدام الطاقات العاطلة واصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد القومى، خاصة فى قطاعى الصناعة والزراعة .

وتأتى اهمية هذه النقطة فى ضوء الواقع المعاش حاليا ، والذى يعتمد على سياسات "التثبيت الاقتصادى" وهى بطبيعتها قصيرة الأجل ، ونجاحها غالبا مايكون على حساب مستويات التشغيل والانتاج ، فى حين أن الهدف النهائى من العملية الانتاجية، هو رفع معدل النمو لكى ينعكس على مستويات معيشة ورفاهية الأفراد .

سياسات الادخار والاستثمار :

أشرنا فيما سبق الى أن تشجيع الصادرات يتطلب بالأساس رفع القدرة الانتاجية للمجتمع، وهو ما يتطلب الاستخدام المستمر للموارد المالية ورفع معدلات الاستثمار. وحجر الزاوية هنا هو زيادة الانتاج ، عبر إضافة طاقات انتاجية جديدة للمجتمع .

وهو مايطرح قضية "الادخار المحلى" باعتبارها حجر الزاوية فى هذه المسألة ، حتى بالنسبة لأولئك الذين ينادون بتشجيع الاستثمار الأجنبى . وذلك لأن نجاح أى مشروع جاد ، فى المدين المتوسط والطويل ، يتوقف على حسن اداء الاقتصاد

القومى فى مجموعه . ونظرا لضرورة رد الموارد الأجنبية فى المستقبل ، فمن الضرورى أن تستخدم هذه الموارد بشكل منتج وفعال. ومن ثم فإن اجتذاب المدخرات الاجنبية يقتضى أولا زيادة الادخار المحلى وتعبئتها فى استثمارات رشيدة.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الادخار المحلى (نسبة الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق) من ٧,٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٦,٨٪ عام ١٩٩٥/٩٤ ، الا أنه مازال دون الهدف المنشود، وذلك للعديد من العوامل يأتى على راسها انخفاض مستوى الدخل الحقيقى للاسرة . مع ملاحظة التغيير النسبى فى السلوك الادخارى لكافة القطاعات المولدة للادخار ، خاصة ادخار القطاع العائلي، والذي يعد أحد أهم مكونات الادخار المحلى فى مصر وتبلغ مساهمته ٧١,٧٪ كمتوسط خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٥/٩٤ .(٣٩)

وتشير الإحصاءات الى ان نسبة مساهمة المدخرات الإجبارية (الهيئة القومية العامة للتأمين والمعاشات والهيئة القومية العامة للتأمينات الاجتماعية ، فى ادخار القطاع العائلي قد انخفضت من ٤٠,٩٪ فى المتوسط (خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٠/٨٩) الى ٢٩,٩٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤ ، وذلك بسبب ارتفاع معدل البطالة فى المجتمع.(٤٠)

اما الجزء الثاني من المدخرات العائلية فهو المدخرات الاختيارية التى تتكون من أوعية الادخار المصرفية وصندوق توفير البريد وأوعية الادخار لدى شركات التأمين ، يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة المدخرات فى الجهاز المصرفي فى المدخرات الاختيارية، ويدل ذلك على ضعف مساهمة صندوق توفير البريد وشركات التأمين فى اجتذاب المدخرات من القطاع العائلي .

وهذه الحالة انعكاس لمشكلتين أساسيتين فى النظام المالي المصري، هما سيطرة القطاع العام على المدخرات التعاقدية ، ومحدودبة أوجه استثمارات محفظة الأوراق المالية وفقا لما تقرره الحكومة وانخفاض معدلات العائد على تلك الاستثمارات . وهذه المشاكل أدت الى انعدام تنمية المدخرات طويلة الأجل . وبالتالي اصبح من الضروري العمل على تشجيع قيام آليات ومؤسسات اكثر قدرة على جذب المدخرات. وفى هذا السياق يمكن العمل على إيجاد وسائل جديدة لجذب المدخرات العائلية، خاصة فى المناطق الريفية والتي لاتصل اليها الخدمات البنكية. وتتمثل هذه

الأداة فى صناديق البريد التى يمكن إصلاح الأخطاء التي وقعت فيها خلال الستينيات وحتى الان.

وهكذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل بالمجتمع ، تتطلب زيادة الاستثمار الثابت ورفع معدلات استخدام الطاقة العاطلة ، خاصة الرأسمالية . وهذا لن يتأتى إلا عبر تحرير جانب العرض واصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد المصري بما فى ذلك القطاع الصناعي . كما يتطلب إصلاح نظام السوق لخلق مناخ ثقافي، وتوحيد قواعد اللعبة، مع أهمية سوق رأس المال ودورها المحوري فى عملية الادخار والاستثمار .



خاتمة

اتضح لنا من العرض السابق أن التغييرات فى البيئة التجارية الدولية الراهنة قد فرضت العديد من القيود والمصاعب على إمكانات الدخول للأسواق الدولية . لذلك فإن الدخول إلى هذه الأسواق يتطلب بذل الجهود من اجل تعزيز هذه المسألة ، خاصة وأن قضية التصدير قد أصبحت محورية يتوقف عليها مستقبل نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة .

إذ أن مصر لديها العديد من الإمكانات والمزايا التي تمكنها من تحقيق انطلاقة كبرى فى التصدير . وبمعنى آخر فإن الوصول بمستوى الصادرات المصرية ، إلى ثلاثة أضعاف المستوى الحالي، ليست بالمهمة المستحيلة ،ولكنه هدف قابل للتحقق فى فترة زمنية معقولة ، شريطة ان يتم تعديل السياسة الراهنة ، بغية جعلها سياسية تصديرية تهدف الى خلق الصادرات وليس تنميتها فقط . وهو ما يتطلب الاهتمام بالقطاعات التى تتمتع فيها مصر "بقدرة تنافسية" وليس مجرد ميزة نسبية . او الصناعات التى يتزايد الطلب عليها وترتفع القيمة المضافة فيها ، إلى جانب تناسبها مع هيكل الصناعة المصرية. فالسياسة التصديرية الراهنة مازالت تحتاج الى تعديل كبير ، خاصة وأنها قائمة أساسا على تصدير الفائض، مع ما يعنيه ذلك من تأثير على الكميات المصدرة وارتباطها بمستوى الاستهلاك المحلى .

وتعتبر القضية الأساسية هنا هي عجز الجهاز الإنتاجي الحالي عن إشباع الطلب (بشقيه المحلى والخارجي)، وهو ما يتطلب إعادة تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع بغية جعلها اكثر قدرة على التخصص في إنتاج سلع التجارة الدولية ، عن طريق زيادة ربحية السلع المعدة للتصدير ، عن تلك الخاصة بالمبيعات المحلية وتغيير هيكل الأسعار النسبية.

وعلى الجانب الأخر، ينبغي الدخول الى مجال التكنولوجيا المعتمدة على الإلكترونيات والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيات الدقيقة وغيرها من التكنولوجيات التى أصبحت المولد الأساسي للنمو على الصعيد العالمي .

وبالتالي ينبغي الأخذ بنظرية " التجارة الاستراتيجية "، والتي تركز على الكيفية التي تستطيع بها الدول استخدام تدابير مؤسسية وسياسية لتشكيل ميزتها التنافسية وهو ما يتطلب تحرير التبادل التجاري مع ما يعنيه ذلك من تغيير فى الأسعار النسبية وأنماط الاستهلاك والإنتاج السائد . ولكن ذلك يتطلب أن يكون تحرير

التجـارة متسـقا ، كمـا ونوعـا ومشـروطا ، مـع الهـدف الرسـمي، الـذى كـان مـن المفروض ان تبنى عليه خطط النمو وهو "التنمية المتوازنة والسريعة".

وهنـا تثـار مسـألة " الحمايـة والتحريـر" للصناعــة المصريــة ، اذ تدلنـا الخـبرة الآسيوية على أنها اعتمـدت إجـراءات حمائيـة مقصـودة مرتبطـة بسياسـة تصديريـة مكثفة ، وهو ما مكنهـا مـن تطويـر اقتصادياتهـا . وتمكنـت بفضـل إدارتهـا الواعيـة لعملية التنمية من إعداد المؤسسات الإنتاجية للدخول إلـى الأسـواق العالميـة . الأمـر الذي يدفعنا للمطالبة بوضع جدول زمني محدد للصناعـة المصريـة ، بحيث تصبـح مهيأة بعد ذلك للدخول إلى مجالات الإنتاج والتصدير .

سوق العمل المصرية عام ١٩٩٥

اجمالى القوى العاملة*	**١٧,٧٢٦ مليون**	**١٠٠٪**
المشتغلون	**١٥,٨٠٨ مليون**	**٨٩,٢٪**
البطالة	**١,٩١٩ مليون**	**١٠,٨٪**
المشتغلون بالحكومة	**٣,٩٥٥ مليون**	**٢٢,٣٪**
المشروعات العامة	**١,٣٥٨ مليون**	**٧,٧٪**
القطاع الخاص**	**٦,٧٥٨ مليون**	**٣٨,٢٪**
القطاع غير الرسمى***	**٣,٧٣٧ مليون**	**٢١,٠٪**

*** لاتتضمن المهاجرين .**

**** تتضمن الزراعة والعاملين لأنفسهم (الزراعة يعمل بها ٥ ملايين ٢٨٪ من القوى العاملة) .**

***** تتضمن العاملين بانفسهم خارج الاطار المؤسسى .**

Samir P admon <u>Towards Full Employment: Egypt into the 21 st century</u> , ECES, DLC NO 10

بعض المؤشرات المقارنة بين مصر

ودول النمو السريع

(كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى)

الدولة	اجمالى الادخار المحلى ١٩٩٣	الانفاق الحكومى	متوسط التعريفة الجمركية	نمو الصادرات لصناعة التحويلية	التغير فى معدل التجارة للناتج
شيلى	٪٢٤	٪٢٠,٨	٩,٥	٢٦,٣	١,٠
هونج كونج	٪٣١	٪١٦,٦	–	٢١,٤	١٩,١
اندونيسيا	٪٣١	٪١٧,١	٥,٠	٣٣,٢	١,٤(–)
كوريا	٪٣٥	٪٢٠,٣	٤,٠	١٤,١	١,٤
ماليزيا	٪٢٨	٪٣٠,٦	٦,٠	٢٩,٢	٥,٧
سنغافورة	٪٤٧	٪٢٠,٤	٠,٤	٢٠,٢	١١,١
تايلاند	٪٣٦	٪٢٢,١	٩,٠	٣٣,٧	٣,٣
مصر	٪١٨	٪٣٦,٥	١٥,٠	١,٠	١,٩(–)

الاتجاهات العامة للادخار والاستثمار

	٨٨/٨٧	٩٨/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
٪ من الناتج المحلى الاجمالى اجمالي الاستثمار المحلي	٣٥,٩	٣٢,٦	٢٩,١	٢١,٩	١٨,٢	١٦,٢	١٦,٢	١٦,٣	١٦,٦
اجمالي الادخار القومي	٣١,٨	٢٧,٤	٢٤,٩	٢٠,٧	٢٤,٧	٢٣	١٥,٤	١٥,٩	١٥,٥
الادخار الاجنبي	٤,١	٥,٢	٤,٣	١,١	٦,٥	٦,٨	١,٢	٠٠,٥	١,١
٪ من الدخل القومى الاجمالى									
اجمالي الاستثمار المحلي	٣١,٩	٢٩,٣	٢٦,٧	٢٠,١	١٧,٠٠	١٤,٨	١٥,٨	١٥,٥	١٦,٠٠
اجمالي الاستثمار العام *	٢٠,٧	١٣,٦	١٣,٦	١٢,٥	١٠,٠٠	٨,٢	٧,٥	٦,٦	٦,٥
اجمالي الاستثمار الخاص	١١,٣	١٥,٧	١٣,٠٠	٧,٦	٧,١	٦,٦	٨,٣	٨,٩	٩,٤
اجمالي الادخار القومي	٢٨,٣	٢٤,٦	٢٢,٧	١٩,١	٢٣,١	٢٠,٩	١٤,٧	١٥,١	١٤,٩
الادخار العام *	٢,٩	٠٠,٨٢	٠٠,٢	١,٣	٣,١	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٧
الادخار الخاص	٣١,١	٢٥,٤	٢٢,٩	٢٠,٣	٢٠,١	١٨,٤	١١,٤	١١,٤	١١,٢
الادخار الاجنبي	٣,٦	٤,٦	٣,٩	١,١	٦,١	٦,٢	١,١	٠٠,٥	١,١
نسبة الناتج المحلي للدخل القومي	٨٩,٠٠	٩٠,٠٠	٩١,٥	٩٢,١	٩٣,٦	٩١,٢	٩٥,٥	٩٥,١	٩٦,١

Warld Bank , Ib-id.

توزيع الاستثمار الخاص فى مصر

القطاع	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
البترول ومنتجاته	١٩,٧	٢٠,٨	٢٢,٦	٢٦,٥	٢٥,٥	١٩,١	٢٠,١	١٤,٠٠
السلع القابلة (١) ٪ للتداول (غيرالبترولية)	٤٦,٤	٤٠,٩	٤١,٠٠	٣٦,٨	٣٥,٦	٣٢,٥	٣١,٧	٥٠,٧
السلع غير القابلة للتداول (٢) ٪	٣٣,٩	٣٨,٤	٣٦,٣	٣٦,٧	٣٩	٤٨,٤	٤٨,٢	٣٥,٣
منها (الاسكان) ٪	(٢١,٠)	(٢٦,٥)	(٢٣,٣)	(٢٣,٧)	(٢٥,٣)	(٢٦,٨)	(٢٧,٩)	(١٨,٥)
اجمالى الاستثمار(٣) الخاص بالمليون جنيه مصرى	٧,٥٦٩	٩,٥٠٨	٩,٧٠٥	١٠,٧٥٨	١١,٦٦٦	١١,٥٤٧	١٢,٨٦٥	٢١,٠٥١

(١) تتضمن الزراعة والرى واستصلاح الاراضى ، الصناعة التحويلة والتعدين، المواصلات والاتصالات السياحة وقناة السويس.

(٢) تتضمن الكهرباء والطاقة ، التشييد والتجارة والتمويل والتأمين والخدمات الاجتماعية.

(٣) الاجمالى ليس بالضرورة هو نفس ماجاء فى الحسابات القومية .

Warld Bank, A.R.E. Country Ecanomic Memorandun Main Report , March 15, 1997. p.13.

التوزيع القطاعى للصادرات المصرية

القيمة بالمليون جنيه

القطاع / السنوات	قطاع عام		خاص		استثمارى		اجمالى
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	
١٩٩٣/٩٢	٢٧٠١,٥	٧٩	٥٠٦,١	١٤,٨	٢٠٩,١	٦,١	٦٤١٦,٧
١٩٩٤/٩٣	٢٣١٤,٤	٧٥,٥	٥٠٣,٣	١٦,٤	٢٤٧١,١	٨,١	٦٠٦٤,٨

البنك المركزى المصرى " التقرير السنوى ١٩٩٤/٩٣ " – ص٦٨ .

التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية

بالمليون دولار

السنوات / مجموعات الدول	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦
الاتحاد الاوروبى	١٣٧٢,٢	١٢٤٣,٣	١٩٥٣,٣	١٦٨٩	١٦٧٩
الولايات المتحدة	٤٥٠,٣	٤٩٣,٩	١٥٣٦,٦	١٣٦٣	١٥٩١
الدول العربية	٥٠٨,١	٤٢٤,٩	٤٨٤,٤	٥٠٥	٤٩٣

المصدر : البنك المركزى المصرى " التقرير السنوى " أعداد مختلفة .

الصادرات المصرية حسب التصنيف السلعى

بالمليون دولار

	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦
اجمالى الصادرات	٣٦٣٣,٥	٣٤١٦,٧	٣٠٦٤,٨	٤٩٥٧,٠	٤٦٠٨,٥	٤٩٣٠,٠
السلع الزراعية	٢٥٧,٥	١٩٩,٤	٢٣٨,٢	–	٣٣٩,٣	٢٧٠,٥
سلع موزعة	٢٦٣,٨	٢٤٧,٠	١٩٩,٨	--	٧٢٩,٤	٧٧٧,٣
السلع الصناعية	٣١١٢,٢	٢٩٧٠,٣	٢٦٢٦,٨	–	٣٥٣٩,٨	٣٨٨٢,٣

المصدر : البنك المركزى المصرى " التقرير السنوى " أعداد مختلفة .

الصادرات المصرية من السلع الصناعية

بالمليون دولار

	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦
اجمالى صادرات السلع الصناعية	٣٢٧,٨	٢٨٨٩,٥	٣٥٣٩,٨	٣٨٨٢,٣
منها البترول الخام	١٢٧٩,٤	٩٣٢,١	١١٩١,٩	١٢٩٢,٦
المنتجات البترولية	٨٣١,٥	٨٤٠,٠	١٠٣٣,٧	١٢٨٥,٢
الغزل والنسيج	٤٥٠,٩	٤٩٥,٥	٥٧٣,٩	٦٠٦,٦
الصناعات الهندسية	٩٠,٨	٩٣,٤	١٢٦,٣	١٥٠,٦
السلع الغذائية	١٠٠,٤	٨٨,٢	١٢٨,٩	١٥٢,٣
الصناعات الكيماوية	١١١,١	١١٠,٢	١٣٩,٤	١١٧,٢
الصناعات المعدنية	٢٨٨,٢	٢٣٥,٢	٢٤٧,٠	١٦٣,٠
الصناعات التعدينية	٣٢,٦	٣٧,٤	٤٣,٥	٢٨,٩
صناعات مواد البناء والحراريات	٢٦,٣	٢٥,٧	٢٥,٧	٣٢,٢
سلع منوعة	٦٧,١	٤١,٨	٢٩,٥	٥٣,٦

المصدر: البنك المركزى المصرى "المجلة الاقتصادية" المجلة (٣٧)-العدد الرابع ١٩٩٧/١٩٩٦.



الفصل الخامس

إدارة البيئة الخارجية للنهضة

د. محمد السيد سعيد

يمثل هـذا الكتـاب الجزء الأول مـن سلسـلة سيصدرها تباعـا مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية حول المشروع النهضوى الوطنى المصرى .

لقد طرحت فكرة "المشروع النهضوى" بإلحاح طوال عقد التسعينيات. فلم تمض نـدوة أو ينعقد مؤتمـر أو يستقر النـاس فى مجالسـهم الفكريـة، إلا وتطـرح هـذه الفكرة، بأشكال وفى سياقات مختلفة. كما عكف عشرات من الكتاب البارزين على الدعوة " لصياغة " مشروع نهضوى، سـواء فـى الصحـف أو فـى مجـالس الثقافـة والفكر والعلم، بل وتكاد هذه الفكرة تصبح واحدة من أهم ملامح الحالة الثقافية - السياسية طوال هذا العقد.

إن الاقتراب من القرن الحادى والعشرين قد مثـل بحـد ذاتـه حـافزا علـى طـرح الفكرة بهذا القدر من الإلحاح. ولا يخصنا هذا الحافز وحدنا. كما أنه يتسـق تمامـا مع ما يسميه الفرنسيون بتقـاليد نهايـة القـرن. فلسـبب أو آخـر، إعتـاد المفكـرون إنتهاز فرصة نهاية قرن ودخول قرن جديد للتأمل فى حـال مجتمعـاتهم ، وفـرز مـا جاءت به تطورات القرن الفائت من أحداث سعيدة أو إضافات كبرى، وما قد تكـون قد خلفته وراءها من مصاعب ومشكلات.

لقد إتسمت هذه التقـاليد عمومـا بمسـحة مـن الحـزن. وقـد يكـون البـاعث علـى الشجن هو تلك العلاقة الغامضة والمبهرة بيـن الإنسـان والزمـان. غيـر أن طبيعـة الفكر الفلسفى والاجتماعى ذاته تشى بهذه النزعة المتأصلة للإقتراب من يوتوبيات أو مجتمعات مثالية وفاضلة. ومما لاشك فيه أن الواقـع التـاريخى فـى كـل القـرون وبرغم ما يكون قد أضافه من تقدم فـى أسـاليب الحيـاة ومستويات المعيشـة ومـن ضـروب المغـامرات الفكريـة والثقافيـة والعلميـة الناجحـة ، إنمـا يخـون أو يغـدر بالآمال العظيمة. وهذا الواقع عـادة مـا يفـارق مفارقـة جسيمة المعـايير الأخلاقيـة والانسانية الأرقى، وخاصة فى المجال السياسى والمجال العام عموما.

ومع ذلك ، فإن الفكر الفلسفى والاجتماعى لا يبرح هذه الآمـال ، ولاينـى يطـرح على ذاته وعلى المجتمع يوتوبيـات جديـدة ، ورؤى مشـحونة بـالتوق لعـالم جديـد ولحالة " إجتماعية" أو "إنسانية" جديدة . ولا يخفى أن "تقاليد نـهاية القرن" كان لـها دائما نصيبها من الآمال والأشواق رغم ما تنوء بها هذه التقاليد من أسى.

لقد شكلت المساهمات الغزيرة التى واكبت عقد التسعينيات فـى الفكـر المصـرى تيارا هاما من " تقاليد نهاية القرن " هذه. ونحن نشير هنا تحديدا إلى المسـاهمات

الفكرية التـى جعلت فكرة "المشروع النهضوى الوطنـى" موضوعهـا الرئيسـى أو مرماها وهدفها الجوهرى. فلا يخفـى علـى مـن يطلـع هـذه المسـاهمات أو طرحت على مسامعه أثناء حضور فيض النـدوات والمؤتمـرات والحلقـات الدراسـية أنهـا جميعا تفيض بذلك المزيج المدهش من الشجن والأمل.

لا تتعلق تلك المشاعر بنهاية القرن بـالتحديد. إذ أنهـا تعكس نوعـا مـن خيبـة الأمل والمرارة الشديدة التى تضطرب بهـا نفـوس المصريين حيـال الأداء القومـى طوال القرن العشرين. فمصر التى كـانت فـى طليعـة مجتمعـات الجنـوب مـن حيث إرتيـاد آفـاق الحداثـة ودرب التقـدم الاقتصـادى والاجتمـاعى طـوال القـرن التاسـع عشر، وجدت نفسها تتراجع خلال القرن العشرين ، وتحديدا خـلال النصف الثـانى من القرن، بالمقارنة ببلاد أخرى فى شرق آسيا مثلا . وعندما كانت مصر تحضر لوثبتها الكبرى فى مطلع القرن التاسع عشر، كانت اليابان ، وحتى روسـيا ومعهـا أكثرية دول شرق وجنوب أوربا تغط فى سبات عميـق. واليـوم ، ثمـة فـاصل كبير فى مؤشرات التقدم. حيث قفزت اليابان الى الصفوف الأولى من دول العالم، بينمـا تراجعت مصر إلى صفوف الدول منخفضة الدخـل. واليـوم ، قـد لا تجـوز المقارنـة مع اليابان، ولكن المقارنة مع دول بدأت حركتها نحو التحديث والتقدم الاقتصـادى والاجتماعى فى عقد الستينيات، ومن بينها دول شرق آسيا تصيب المصريين بقدر كبير من الإحباط . إذ أن مصر سبقت هذه الدول بدورها فى مشوار التحديث بعقود كثيرة . إن تلك المقارنة تعنى ببساطة أنه بينما سارت مصـر ببطء شـديد ، وثبت هذه الدول وثبات كبرى إلى الأمام ، خلال العقود القليلة الماضية . ففى مطلع عقد الستينيات لم يكن الدخـل القومـى لكوريـا الجنوبيـة يتجـاوز ثلثـى دخـل مصـر. أمـا اليوم، وفى نهاية التسعينيات ، إنقلبت الأية ، وصار الدخل الكـورى عـدة أضعـاف مقدار الدخل القومى لمصر، بل إن مصر قد صـارت تتطلـع الـى كوريـا لمسـاعدتها علـى التصنيـع فـى مجـالات سبقت إليهـا مصـر مثـل صناعـة السـيارات والمعـدات الكهربائية والسلع الإلكترونية .

واليـوم يثـور المثقفـون المصريـون ضـد تصنيـف بلادهـم مـن بيـن دول العـالم الثـالث، بسـبب إعتقـادهم أن المكانـة اللائقـة بمصـر هـى فـى طليعـة دول العـالم. والواقع أن مصر تصنف لا بإعتبارها دولة من دول الدخـل المتوسـط فحسـب ، بـل ومـن بيـن الـدول الأقـل تطـورا حتـى فـى هـذه الفئـة مـن الـدول. وتقـع مصـر فـى الصفوف الأخيرة من الدول من حيث مؤشرات التنمية البشرية.

تنشأ هذه المفارقات فجوة كبيرة فى إدراك وضع ومكانة البلاد. فالحركة الوطنية المصرية نهضت فى جانب منها على الآمال العظمى فى إستعادة مجد مصر الغابر. ولا تقبل الوطنية المصرية ما تعيش فيه البلاد من فقر وتبعية وهشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الواقع يشير إلى إحباط الأهداف الكبرى التى كانت نصب عين الحركة الوطنية منذ بدايتها. وفيما بين التطلع لكسر جمود التخلف ومؤشراته ، والأداء الضعيف للبلاد طوال القرن العشرين ثمة معضلات لابد من حلها.

ويرمى القائلون بضرورة طرح مشروع للنهوض القومى إلى سد هذه الفجوة. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه بشدة هو كيف ؟.

تتعلق الهواجس والآمال كلها بفكرة أو مصطلح النهضة .

ويشير المصطلح إلى إدراك معين لكيف تنطلق الأمم بعيدا عن فلك الركود والتخلف ، ونحو التطور غير المحدود وغير المقيد فى مجالات شتى، ومن بينها المجال الاقتصادى. فبينما يمكن تصور تلك العملية بإعتبارها تراكما مطردا وإرتقاء تدريجيا عبر فترة طويلة من الزمن، فإن ثمة أمثلة كثيرة تم فيها التطور عبر دفعة قوية إختصرت الزمن الفارق بين الاعتماد على الأنشطة الأولية والخدمية والوزن الكبير للصناعة فى الاقتصاد ، وبين حالة تتزاحم فيها مشاكل المجتمع من بطالة وركود وضعف المستويات التعليمية والصحية وبؤس الخدمات الرئيسية كافة إلى حالة أخرى يتمكن فيها المجتمع من الوفاء بحاجاته الأساسية ورفع مستويات المعيشة ونيل أرفع وأعلى درجات التعليم والثقافة والصحة .

هذا النمط من التطور النوعى المكثف والسريع يسميه بعض الاقتصاديين الكلاسيك بالانطلاق take off ، أى النقلة التى تحدثها الطائرة بعد "تسخين" محركاتها وتحركها على الأرض لبرهة قصيرة إلى الطيران فى الهواء، وهى نقلة تمكنها من الوصول إلى مستوى توازنى عند إرتفاع معين من سطح الأرض.

وقد أخذ المفكرون والعلماء يفكرون فى كيفية إحداث هذه "النقلة" من خلال تخصيص بحث علمى متكامل لها ، وهو ما نسميه فى المصطلح الأكاديمى بعلم "التنمية" .

وقد يختلط مصطلح التنمية مع شعار النهوض. غير أنه يجوز أيضا أن نميز بين المصطلحين. فعلم التنمية يبحث فى إستراتيجيات متنوعة ، ويحيط بمناظرات

شتى حول المناهج والمضامين الاقتصادية والاجتماعية، ويقبل تعدد المدارس. ومصطلح "النهوض" أو "النهضة" يتصور إجراء محددا أو شكلا خاصا للتنمية. فحالة النهوض (الوطنى) تتحقق عندما تجرى عملية واسعة النطاق لأعادة التكوين أو إعادة البناء الاجتماعى تمس كافة قطاعات واقسام المجتمع بنوع من حمى أو فلنقل الحمية المفاجئة والكاملة تنشد بها الوصول الى أعلى مستويات الأداء والانجاز فى شتى الميادين وتكتسب من خلالها عادات ومعايير جديدة، وعلى رأسها الامتياز والاتقان ، فإذا المجتمع كله يفور بالتغير ويشعر بالقوة المتفجرة فيه ، وتتجدد فى سرعة بالغة بنيته الاقتصادية والاجتماعية. وفى غضون سنوات قليلة ، قد لا تتجاوز عقدين من الزمان، يكون المجتمع قد إنتقل الى حالة جديدة وموقف مغاير كلية. فتنشأ بنية أساسية حديثة ، وتتطور الصناعة وترقى منتجاتها إلى منافسة الدول المتقدمة ، وتتحسن بصورة نوعية مستويات التعليم والصحة والإسكان، وتشبع الحاجات الأساسية ، وتتعاظم وتنمو المهارات الفنية والاجتماعية، وتنتشر مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، ويحصل الناس على خدمات أفضل ، بل وتتغير أساليب معيشتهم كلية بما يتوافق مع تلك الفورة فى مستويات الأداء الانتاجى والاقتصادى والتعليمى والتكنولوجى. عندئذ يبدأ المجتمع فى إعادة تنظيم طاقاته وقطاعاته لكى يضع حلولا ناجحة لمشكلاته، بما فى ذلك المشكلات التى ترتبت على هذا الانتقال السريع.

إن حالة "النهوض" هذه هى مدخل محدد " للتنمية " ، تطرحه على ذاتها الأمم القديمة ذات الطموحات العالية والشعور المتأصل بالجدارة والاستحقاق الحضارى والسياسى. وقد جربت مصر هذه الحالة مرتين. الأولى فى عهد محمد على ١٨٠٥ - ١٨٤٠ ، والثانية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وتحديدا خلال الفترة ٥٩-١٩٦٦. لقد نجحت الفترة الأولى فى تغيير وضع مصر الداخلى ومكانتها الخارجية بصورة جذرية ، حتى لو كانت قد توقفت أو أوقفت بعد ذلك . ولكن هذا النجاح لم يكن كافيا لنقل مصر إلى المستوى المرتفع المأمول الذى يمكن البلاد من الاستقرار عند أعلى مستويات الأداء الانتاجى، وخاصة فى مجال الصناعة ، التى إنهارت كلية بدءا من عقد الخمسينيات فى القرن التاسع عشر، ولفترة طويلة للغاية لاتقل عن قرن كامل ، وحتى بدأت تستأنف سعيها للإنبعاث من جديد فى نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

أما تجربة "النهوض الوطنى" فى عهد الرئيس عبد الناصر، فإنها لم تكتمل ، وبالتالى لم تنجح فى الوصول بالبلاد إلى حالة "الانطلاق" كى نتحدث عنها.

وقد اعتاد المصريون عزو أسباب الفشل فى الحالتين إلى العوامل الخارجية ، وتحديدا إلى الامبريالية القائدة فى العصرين ، أى الامبريالية الانجليزية فى الحالة الأولى والامبريالية الأمريكية فى الحالة الثانية.

وقبل أن نناقش صحة - أو على الأقل كفاية - هذا التفسير ، يتعين علينا أن نستمر فى بحث عملية النهوض هذه ، بأخذ نموذجى محمد على وعبد الناصر فى الإعتبار. والمسألة الجوهرية للبحث هنا هى مسألة المحرك أو الميكانيكة التى تقود الحركة الى النهضة.

فى ذهن معظم المفكرين والساسة المصريين المتحمسين لأطروحة "مشروع النهضة" يحتل مفهوم إرادة التقدم مكانة مركزية . ولهذا السبب. لايقبل هؤلاء المفكرين بالقول بأن النهضة هى حالة موضوعية ، تظهر بصورة تلقائية عن إئتلاف عوامل معينة نضجت فى رحم المجتمع. ويصرون على أن النهضة بالنسبة لدول العالم الثالث ، وخاصة الأمم القديمة هى "مشروع" أى توجه قصدى ينطلق من رفض الأمر الواقع ، والإصرار على القطيعة التامة مع التخلف ، هذا التوجه القصدى ينهض إذن على "إرادة" تستنفر فى الأمة أو المجتمع الغضب على تردى الواقع وسوئه، وتحشد قدراته وتوجهها فى المسارات المطلوبة للنهوض.

ويرتبط بإرادة التقدم ثلاثة عوامل رئيسية :

العامل الأول هو الخطر الخارجى. وقد يتمثل هذا الخطر فى تهديد بإستعمار البلاد أو أمنها القومى أو إبتزازها سياسيا وإخضاعها لوضع التبعية الاقتصادية والعمالة السياسية. ويمثل المشروع القومى إستجابة لهذا الخطر تشحذ إرادة التغيير الداخلى وتحتم تعبئة كل القوى والموارد بهدف إحداث تحسين سريع فى "منعه" المجتمع تجاه التهديد الخارجى. إن إرادة التقدم تبدأ بهذا المعنى كعملية صهر للمجتمع فى إتون تجربة بناء داخلى سريع لتمكينه من صد هجوم خارجى أو ردع خطر وتهديد داهم لوجود المجتمع واستقلاله واستقراره.

وقد يمتد أثر هذا العامل إلى مسعى هجومى يتم بمقتضاه طرح المشروعات للنهوض الوطنى فحسب ، بل ولإستعادة المبادرة الحضارية أيضا .

أما العامل الثانى فهو الشعور القومى، أو بتعبير أوسع الهوية القومية أو الحضارية للمجتمع. ففى خضم تكثيف وإشعال الحماس القومى أو العاطفة الوطنية يمكن استدعاء وشحذ إرادة التقدم بإعتبارها شرطا لازما لرد الخطر الخارجى.

فمشروع النهضة عادة ما يطرح فى أوقات تلتهب فيها المشاعر القومية (أو الدينية) ، وهو ما يحدث فى أوقات الخطر. ويتفق مع نفس الاعتبار تحقق شرط التوحد القومى فى مواجهة الخطر الخارجى.

أما العامل الثالث فهو الدور المركزى والجوهرى للدولة فى قيادة مشروع النهضة. فالدولة هى مناط الارادة العامة وهى التى تستنفر التحدى كإستجابة للخطر الخارجى. وهى تقوم بحشد المجتمع وتعبئة قواه وتنظمه وتقسم الأدوار بين قطاعاته. وبدون هذا الدور المركزى للدولة يستحيل القيام بمشروع نهضوى، ليس لأنها هى التجسيد المناسب للارادة القومية ، وإنما أيضا لأنها هى القادرة على صهر كل الفئات الاجتماعية فى مشروع واحد ، وهى وحدها المناط بها تعبئة الفائض الاقتصادى، وتوظيفه بالصورة الملائمة لصد العدوان أو ردع التهديد الخارجى ولتحقيق التقدم السريع المنشود ، خاصة فى الميدان الاقتصادى.

والواقع أن هذه العوامل الثلاثة تحيط بالمحتوى الأساسى لفكرة المشروع النهضوى كما طرحت فى مصر، فى غضون العقد الأخير من القرن العشرين. إذ أن الفكرة قد طرحت من قبل مفكرين وساسة يرمون إلى مناشدة الدولة العودة للسيطرة على العناصر لحركة المجتمع، من أجل ضمان إستقلال وسيادة بلد مستهدف من قوى خارجية كبرى دولية وإقليمية ، عبر إشعال الحماس الوطنى/القومى وتأكيد وتعزيز الارادة العامة لتحقيق تقدم سريع فى شتى الميادين.

إن طرح الفكرة كنوع من المناشدة للدولة يكشف فى الحقيقة عن حنين عميق لتلك "الفورة" القومية/الوطنية التى عاشتها بعض الأجيال الحالية فى عقد الستينيات بالذات ، وهو العقد الذى شهد تبلور "المشروع النهضوى" الناصرى، وأهم انجازات هذا المشروع.

غير أن هذه الحقيقة بذاتها هى أهم أوجه قصور المساهمات الكثيرة حول فكرة المشروع النهضوى فى التسعينيات ، وهى التى تسم هذه الفكرة بطابع رومانسى وبعيد نسبيا عن العلم.

فالواقع أنه لا تكاد توجد تجربتان متشابهتان للنهوض القومى، إلا فى بعض الملامح العامة. ويصدق ذلك على تجارب الدول والأمم المتحدة، كما يصدق على تجربة أمة أو دولة ما مثل مصر الحديثة فى فترتين زمنيتين يفصل بينهما نحو

قرن ونصف من الزمان.

وقد تتشابه مثلا تجربتا مصر أثناء حكم محمد على واليابان بعد ثورة الميجى فى الأهمية الخاصة للعوامل الثلاثة آنفة الذكر. كما تتشابهان أيضا فى بعض ملامح عملية التحديث التى تمت فيهما. وعلى سبيل المثال، إستندت التجربتان فى البداية على نقل واسع للتكنولوجيا والعلوم الغربية الحديثة. غير أن نتائج نفس العوامل والمقتربات تختلف إختلافا هائلا بين التجربتين. فإذا ركزنا على إعتبار وحيد وهو طبيعة النخب الاجتماعية التى قادت التجربتين. لوجدنا ما يكفى من أسرار وتفسيرات الاختلاف البين فى النتائج. فاليابان لم تعرف إنقطاعا إجتماعيا حقيقيا، وإنما إكتفت بتحويل طبقة المحاربين (الاقطاعيين) من الساموراى إلى طبقة رأسمالية حديثة. بينما لم تكن ثمة نخبة حقيقية فى مصر أو ذات جذور عميقة فيها. وإعتمد محمد على ليس عل نخبة مصرية لها تاريخ طويل فى البلاد، وإنما على عناصر أجنبية أتى بها من خارج البلاد كلية، وظلت هذه العناصر غريبة عن المجتمع المصرى فترة طويلة من الزمن، حتى أمكن تمصيرها نهائيا بعد وفاته بما لا يقل عن ستين عاما.

وقد نشير هنا أيضا إلى إعتبار آخر حاسم فى المقارنة بين تجربتى النهوض الوطنى فى مصر ذاتها : أى بين تجربة محمد على من ناحية وعبد الناصر من ناحية أخرى. فبينما لاتجد إستنفارا لمشاعر الهوية القومية أو إلتهابا حقيقيا فى العاطفة الوطنية المصرية أثناء تجربة محمد على ، فإن تجربة عبد الناصر كانت إستمرارا وتتويجا لحركة وطنية ممتدة لنحو قرن من الزمن.

ومع ذلك ، فإن الناصرية لم تستند على الكادر السياسى للحركة الوطنية المصرية، وإنما حذفت هذا الكادر وعزلته ، فى مقابل الاستناد بصفة شبه كاملة على جهاز الدولة الادارى والعسكرى.

وعلى أى حال، فإنه بينما مثلت تجربة محمد على حصاد عقلية مغامرة. باحثة عن المجد الشخصى بالاستناد على مصر كمنصة إنطلاق اقتصادية وحضارية ، فإن تجربة عبد الناصر جاءت تعبيرا عن أشواق ومطالب ورؤى الحركة الوطنية المصرية التليدة ، وإعتمدت ماديا وعاطفيا على الكتلة الحضارية المتمثلة فى الطبقة الوسطى المصرية.

ومن ثم فإن حصر إرادة التقدم والنهوض بإعتباره العامل المركزى الحاسم فى

نشأة التجربة النهضوية قد يكون سليما من ناحية الشكل. غير أن مضمون هذه الارادة يختلف بصورة هائلة بين الحالات المختلفة فى نفس البلد، أو فيما بين بلاد شتى شهدت تلك التجربة.

وإذا كان التصدى لمخاطر وتهديدات خارجية واحدا من العوامل التى حركت التجربة النهضوية ، فإن هذا الاعتبار لايقول لنا الكثير بحد ذاته. ففى غضون القرنين التاسع عشر والعشرين، جاء تطور الرأسمالية بمتغيرين جوهريين هما تكنولوجيا الاتصال والمواصلات من ناحية، وظاهرة الامبريالية من ناحية أخرى. وقد فض هذان المتغيران العزلة النسبية لبلاد شتى فى العالم القديم والجديد على السواء ، وأحاط عملية تكوين الدولة والأمة بسياج من التهديدات الخارجية والداخلية . فكان التهديدات وما ينبثق عنها من حالة عدم الأمان كانا شرطا لا لتجربة النهوض القومى بحد ذاتها فحسب ، بل ولعملية تكون الأمم والدول أيضا. وقد ترتب على ذلك بالضرورة أن تقوم الدولة الحديثة - عندما يستثنى لها ظروف التكون المستقل - بإدارة شروط عدم الأمان فى الخارج والداخل وتمثل نشأة الجيوش الدائمة الحديثة - والقائمة فى معظم الحالات على التجنيد الاجبارى العام- أهم أساليب هذه الادارة ، وإن لم يكن الاسلوب الوحيد.

ورغم أن معظم دول العالم بما فيها الدول الكبرى والعظمى - تواجه درجات متفاوتة من التهديد الخارجى ، فإن أكثريتها لم تطرح على نفسها بالضرورة مشروعا نهضويا، ولم يكن مثل هذا المشروع - عندما طرح - ناجحا بالضرورة، بغض النظر عن شدة التهديدات الخارجية.

وبوجه عام ، مثلت التهديدات والمخاطر الخارجية شرطا أكثر كثافة وقوة بالنسبة للمنطقة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، بالمقارنة بغيرها من مناطق العالم. وتزداد أهمية هذا الاعتبار بالنظر إلى حقيقة أن مصر بالذات والعالم العربى عموما كان قد طرح على نفسه فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وحتى قبل أن تترجم التهديدات الخارجية الى حملات عسكرية إشكالية النهوض ونفض غبار نحو ثلاثة قرون من الانكماش والركود.

ومع ذلك ، فإن إنطلاق مصر الاقتصادى والسياسى الهائل فى ظل محمد على لم يعكس أو يترجم هذه الآمال والأشواق الكبرى التى عبر عنها الفكر المصرى بين أروقة الأزهر بالذات. وإنما جاء هذا الانطلاق بفضل تلاقى طائفة من العوامل الداخلية والخارجية. والأهم أنه جاء ببعض الصياغات المناسبة لذلك العصر فيما

يتعلق بتحقيق الانطلاق. كما أن إنهياره وفشله فى النهاية جاء نتيجة لبعض الصياغات الأخرى التى لم تكن مناسبة ، بل كانت فى الحقيقة مضادة للشروط الموضوعية والذاتية المطلوبة لتطوير مشروع النهضة وإنتقاله إلى مرحلة أرقى وأعلى.

وقد نوضح هذه المسألة بتأمل أعمق قليلا لمسألة العلاقة بين الظرفين الداخلى والخارجى لمشروع النهضة فى ظل كل من محمد على وعبد الناصر.

إذ يكاد يجمع المفكرون والباحثون المصريون على أن المؤامرات الخارجية هى سبب إنهيار التجربتين. فهزيمة محمد على فى الشام وفرض إتفاقية ١٨٤٠ عليه، وهزيمة عبدالناصر فى سيناء عام ١٩٦٧ كانتا إيذانا بإنهيار التجربة النهضوية فى الحالتين – تبعا لهذا التحليل.

غير أن هذا التفسير ينقصه الإقناع كثيرا . فى ذلك أنه ينسب للمخاطر الخارجية الفضل فى نشأة التجربتين وانهيارهما، فى نفس الوقت. وثمة ما يستدعى تساؤلات عديدة فى هذا التحليل.

إذ يحتمل هذا الرأى تفسيرين منطقيين مختلفين الى حد كبير.

<u>(أ) التفسير الأول يمكن صياغته كما يلى :</u>

إن تجربتى محمد على وعبد الناصر قد فشلتا بسبب كونهما قد تصديا لقوى دولية عاتية لا قبل لمصر بهما ، فى بداية أو فى سياق مشروع نهضة يستهدف نقل مصر من حالة الضعف والهوان إلى حالة من القوة والتقدم.

ويعنى هذا التفسير أن التجربتين قد إنطلقتا من حسابات خاطئة لموازين القوى، وأن حماية مشروع النهضة كان يحتم الحرص على تجنب الاصطدام بالقوى المهيمنة فى النظام الدولى فى كل من المرحلتين. وبتعبير آخر ، فإن الاستراتيجية المناسبة لمشروع النهضة هى العمل بكل همة على "عدم الاصطدام" بالقوى الخارجية التى لا قبل لمصر بها فى ميدان الصراع العسكرى والسياسى.

من الناحية المنطقية ، تعد هذه الصياغة أفضل من صياغة أخرى وهى أن مشروع النهضة الوطنية المصرية كان محكوما عليه بالفشل فى الحالتين بسبب إستهداف القوى الخارجية له واصرارها على الحيلولة دون نشوئه وتطوره بما يقوى مصر ويمكنها فى المستقبل من القيام بدور رئيسى فى السياسات الدولية

والاقليمية.

(ب) وثمة تفسير ثان يمكن صياغته كما يلى:

إن العوامل (التهديدات) الخارجية هى السبب المباشر وراء إنهيار التجربتين، ولكن هذه النتيجة لم تكن حتمية.

وقد يرى البعض- مثلا - أنه كان من الممكن هزيمة المؤامرات وأشكال العدوان الخارجى فيما لو كان كل من عهدى محمد على وعبد الناصر قد عسكرا المجتمع بصورة كاملة، وخاض معاركه الخارجية حتى النهاية.

ويصطدم هذا الرأى بحقيقة أن مستوى عسكرة المجتمع فى ظل محمد على بالذات كان مرتفعا للغاية حيث وصلت جيوش محمد على إلى ١٥٠ ألف جندى فى وقت لم يكن فيه تعداد سكان مصر قد تجاوز ٤ ملايين نسمة. كما أن هذا الرأى لم يكن يتضمن أن تأتى النتيجة النهائية فى شكل إنتصار عسكرى على قوى خارجية أضخم وأكثر تسليحا وعددا من مصر والمصريين.

ولذلك قد يرى بعض آخر أن التجربتين قد شهدتا إختلالا لصالح القطاع العسكرى وضد القطاع الاقتصادى المدنى، الأمر الذى جعل الجيش يستند على بنية إقتصادية هشة. ومن الممكن مثلا تصور أن تعكف الدولة التى تقود مشروع النهضة على البناء الاقتصادى والاجتماعى الداخلى أولا حتى يتحقق إنطلاق مشروع النهضة قبل أن يبدأ التصدى للمؤامرات والمخاطر الخارجية معتمدا على قاعدة قوية فى الداخل.

ويقود هذا الرأى إلى نتيجة مشابهة للتفسير الأول ، وهو أنه كان يتعين تجنب الصدام (العسكرى) مع القوى الخارجية، على الأقل حتى يتحقق الهدف من المشروع النهضوى، وهو تقوية مصر من الداخل. كما أن هذا الرأى يفترض ضمنا أن المواجهة السياسية والصدام العسكرى بين المشروع النهضوى المصرى والقوى الخارجية ليسا حتميين.

فالقول بعكس ذلك يعنى إستحالة قيام مشروع نهضوى مصرى. فإن كان هذا المشروع مستهدفا للضرب والتصفية بالضرورة من جانب القوى الخارجية الأوفر قوة والأحدث فى مجالات التسليح والقدرات العسكرية، فما أسهل من أن يتحقق للقوى الخارجية الانتصار على المشروع مبكرا ، بما يحول دون قيامه بالأصل.

وباختصار ، فأن التحليل المتعمق للنظرية الشائعة بين المفكرين والباحثين المصريين والتى تعزو إنطلاق وانهيار تجربتى محمد على وعبد الناصر فى النهضة الوطنية إلى العوامل والمخاطر الخارجية لا تبدو سليمة. ويتعين علينا أن نبحث نظرية بديلة تقول بأن إنطلاق ومسار المشروع النهضوى المطروح على بلادنا فى اللحظة الراهنة يتحدد بعوامل داخلية أساسا.

وقد نطور هذا الاستنتاج قليلا بما يكفل وضع نظرية بديلة للمشروع النهضوى الوطنى. إذ ينشأ المشروع النهضوى عندما يتمكن المجتمع من توفير ركائز داخلية قوية لهذا المشروع ، أى عندما يتمكن من حل معضلات الانطلاق ، وهى المعضلات الكامنة فى صميم التكوين الاجتماعى، وعبر توظيف والاستعانة بمعطيات هى بدورها كامنة فى صميم كيان المجتمع. إن توفير الأوعية السليمة للانطلاق الاقتصادى والاجتماعى، وهى أوعية لابد أن تكون مصاغة فى إستراتيجيات ثقافية ذكية هو الإطار الجوهرى للمشروع النهضوى.

لقد تمكن محمد على من حل معضلات الانطلاق، ومن توفير أوعية مناسبة فى المرحلة الأولى لمشروعه النهضوى. فالقضاء على البنية السياسية الموروثة من عهد المماليك ، وتركيز السلطة بيد الدولة بما مكنها من توفير الأمن فى ربوع البلاد ، وتطبيق خطط كانت تصميماتها موجودة بالأصل للإنطلاق بالزراعة المصرية ، ووضع لبنات أولى لنشأة الصناعة المصرية ، والاعتماد فى ذلك كله على نقل موسع للتكنولوجيا والعلوم الغربية عبر البعثات وتوظيف الفنيين الغربيين، وتوفير التمويل المناسب – من خلال الاحتكار التجارى – لمشروعات التطوير والنهوض الاقتصادى. كل ذلك مثلت معادلات سليمة ووفرت أوعية مناسبة للمرحلة الأولى من مشروعه النهضوى. ومع ذلك كله ، لم تكن هذه الحلول أو الأوعية مناسبة لتطور هذا المشروع فى مراحل تالية. كما أنها لم تكن كافية للعبور بهذا المشروع من طوره الأولى الابتدائى إلى مرحلة التوطيد، ثم مرحلة الانطلاق خارج فلك التخلف.

بل إن محمد على كان قد تورط فى معادلات وممارسات مضادة لمشروعه. وعلى رأس هذه المعادلات والممارسات التوسع فى المغامرات العسكرية الخارجية التى أرهقت كاهل الخزانة العامة (وكانت هى أيضا خزائنه هو) ، وبددت الفائض الاقتصادى المتحقق عن ضرائب ثقيلة وممارسات إحتكارية مضنية، فى وقت كانت الزراعة والصناعة المصرية فى أشد الحاجة لإستثمارات إضافية تحقق التعميق

المطلوب للإستثمارات السابقة، وتوسع من نطاق الانتاج وتحل مشاكله الفنية بما يمكن مصر من المنافسة فى سوق داخلية ودولية أصبح الشعار الحاكم لها هو المنافسة الحادة.

وفى نفس الوقت ، فإن العائق القاتل لتجربة محمد على تمثل فى الافتقار إلى معادلات إجتماعية سليمة ، ففى الوقت الذى تحول الشعب كله إلى أقنان فى الزراعة والصناعة ، وهم أقنان لم يكن لهم أدنى مصلحة أو دور أو حق للمشاركة فى ثمرات النهضة، فإن قمم المجتمع كانت من جانب أجنبية عنه ومن جانب آخر فاقدة للحرية والواعز أو الحافز الفردى. وعندما توفر هذا الحافز الأخير متمثلا فى نشأة الإقطاع من جديد (عبر هبات الجنالك والأبصريات والغرب لموظفى الدولة الكبار العسكريين والمدنيين) ، فإنه حرك الطبقة الاقطاعية البازغة فى إتجاه قبول الأمر الواقع وليس المضى فى تحديث البلاد إقتصاديا وإجتماعيا. ومن هنا إفتقرت تجربة محمد على النهضوية إلى نخبة حاملة أو حارسة للمشروع ، ولم تجد من يدافع عنها أو يواصلها بعد تسليحه هو بالأمر الواقع أو الهزيمة المتضمنة فى اتفاقيتى ٣٨ و ١٨٤٠.

ويمكننا القيام بتحليل مشابه لتجربة عبد الناصر. وثمة أمر واضح بحد ذاته فى هذه التجربة، وهو أن هزيمتها عام ١٩٦٧ لايمكن تبريرها بالمؤامرات الخارجية وحدها. إذ لم تحدث الهزيمة كنتيجة لقتال حقيقى يتفق مع الحجم الهائل للإستثمار الوطنى فى بناء جيش حديث ، وإنما وقعت الهزيمة فى شكل إنهيار مفاجئ لهذا الجيش قبل أن يشتبك فى أية عمليات عسكرية. ومن المتفق عليه أن هذا الانهيار بدون قتال كان نتيجة لسوء إدارة بالغ عكس هيمنة الجيش على السياسة واشتغاله بها على حساب الاهتمام بالأداء العسكرى المهنى. ويوضح ذلك بكل جلاء أن الاستثمار فى القطاع الدفاعى مهما كان كبيرا لا يضمن بحد ذاته الدفاع الفعال أو الحماية الأكيدة، إن لم تكن هناك إستراتيجيات وأوعية سياسية سليمة فى الداخل والخارج. والواقع أن التجربة النهضوية المصرية قدمت كثيرا من هذه الأوعية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى.

فمن خلال الاصلاح الزراعى وسياسات الضمان الاجتماعى الفعالة نسبيا لصالح الطبقات العاملة الحضرية، أمكن بناء تحالف شعبى واسع. غير أن هذا التحالف الذى نشأ بالفعل موضوعيا فى الساحة المجتمعية ، كان فاقدا لإستقلاليته الذاتية وحريته فى الساحة السياسية، وظلت الهيمنة البيروقراطية لجهاز الدولة هى

الوجه الأساسى لهذه التجربة. وعندما تغيرت ميول وتوجهات قمم هذا الجهاز بعد الهزيمة ، لم يتمكن التحالف الشعبى الواسع من الدفاع عن تلك التجربة النهضوية، إلا لفترة قصيرة بعد وقوع الهزيمة مباشرة. ولم يكن من الصعب تحطيمه وانزال الهزيمة به وتفكيكه كلية بعد ذلك لأنه لم يمتلك منظماته المستقلة والمنتخبة شعبيا فى أجواء من الحرية، ولم يتمرس بالعمل السياسى التطوعى، وبالتالى لم يتمكن من تأسيس هياكله وافراز قياداته وتوجيه حركته الحرة بعد غياب قيادة المشروع الذى إحتضنته : أى غياب الزعيم ناصر شخصيا.

وفوق ذلك كله ، فإنه لاتوجد منطلقات أو أوعية أو أطر اجتماعية أو مرتكزات إقتصادية ثابتة لأى مشروع نهضوى ، سوى بالمعنى العريض للكلمة. فباستثناء الحاجة لتحالف اجتماعى-سياسى عريض نسبيا وقادر على تحمل أعباء انجاز المشروع النهضوى ، يمكن ، بل ويجب تطويع المشروع النهضوى من حيث أوعيته المؤسسية ومعادلاته الفنية لعملية تأقلم وتجديد مستمرين ، تبعا للمعطيات الداخلية والخارجية لكل مرحلة محددة من تطوره وإرتقائه.

فإذا أخذنا النموذج اليابانى، فسوف نجد أنه عبر مراحل متعددة ، وإكتسى بصياغات متجددة ومتغيرة تبعا للظروف ووفقا للمعطيات المحددة للأوضاع الداخلية والخارجية. فبينما فرضت ثورة الميجى هيمنة الدولة على الاقتصاد فى المرحلة الأولى ، وحتى قبيل نهاية القرن التاسع عشر ، بدأت الدولة نفسها مرحلة خصخصة واسعة النطاق للصناعة ، وهو ما حول طبقة الساموراى من بيروقراطية -عسكرية إلى طبقة من المصنعين. ولكن هذا التحول لم يفسح مجالا لصغار المستثمرين وللطبقة البرجوازية الصغيرة الناشئة ، وهو ما جعلها مدفوعة للهجرة الى الخارج من ناحية وإلى صياغات فاشية أو راديكالية من ناحية أخرى.

وقد أدى ذلك الى تفاقم التناقضات الداخلية والخارجية، الأمر الذى أفضى الى حكومات فاشية عسكرية فى الفترة ما بين الحربين أدت للزج باليابان فى مشروع استعمارى وعسكرى كان من المحتم أن يصطدم بالقوى الامبريالية الأقوى ، التى ألحقت باليابان هزيمة مكلفة للغاية بنهاية الحرب العالمية الثانية. أما بعد الحرب ، فقد إتخذ المشروع النهضوى اليابانى صيغة دستورية شبه ديموقراطية، نجحت فى تسوية الوضع السياسى الداخلى، ومهدت لانطلاقة اليابان الاقتصادية فى عقد الستينيات. وهكذا ، يمكن أن يتغير الوعاء الداخلى لأية تجربة نهضوية تبعا لمعطياتها المحدودة فى الداخل والخارج.

إن إرادة التقدم والنهوض لا تتناقض مع قيمة التأقلم مع الظروف الجديدة. وإذا أمكن الجمع والتأليف بين إرادة صلبة للتقدم والنهوض ، والقدرة على التكيف الايجابى مع المعطيات والظروف الجديدة باستمرار ، يمكن أن يتحقق المشروع النهضوى فى نهاية المطاف ، بنقل المجتمع من فلك التخلف والركود إلى النمو المتواصل أو المدعم ذاتيا .

ويهمنا فى هذا السياق أن نعالج بشئ من الايجاز الجانب الأخير من المعادلة أى القدرة على التكيف الخلاق والايجابى ، وخاصة مع البيئة الدولية والاقليمية المحيطة.

إن الادارة الناجحة لهذه البيئة يشكل نصف ضمانات الوصول بالمشروع النهضوى إلى نهاية ناجحة وآمنة.

تقتضى تلك الادارة قبل كل شئ القيام بتحليل دقيق لأربعة مستويات من التحديات والبيئات الخارجية ، وهى النظام الدولى ككل. والبيئة الاقتصادية الدولية بالتحديد، والتحدى الأمنى الإسرائيلى للعالم العربى، وخاصة المشرق العربى بما فيه مصر، وأخيرا مسألة النظام الإقليمى العربى الذى يضمنا برابط الهوية.

ونحن نقدم فى هذا الكتاب خلاصة مختصرة للبحوث التى أجراها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لهذه المستويات الأربعة. وتتحدث هذه البحوث عن نفسها ، ولذلك لن نستعرضها فى هذه المقدمة، وإنما سنكتفى بتبادل بعض الاشكاليات الرئيسية عند كل مستوى، فى إرتباطه بفكرة المشروع النهضوى الوطنى.



أولا : النظام الدولى

صدم الفكر السياسى العربى صدمة شديدة بظهور نظام القطب الواحد نتيجة لتدهور ثم إنهيار الاتحاد السوفيتى. ويرى معظم المفكرين العرب أن إنفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى هو شر مستطير من حيث المبدأ ، وبالنسبة للمصالح العربية على وجه الخصوص.

ويتجسد هذا التشخيص وتتم قوننته فى مقولتين جوهريتين رفعهما الفكر العربى إلى مستوى الشوائب التى لا يمكن تغييرها أو القفز عليها ، ناهيك عن نقدها أو معارضتها بإستراتيجيات بديلة.

المقولة الأولى هى أن الولايات المتحدة – وربما الغرب عموما . هو خصم نهائى للعرب لأنها حليفة نهائية لإسرائيل. ولا يكتفى هذا القطب الواحد بدعم مطلق للمشروع التوسعى الإسرائيلى ، بل إنه يشجبه ويغذيه ويحميه ويوفر له كل وسائل العدوان. وليس من سبيل لتغيير هذا الأمر الواقع.

المقولة الثانية هى أن هذه الخصومة تنبع من عداء ثقافى (وربما دينى) للعرب ، وهى خصومة متأصلة تدفع الولايات المتحدة لاستهداف العرب بالتدمير والإضعاف.

ويعنى ذلك أنها لا يمكن أن تسمح بمشروع نهضوى عربى، أو أى مشروع للتقدم فى أى قطر عربى منفردا أو بالمشاركة مع الأقطار العربية الأخرى.

ويترتب على هاتين المقولتين خلاصة محددة قوامها أن النضال العربى من أجل النهضة والتقدم ، ناهيك عن هدف نيل العدالة وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه السياسية يجب أن يبدأ بالصراع ضد الولايات المتحدة بإعتبارها الخصم الأول للعرب، والحليف الأول لإسرائيل.

والواقع أن هذا التحليل فيه شئ من الصواب. غير أنه يعانى أيضا من كثير من الأخطاء. وربما يكون الخطأ الأول والأهم فيه هو أنه يوصد الأبواب فعليا ، أمام أى مشروع نهضوى سواء على المستوى العربى العام أو على مستوى بلد كبير مثل مصر. فإذا كان الصدام حتميا مع الولايات المتحدة – القطب الوحيد فى النظام الدولى – وإذا لم يكن بمقدور مصر منفردة أو مع بقية الدول العربية إيقاع الهزيمة بالولايات المتحدة فى الأمد المنظور بحكم موازين القوى، فإنه لايوجد أفق ممكن لأى مشروع نهضوى. بل وقد لا يكون من الممكن حتى مجرد العيش فى سلام، فى الأمد المنظور ، وحتى تتغير معطيات النظام العالمى.

وحتى لو كانت هناك إمكانية لشن نضال ناجح ضد الولايات المتحدة ، فإن ذلك النضال يحتم عسكرة المجتمعات العربية، وهو ما ينطوى على وقف الإستثمار فى القطاعات المدنية، ناهيك عن الأمل فى إحداث نهضة شاملة للاقتصاد والمجتمع ، لفترة طويلة من الزمن.

وقد كان ذلك بالضبط هو ما حدث للاتحاد السوفيتى، الذى أهدر موارده فى التنافس الاستراتيجى والوفاء بمتطلبات الصراع مع الولايات المتحدة.

ويطلب هذا التحليل من العرب أن يحلوا محل الاتحاد السوفيتى فى قيادة النضال العالمى ضد الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية ، وهو أمر قد ينطوى لا على مجرد النضال السياسى، بل وقد يمتد الى المجال العسكرى أيضا.

وحيث أن عددا محدودا للغاية من الدول العربية تقبل بهذا التصور ، فى ملامحه العامة، فإن ضرورة توحيد الموارد العربية فى النضال ضد الولايات المتحدة يحتم أيضا العمل على إحداث ثورات داخلية فى أهم هذه الدول ، أو العمل على تغيير هيكلية النظام العربى بالقوة، وهو ما يعنى أيضا الدخول فى حرب أهلية ودولية عربية.

لقد كان ذلك بالضبط هو ما حاولته كل من ليبيا طوال الثمانينيات والعراق فى مقتبل عقد التسعينيات. وقد إنتهى إلى كوارث هائلة على صعيد هذه الأقطار نفسها وعلى الصعيد العربى العام.

والواقع أن الوقت قد حان لمناقشة مقدمات ونتائج هذا التحليل بصورة جدية.

فمن الناحية السياسية، لاشك أن هناك مساحة عريضة للغاية للتناقض بين المصالح العربية (ومن بينها المصالح المصرية) من ناحية ، والسياسات الأمريكية فى العالم وفى منطقتنا بالتحديد ، من ناحية أخرى. وتمثل مسألة حقوق الشعب الفلسطينى وطبيعة المشروع الاسرائيلى الجانب الأكبر من هذه المساحة. إن الولايات المتحدة هى الحليف الاستراتيجى الرئيسّى لإسرائيل، وفى بعض الأحيان تكون هى حليفتها الوحيدة (وهو ما يظهر إضطرار أمريكا لإستخدام حق النقض لمنع صدور قرارات إجماعية من جانب مجلس الأمن) . ولكن ذلك لايرتب عليه، ولاينشأ من الأصل بسبب خصومه وعداء كاملين ومطلقين للعرب بإعتبارهم كيانا ثقافيا/ قوميا. فالولايات المتحدة كانت ستؤيد إسرائيل بالشدة نفسها لو كانت اسرائيل فى افريقيا أو آسيا أو أى اقليم جغرافى/ ثقافى آخر. ومن ناحية ثانية، فإنه ليس ثمة

أى دليل أو أساس حقيقى يؤكد أن اسرائيل قد خدمت المصالح الأمريكية، فى المنطقة العربية. فالأرجح - بل المؤكد- أنها قد أضرت بهذه المصالح أكثر مما خدمتها. وقد تكون النفوذ الصهيونى داخل الولايات المتحدة بصورة تاريخية، ومن الممكن موازنة هذا النفوذ ، بل والتغلب عليه ، إذا إنتهج العرب سياسات ذكية ، ونجحوا فى تجميع قواهم ومخاطبة الرأى العام الأمريكى والعالمى.

وحتى لو لم يمكن التغلب على النفوذ الصهيونى داخل الولايات المتحدة ، فثمة إمكانية كبيرة بموازنة هذا النفوذ من خلال تعبئة عالمية جادة ، وبحيث يتوقف الدعم الأمريكى لاسرائيل عند حدود معينة ، هى نفسها حدود الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصراع العربى- الاسرائيلى، وحقوق الشعب الفلسطينى.

والمهم فى هذا الاطار تجنب التوحيد الكامل بين معنى النضال من أجل الحقوق العربية من ناحية ، والارتطام المباشر بقوة سياسية واقتصادية وعسكرية هى الأضخم فى عالمنا. إذ أن تجنب صراع عسكرى لا يستطيع العرب أن يكسبوه هو بحد ذاته واجب نضالى.

ومن المهم بالدرجة نفسها إدراك حقيقة أن العرب يدفعون ثمن قرون من الركود والتخلف والضعف فى الداخل والخارج ، وأنه لن يمكن لهم أن يصححوا أوضاعهم فى النظام الدولى بدون وضع نهاية للتخلف ، وتلزمنا هذه الحقيقة بالتركيز على الجانب الايجابى من الممارسة السياسية ، أى الاستثمار فى النهوض والتطور الداخلى بصورة أساسية. ويقتضى هذا الالتزام ليس فقط تجنب الارتطام العسكرى المباشر، مع الولايات المتحدة فحسب ، بل والعمل على تسوية المشكلات المباشرة والعالقة فيما بينها وبين دول عربية معينة ، حتى لا تلتهب المنطقة كلها بصراع مدمر وممتد يضاعف من إنهاكها اقتصاديا وسياسيا.

وهنا نأتى إلى المقولة الثانية. فالواقع أنه لا يوجد دليل عقلانى على صحة فكرة "الاستهداف" التى رقيت الى مستوى العقيدة فى الفكر السياسى العربى. ثمة بالتأكيد صدامات مروعة بين عدد من الدول العربية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية ثانية. ولا يمكن إطلاقا نفى سوء نية الادارات الأمريكية المتعاقبة ، حيال هذه الدول، وبالذات فى التسعينيات.

وقد نشأت فكرة "الاستهداف" عن الخلط بين مستويين مختلفين لتحليل العلاقات

الدولية. الأول هو المستوى التفاعلى، والثانى هو المستوى البنائى. فعلى المستوى التفاعلى، تنخرط الدول فى علاقات صراعية أو تعاونية ، أو كليهما معا. وفى مجال العلاقات الصراعية، ثمة مداخل واستراتيجيات متباينة لممارسة الصراع، بعضها إرتطامى وبعضها أكثر تعقيدا أو ذكاء. وعندما تختار دول معينة – مثل العراق والسودان وليبيا خلال لحظات زمنية مختلفة – استراتيجيات إرتطامية ، يصبح من الصعب للغاية الحديث بصورة مقنعة عن "استهداف" ، ذلك أن الصراع نفسه يعنى الإيذاء المتبادل بدرجاته المتفاوتة ، وهو ما يتطلب حشد الحلفاء ، وتجهيز مسرح العمليات السياسى وربما العسكرى ، وتدبير الغطاء القانونى وتأسيس وحشو المنصات الدعائية، وفى ذلك كله شئ من التآمر، وشئ من التخطيط الذرائعى، وربما أيضا شئ من الواقعية التلقائية التى قد تنطوى على الصور المسبقة ، والتحيز الايديولوجى والتحزب الثقافى، وغيره من الاعتبارات غير العقلانية وغير الأخلاقية. وقد إتسم الاسلوب الأمريكى فى ممارسة الصراع بذلك كله بدرجات متفاوتة.

وإذا كانت هناك عمليات "استهداف" متبادل بين دول مثل العراق وليبيا والسودان – فى لحظات مختلفة ، وأحيانا متزامنة – من ناحية ، والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، فإن ثمة عمليات عكسية تشمل "الدعم والمساعدة" المتبادلة بين هذه الأخيرة ودول عربية أخرى مثل مصر والسعودية والمغرب.

أى أن "الاستهداف" يظهر تلقائيا كجزء لا يتجزأ من الصراع الصدامى، وليس هدفا مسبقا للولايات المتحدة ، ولا هو يشمل العرب والمسلمين بإعتبارهم كذلك.

فالواقع أنه كان ثمة علاقات تحالف تاريخية بين نظم ومجتمعات "اسلامية" من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى للفترة الأطول منذ نهاية الحرب الثانية، وظهور الولايات المتحدة بإعتبارها القطب الأعظم فى الساحة الدولية. وهذا التحالف "الاسلامى–الأمريكى" شهدناه فى الموقف من الشيوعية والاتحاد السوفيتى، وكانت أفغانستان (٧٩–١٩٨٩) واحدة من أهم حلقاته ، كما شهدناه فى الموقف من النزعة القومية الثورية فى العالم العربى.

وفى السنوات الأخيرة ، أخذ هذا التحالف فى التفكك الجزئى. وبرزت تناقضات جديدة بين بعض تيارات الإسلام السياسى المعارض فى العالم العربى والولايات المتحدة، وهى تناقضات لم تكن نشيطة فى الماضى.

ويمكننا أن نرى الأمر بصورة أوضح بتناول عقيدة استهداف أخرى يصرح بها القوميون العرب. إذ يعتقد هؤلاء أنهم "مستهدفون" من جانب الولايات المتحدة ، وربما دول غربية أخرى مثل ألمانيا. ويدللون على هذا الاعتقاد بعملية تفكيك يوغسلافيا السابقة، ووقوف الولايات المتحدة الى جانب المسلمين في البوسنة وكوسوفا.

والواقع، هو أن الولايات المتحدة والقسم الأكبر من غرب أوربا وشمالها – تعاطفت مع المسلمين فى البوسنة وكوسوفا بصورة لا يرقى إليها الشك ، وهو الأمر الذى يتضح ليس فى الموقف السياسى فحسب ، بل وفى الموقف الايجابى الكاسح فى الإعلام الأمريكى من مأساة شعبى البوسنة وكوسوفا أيضا.

ومن المؤكد أن التدخل الأمريكى فى يوغسلافيا السابقة، والذى أخذ جانب المسلمين، لم يصل الى حد المواجهة العسكرية مع الصرب إلا على نحو هامشى للغاية. وقد يؤخذ ذلك دليلا على "الكيل بمكيالين"، بالمقارنة مع التدمير الهائل للعراق أثناء حرب الخليج الثانية مثلا، غير أن الفارق بين الحالتين يمكن بكل بساطة تفسيره بشدة الموقف الروسى المعارض فى حالة التدخل الأمريكى ضد الصرب بالمقارنة بهذا الموقف ضد العراق. أى أن عوامل السياسة الدولية قد ترقبت بصورة مختلفة كثيرا فى الحالتين . وعلى أية حال ، فإن هذه الاختلافات لا تقلل كثيرا من شدة الكراهية العربية لأمريكا ، ولا من حدة الاعتقاد الشائع بين العرب بأنهم مستهدفون من جانب أمريكا لصالح المسلمين.

وتدلنا المقارنة بين الحالتين المذكورتين على أهمية التحليل البنائى للعلاقات الدولية للوصول إلى إستنتاجات سليمة بخصوص الأختيارات والاستراتيجيات الدولية لقوى التحرر فى العالم العربى.

ولا يسمح المجال هنا بتبادل نظرى لعمليات حركة وحل التناقضات فى النظام الدولى. غير أن بعض الملاحظات الأساسية ترد هنا لتصحيح الفكر العربى فيما يتعلق بهذه المسألة.

وأولى هذه الملاحظات أن نظام القطبية الثنائية كان أفضل نسبيا للحركة التحررية العربية لأنه سمح بالتعبير عن التناقضات ، وخاصة التناقض مع أمريكا ، ولكنه لم يكن أفضل كثيرا بالضرورة. وفى الواقع العملى لأنه أدى إلى "تجميد" هذه التناقضات وليس حلها. ومن هنا لم يتحرك الصراع العربى الاسرائيلى خطوة إلى

الأمام فى ظل هذا النظام. بل إن هزيمة عام ١٩٦٧ وقعت فى أوج الصراع الاستراتيجى بين العملاقين. ولم يفض هذا الصراع لمزيد من الحرية التكتيكية والاستراتيجية للقوى الاقليمية، لأنه ربط قضايا بمسار المنافسة الكوكبية، والحرب الباردة.

ثانيا : إن نظام تعدد الأقطاب أو توازن القوى ليس بدوره أفضل بالضرورة من نظام القطب الواحد. والدليل على ذلك أن الظاهرة الاستعمارية الأوربية الحديثة قد نشأت فى أحضان هذا النظام. وعلى وجه العموم يتجه نظام التعددية القطبية إلى شرخ النظام الدولى إلى مجالات نفوذ رأسية ، حيث تخضع الهوامش لرقابة أشد وتدخل أعمق من جانب المراكز التى تدور فى فلكها. ويتم تشجيع قضايا "الهوامش" للمنافسات الاستراتيجية بين المراكز.

ثالثا : إن نظام القطب الواحد ليس خاليا من التناقضات. ولكنه يحول دون إتخاذ هذه التناقضات شكل الصراع الإصطدامى على المستوى الرأسى ، بينما يسمح بإنتشار هذه الصراعات على المستوى الأفقى. وفى العادة تقرر الدولة المهيمنة أو القطب القائد للنظام متى وكيف يتم حل الصراع بين دول متجاورة أو فرق متصارعة داخل نفس الدولة.

وعلى وجه العموم، يتحول مسار الصراعات الدولية من صراعات خارج النظام إلى صراعات داخل النظام. أى أن الحل الناجح للصراع يتم وفقا لقدرة الأطراف المختلفة فى هذه الصراعات على توظيف آليات النظام والوسائل المتاحة داخله، وفى إطار قواعد الشرعية فيه.

وتكمن إمكانية ثورة ناجحة ضد قواعد النظام وقيادته – وفى هذه الحالة الراهنة الولايات المتحدة – فى إمكانية تكتيل جبهة عالمية متحدة تتشكل من القوى الوسيطة ومن الدول الصغرى، وبحيث يكون فى صف هذه الجبهة واحدة أو أكثر من القوى الكبرى والمتقدمة.

أما الوضع الراهن للعالم العربى، فهو عكس ذلك . حيث تتحالف قوى رئيسية فى النظام العربى مع الولايات المتحدة ، أى القوة القائدة فى النظام الدولى. وبالتالى يتحول أى تحد للنظام الدولى تلقائيا الى تحدى مساو فى الشدة للنظام العربى، والعكس: أى أن أى تحد للنظام العربى مثل الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، يتحول تلقائيا الى تحد للنظام الدولى.

ويفتقر الصراع بالتالى إلى الحد الأدنى من التوازن ، ويصبح التحدى نفسه أقرب إلى الانتحار السياسى للدول والأوطان.

رابعا : إن الأوضاع الدولية التى تلت نهاية الحرب الباردة ، ونشأة القطبية الواحدية ليست نظاما order ، بل تشتمل على ظواهر معاكسة لمعنى النظام : أى الفوضى. وينقسم العالم إلى أجزاء Segments ، تبعا لدرجة النظام أو الفوضى التى يعيشها كل جزء.

ولا ترجع الفوضى إلى إنهيار القطبية الثنائية ، بحد ذاتها . والأرجح أن الظاهرتين قد تزامنتا بالصدفة. صحيح أن الامبراطورية السوفيتية كانت قادرة على " ضبط " جزء كبير من العالم، وأن إنهيارها المفاجئ أطلق قوى يصعب السيطرة عليها، غير أن عوامل الفوضى فى أفريقيا وأمريكا الوسطى وبعض مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية كانت كامنة ، بل ومتفجرة بالأصل منذ الاستقلال .

ولم تستطع الأمم المتحدة أن تملأ الفراغات التى تنشأ عن الفوضى، بحكم الطابع العشوائى للقيادة الأمريكية للنظام الدولى. فالولايات المتحدة تؤكد إنفرادها بمكانة القوى العظمى الوحيدة ، ولكنها غير راغبة وغير قادرة على القيام بوظائف القيادة بما تتطلبه من تضحيات وتوظيفات.

وبالنسبة للنظام العربى، يمثل هذا المزيج من الفوضى والنظام القائم على السيطرة الامبريالية شرطا خارجيا سيئا للغاية. غير أن الأسوأ منه قد يكون هو إنفجار النظام الدولى وسيادة فوضى شاملة.

بل وقد يكون العالم العربى واحدة من أهم المناطق المرشحة للفوضى، وبالتالى لحرب أهلية ممتدة ، فالعالم العربى لم يتمكن بعد من بناء أسس وحدته الداخلية، وهو معرض فى نفس الوقت لتحديات هائلة من داخله وخارجه. وهو ما يعنى أن القوى المرشحة للقيادة فيه أو داخل نظمه الفرعية قد لا تجد بديلا للاستجابة لهذه التحديات سوى التوحيد القسرى للعالم العربى بوسائل عسكرية أو سياسية ضاغطة.

وحتى لو لم يقفز العالم العربى الى أتون الحرب الأهلية ، فإنه قد لا يكون قادرا على الدفاع الفعال عن نفسه فى ظروف فوضى عالمية شاملة ، حيث تسود قاعدة الأقوى يحصل على كل شئ، وتسود شريعة الغاب وتهدر كل أسس القانون.

فى هذا الإطار ، يمكن للعالم العربى أن يطرح على نفسه تغيير النظام الدولى، من داخله أولا. ونعنى بذلك الوعى بأن الثورة القومية العربية لها مصلحة ليس فى

تفجير الوضع الدولى، وإنما فى التغيير التراكمى لقواعد النظام الدولى. ويستطيع العالم العربى المساهمة بفعالية فى إنضاج الشروط العالمية الملائمة لولادة نظام دولى بديل وجديد. وخاصة من خلال تدعيم الحركات العالمية للعدالة والسلام.

غير أن العالم العربى يجب أن يرسم أولا طريقه الخاص إلى تناسقه الداخلى، وليس بالضرورة وحدته الدستورية أو السياسية. ويعنى هذا الطريق بناء "نظام" عربى جديدا. فكافة الاستراتيجيات البديلة التى تسعى لتجنب الخلافات السياسية و "تحييد" العمل العربى المشترك ، وذلك بتركيزه على الجوانب الاقتصادية وحدها أو الجوانب الثقافية وحدها ليس لها فرصة حقيقية للنجاح.

وفى هذا السياق، من المحتم أن يركز العالم العربى كل قدراته على نيل حقوق الشعب الفلسطينى ووقف التوسع الاسرائيلى وإحتواء إسرائيل أو استيعابها بعد ذلك ، بناء على شروط صارمة. ويعنى ذلك بدوره تهدئة العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى لفترة زمنية طويلة بما يكفى لحل الصراع العربى- الاسرائيلى حلا "عادلا" . كما يعنى ذلك وضع قيود صارمة تنهى المغامرات الخاصة لقيادات أو أقطار عربية معينة ، إنفردت بتطبيق سياسات إرتطامية لم تكن قادرة على تحمل تبعاتها.

وتبقى المسألة الجوهرية فى هذه الأطر الاستراتيجية. فالعالم العربى لن يحسن جذريا مكانته فى النظام الدولى دون تثوير هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإستئناف طريقه إلى العمل الشاق من أجل التنمية السريعة لقدراته المادية والبشرية.

◆◆◆

ثانيا : مصر و" النظام العربى"

وتقع مصر فى قلب المناظرات حول التناقضات بين المصالح العربية الجماعية من ناحية والنظام الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة ، من ناحية أخرى.

فالبعض يروج لعقيدة الاستهداف بحمية شديدة ، وذلك لتجهيز البلاد عقليا للثورة على النظام الدولى، والانضمام الى، أو قيادة مشروعات ثورية جماعية تقود إلى الانسلاخ عن النظام أو معارضته معارضة عنيفة.

فإذا كانت الولايات المتحدة أو الغرب عموما سيضرب مصر، إن آجلا أو عاجلا بالحتم والضرورة ، فالأفضل أن تتخذ مصر مبكرا التدابير اللازمة لضرب الغرب وأمريكا ومصالحهما فى المنطقة، وأن تبنى التحالفات الضرورية لإستمرار الصراع ضدهما، حتى ولو لم تكن الظروف الدولية مهيأة لذلك.

وفى المقابل، فإن البعض يبرز بحمية مساوية "مصرية" مصر ، على حساب إلتزاماتها ومسئولياتها فى المجال العربى. ويعنى ذلك أن على مصر أن تمضى فى حماية وتطوير مصالحها مع الغرب ، والولايات المتحدة ، حتى لو كان ذلك على حساب إدارة ظهرها للعالم العربى، وبغض النظر عما يدور من صراعات على الساحة العربية. وفى إطار هذا الموقف الأخير ، يبالغ هذا البعض فى تحميل مسئولية الصراعات والصدامات الراهنة بين أمريكا وبلاد عربية معينة إلى قادة وزعماء هذه البلاد، وحدهم ، وذلك لتبرير موقف عدم المسئولية تجاه هذه البلاد.

ويتبلور الصراع الثقافى/السياسى فى مصر بين المنادين بالدعوة القومية العربية، وبين من يدافعون عن "القومية أو الوطنية المصرية" بصيغتها المستقلة تماما عن العالم العربى المحيط. التيار الأول يرتب مسئوليات سياسية على الهوية العربية بصورة تلقائية، بينما التيار الثانى يرفض كل هذه المسئوليات.

والواقع أن من العبث مناقشة إستراتيجية مصر، السياسية الخارجية على ضوء إعتبارات الهوية وحدها. كما أن من العبث إهمال إعتبارات الهوية وكأنها مجرد أبعاد رومانسية تخلو من الدلالة والمؤثرات.

وبالدرجة نفسها، فإن من العبث مناقشة هوية مصر وكأنها أمر منعزل عما يشعر به المصريون أنفسهم فى هذه المرحلة أو الحقبة التاريخية. إذ تتحول المناقشة إلى صدام بين ميول شخصية وتحيزات فئوية تفرض على الأمة. والواقع العملى يؤكد بما يقطع الشك باليقين أن المصريين يرون أنفسهم كأمة مستقلة بذاتها ، ولكنها

تنتمى إلى دوائر هوية أوسع مثل العروبة والاسلام، وبالنسبة لجوانب وأحداث عالمية واقليمية معينة. نجد أن ثمة "كتلة مشاعر" موحدة بين المصريين وغيرهم من العرب، ومن الضرورى أن ننطلق من هذه الحقائق، أى أن مصر هى أمة مستقلة بذاتها، وهى فى نفس الوقت تشارك فى "هوية" عربية واحدة مع غيرها من الشعوب الناطقة بالعربية. وبهذا المعنى، فإن لمصر مشكلاتها وتطلعاتها ومصالحها الخاصة بها ، وفى نفس الوقت، فإن هويتها العربية تلزمها بمسئوليات معينة تجاه بقية الشعوب العربية.

ولا يحسم ذلك بالضرورة قضية توجهات مصر الخارجية. فبدون منظور النهضة، تصبح عملية تحديد هذه التوجهات مسألة " فنية"، وخاصة بتحليل المصالح الآتية والالتزامات والمسئوليات والتطلعات المباشرة.

ويمثل منظور النهضة منصة إنطلاق جوهرية فى أية مناقشة جادة حول استراتيجية مصر القومية عموما ، وما يجرى فى الساحة العربية خصوصا .

ومن المنظور التقليدى، سواء كان قوميا عربيا أو استراتيجيا (مصريا) ، ينظر للعالم العربى " كمجال حيوى " لمصر، وثمة نظرية شائعة تؤكد إستحالة تحقيق الإنطلاق الاقتصادى لمصر بدون السوق العربى. وينظر لهذه السوق بإعتبارها أحد عناصر "المجال الحيوى" لمصر.

والواقع أن نظرية "المجال الحيوى" قد باءت بفشل ذريع، وكانت بداية لإنتحار سياسى للزعامات والدول التى رهنت بها تطورها ، مثل ألمانيا وإيطاليا قبيل الحرب العالمية الثانية، واليابان منذ بداية القرن العشرين...الخ. وقد جرت هذه النظرية ويلات هائلة على الدول التى جعلت منها الإيديولوجية الموجهة ، وعلى الإنسانية ككل.

وبالتأكيد فإن ثمة صياغات أكثر اعتدالا فى الخطاب العربى تتحدث عن "الاعتماد الجماعى المتبادل على الذات" ، أو عن " الكتلة الاقتصادية العربية " كحد أدنى للحجم الاقتصادى للدولة أو السوق التى تكفل الانطلاق والتنمية.

وثمة مداخل أخرى شتى تحاجج بأن كل دولة عربية على حدة بما فيها مصر، لا يمكنها تحقيق التنمية ، وذلك بسبب صغر حجم السوق. وتحتل حجة السوق هذه محورا مركزيا فى المناقشات حول الاستراتيجية القومية لمصر.

والواقع أن هذه الحجة لا تصمد طويلا للمناقشة أو للإختبار العلمى. فأولا لم تكن

مصر دولة صناعية كبرى تبحث عن أسواق ، وبحيث تعتبر السوق العربية هى المجال الحيوى لها. وثانيا بأن هذه الحجة تفترض إمكانية تحرير الأسواق العربية أمام المنتجات العربية تحريرا كاملا، وهو ما لم يحدث قط ، ولا يتوقع حدوثه فى المستقبل المنظور. ومن ناحية ثالثة ، فإن تحرير التجارة العالمية بصورة مطردة جعل الحصول على مزايا تجارية قانونية فى الأسواق العربية أمرا أقل أهمية.

وتفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادى يحصل بفضل توفر الأسواق. وهذا هو الخطأ الجوهرى الذى تقع فيه. ذلك أن مجرد توافر السوق، حتى لو كانت محمية من الخارج (أى تبلورت الأسواق العربية مجتمعة فى شكل اتحاد جمركى)، لا يضمن النمو الانتاجى. ذلك أن الحماية والقيود الجمركية وغير الجمركية لا تشكل غير عامل واحد من بين عوامل متعددة للتدفق التجارى وفرص التسويق. ولاشك أن العامل الأهم هو المزايا التنافسية الحقيقية للانتاج. ولهذا السبب ، تنمو التجارة الدولية بين الكتل بمعدلات أعلى من معدل نموها داخل نفس الكتلة التجارية.

ومن وجهة نظر النظرية الاقتصادية ، تحتل المزايا التنافسية حجر الزاوية فى التجارة وفرص التسويق ، وليس العكس، بمعنى أن وجود فرص تسويق بفضل التنازلات التجارية المتبادلة داخل كتلة ما لا يضمن فى الحقيقة حصول الانتاج الوطنى على هذه الفرص. فالضمان الأساسى هو وجود قدرة حقيقية على المنافسة السعرية والنوعية.

ويعنى ذلك أنه لو توافرت لمصر هذه المزايا ، فإنها تستطيع أن تنفذ إلى الأسواق الدولية الواسعة ، أى أن حل معضلات التصنيع والنمو الإقتصادى على صعيد تكنولوجيا ونوعية وعلاقات الانتاج، هى حجر الزاوية فى الانطلاق الاقتصادى وليس وجود أسواق عربية.

ومن زاوية علاقات الانتاج، (وبالتالى نوعيته وكفاءته التنافسية) ، فإن النجاح فى تشكيل كتلة اقتصادية عربية يمثل دفعة قوية للانطلاق التنموى.

ومن المؤكد أن تحرير حركة رؤوس الأموال والمعرفة الفنية وحركة العمل بين الأقطار العربية هو أمر أكثر أهمية – فى الواقع الراهن وفى المستقبل – بالمقارنة بالتوصل إلى سوق مشتركة، أو حتى إتحاد جمركى. غير أنه يجب أن نلاحظ أن رؤوس الأموال الآتية من مناطق أشد تقدما من الناحية الاقتصادية ، سيكون لديها مضمون تكنولوجى وفنى وتنظيمى أرقى من تلك الآتية من مناطق أقل أو مساوية

فى درجة التقدم.

وعلى وجه العموم ، فإن المصالح الحيوية لمصر فى المحيط العربى ليست فى الحقيقة إقتصادية ، بقدر ماهى ثقافية وسياسية. وتنسج هذه المصالح بوشائج الدين والمشتركات الروحية واللغوية. ويجب أن تكون هذه المسألة واضحة كل الوضوح والاضطراب الفكر السياسى والاستراتيجى المصرى إضطرابا شديدا ، وهو ما يعوق وصوله إلى نتائج سليمة.

وإذا أضفنا لهذه الحقيقة، ذلك الإرتباط الوجدانى العميق بين المصريين وأشقائهم العرب لوصلنا إلى الإستنتاج الجوهرى التالى. إن الروابط بين مصر وبقية الشعوب العربية يمكن أن تنسج – نظريا – على نفس المنوال الذى نسجت عليه العملية التاريخية لبناء الأمة أو الدولة القومية. غير أن العصر الراهن لا يسمح بآليات التوحيد القسرى التى راجت فى أوربا طوال القرون الخمسة الماضية، وإزدهرت بصفة خاصة ، خلال القرن التاسع عشر. فوجود نظام دولة state system ، يسمح فقط بتلك الآليات التوحيدية التطوعية، والتى لن تنبثق فى الواقع إلا من خلال عمل مشترك طويل المدى.

غير أن نظام الدولة يفرز بدوره تناقضات وفجوات لا يمكن القفز عليها. فظروف ولادة كل دولة من الدول العربية يربطها بمعادلات أمنية فى الخارج ، ومرتكزات اجتماعية – ثقافية غاية فى التباين. كما أن مشروعيات ومواريث هذه الدول تفاقم من حالة التناقض هذه ، بالنسبة لعديد من هذه الدول.

ويترتب على ذلك عدد من التفضيلات التى يمكن ترتيبها رأسيا ، كما يلى:

التفضيل الأول :

هو بناء نظام إقليمى فعالا من خلال صفقة شاملة فى جميع المجالات. فقد أظهرت نتائج البحوث الجادة حول النظام العربى إستحالة إقامته بصورة فعالة فى مجال واحد ، مثل المجال الاقتصادى، كما تدعو النظرية الوظيفية ، أو المجال السياسى كما تدعو نظرية الاتحاديين.

التفضيل الثانى:

تحويل الفضاء السياسى العربى إلى مجال تجاذب تلقائى بين ثنائيات أو ثلاثيات أو أكثر من الدول العربية، حسبما تتلاقى المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية أو

السياسية. ويفترض هذا النموذج بقاء الثقافة كمجال تجاذب رئيسى وشامل، مع إمكانية فك حزمة الروابط الشاملة إلى مجالات نوعية يتحقق فى كل منها تجاذب وتقارب حر. فتجمع طائفة من الدول العربية حول اتحاد جمركى أو سوق مشتركة أو نظام للتفضيلات التجارية ، وتجتمع طائفة أخرى حول إرتباط أمنى واستراتيجى جدير بالثقة ، وطائفة ثالثة حول مجرد مجلس أو منتدى للمشوره...الخ.

وقد تتلاقى شبكات الروابط هذه تلقائيا، وتتسع لتشمل تعاونا أوثق فى مجالات جديدة ، حتى يأتى اليوم الذى تذوب فيه معا فى شكل كتلة إقتصادية أو سياسية ، حسبما تملى الضرورة أو تحتم المصالح المادية والمعنوية، أو حسبما تنجح واحدة منها أو أكثر فى العمل كقطب جاذب لبقية الدول العربية.

والتفضيل الثالث والأخير:

هو العمل على تمتين الصلات الثنائية أو متعددة الأطراف التى تتوافر لها أسباب النجاح ، ودون إلتزامات مسبقة أو مستقبلية، إلا بالقدر الذى تنجح فيه هذه الصلات فى النمو والتطور، أو تثبت أهميتها بالنسبة للدول العربية التى تأخذ بها.

والواقع أن التفضيل الأول ثبتت شبه إستحالته أو تعذره فى المستقبل المنظور. أما التفضيل الثانى ، وهو الذى بدأت مصر تأخذ به بعد أزمة الخليج الثانية، فلا يمكن المراهنة على نجاحه ، ولكنه لم يفشل أيضا ، كلية. إذ أن السياسة العربية توفر له بعض أسباب النجاح، ولكنها فى نفس الوقت تبث فيه قدرا ليس هينا من التوتر. وعامة ، يمكن القول بأن الشرط الرئيسى لنجاح هذا النموذج، هو توافر حالة سلم ممتدة داخل العالم العربى، وفى علاقاته بالعالم الخارجى، بحيث لا تنشأ حالة إستقطابات متضادة بين "فئات" أو "تحالفات" من الدول العربية.

وفى حالة فشل هذا التفضيل، لا تبقى إمكانية حقيقية سوى للتفضيل الثالث والأخير، والذى لا يلزم أية دولة بشئ سوى ما يثبت نجاحه مع الزمن.

إننا نستبعد من منظومة التفضيلات هذه المواقف أو النماذج المتطرفة مثل قيام مصر بتوحيد العالم العربى "قسريا" أو تجاهل العالم العربى تلقائيا. وفى نفس الوقت، فإنه يجب التأكيد فى كل الحالات، على المعطيات التالية :

(١) إن السياسة العربية لمصر – أيا كان النموذج الذى تأخذ به – يجب أن تصاغ ليس فقط على أساس ما ترغب مصر فى تحقيقه، وإنما فوق ذلك على ما يمكن لمصر تحقيقه تفاوضيا، بحيث يتمتع أى إتفاق بالمصداقية أو الجدارة بالثقة ، على

المدى الطويل.

(٢) على وجه العموم ، لابد أن تبنى هذه السياسة على منافع ومصالح حيوية متبادلة ، بغض النظر عن مجالات التعاون والعمل المشترك ، فالمسألة لا يجب أن تقوم شكليا ولمجرد التعبير الرمزى عن " تضامن عربى " معنوى ليست له ضمانات فى السياسة والأمن والاقتصاد. وإنما يجب أن نهتم بمضمون السياسة، وليس بغطائها اللفظى أو المؤسسى – الشكلى.

(٣) بدون الإجحاف بمصالح ورؤى مصر الأمنية والسياسية أو بمصالح غيرها من الدول العربية ، فإن مصر لا يجب أن تلتزم إلا بما هى قادرة على تطبيقه والوفاء به. ولا يجب تحميل مصر مالا تطيقه، حتى لو كان ذلك من أجل مصالح جوهرية لدول أو شعوب عربية أخرى، وإلا اتسع مجال الخسارة واحتمالات الهزيمة السياسية أو العسكرية.

(٤) إن مصر يجب دائما أن تطرح على نفسها وأن تناضل من أجل "رسالة" مبدئية وأخلاقية فى الساحة الدولية . وبهذا المعنى، فإن على مصر أن تستمر فى العمل الدءوب من أجل بناء نظام عالمى جديدا وعادلا يحقق المشاركة المتكافئة بين جميع الشعوب والدول ويؤمن لها جميعا حق التنمية والحقوق الأساسية الجماعية والفردية. وعلى مصر أيضا أن تناضل من أجل "رسالة" مبدئية وأخلاقية فى الساحة العربية ، وعلى رأسها مبادئ المساواة والتكافؤ بين جميع الشعوب ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والحق فى العدالة والسلام وحسن الجوار، وهو ما يمثل الحد الأدنى من الروابط العربية. كما أن من واجب مصر أن تحشد الرأى العام العربى من أجل هذه المبادئ.

(٥) وتبقى مسئولية مصر عن حقوق الشعب الفلسطينى تحديدا بإعتبارها "أمانة" تاريخية ومسئولية سياسية واستراتيجيٍة فى نفس الوقت. ومن واجب مصر أن تحمل على أكتافها مسئولية هذه الأمانة ، بغض النظر عن حالة العلاقات العربية – العربية. ومن المفهوم فى هذا الإطار أن لمصر مصلحة ذاتية فى وقف التوسع الاسرائيلى وتطويق نزعات الهيمنة الاسرائيلية ، وتحقيق الحد الأدنى من التوازن الاستراتيجى مع الدولاب العسكرى الاسرائيلى.

(٦) غير أن هذه المبادئ كلها لا تلزم مصر بالضرورة فى كل الأوقات سوى بالنضال السياسى، والذى يشمل صياغة الرسالة وتتويجها بوضع سياسات مناسبة ،

والنضال من أجل حشد الرأى العام العالمى، وبناء التحالفات الدولية والمدنية الضرورية لتوفير وبناء "قوة ضغط سياسية معنوية عالمية واقليمية فعالة".

إن مصر لا تستطيع – بصورة منفردة أو إرادية – إستبعاد الحرب كوسيلة من وسائل السياسة. وعليها أن تناضل من أجل السلام القائم على العدل والذى تتوجه " إتفاقيات سياسية ملزمة". غير أنها إن لم تستطع تحقيق هذا السلام العادل الاتفاقى، فعليها أن تؤمن دفاعاتها، وأن تستخدم، إذا لزم الأمر، الوسائل العسكرية.

غير أن إستخدام الوسائل العسكرية يرتهن بالقدرات الحقيقية للبلاد وموازين القوى العالمية والاقليمية ، والظروف الداخلية والخارجية لمصر فى كل حقبة بعينها. وفى هذا الاطار، فإن واجب مصر حيال نفسها وحيال العالم العربى هو أن تستأنف عملية بناء نفسها من الداخل أولا ، إلا إذا حتمت الظروف على البلاد أن تقوم بواجبها الدفاعى عن نفسها.

وحتى تكتمل الصورة ، يجب أن نقدم " صورة تركيبية " لتوجهات مصر الخارجية– على الصعيدين الدولى والعربى معا – فى سياق الاضطلاع بمشروع للنهضة الوطنية ، فى الخلاصة التالية .

تحتاج مصر إلى توفير أفضل مناخ خارجى ممكن لتركيز قدراتها على عملية بناء سريعة لإقتصادها الوطنى ولمجمعها الثقافى – السياسى. والأهداف الأساسية للتوجهات الخارجية فى ظروف مشروع النهضة، هى بناء حالة سلام ممتدة فى الخارج وتجنب إهدار موارد البلاد وطاقاتها فى صراعات خارجية كبرى، وخلق وتعبئة أكبر قدر ممكن من التعاطف العالمى مع مشروعها بما يساعدها على تسريع إنطلاقها.

غير أن ذلك لا يعنى مطلقا أن تهمش مصر ذاتها فى الساحة الدولية، أو أن تقدم نفسها فى صورة دولة طيعة لطيفة تتماشى مع ما يجرى فى هذه الساحة. على العكس تماما. ذلك أن مصر يجب أن تعى طبيعة تناقضات النظام الدولى الراهن، وما يحفل به من إتجاهات وميول سلبية وظالمة، وهى ميول تنشأ عن الطبيعة الاحتكارية لسلطة القرار، وتمركز القوة والثروة فى عدد محدود من دول العالم. غير أن مصر تستطيع أن تقوم بواجبها حيال ذاتها وحيال أشقائها العرب وشعوب العالم أجمع من خلال النضال السياسى والثقافى غير الصدامى وغير التصعيدى. فقوة مصر الحقيقية ليست فى المجال العسكرى، وإنما هى فى المجالين السياسى

والثقافى. إن رفض مصر للإحتكار فى النظام العالمى ونضالها ضده، ومن أجل تأمين الحق فى السلام والعدالة والتنمية لكافة الشعوب يمكن تفعيله بأفضل صورة من خلال آليات الحشد والتعبئة والآليات الدبلوماسية والسياسية - الرسمية والشعبية، وهو ما يشمل توليد الأفكار وبناء وادارة المؤسسات وتأسيس وتنمية التحالفات المناسبة.

وثمة إستثناء وحيد لذلك كله هو حتمية قيام مصر بالدور الرئيسى فى تطويق التوسعية الاسرائيلية ، وهو ما يجب القيام به من خلال مزيج من أشكال النضال اللينة والصلبة، أى من خلال التفاوض وبناء القوة المادية فى نفس الوقت.

وتطرح مصر فى سياق ذلك كله تأسيس نظام عربى جديدا يقوم على حزمة تبادلية شاملة من الالتزامات ، فإذا لم يكن من ممكنا إحداث توافق صلب على هذا النظام ، فإن مصر تستطيع طرح أشكال مختلفة من العمل المشترك التبادلى والمرن بين أى عدد من الدول العربية تقبل به.

وفى كل الأحوال ، فإن مصر تستطيع ، بل ويجب أن تعتمد على ذاتها، ووحدها إن إقتضى الأمر سواءا بالنسبة للانطلاق التنموى فى الداخل أو مواجهة التوسعية الاسرائيلية فى الخارج. هذا مع إحتفاظ مصر بحقها فى التمتع بأقصى قدر ممكن من المرونة فى بناء التحالفات الخارجية التى تيسر لها تحقيق مصالحها الاستراتيجية والنهوض بشئونها الداخلية والوفاء بمسئولياتها التاريخية حيال الشعب الفلسطينى.



ثالثا : السياسة الدفاعية

إن أفضل السياسات الدفاعية على الإطلاق هى تلك التى تحقق هدفها الأسمى فى تأمين البلاد ضد العدوان ، دون أن تضطر للإشتباك أو الصدام العسكرى الفعلى. ويصدق ذلك بصورة أكبر فى حالة تطبيق مشروع للنهضة يحتاج للتأمين من الخارج وتنشيط الطاقات الحيوية للبلاد فى الداخل.

وعادة ما يقصر الفكر العسكرى والاستراتيجى التقليدى مهمة التأمين فى ظروف عدم الحرب على الردع.

والواقع أن إمتلاك القدرة على الردع هو بلا شك حجر الزاوية فى الجوانب المادية من السياسة الدفاعية. غير أن السياسة تسبق الردع المادى فى مهمة تأمين البلاد. ونعنى بذلك أن السياسة الدفاعية يمكن أن تحقق أهدافها عن طريق وسائل السياسة أيضا ، بل وقبل الاعتماد على الردع.

وتستطيع السياسة تحقيق أهداف الدفاع عن طريق العمل النشط على حل المشكلات والتناقضات القائمة مع الخصوم المحتملين أو الفعليين بوسائل سلمية. وقد تكون الوسائل السلمية ضاغطة ، مثل الحشد وبناء التحالفات ، وإختراق المجتمع المحلى للدولة الخصم ، وبناء صورة إيجابية عن البلاد فى الخارج وداخل المجتمعات التى تشكل خصوما محتملين، بما يقيد صانع القرار فيها عند إتخاذه قرارات التصعيد. وتمثل الدبلوماسية أداة أكثر فعالية من الردع فى معظم الأحوال، وإن لم يكن كلها.

فحتى لو صدقت عقيدة الاستهداف ، أى القول بأن العرب والمسلمين مستهدفون بالعدوان والإضعاف، فإن السياسة يمكن أن تفوت الفرصة على الخصوم لضرب النهضة فى مصر. وتشكل المراوغة والمناورة وسائل سياسية ودبلوماسية جوهرية عندما يفتقر الموقف الى توازن معقول بين القوى. فالواجب الأساسى للأطراف الأضعف فى خصومة ما – يمكن أن تتحول الى صدام عسكرى – هو تجنب هذا الصدام دون التفريط فى الحقوق الجوهرية للوطن.

وربما كان ذلك هو الخطأ الاستراتيجى الجوهرى الذى وقعت فيه حكومات عدة دول عربية. ويشكل ترويج حكومات معينة مثل العراق وليبيا والسودان لعقيدة الاستهداف مع لجوئها فى نفس الوقت لسياسات صدامية تناقضا أفضى بهذه الحكومات إلى الوقوع فى مصيدة جهزتها هى بنفسها لنفسها. فلو أن الاستهداف كان

حقيقيا ، لكان الواجب هو عدم تقديم ذرائع للولايات المتحدة أو للإمبريالية الغربية عموما للقيام بضربها.

ويمكن بكل تأكيد إجهاض سياسة الاستهداف الغربية بالتركيز على بناء صورة إيجابية للعرب فى العالم الخارجي. والواقع أن مجرد تقديم نماذج مشرفة وإنسانية فى مجال البناء الداخلى، مثل التركيز على التنمية وتوفير قاعدة معقولة للديموقراطية والحريات الأساسية، والعمل على دفع التطور الثقافى والمهارات التواصلية وعقد التحالفات السياسية مع أطراف قوية فى المجتمع المدنى العالمى.. يشكل، كل ذلك حائط صد قويا ضد النوايا العدوانية.

والواقع أن مصر قد إقتربت من السيطرة على هذه الآليات السلمية فى المعترك الدولى خلال عقد الثمانينيات. وتمتعت فى المقابل بجاذبية عالية للغاية بين القوى السياسية والمدنية الفعالة فى العالم كله، تقريبا. وقد مكنها ذلك من الإفلات من الأزمات الاقتصادية والسياسية العاصفة فى الداخل.

ويمكننا تقدير هذا الانجاز إذا قمنا بتخيل ماذا كان يمكن أن يكون عليه وضع البلاد خلال عقد الثمانينيات لو أن الصعوبات الداخلية - وخاصة الاقتصادية الجارفة - قد ترافقت فى نفس الوقت مع خصومات خارجية عاصفة ، أو حتى مع وضع لا يكترث فيه العالم بمصير مصر. فالأرجح أن مصر كانت ستعانى تصدعات هائلة قد تشابه ما حدث للاتحاد السوفيتى السابق فى نفس العقد.

ويمكننا بالتالى أن نعزو نجاح مصر فى الافلات من الهاوية التى تردى إليها الاتحاد السوفيتى أو الجزائر مثلا خلال عقد الثمانينيات لعوامل كثيرة. غير أنه من المؤكد أن صورة مصر الايجابية فى العالم الخارجى وما إرتبط بها من مساعدات إقتصادية وتعاطف ثقافى وسياسى فعال شكلت أحد هذه العوامل.

ومع ذلك ، فإن النظرة الشاملة والمتوازنة للدفاع يجب ألا تقلل من أهمية الردع وإمتلاك قدراته وآلياته ووسائله المناسبة.

وتواجه صيغة الردع المصرية أربعة أنواع من القضايا التى يجب التفكير فى مستقبلياتها بروية ، وهى قضايا سياسية ، واجتماعية وإقتصادية وتكنولوجية تسليحية. وسوف نخصص فقرات قصيرة لكل من هذه القضايا ، كما يلى.

(أ) المشكلة السياسية:

تبدو المشكلة الأساسية فى نظرية "الردع" العربية ، أو فى سياسات الدفاع العربية عموما كتناقض بين تضاؤل فى القدرات النسبية وتعاظم فى مدى إنتشار التهديدات والمخاطر الخارجية، الأمر الذى قاد إلى إنهيار مصداقية الردع، كما أدى إلى ضياع تام تقريبا للتركيز المطلوب على موازنة وردع التهديد الرئيسى أو المركزى بالنسبة لعدد من الدول العربية، وهو التهديد الاسرائيلى.

فقد فتحت العراق جبهة صراع عسكرى هائلة مع ايران طوال الثمانينيات ، ثم ما لبثت أن فتحت جبهة أوسع للصراع العسكرى مع العالم كله تقريبا. وكذلك تورطت سوريا – مضطرة فى معظم الأحوال – فى صراع سياسى ساخن، كان يمكن أن يتحول الى صراع عسكرى فى أى وقت. وإضافة لذلك هناك عدة دول عربية أخرى ساهمت فى "تسخين" خطوط التماس بين العرب ودول أفريقيا الاستوائية، وبسبب ضراوة الصراعات السياسية والعسكرية مع دول جوار جغرافى، تشتت الموقف العسكرى العربى وضاع تركيزه على التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل، وتصدعت الدفاعات العربية، وباتت قدرات الردع أقل كثيرا من أن تحقق أغراضها مع أى من الخصوم المحتملين أو الفعليين.

لقد وعت مصر هذا الدرس جيدا ، على الأقل فى عقد التسعينيات ، حيث سعت سعيا حثيثا للحيلولة دون وصول الخلافات السياسية إلى صراعات عسكرية، وخاصة بين سوريا وتركيا ، وبين اليمن وإريتريا... الخ.

كما أن مصر حافظت على رؤية استراتيجية ثاقبة تقوم على الحل السلمى للصراعات والخلافات السياسية بين مصر ذاتها وغيرها من دول العالم ، بما فيها الدول العربية ، كما سعت – أحيانا بصورة نشطة – لحل الصراعات والخلافات بين دول عربية شقيقة ودول جوار جغرافى معينة، حتى تستعيد قضية التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل مكانتها المركزية فى سياسات الدفاع العربية ، وفى التنسيق السياسى بين الدول العربية عموما.

غير أنه ليس ثمة ما يضمن نجاح هذه السياسة. بل قد تثور أحيانا بصورة شديدة إمكانية تداعى الأحداث والمنافسات الاستراتيجية بين دول عربية معينة ودول جوار جغرافى غير عربية، بصورة تؤدى إلى توريط مصر فى هذه المنافسات والصراعات ، بما يقلل من مصداقية سياسة الردع المصرية ، التى تتركز فى

موازنة العسكرية الإسرائيلية.

هذه الحقيقة تـلزم السياسـة المصريـة بإنتهـاج سياسـة نشيطة وذات طـابع وقـائى بحيث يمكن تجنب إنفجارات إضافية من ناحية ، ويتم التفاوض حول حل المشـكلات والصراعات القائمة من ناحية أخري.

(ب) المشكلة الاجتماعية:

تقوم أية سياسة دفاعية ليس على معادلات فنية فحسب ، بل وعلى قاعدة سياسـية وإجتماعيـة داخليـة أيضـا. وفـى ظـروف التحــولات الاقتصاديــة تظهــر تناقضــات إجتماعيـة مسـتفحلة أحيانـا. كمـا تـبرز فئـات وطبقـات إجتماعيــة جديــدة ، ترتبـط مصالحها بالاستقرار الممتد، كما تتسم رؤاها وثقافاتها الفرعية بشئ من الاسـترخاء، وتشيع هذه الفئات فى المجتمـع ثقافـة اسـترخاء عامـة، يصعـب معهـا القيـام بالتعبئـة المطلوبة للمواجهة الحاسمة فى اللحظـات التـى تفـرض التحديـات والمخـاطر نفسـها على البلاد.

وتتقـوم المشـكلة الاجتماعيـة بالنسـبة لسياسـة ردع فعالـة فيمـا يلـى. كيـف يمكـن المحافظة على مستوى معقول من التعبئة المجتمعية وراء مهام الدفاع ضد الخصـوم الاقليميين ، عندما يكون ذلك حتميا ، فى ظروف التركـيز علـى التحـول والانطـلاق الاقتصادى.

يتمثل الحل الأمثل لهذه المعضلة فى جعل " نيل العدالة التاريخية " ، والدفاع عـن البلاد من الثوابت الجوهرية فى التكوين الثقافى المصرى، وهو ما يجب أن تقوم بـه أجهزة التعليم والإعلام ، وما يجب أن تفرزه سياسة إجتماعية تكافلية وعدلية فعالة.

وتصبح السياسـة العدليـة والتكافليـة فـى المجـال الاجتمـاعى جـزءا لا يتجـزأ مـن إعداد البلاد للحرب عندما تحتمها الظروف الاقليمية ، أو الظروف السياسية الدولية.

(جـ) المشكلة الاقتصادية :

إذا كانت حالة الحرب تفرض نفسها على الاقتصاد بصورة تلقائية ومبررة ، فـإن سياسة الردع تحقق نفسها وأهدافهـا عندمـا تسـتبعد الحـرب. ويعنـى ذلـك أن سياسـة الردع تشتمل بــالضرورة علـى تنـاقض بيـن "الحالـة الطبيعيـة" للاقتصــاد مـن ناحيـة والحاجة للإستثمار فى امتلاك قدرات الردع، وهو مـا يضفـى طابعـا عسـكريا علـى الاقتصـاد من ناحية ثانية. وتتضاعـف المشـكلة عندمـا يمـر الاقتصـاد بمرحلـة تحـول

وتصبح القضية التى تتمتع بالأولوية فى الاستراتيجية القومية هى تحقيق الانطلاق الاقتصادى، بما تتطلبه من تركيز الاستثمارات فى القطاع المدنى. ويمكن حل المعضلة إذا أمكن صياغة إقتصاد سياسى للدفاع فى وقت السلم، بما يكفل توفير أقصى قوة دفع للانطلاق التنموى، مع تأمين البلاد فى الوقت نفسه.

وتنطلق هذه الصياغة من نتائج البحوث حول العلاقة بين الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية. فقد مالت هذه النتائج للقول بأن العلاقة بينهما سلبية. فكلما زاد الانفاق العسكرى تضاءلت الفرص فى رفع معدلات النمو الاقتصادى. وتؤكد البحوث التاريخية أن الدول التى ألزمت نفسها بمسئوليات سياسية وعسكرية فى الخارج، كانت أقل نجاحا من الناحية الاقتصادية بالدول التى عكفت على بناء قاعدتها الاقتصادية فى الداخل.

غير أن نفس هذه البحوث أظهرت تفاوتا كبيرا فى مؤشرات الأداء أو العائد الاقتصادى السلبى والايجابى للانفاق الدفاعى. فمن المؤكد أن بعض بنود الانفاق الدفاعى لها عائد تنموى كبير، كما أن بعض السياسات والتنظيمات المتبعة لدى بعض الجيوش تحقق دفعة كبيرة للتنمية البشرية. وعلى سبيل المثال ، فإن قيام القوات المسلحة بمحو أمية المجندين تجنيدا إلزاميا، وتدريبهم تدريبا فنيا عاليا ينعكس بآثاره الانتشارية على الاقتصاد ، ويؤدى الى تحسين الهيكل المهارى لقوة العمل.

وكذلك ، فإن الانفاق الدفاعى يؤدى إلى عائد تنموى أكبر، عندما تزيد نسبة المكون الإستثمارى، والمكون الفنى أو التكنولوجى، وتكون التجديدات التكنولوجية فى القطاع الدفاعى متاحة للإنتشار فى القطاع المدنى.

وبكل تأكيد، فإنه كلما إعتمدت سياسة التسليح على الاستيراد، قل العائد التنموى أو أصبح سالبا، وذلك بعكس سياسة التزود بالسلاح المنتج محليا، وذلك إذا كان الانتاج الصناعى العسكرى المحلى تنافسيا من حيث السعر والجودة. ومن الضرورى مناقشة هذه المسألة بقدر كبير من الموضوعية، ذلك أن ثمة إختيارات متعددة قد تتاح للتوصل إلى نفس النتائج المرجوة فى المجال الفنى/العسكرى مع تعظيم العائد التنموى فى نفس الوقت.

وعلى سبيل المثال، فإن الإهتمام بالبحوث والتطوير التكنولوجى لدى المؤسسة العسكرية المصرية صار من أهم قنوات التجديد التكنولوجى فى الاقتصاد عموما.

غير أنـه يجب الاهتمـام بتوسيع مجـال إنتشـار هـذا التجديـد. وكذلـك فـإن الاهتمـام بالتكنولوجيات المزدوجة ، وبالادارة الاقتصادية السـلمية لقطـاع التصنيـع العسـكرى يضاعف العائد الاقتصادى ، دون خسارة تذكر فى المجال الدفاعى.

وعلى وجه العموم، فإن أفضل حل ممكن لمعضلات إقتصاديات الردع يتمثل فـى جعل البحوث والتطوير التكنولوجى حجر الزاويـة فـى سياسـة الـردع وفـى السياسـة الدفاعية عموما.

وقد تـأخرت مصـر كثيرا وطويـلا فـى إتخـاذ التدابير اللازمـة لتشـجيع البحـث والتطوير فى الاقتصاد الوطنى، بينما سبق القطاع العسكرى فى هذا المضمـار. وقـد بات من الضرورى للغاية إتخاذ سياسة موحدة حيال المجالين، وفض العزلة النسـبية القائمة بين القطاعين المدنى والعسكرى. ومن الممكن، بل من الواجب أن يؤخذ فـى الاعتبار عند تخطيط أنشطة البحوث والتطوير فى القطاع العسـكرى أن تنشأ آليـات نقل التجديدات الى القطاع الاقتصادى المدنى، والعكس.

(د) الاختيارات التسليحية :

أدت تطبيقـات الثـورة التكنولوجيـة الراهنـة إلـى إنتـاج نظـم تسـليح تقليديـة ذكيـة وإحداث تحسينات جوهرية على النظم المعروفة، ومـن المحتم بالنسبة لنـا أن نـأخذ ببعض هذه التجديدات فى مجال التسليح التقليدى. غير أن الاستفادة الحقيقية من هـذه الثورة تتم عن طريـق بنـاء قـاعدة قويـة للبحـث والتطويـر فـى مجـال التكنولوجيـات الجديدة والبازغة.

وما يدافع عنه هذا البحث هو وجهة نظر تقول بأن البحوث والتطويـر قـد صـارا بحد ذاتهما صناعة. وأن هذه الصناعة يمكن أن تلحق بالصناعات العسكرية ، ولكنها يمكـن أن تكـون ايضـا بديلـة عنهـا، عندمـا تفتقـر صنـاعـة السـلاح للمزايـا التنافسـية والاقتصادية. وتعـد البحـوث والتطويـر فـى مجـال التكنولوجيـات العسكرية الجديـدة مدخلا مستقلا ومكملا للسياسة الدفاعية عمومـا. فحتـى لـو لـم تسـفر أنشـطة البحـث والتطوير عن إنتاج نظم تسليح غير معروفة للخصوم المحتملين أو للسوق العـالمى، فإنها يمكن أن تحدث تحسـينات ثوريـة بأنظمـة التسـليح التـى يكـون مـن الأفضـل – سعرا ونوعا – استيرادها، بدلا من إنتاجهـا محليـا. وتقـوم أنشـطة البحـث والتطويـر بذلك عن طريق هندسة الإضافة ADD-ON والتركيب ADD-UP .

كما تمكن أنشطة البحث والتطوير المحلية من حسن إختيار أنظمـة التسليح التـى

يتم استيرادها، وتلك التى يمكن ويجب تصنيعها محليا. وكما سبقت الاشارة ، فإن إيجاد ميكانيزمات وأحزمة نقل مناسبة لنشر ما قد تنتجه أنشطة البحث والتطوير العسكرى من معارف وتكنولوجيات جديدة الى القطاع المدنى، يحقق الحل المطلوب لمعضلة التنافس بين القطاعين على الموارد النادرة ، وخاصة الباحثين والمطورين أنفسهم.

بل إن هذا البحث يدعو إلى إعتبار بناء قاعدة صلبة للبحث والتطوير هو الرافعة الأساسية لمشروع النهضة الوطنية المصرية.

ومن بين المداخل المتاحة لتعظيم العائد المتوقع لهذه القاعدة أن يتم التركيز على التكنولوجيات البازغة، وعلى البحث فى أفكار علمية غير مطروقة فى التطبيق.

ورغم ما تطرحه أنظمة التسليح التقليدية المحدثة من تحديات وضرورات ، فإن أهم مشكلات السياسة الدفاعية المصرية وسياسة الردع تحديدا، هى قضية الاستجابة للتحدى النووى الاسرائيلى.

ويميل أغلب الخبراء المصريين إلى الأخذ بمبدأ التوازن النووى، وهو ما يعنى الإقدام على إنتاج وتطوير أسلحتنا النووية الخاصة، أو على الأقل القيام بالدراسات والبحوث اللازمة واتخاذ التدابير المعملية والصناعية حتى مرحلة ما قبل الانتاج مباشرة.

والواقع أن هذا الاختيار ليس سهلا. فالقوى الكبرى والولايات المتحدة على رأسها التى وقفت عاجزة تماما أمام البرنامج النووى الاسرائيلى ستقاوم بكل ضراوة تحرك مصر على طريق إنتاج أسلحة ذرية.

وإضافة لذلك، فإن إنتاج أسلحة ذرية والوصول بها عددا وكما وإدارة إلى مستوى التوازن وتحقيق وظيفة الردع هو أمر مكلف للغاية. وكذلك ، فإن التسلح الذرى معيب من حيث ضآلة آثاره التحفيزية والانتشارية – أى ضآلة المضاعف التكنولوجى – على أنظمة التسليح الأخرى، وذلك بالمقارنة بالتركيز على تكنولوجيات أخرى مثل تكنولوجيا المعلومات أو تكنولوجيا الإشعاع.

ومع ذلك، فإن مصر قد تضطر فى نهاية المطاف للأخذ بهذا الإختيار ، حتى لو ووجهت بمقاومة شرسة من جانب أعضاء النادى النووى. ويتوقف ذلك إلى حد بعيد على مدى إستعداد إسرائيل للاستجابة لمبادرة الرئيس مبارك الخاصة بتحرير واخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، خلال السنوات العشر

المقبلة.

وفى كل الأحوال ، فإن إتخاذ البلاد للتدابير اللازمة لامتلاك تكنولوجيا إنتاج أسلحة ذرية، ولو بطرق مستجدة، والوقوف على عتبة الانتاج الفعلى قد صار أمرا حتميا.

وعلى نفس القدر من الأهمية، تظهر ضرورة تحرك مصر بقوة فى إتجاه إمتلاك تكنولوجيا الدفاع الاشعاعى، وهى أحد أهم تطبيقات برنامج الدفاع الاستراتيجى الأمريكى. ومازالت تطبيقات هذه التكنولوجيا مكلفة كثيرا ومعقدة بما يضاعف من تعقيدات نشرها على المستوى العملياتى. ومع ذلك، فإنها تبدو واحدة من أهم إتجاهات الدفاع فى المستقبل. ولابد أن تبادر مصر مبكرا ببناء قاعدة بحث مناسبة فى هذا المجال.



رابعا : السياسة الاقتصادية الخارجية

قامت مشروعات النهوض الوطنى فى عصر محمد على وعبد الناصر على السوق المحلية، وهو ما رتب ضرورة حمايته أساسا من خلال نظام معقد يخرج بين الحائط الجمركى المرتفع والقيود الكمية. ومثل ذلك نوعا من الانغلاق التجارى، بينما كانت البلاد منفتحة تماما فى المجالين التكنولوجى والتدريبى – التعليمى.

وفى الحالتين ارتبطت فرصة الانفتاح التجارى بتدهور عملية التصنيع. غير أن أزمة التنمية والتصنيع ، وخاصة فى الحالة الأخيرة ، لا يمكن عزوها للإنفتاح التجارى بحد ذاته. فمن الواضح تماما أن الصناعة المصرية كانت قد فشلت فى إستثمار الحماية المكثفة خلال عقدى الستينيات والسبعينيات لتعزيز قدراتها التنافسية، ولو من زاوية الدفاع عن سوقها المحلية. ويرتبط هذا الفشل أساسا بسوء الادارة وجمود اللوائح الحكومية وتعارض أسلوب اقتصاد الأوامر الدواوينية مع طبيعة المجال الاقتصادى. كما أن هذا الفشل يرتبط أيضا بظروف الأزمة المالية الحادة للدولة قبيل وبعد هزيمة عام ١٩٦٧، وهى الظروف التى حالت دون التقدم على طريق التعميق الصناعى، مما عمق الفجوات الفنية والتكنولوجية، وضاعف تكلفة الانتاج وشدد من إعتماد الصناعة على الخارج.

ومن ناحية ثانية ، فقد إستمرت الصناعة المصرية فى التمتع بمستوى هائل من الحماية الجمركية طوال عقدى السبعينيات والثمانينيات ، وهى نفس الفترة التى شهدت التراجع فى عملية التصنيع DE- INDUSTRIALIZATION ، بينما شهدت الصناعة تحسنا نسبيا خلال عقد التسعينيات ، والذى شهد تخفيضا مطردا فى مستوى الحماية الجمركية.

وعلى أية حال ، فإن عصر الحماية قد إنقضى إلى حد بعيد. كما لَم يعد من الممكن الأخذ بإختيار الحماية المرتفعة كحاضنة للتصنيع والنمو الاقتصادى بصفة عامة. ويعود ذلك لأسباب عديدة، على رأسها إلتزام الدولة بالمضى فى برامج الاصلاح الاقتصادى التى اتفقت عليها مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الرسمية (وخاصة الصندوق والبنك الدوليين) ، وغير الرسمية مثل نادى باريس (للدائنين) ومنتدى ديفوس ، وغيرها. أما السبب الأهم فهو تلاشى الثقة النسبية بإقتصاد الأوامر الحكومية والمعتمد على نموذج حمائى متشدد ، خاصة بعد انهيار الاقتصاد السوفيتى، ثم انهيار الاتحاد السوفيتى نفسه.

وفوق ذلك ، فإن مرتكزات الانفتاح التجارى لم تعد إقتصادية فحسب ، بل صارت اجتماعية وثقافية أيضا . وتتجسد هذه المرتكزات الأخيرة فى تفضيلات وأذواق الطبقات الوسطى والعليا الاستهلاكية ، وهو أمر لم يعد من الممكن تجاهله أو القفز عليه ، فطالما أن تلك الأذواق والتفضيلات قد تشكلت بالارتباط بالسوق العالمية، فليس هناك من وسيلة للحيلولة دون نفاذ السلع الأجنبية الى البلاد ، ولو بالطرق غير الرسمية.

وبالمقارنة مع تجارب بلاد كثيرة أخرى عند مستويات تطور مشابهة ، لم يفض التحول إلى إقتصاد السوق إلى نتائج إيجابية حاسمة ، سوى بالنسبة لعدد محدود من الدول مثل الصين. بينما كانت ثمة تجارب نجاح سابقة صارت لفترة درسا مدرسيا فى المعجزات الاقتصادية. وجميع هذه التجارب تنتمى الى إقليم شرق، وجنوب شرق آسيا، حيث يوجد مخزون هائل للعمل، ومستويات عالية من التدريب الصناعى، وهيكل مهارى لا بأس به لقوة العمل، وميول مرتفعة للادخار والاستثمار. وقد طعنت الأزمة المالية الحادة خلال عام ١٩٩٨ فى مصداقية هذا الدرس المدرسى. دون الإطاحة بنظرية إمكانية التنمية السريعة من خلال الانفتاح على السوق العالمية، فيما لو توفرت الشروط الداخلية المناسبة. أما خارج هذه المنطقة ، فإن نتائج التحول الى اقتصاد السوق والاعتماد على التجارة الخارجية كمحرك للتنمية الاقتصادية السريعة كانت مختلطة. فبينما حققت معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تحسنا سريعا فى موازناتها المالية، فإن مؤشرات الأداء الاقتصادى الطبيعى والمؤشرات الاجتماعية التوزيعية ساءت كثيرا ، لفترة معينة على الأقل.

وقد شكلت هذه الحقائق المحاور الأساسية للمناظرات الايديولوجية التى تجرى فى مصر، وفى الثقافة العربية عموما. إذ يؤكد الراديكاليون أن تجارب جنوب شرق آسيا قد أفلست ، وأنها لا يمكن أن تتكرر على أية حال، وهو ما يجعل صورة التحول إلى إقتصاد السوق أقرب إلى الفشل منها إلى النجاح. ويطرح مفكرون عديدون العودة إلى الاعتماد على الذات بمعنى الحماية والاستناد أساسا إلى السوق المحلية كركيزة للانطلاق التنموى، بينما تمضى السياسة الاقتصادية الرسمية – كما تمضى الوقائع الاقتصادية الفعلية فى إتجاه مزيد من الرسملة وإقتصاد السوق فى الخارج والداخل. وفى الوقت الذى إستقرت فيه سياسة الانخراط فى السوق العالمية، فإن العاطفة الحمائية والمعادية لهذه السياسة والتواقه إلى إحياء التجربة الناصرية تنتعش بين قطاعات واسعة من المثقفين والمجتمع بصورة عامة.

والواقع أن الاتجاه الحمائى لا تعوزه دلائل وحجج معينة ، فى علاقة مصر بالبيئة الاقتصادية الدولية. فعلى الصعيد التجارى، تواجه مصر سوقا دولية أكثر صعوبة مما كانت عليه فى الماضى. إذ تآكلت الامتيازات القانونية التى كانت قد رسخت فى إتفاقيات الجات السابقة ، وخاصة إتفاقية طوكيو، بالنسبة لصادرات دول العالم الثالث ، ومنها مبدأ عدم المعاملة بالمثل NAN-NECIPOCITY فى مجال التعريفة الجمركية (بمعنى حق دول العالم الثالث فى التمتع بإمتياز الدخول إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة على أساس تعريفة جمركية منخفضة أو الدخول بدون ضريبة جمركية أصلا حتى لو كانت هى تفرض ضريبة جمركية عليه لحماية صناعاتها المحلية) ، ونظام التفضيلات المعممة GSP . وصار مبدأ المعاملة بالمثل هو القاعدة العامة، ولو بدرجة معينة. وغرس هذا المبدأ فى الاتفاقيات بين الاتحاد الأوربى وشركائه من دول جنوب البحر المتوسط فى إطار ما يسمى بالشراكة الجديدة. وكذلك تستمر أشكال عديدة من الحماية المقنعة التى تحول دون دخول منتجات دول العالم الثالث الى أسواق الدول المتقدمة.

وعلى مستوى المؤشرات التجارية الفعلية، فإن الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز مستديم لم تنجح كافة شعارات تشجيع التصدير فى تخفيضه. بل إن العكس هو الصحيح، بمعنى ميل الصادرات – وخاصة الصناعية – المصرية للركود، فى الوقت الذى تنمو فيه الواردات بصورة مطردة ، ومن المتوقع مع تطبيق إتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة الدولية أن تزداد أعباء الواردات المصرية ، وخاصة مع الحزم المتزايد فى تطبيق حقوق الملكية الفكرية التى أخذت تشكل حيزا مهما من الواردات المصرية. هذا فى الوقت الذى تواجه فيه الصادرات المصرية مزيدا من المنافسة الصعبة مع تحرير التجارة الدولية بدرجة أكبر بفضل الاتفاقيات والنظم التجارية الدولية الجديدة.

وهكذا يتزايد – فى نظر البعض – إغراء العودة إلى سياسة حمائية، وتزداد حدة الرفض للانفتاح التجارى ولترك قوى السوق الدولية الحرة لتوجه تطورا الاقتصاد الوطنى بعد ربطه بشبكة كثيفة من روابط العولمة الاقتصادية غير أن هذا الاتجاه ليس حمائيا بصورة كاملة، وعندما يطلق البعض عليه تسمية الانغلاق ، فثمة قدرا ملحوظ من المبالغة . إذ لا يرفض هذا الاتجاه مثلا الانفتاح فى مجال التكنولوجيا أو التعليم والتدريب أو التعلم من تجارب الآخرين. بل إنه يقبل بذلك كله ، ويطالب بتنويع العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر.

غير أن الخطأ الأكبر، والذى يقع فيه هذا الاتجاه هو تصور أن الحماية بحد ذاتها تحل المشكلة ، أو أنها تضمن النمو الاقتصــادى ، أو تؤمن السوق المحلية للانتاج الوطنى. فالواقع أن الحماية هى بالأصل سياسة خاطئة على المستوى النظرى وكتوجه عام نحو التنمية والنمو الاقتصادى. وغالبا ما تنتهى إلى تأييد الاختلالات ، ومضاعفة الهشاشة الاقتصادية والتجارية، كما أنها غالبا ما تنتهى الى الفشل فى الدفاع عن السوق المحلية فى وجه هجوم سلع أرخص وأفضل من الناحية الكيفية .

وإذا كان من غير الممكن القبول بسيطرة قوى السوق العشوائية على الاقتصاد المصرى، وخاصة مع تبنى برنامج متكامل للنهوض الوطنى، فإن البديل ليس هو العودة الى نظام الحماية الشاملة والكاملة.

ونتصور أن البديل المناسب للسياسة الاقتصادية الدولية لمصر فى مرحلة النهوض الوطنى يمكن أن توفق بين الاتجاهات المتصارعة وتصل بها إلى مصالحة معقولة وأسس مقبولة من الطرفين.

فعلى مستوى السياسة التجارية ، فإن القول بأن التجارة الدولية هى قاطرة النمو فى مصر مبالغ فيه كثيرا ، بل ربما يكون خاطئا فى الأصل. فالعكس هو الصحيح، أى أن النمو الاقتصادى هو قاطرة التجارة الدولية للبلاد. وإذا شئنا أن نفيد حقيقة من مزايا التسويق على نطاق واسع، فلابد أن نضمن أصلا أن تتمتع منتجاتنا الصناعية بقدرة تنافسية معقولة ، نوعا وكما ، وهو ما يتحقق بعلاج الاختلالات الفنية والتكنولوجية، والاختلالات المرتبطة بضآلة عرض مهارات الادارة العالية والعصرية ، والاختلالات الخاصة بعلاقات العمل والهيكل المهارى لقوة العمل ومستويات انضباطها.

ومعنى ذلك أن نعالج مشكلات التنمية لا من زاوية التسويق ، وإنما من زاوية العلاقات الفنية والاجتماعية للانتاج، وذلك دون التقليل من أهمية التسويق الواسع والفعال، على المستوى الدولى.

ومن هذا المنظور، فإن الجوانب الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد قد تكون أكثر أهمية بكثير من الجانب التجارى البحت. وطالما أن الاندماج فى النظام العالمى يستمر كركيزة أساسية للتوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية ، فإن الفرصة الحقيقية للنهوض الاقتصادى ترتهن بمدى نصيب مصر من الإستثمارات الدولية المباشرة. والمسألة الجوهرية هنا ليست فى رؤوس الأموال الأجنبية أو

العربيـة ، وإنمـا فـى المحتوى الفنـى والادارى والتنظيمـى لهذه الأمـوال الخاصـة المستثمرة. والمحرك الرئيسى لتلك الاستثمارات الخاصة المباشرة هى الشركات متعددة الجنسية . وبالتالى ، فإن فرصة مصر فى الانطلاق السريع - فى إطار الاندماج الاقتصادى فى العالم - ترتهن بإستراتيجيتها فى التعامل مع هذه الشركات.

والواقع أن ثمة خبرات كبيرة ودراسات مستفيضة حول آثار ونتائج تدويل الاستثمارات الخاصة وممارسات الشركات متعددة الجنسية. وليس ثمة نتائج حاسمة لمحاولات تقديم هذه الممارسات. إذ يختلط الأثر السلبى بالأثر الايجابى. وتتوقف المسألة فى نهاية المطاف على الدول المضيفة، ربما بدرجة أكبر مما تتوقف على هذه الشركات نفسها.

والقول بغير ذلك لا يستند الى حجة علمية قوية. فمجرد عقد المقارنات التبسيطية بين حجم إقتصاد عشرات من الدول المضيفة من ناحية وحجم شركات عملاقة متعددة الجنسية ليس بحد ذاته دالا على شئ. فعالم الشركات متعددة الجنسية يتسم بقدر من الاحتكار وقدر من المنافسة. وتستطيع حتى أصغر الدول أن تتلاعب بالمنافسة بين تلك الشركات. وهناك أمثلة عديدة حتى فى أقوى الصناعات وأضخم الشركات، وهى أمثلة توضح بجلاء تام إمكانية كسر طوق الاحتكار. وقد جربت بلاد مثل مصر هذه السياسة وتمكنت من خلالها من فرض شروط جديدة فى صناعة النفط. وبينما قامت مصر بذلك فى عقد الخمسينيات ، فإن غيرها من الدول العربية المنتجة للنفط قد أفاد من تلك الخبرة ، وتمكن من تأميم تلك الصناعة عندما نضجت خبراتها فى هذا المجال.

وما يصدق على صناعة النفط فى عقدى الستينيات والسبعينيات يصدق أيضا على صناعة السيارات. بل ويصدق على أشد الصناعات تقدما مثل صناعة أجهزة الكومبيوتر المصغرة ورقائق السيليكون.

وبتطبيق نفس الخبرة، نستطيع أن نبلور إستراتيجية مصرية جديدة لتعظيم نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة وتحسين عائد مصر التوزيعى من علاقة أقوى مع عالم الشركات متعددة الجنسية. وتشتمل تلك الاستراتيجية على العناصر التالية :

(أ) النفاذ المباشر الى عالم تلك الشركات التى نرغب فى تشجيعها على الاستثمار المباشر فى مصر عبر تكنولوجيات معينة، وشروط تفضيلية. فالسياسة

الحالية للاستثمار الأجنبى مازالت تكتفى بمجرد منح مزايا قانونية ، وهى مزايا متساوية بين مختلف مصادر الاستثمار. بينما يتوقف نصيب مصر تحديدا على المفاوضات المباشرة مع الشركات المرغوبة فى القطاعات المرغوبة، ومن خلال شروط خاصة قد تبادل مزايا معينة أكبر أو أقل لهذه الشركات مما هو متاح فى قانون الاستثمار بمزايا ترغب مصر فى الحصول عليها ولا تتاح عبر الترتيبات التقليدية للقيام بإستثمار ما وفقا للقانون.

(ب) التركيز على تأجيج المنافسة بين الشركات كمدخل للحصول على ترتيبات وإتفاقات خاصة فى القطاعات المرغوبة ، وخاصة قطاعات التكنولوجيا الراقية والبازغة. وفى هذا الاطار يفضل التركيز ليس على الشركات التى تتمتع بمراكز راسخة وشبه إحتكارية ، وإنما على الشركات المتوسطة الحجم وذات الحجم الصغير، والبازغة حديثا من خلال تكنولوجيات أو أساليب إنتاج وسلع جديدة. إذ يضمن هذا المدخل الحصول على أفضل الشروط ، وخاصة فيما يتعلق بالتصدير والعمالة. والنشر والتكنولوجى.

(جـ) التركيز على صيغة الشراكة، والتى تضمن وجود مصريين فى مستويات الادارة العليا بالشركات التى تنشأ وفقا لقانون إستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية. ويشمل هذا المفهوم مشاركة مصر بالجانب الذى ربما يكون الأكبر من رأس المال فى مقابل الحصول على التكنولوجيا والمعارف الفنية والادارية والتنظيمية ، وعلى خبرات التسويق ومنافذه.

(د) الإهتمام بالتوسع فى أسواق جديدة ، بحيث تصبح الشركات المنشأة وفقا لمفاوضات خاصة مع الشركات متعددة الجنسية مراكز رئيسية لشبكة من الشركات التى تعمل داخل وخارج مصر. وهو ما يفضى الى خلق أسواق تصدير غير تقليدية الى جانب التزامات التصدير للدول الأم للشركات الأصلية.

(هـ) تعزيز المنافسة داخل السوق المصرية، بما يضمن نشأة شركات مصرية مملوكة بالكامل جنبا الى جنب مع الشركات المشتركة ، وهو ما يخلق ضغوطا قوية لفتح أسواق خارجية جديدة.

إن صلب هذه الاستراتيجية هو توليد الظروف المناسبة لجعل مصر مركزا مهما للاستثمار الأجنبى المزود بفرص التصدير المناسبة وبالتكنولوجيات المطلوبة بما يؤدى الى نقل الصناعة المصرية الى آفاق جديدة ، وتحسين أوضاع الميزان

التجارى المصرى. فالعمل من خـلال الاسـتثمار يفـرز تلقائيـا فـرص التصديـر. أمـا العكس بمعنى التركيز على التصدير كشعار فإنـه لايجـر تلقائيـا الـى تحسـين فـرص الإستثمار.



كلمة ختامية

ناقشت فى هذا الفصل أربع قضايا جوهرية بالنسبة للجوانب الخارجية لمشروع النهضة المقترح ، وهى النظام العالمى ، والنظام العربى، والسياسة الدفاعية والسياسة الاقتصادية الخارجية.

ويجب أن ننظر لتلك المعالجة كمقدمة معلوماتية ضرورية لصياغة التوجه الاستراتيجى الخارجى لمشروع النهضة، وليست بالضرورة "وصفات" أو حلولا نهائية لما تمثله تلك الجوانب من معضلات واختيارات ، وبدائل.

إذ يجب " توليد " تلك الحلول على ضوء عملية نشيطة ومستمرة لصياغة وإعادة صياغة أو توجيه الأداء الخارجى للبلاد. ويحتاج الأمر إلى عبقرية حقيقية وخيال لا يحده حد. إذ يجب أن تمزج الاستراتيجية القومية بين المثالية والبراجماتية ، وبين الاستقرار النسبى لمرتكزات هذه الاستراتيجية والحاجة لاعادة التصويب والتوجيه المستمر، وبين الحاجة لتسلم زمام المبادرة التاريخية ، ودراسة القيود الموضوعية على التحرك المصرى فى الخارج ، وأخيرا بين الحاجة لوفاق اجتماعى قومى ، والضرورة الموضوعية للحركة والاستجابة المرنة للظروف المتغيرة من حولنا.



رقم الإيداع ٩٩/٤٩١٩

الترقيم الدولى.I.S.B.N 977-227-082X

مطابع الأهـرام التجـارية - قليوب - مصر

♦ هذا الكتـاب ♦

يبدو أن هناك إنقساما فى الرأى بين تيارين:

الأول يرى أن إطروحة "مشروع نهضوى مصرى" هى فكرة مثالية ، تنتمى إلى ما يسمى بالهندسة الإجتماعية، وتتجاهل تعقيدات التاريخ، والمصالح المتضاربة فى الحقل الاجتماعى. كما أن طرح هذه الفكرة يتناقض مع ما تشهده فى حياتنا السياسية والاجتماعية من ركود وفوضى.

أما الثانى فيرى أن إطروحة " مشروع نهضوى مصرى" قد جاءت فى موعدها، وأنها ليست ضربا من الوهم أو الخيال ، وليست بالضرورة تعبيرا عن فكر جامد ولا تاريخى ، وإنما هى دعوة لتوفير ظروف معقولة لتحقيق الانطلاق الاقتصادى والاجتماعى. وحتى لو كانت هذه الفكرة بنتا لفكر اجتماعى طموح وبه شئ من المثالية ، فإنها لا تتناقض مع منهج المعرفة والممارسة العلمية بل هى محاولة لتوظيف هذا المنهج فى حياتنا. هذا فضلا عن أن بعض العناصر والاتجاهات الجديدة فى الحياة الاقتصادية والثقافية المصرية تؤذن بإمكانية نجاح بارز لهذا المشروع، لو تمت صياغته بصورة دقيقة وعلمية تحافظ فى نفس الوقت على مواريث الحركة الوطنية المصرية.

وقد بدا لنا – فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – إنّ إطروحة المشروع النهضوى المصرى تمثل إستجابة ثقافية جديدة يجب التعامل معها بإيجابية. إذ تواجه هذه الاطروحة ذلك التوق العارم إلى الماضى الذى يبدو واضحا فى التكوين النفسى والثقافى المصرى بصورة إيجابية ، ودون التسليم بما يمليه هذا التوق من حبس للذات القومية فى تجاربها التاريخية، بما فى ذلك تجاربها التى بدت ناجحة لفترة من الزمن.

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر